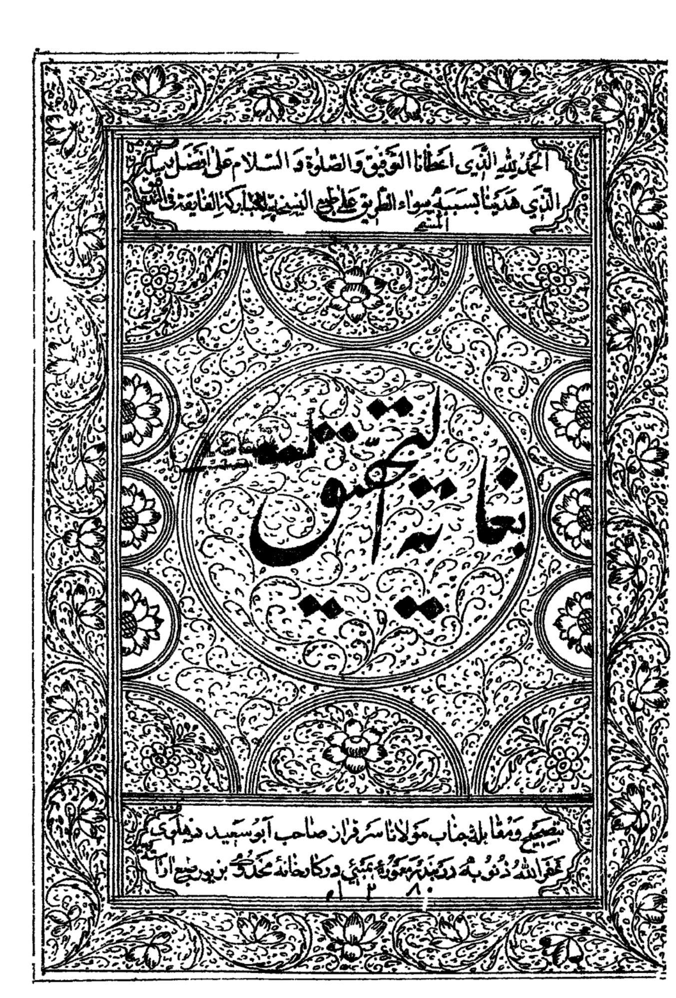

الحمد لله الذي اعطانا التوفيق والصلوة والسلام على افضل سيد
الذي هدينا بسببه سواء الطريق على طبع النسخة المباركة الفائقة في التحقيق
المسمى
غاية التحقيق
بتصحیح ومقابلۂ جناب مولانا سرفراز صاحب ابو سعید دہلوی
غفر اللہ ذنوبہ در بندر معمورۂ بمبئی در کارخانہ محمدی بزیور طبع آراستہ
۱۲۸۰



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمننه الجسام ورفع معالم العربية ومنارها واشاع
بها بين الناس اضواءها وانوارها وجعل علم الاعراب اقربها فايدة واربحها عايدة وارجحها معيارا واسناها
مقدارا حيث صيرها مفتاحا بتائيده في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره يستضاء في سائر فنون الادبية
فصيره سلما به يتيسر الارتقاء الى علم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القران والصلوة على رسوله
محمد الذي كسر بناء الجهل في الانام وحقر الشكوك والشبهات عن طرف الاسلام وعلى اله واصحابه الكرام وبعد
فيقول العبد الضعيف الحقير صفي ابن نصير بصره الله تعالى بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت
ان الاحتياج الى تحصيل علم الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيق مكشوف لا يتقنع وان المختصر المسمى بالكافية
في هذا الفن جامع لفروع النحو وقواعده شامل لاحكامه وشوارده متحل بحلية التنقيح والتهذيب وحسن النظم و
الترتيب مقبول فيما بين الانام وشايع في بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء واشتغل بحل مخدرات
الفاظه زمرة من الفضلاء غير ان شروحهم وحواشيهم لم تكن وافية في ابراز محاسنه واخراج بدايعه وكشف
حل مشكلاته الا حواشي شيخي واستاذي ومولائي وهو الشيخ الامام سلالة الاسلام قدوة ارباب التحقيق
اصحاب التدقيق باني مباني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر ردية المعقول والمنقول عامر
والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا وهو الذي استنار شمس المعاني من
ضياء الاسلام من برهان فكرته واختص بعناية الله تعالى الى شهاب بن شمس بن عمر الله
اعلى الله علومه واعطانا قوة في اتباع رسومه ومتع الله المسلمين . . . ادام علينا نفعه للقاصرين . . . فهو فتح
معانيه واسراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رغبات [illegible] على تعلمها وتحصيلها وامتدت
اعناقهم نحو الاحاطة بجملها وتفصيلها غير ان بعضها مشكلة تزلزل اقدام المحصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات

مخدرات انوارها وعجزت افهامهم عن ادراك رموز اسرارها ولقد رايت كثيرا
المقال من غيران يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال او وقوف على ما فيهما من مطويات
والاستار الفت له شرحا رافعا عن نفايس لطايفهما الحجاب وعن عرايس حقايقهما النقاب
ضامنا لحل دقايقهما ومعضلاتهما متوقفا فيه الكلام على وجه يتحل به الفاظهما ومعا
ويتضح به حقايقهما ودقايقهما طلبا للتسهيل على الاخوان والاحباب في ازدحم شيئا
ولم اطو ذكر ما فيهما من درر القواعد وغرر الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوايد
وتدقيق المبا غاية التحقيق والله ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق ... من ا
يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم ونافعا لا ... الخلان
من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة وتوجهوا الازهان ... فيه بعين
الوسع والامكان لو اطلعوا على الخطاء والنسيان او جويا القا ... لا معصوم من
والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهد ... زمان والاخوان
المنان يجازيني واياكم بالعفو والغفران وان يرزقني واياكم ... الغف والرضوان وليسهل
جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والمرام فان الشيخ رحمه الله في بداية كلامه
ينبغي ان يبدء بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف ...
فهو اقطع لكنه ترك ذلك هضما للنفس وتخييلا ان كتابه هذا ...
سننها وليس ذا بال حتى يكون بتركه الحمد اقطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة
والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن
ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوع هذا العلم بدا الشيخ اولا بذكر الكلمة ثم
الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء ويجوز ان يكون الموضوع امرا متعددا بشرط اشتراكه في
كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها موضوعة لعلم واحد
كون كل واحد منها دليلا شرعيا مثبتا لحكم شرعي والكلمة والكلام كذلك لانهما يشتركان
موضوع له ... ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر
وانما ... على الكلام لانها جزء الكلام والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على

مبنيا على الموقوف فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه اما لذاته او لجزئه او لامر خارج مساو له وقد
عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما يلحقه بالنظر الى
جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها اذ لا محل له من الاعراب الا اذا اقام مقام المفرد على ما عرف فكانت احق بالتقديم منه فان
قلت لما ثبت ان النحوي كما يبحث عن احوال المركب الاسنادي يبحث عن احوال المركب الاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغير ذلك ايضا
كوجوب بناء الجزئين في احد عشر ولزوم اعراب احدهما دون الآخر في اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غير مميزه نحو احد عشرك ولامتناع
اضافته الى مميزه ونحو ذلك من الاحكام فينبغي ان يذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بان ذكر الكلمة يغني عن ذكرها لان النحو
يبحث عن احوالها من حيث لزوم البناء او جواز بنائها او اعراب احدهما وبناء الاخرى ونحو ذلك فكانت مباحث هذه المركبات بعد الاجزاء
مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها بخلاف المركب الاسنادي فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسي اعرابه فحينئذ يكون الجزء
محلا فالنحوي باحث عن احواله من حيث البناء باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت
الكلمة فلا بد من ذكره وهو في الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون للجنس او الاستغراق او للعهد الخارجي او الذهني
ولا يستقيم كل واحد منها اما لام الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هي هي بقطع النظر عن الفرد والافراد اي من غير اشعار بالوحدة
والكثرة والتاء التي في الكلمة تشعر بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها تشير الى
الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية والتاء توجب وقوعها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة
ولانها لا تلائم المحل لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد واما لام العهد الخارجي فلانها تشير
الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الخارج وليس ههنا كلمة معهودة في الخارج
ولم يجر لها ذكر ليشار في تعينها وعهديتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب جهالة المحدود لانها
تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرف بها في المعنى كالنكرة
قلت يمكن ان يكون اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلم بدون التاء اسم جنس [illegible]
وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما ينطق
به الانسان مفردا او مركبا وعلى الكا [illegible] هي كل لفظ وضع لمعنى مفرد فاذا دخلت التاء افادت وحدة
النوع الغير المعين وا[illegible]يد بدلالة [illegible] النوع المعين وهو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة
الى نفس ماهية الكلمة النحوية فلا [illegible] الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر الى افراده و
الجنس كلي بالنظر الى انواعه فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النحوية ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفرد...

لا منافاة بينهما ايضاً لان الكلمة الواحدة كلية باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار ما صدقت عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح لام الجنس ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت للتانيث بدلالة مقام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها احترازاً عن الحمل على الثلاثة فصاعداً كما هو حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها جنس يقع على الواحد وفيه نظر لانا قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا وعملوا الصالحات فاما تجريد التاء عن معنى الوحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصاً في الوحدة اللهم الا ان يجاب بان التاء بحسب الوضع تفيد معنى الوحدة والتانيث جميعاً واريد ههنا التانيث فقط على سبيل المجاز بقرينة محل التعريف على طريق ذكر الكل وارادة البعض لا يحتاج في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج في صحته الى الاتصال المنقول والمسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق ههنا كلاهما كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد معاً ثم جردت عن معنى الحال وجعلت متمحضة للتاكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك اذ لو كان فيها معنى الحال لما جامعت سوف الموضوعة للاستقبال وكان الاسراء موضوعاً للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً بقرينة قوله ليلاً وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذا ثبت ان التاء للوحدة النوعية او الفردية وان الكلمة المقيدة بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان المراد بالاستغراق ههنا استغراق الكل الافرادي دون المجموعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل وذلك لان المراد باستغراق الفرد فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا فلا شك في صحته كما لا شك في صحة قولك كل فرد وكل واحد ولهذا جاز ان يقال كل كلمة لفظ وضع كذا حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف يا باه لما مر ان التعريف انما يكون للحقيقة وقد يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود ههنا بيان الطرد اللازم للتعريف والتعريف انما يفهم منه ضمناً وانما لم يعرف الكلمة قصداً لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فذكر لام الاستغراق الكل الافرادي ليكون ذكر الافراد قصداً والتعريف ضمناً وعلامة استقامته بيان الطرد ان يصح الحد والمحدود وههنا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد كلمة ويجوز ان يكون اللام للعهد الخارجي والمعهود الجارية على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم بما اصطلح عليه ثم في العهد الخارجي ان يكون المعهود مقدماً ذكره بل يلزم ان يكون معلوماً ليصح الاشارة اليه

المنكرة على السنة النحاة معلومة للمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ويمكن ان يكون للعهد

العهد الذهني [illegible] بحسب حقائق المحدود وحصول تعيين الكلمة النحوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظر لانه اذا اعتبر التعيين

باعتبار المقام صار اللام للعهد الخارجي دون الذهني صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام العهد الخارجي

[illegible] معهود [illegible] ذكره اسم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد الى هنا لفظه فهذا تصريح منه على

[illegible] الجنس والعهد الخارجي على ما بيناه ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صار في الا

[illegible] منقولة اصطلاحية فلم يبق التاء معنى الوحدة فلا يرد شيء فافهم واتصفتم اختلف النحا

[illegible] جمع كلم وتمرة بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفته كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب

[illegible] ومن التصغير بلا رد الى واحده مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان جمعا

كليمة ومن وقوعه تمييزا لنحو احد عشر يقال احد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تمييزا له لان تمييزه

[illegible] واما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه

فصاعدا ولو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا والاية محمولة على حذف المضاف

الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تمييزا لنحو احد عشر ممنوع [illegible] من ذهب

كلية وفي التمييز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا

[illegible] والثالث كون ذلك المعنى مفردا اشار الشيخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس

الاربع الخط والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات

في المكتوبة وهي الذاء والياء والدال وان كانت مشاركة للكلمة في كونها موضوعة

[illegible] ملفوظة فان قيل الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه ذكر في الحد للشمول لا للاخراج

الجنس والفصل عموما وخصوصا مطلقا اما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه

[illegible] جنسا بل لكونه فصلا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع

[illegible] لا يكون كالمهملات والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون

الاربع [illegible] اللغة رمي شيء من الفم يقال اكلت التمرة ولفظت اي رميتها

[illegible] على الذي [illegible] من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول ان الصوت فعل الصائت

وليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة عن الصوت فكيف يصح الحمل واجيب بان

بان الصوت يستعمل بالمعنيين بمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر

والمراد ههنا الثاني والثاني ان الاعتماد على الشيء من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد على شيء فكيف

يقال الصوت يعتمد على المخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة المخارج وهذا معنى عرفي لاعتماد الصوت على المخارج

لا يرد ما قيل ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازي لعدم الاتصال وان استعمال المجاز الغير المشهور غير شائع

في والثالث ان هذا الحد دوري حيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف

الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف

الجنس بالنوع لزم الدور لا محالة واجيب بان المراد من الحرف المأخوذ في تعريف اللفظ حرف الهجاء دون المعنوي الذي

هو من انواع اللفظ ومعرفة حرف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف

والرابع ان المخارج جمع واقل افراده ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها معتمد على مخرج

واجيب بان اللام فيه للجنس فبطل معنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعدا

اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول انه عرف اللفظ بالتلفظ وبما بمعنى

تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وذا ممتنع واجيب بانه تعريف اللفظ الاصطلاحي بالتلفظ اللغوي

ابتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه ما يتلفظ به الانسان واجيب بان الباء للتعدية

السببية ولا للاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والجن لفظا وليس كذلك

واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا بالنسبة الينا لا مطلقا فما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل في المحدود فلا يضر

خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف النائبة مناب الحركات الاعرابية كالواو في

ابوك والالف في اباك والياء في ابيك وهي ليست بلفظ لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست بلفظ

واجيب بانها لفظ عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية لفظا قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد

بما هو حرف حقيقة وحكما وهي ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ هو الصوت الذي

يقصد به حصول حرف ... وفيه نظر بوجوه الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل

بل حصل صوت ساذج ينبغي ... لفظا لصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول الحرف حصوله

... وايضا يصدق هذا ... بحيث الاخرس لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك ...

لفظا وليس كذلك واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف المبني على اعمال القوة ...

والثانى ان صوت النائم من نحو اخ اخ وكذا صوت صاحب السعال من نحو اخ اخ لفظ بدليل انهم احترزوا عنهما بقيد الوضع
دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة
او حكما والقصد الحكمى صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ
او الصوت او الحرف اذ لا يتصور غيرها فلا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحدود فى الحد وذا غير جائز وكذا الثانى
حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشئ من نفسه محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يؤول
حصوله بالضمير لتحقق معاده واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثانى المصدر وبالاول
الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول الشئ عن نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نسلم تحقق معاد
الضمير لان الموصوف لما حذف واقيمت الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولئن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر
كالملفوظ قلنا هذا من باب وضع المظهر موضع المضمر لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط فى اللفظ ان يحصل
حرف يقصد اللافظ حصوله بل الشرط حصول حرف اى حرف كان حتى لو قصد اللافظ حصول حرف وحصل مكانه حرف
آخر يكون لفظا الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل فى السنة بعض الناس لآفة فيها بل يحصل مكانها حروف اخرى وكلامهم
لفظ يجرى فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبى عليه السلام
بقوله سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول فرح
فصاعدا وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف فصاعدا واجيب
بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بواسطة على ان اشال
ذلك قد خرجت من تقدير موصوف الحاصل فان قيل المنوى فى زيد ضرب وفى اضرب ليس بلفظ لانه ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغى ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد باللفظ
ما يكون ملفوظا بحقيقته او حكما وهو ملفوظ به حكما حيث يجرى عليه احكام اللفظ من اسناد الفعل
اليه وتاكيده والعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوى فى زيد ضرب او اضرب وبين
المحذوف فى قوله تعالى واسال القرية فى كون الاول لفظا حكما والثانى حقيقة مع ان كل واحد منهما
غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المنوى انما لا يكون لفظا حقيقة لان ماهيته اللفظ لم يصدق
عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر وا عنه باستعارة لفظ المنفصل

لفظ المنفصل لمن نحو هو وانت لكنهم اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليهما ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان لفظا
حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهية اللفظ صادق عليه حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان
فكان لفظا حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوفا فكيف يقال انه محذوف وكلا لانا نقول
ان صدق الماهية لا يقتضي الوجود حقيقة والحذف فلا ينافيه فان قيل الكلمة تحلى بتاء الوحدة فوجب ان يقول لفظة
لتحلى بتاء الوحدة ايضا ليوافق الحد والمحدود قيل انما لم يقل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير مرادة لان حق اللفظة
بالتاء ان لا يقع الا على حرف واحد لان نسبتها من اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع
بخلاف التاء في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية على ما سبق ذكره فكانت
الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لانا نقول المطابقة انما
وجبت بينهما اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة واللفظ
اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد الثاني بقوله وضع لمعنى الجار والمجرور مفعول به
باللام والجملة الفعلية صفته قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرفات والاصوات والمهملات وما يدرك بالعقل
كوجود اللافظ المدرك من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها
وضعت لغرض تركيب الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معنى ها هنا
فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشئ لا يكون معنى ذلك الشئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ
لا ما لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي الاصطلاح تعيين اللفظ
للمعنى اولا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه المشترك باعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني
وهذا انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان
المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجاز وان تسمية كلمة باعتبار الوضع واجيب بان المراد الاولية عند الواضع
فان السبب الغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول او تعدد الواضع وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او ثالثا
وهلم جرا اول فيدخل المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع مع كونها موضوعة للمعنى
واجيب بانه تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخلة في المحدود وقيل الوضع
تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بانه انما يحتاج الى
الضميمة في حق دلالته على المعنى لا في حق تعيينه للمعنى وههنا قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شئ لشئ

متى اطلق المتصل او لحصر بر فهم المتصل له وفيه نظر بوجوه الاول انه يدخل فيه الحروف حيث يفهم معناها متى اطلق بدون

اجيب بان المراد بالتخصيص تخصيص الوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثانى انه يدخل فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية

كالصلوة والدابة حيث يفهم منهما المعنى الشرعى والعرفى فى اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع انهما ليستا

موضوعتين في هذا المعنى انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوى كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثانى

مجاز هل لا حقيقة وان تسميته كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول وهو تخصيص

اللغة فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف فيراد به مطلق الوضع

لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل

اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة

والاطلاق الصحيح انما اذا اطلق مع ضميمة لان اطلاقه بلا ضميمة غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى

حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشئ لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى

فى حد الوضع قيل هذه التعريفات تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة تحت المحدود ثم اشار

الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم عليه اللفظ كمعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب

حيث ينقسم عليه لفظه كمعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة المعنى وبالنصب حال من

ضمير وضع كذا فى الحواشى لا يقال ان الجر راجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القريب بلا مانع لانا

نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلا منهما راجح على الاخر من وجه اما رجحان الجر فلما ذكرتم واما رجحان الرفع فلان الكلام

على تقديره يجرى على سننه بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة للمعنى بتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا

يقصد بجزئه دلالة على جزء معناه حين هو جزؤه والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افراد المعنى لا يستقل به دون افراد

افراد اللفظ اصطلاحا واعتبارا افراد اللفظ يستقل بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجر

بما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم الصفة الاولى على الثانية لا يسمى فصلا ولكن لا يترجح

الرفع بما ذكر لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ فهو اصطلاح المنطقيين دون النحويين لانا قد وجدنا فى

جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ سلمنا ان اصطلاحهم هذا فتابعهم للمصنف

فى ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فلا يترجح احد من الجر والرفع على ان جعله صفة اللفظ يناقض ما ذكر

ان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قائمة وتضرب وبصرى كلمة بدليل انها اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظه

لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قائمة تدل على التانيث وحروف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منها مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في حسنتي توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي عدانة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير والتانيث اذ لو لزم اجتماعهما فيه بعد لحوق التاء للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتنكير وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث فثبت انه مركب هذا شرح القيود المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونه دالا على المعنى كما ذكره الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا بالدلالة لاخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج به ما يخرج بذلك وقيل انما ترك قيد الدلالة لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط شئ والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا يسمى دلالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول للجماد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا فحصول النطق فيه بعد تغير ماهيتها لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى دلالة بالقوة لان دلالته بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فاتضح الفرق بين دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان تقسيمها وانحصارها في الانواع الثلثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير عائد الى الكلمة من قبيل الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معاده مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر ههنا مذكر وانكان دمونثا فكان تذكير الضمير احسن قيل ان الخبر في

والتقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ
الجمع فيجب ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة لا كل واحد منها قيل التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى اجزائه كما تقول
السكنجبين خل وعسل وماء والواو فيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود لترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق
المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكنجبين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما تقسيم الكلي
الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان وفرس وغنم ولا بد فيه ان يكون مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق المقسوم على كل جزئي
بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو فيه لمطلق الجمع الافرادي الثابت في كل فرد والتقسيم الذي
نحن بصدده من هذا القبيل فيصح اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلثة ثم الاسم مشتق من السمو
عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه من نحو سمي يسمى تسمية وسمي فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم
سمو على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو على خلاف القياس وجعلت همزة
الوصل عوضا عنه ووزنه افع وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناسب بينهما لان الوسم في اللغة العلامة والاسم
ايضا علامة يعرف به المسمى فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التي هي الواو وجعلت
همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمي يسمى وسم يوسم واصل اسماء اوسام
واصل سمي وسم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من فعل وهو التضمن سمي الفعل به لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر كتسمية الدال باسم المدلول والحرف ماخوذ من حرف الوادي اي طرفه وسمي به لانه يكون
في طرف من الاسم والفعل ثم لما قسم الكلمة وحصرها في الانواع الثلثة شرع في تعليل انقسامها وحصرها فيها فقال
لانها فان قيل ليس في كلام المصنف دعوى الحصر وما يتعلق به اللام حتى يوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به
اللام قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان بيان وقد سكت على هذه الثلثة
فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه الثلثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع الى الكلمة
اي لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل الدلالة
فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان بمعنى المصدر المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى
واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان هذا تعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك
ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلامتها فالحمل مجازي او على حذف مضاف ويمكن ان يقال الفهم بمعنى

بمعنى المصدر المبني للمفعول ❀ ❀ ❀ ❀ صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ سببا اذ اللفظ سبب لفهم المعنى
منه وكما جاز تعريف الشيء بصفة قائمة به جاز بصفة قائمة بمتعلقه اصطلاحًا ولا مشاحة في الاصطلاح فان قيل الضمير في قوله لانها
في قوله لانها لما كان راجعًا الى الكلمة وهو اسم ان وقوله ان تدل بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها
امادلالة على معنى في نفسه اولا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه
حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة قيل في الكلام حذف مضاف اما
من الاسم اى لانها ذات دلالة او من الخبر اى لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل
المصدر مبتداء محذوف الخبر والجملة خبر ان اى لانها اما دلالة على المعنى في نفسه ثابتة او لا ويمكن ان
يأول المصدر باسم الفاعل اى لانها اما دالة الخ ولا يلزم المجاز في المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر
حقيقة بالوضع الكلي وان كان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجار والمجرور صفة
قوله معنى اى تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة او لا عطف على قوله تدل اى لا تدل على معنى في نفسها فان قيل
لو كان الضمير راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولا
لها فيصير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلول لها كالاسم فهو تكرار بلا طائل تحته قيل لا تكرار
في ذكره لان الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول لغيرها كالحرف
فانه تدل على معنى حاصل في غيره اى مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفي تضمنه
الفعل وعلى هذا فقس وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم ان شاء الله تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله
تدل وفي بمعنى الباء اى تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضميمة وفي بعض النسخ وقع في نفسه
بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ المذكور معنى لدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى الباء
لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذه النسخ ان كان الجار والمجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى
حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ اخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل
بالنظر الى كونه مدلول اسم او فعل وان كان ظرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف
فانه يدل على معنى في غيره ولا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشارات
وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه والمعاد فينبغي ان يكون حرفا لا اسماء قيل المراد بالدلالة على معنى
في نفسها دلالتها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال

والمراد بقوله الثاني هو ما لا يدل على معنى في نفسه وهو مبتدء وخبره الحرف والجملة مستانفة لانه لما قال اما ان تدل على معنى
في نفسها او لا حولت السامع ان يسأل ما الاول وما الثاني فقال الثاني كذا والاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل وان كان
اخرًا في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكر مرة في طرف ومرة في طرف او للشروع في البيان من القريب او لعدم التقسيم فيه
لان الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل على معنى في نفسها فانها
يحتاج الى التقسيم او لانه عدمي لكونه عبارة عن عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم على الوجود فان قيل
العدم لا يكون مقوما اي محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فصلا مقوما للحرف وكذا عدم
الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم قيل هذا التعريف اسمي لا ماهيتي او يقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية
واما العدم المضاف الى الوجود فلا نسلم انه لا يكون مقومًا للماهية الا ترى انهم قالوا العمى عدم البصر عما من شانه
البصر والموت عدم الحيوٰة عما من شانه الحيوٰة والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والعدم ههنا مضاف الى الوجود
وهو الدلالة فيصلح ان يكون فصلا مقوما لماهية الحرف والمراد بقوله والاول وهو ما يدل على المعنى في نفسه و
هو مبتداء خبره اما ان يقترن معناه باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال هذا التركيب على طريقة
اما ان تدل فيحذف المضاف من المبتداء اي حال الاول اما اقتران او من الخبر اي والاول اما ذو اقتران ويجعل
قوله اما ان يقترن مبتداء محذوف الخبر اي والاول اما اقترانه باحد الازمنة الثلاثة ثابتة اولا او يأول
المصدر باسم الفاعل اي والاول اما مقترن باحد الازمنة الثلثة اولا عطف على قوله يقترن اي لا يقترن باحد الازمنة
الثلثة وتقييد الاقتران باحد الازمنة الثلثة بمنع خروج نحو الصبوح والغبوق والسحر والتاديب عن حد الاسم ودخوله
في حد الفعل لانه مقترن بزمان مطلق والفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفعل لانه
مقترن بزماني الحال والاستقبال قيل لانه مقترن باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او تعدده
او يقال انه لما كان مقترنا بالزمانين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في المثنى لكن لا
يصدق عليه انه مقترن باحدهما فقط والمراد ههنا الاقتران باحدها لا بقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال المراد
بالاقتران الاقتران باحدها لا بشرط التعيين بل باحدها مطلقا سواء كان ذلك الاحد معينا كما في الماضي او غير معين
كما في المضارع لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبوح والغبوق والتاديب والسحر في حد الفعل لانا نقول انها اقترن بزمان
مطلق لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول فان قيل حد الفعل
منقوض طردا وعكسا اما طردا فلانه صادق على نحو هيهات وزيد ضارب الآن اوغدا او امس فانها مقترن باحد الازمنة

باحد الازمنة الثلثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانه لم يصدق على الافعال الجامدة نحو نعم وبئس وعسى
وما احسن زيدا لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيخرج نحو هيهات
وزيد ضارب الآن او غدا وامس لانها غير مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقترنت بالاستعمال
العارض ويدخل نحو عسى وبئس وما احسن زيدا لانها مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت
عن الاقتران باستعمال العارض ولقائل ان يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب الوضع في زيد ضارب الآن او غدا وامس لكن
لا نسلم ذلك في اسماء الافعال فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا صه يدل على معنى اسكت واجيب بان المراد
بالوضع الوضع الاول واقتران اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمالي
ذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او
غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن الظرف او الجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك عمرا ولم يقترن بزمان شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت
بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيها في موضعه ان شاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضي
والمستقبل في حد الفعل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة وهما اسمان قيل معنى اقتران الفعل ان تدل
بمادته اي بجوهر حروفه على الحدث وبصيغته على زمان معين من الازمنة الثلثة ولفظا الماضي والمستقبل يدلان
على زمان بالمادة لا بالصيغة لانهما اسما الفاعل والمفعول وليس فيهما صيغة الاقتران اذ لو كان فيهما صيغة الاقتران لما انفك
الاقتران عنهما وقد وجدناهما منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلمنا ان اسم الفاعل والمفعول ليس فيهما صيغة الاقتران
بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صيغة الاقتران حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران فلا
يرد ما قيل ان القول بكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل
عليه او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الا على الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضي والفعل
المستقبل نحو ضرب يضرب مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان اريد بهما الفعلان
المعهودان فمعناهما غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا اقتران فيه وانما اقترن معنى معناهما فلا يصدق عليهما حد الفعل
وان اريد بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شيء آخر يقترن بذلك الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل
ما دل على معنى مقترن بزمان من الازمنة الثلثة ولم يوجد فيهما بهذا التقدير شيء يقترن بالزمان فان قيل لا نسلم ذلك
بل يوجد فيهما شيء يقترن بالزمان وهو المضي والاستقبال كما في مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا اريد بهما الزمان

فقط لم يوجد فيهما الا الزمان الموصوف بالمضي والاستقبال لا المضي والاستقبال المقترنان بالزمان بخلاف معنى
مضى واستقبل ليستقبل حيث اريد بهما شيء يقترن بالزمان وذلك الشيء هو المضي والاستقبال وهذا ظاهر لا
يخفى على من له ادنى فهم فان قيل اذا اريد بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن لان معنى الماضي
مثلا لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان فيكون لمعناه ثلثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك ان
الحدث مقترن بالزمان ولما كان احد اجزائه مقترنا بالزمان يصدق عليه ان معناه مقترن بالزمان فكيف يقال
فمعناهما غير مقترن قيل ان الحدث والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين في جزئية هو
اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو مبتدأ خبره
الاسم والجملة مستانفة ايضا لانه لما قال اما ان يقترن باحد الازمنة او لا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني
فقال الثاني الاسم والاول الفعل وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث
وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني قوله لانها اما ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا اقترانيا
مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال العدد اما زوج او فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ينتج
العدد اما زوج او فرد مركب او غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيجب
الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي الدلالة وعدم الدلالة والاقتران بقسم فلم يبق
الزائد على هذه الاقسام الثلثة الا انتفاء الاثبات والنفي اي انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم الاقتران
وهو المسمى لشمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات والنفي اي وجود الدلالة وعدم الدلالة
ووجود الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى لشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال ايضا فانحصرت الاقسام
في هذه الثلثة فان قيل هذا الدليل عقلي او نقلي لا سبيل الى الاول لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم
عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم غير الدال الى المقترن باحد الازمنة والى غير المقترن باحد الازمنة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول
يحتمل التقسيم ايضا عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم المقترن بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي
ان ينقسم الى الماضي القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والآخرة وكذا غير المقترن بالازمنة
لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى غير مشتق الى ما لا نهاية وكذا لا سبيل الى الثاني لان الدليل النقلي ما يكون منقولا
من احد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة قيل هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية
نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة على قسمين احدهما ما دل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل

ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه منحصر على قسمين احدهما ما اقترن
باحد الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه
المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتوجب الحصر والا لزم ارتفاع
النقيضين او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون
عقلية وقد يكون نقلية وقد يكون حسية وقد يكون تجربية على ما عرف في المنطق وقد علم بذلك اي بدليل المذكور
وهو دليل الحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلثة لانه قال الثالث الحرف والمراد بالثالث ما لا يدل على معنى في نفسه
وهو حد الحرف ثم قال الثاني الاسم والمراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الاسم
وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الفعل فان
قيل الحد ما يذكر فيه ذاتيات المحدود وامتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الدلالة وكذا امتياز الاسم
عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العدمي لا يكون فصلا مقوما للماهية كما مر فكيف يسمى حدا قيل ليس
المراد بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد القول الجامع لافراد المحدود المانع لغيرها المعرف للشيء سواء كان من الذاتيات
او العرضيات او منهما فلا يتوجه ما ذكر ثم الواو في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة لمدح الدليل
المذكور ترغيبا للطالب في تنبيها على ان هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها او للتنبيه
من لا يكتفي بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب المرتبة الاولى ان يفهم معنى
الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه
والثالثة ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح ولله در المصنف حيث اشار الى الحدود في ضمن
الدليل ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله الاسم كذا والفعل كذا بناء
على اختلاف مراتب الطبائع لئلا يخلو طبيعة من الطبائع من الاستفادة هذا اولى مما قيل ان هذه الجملة معترضة
لرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام وانه باطل لانه وقع كثيرا في تصانيفهم ولان ورود الجواب
مع واو العطف قليل جدا فلا يحمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون ما عطفه على محذوف اي قد تبين و
قد علم بذلك وكلمة قد للتحقيق او للتقريب اي لتقريب الماضي الى الحال فيفيد ان العلم بحد كل واحد منها بدليل
الحصر قريب من زمان التكلم فكانه قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان التكلم وانما
اختار علم دون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمته

ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك الكلي لان الحد كلي وانما قال بذلك دون بهذا مع ان الموضع موضع المضمر
لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن وانما اختار ذلك دون هذا لان المشار اليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم
دليل الحصر وتفخيم شانه باعتبار تنزيل بعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى الم ذلك الكتب
وانما استحق التعظيم لانه بديع الشان عجيب البيان لانه دليل حصر تضمن جنس كل واحد منها وفصله وانما قدم
المفصل الثاني على الاول اهتماما بشان هذا الدليل لهذا الامر الغريب والشئ العجيب فان قيل اضافة كل الى واحد
لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام يقتضي
المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة ههنا لان كلمة كل للاحاطة في افراد ما اضيفت هي اليه واما الثاني
فلان الاضافة بمعنى من يقتضي صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال الكل
واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كلمة كل جزئي لانها موضوعة لاحاطة جزئيات ما اضيفت
هي اليه على سبيل الانفراد وهو ان يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلي لانه يصدق
على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغاير للكلي فاذا ثبت هذا التغاير بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة
بمعنى اللام لكنه يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز لانه
لازم الاضافة فيصير المعنى بعد التاويل وقد علم حد جزئيات هذا الكلي ولا يلزم في ما يكون الاضافة بمعنى اللام
ان يصح اظهار اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا يرى ان الاضافة في قولهم وطور
سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وههنا تفيد الاختصاص اي حد جزئيات مختصة بهذا الكلي

ثم لما فرغ عن تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الانواع الثلثة شرع في بيان الكلام فقال الكلام ما تضمن كلمتين
وانما لم يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما موضوعي علم النحو
وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن
دون تركب لا لاختصاره لاستغنائه عن صلة من بخلاف تركب فانه يحتاج اليها ولا لصدقه على نحو اضرب حقيقة
بخلاف تركب فانه صادق عليه حكما كذا قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون
التضمن والاولى التلفظ بما اصطلح عليه ولان تركب اخصر من تضمن لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين بما
بان يقال ما تركب بالاسناد اذ التركيب لا يكون بدون الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى كلمتين على ان
صدق اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة محل تامل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم منها انه كما يشترط الحقيقة

لحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلمة
حقيقة ما يكون ملفوظا حقيقة والمنوي في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون اضرب
متضمنا لكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركبه فيكون اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة حكما
خارج عن مفهوم اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في
العرف قد يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا والاخر مقدرا بخلاف لفظ تركب فانه لا يطلق في العرف الا
فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا اللفظ يوهم اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف
فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان لا
يكون المركب من كلمتين نحو زيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن
كلمتين فلو كان كلاما يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة المجموعية الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن
لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن الكلمتان من حيث الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم
بصورته المجموعية متضمن لزيد قائم بصورتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام
ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين فما الاطناب قيل لو قال
ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على
الفصل فيكون الحد ناقصا لا تاما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة
لكون الموصول مع الصلة كشيء واحد اما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كلمة ما جنسا
والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بانه وان امكن
ذلك الا انه لا يخرج عن توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولا فان قيل لو
قال ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر فما فائدة الاطناب قيل انه وان كان اخصر
لكن ما ذكره المصنف اصوب واوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولا ثم التقسيم
ثانيا ولو قال ما ذكرتم لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال
والتفصيل وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل يخرج من الحد نحو زيد ابوه قائم مما تضمن
اكثر من كلمتين قيل لا يخرج لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما
في الاكثر لكنه لا يصدق في حقه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كا

قوله ما تضمن كلمتين مشتملا على التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله بالاسناد
احترازا عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب على الآخر وقيل النسبة المفيدة
فائدة تامة وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الانشاء والاخبار والباء
للاستعانة او السببية او الالصاق او المصاحبة والجار والمجرور متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف
اي تضمنا ملتبسا بالاسناد او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبسين بالاسناد والمراد بالاسناد الاسناد الاصلي المقصود
لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها ليست بكلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصلي وكذا خرجت الجملة
القائمة مقام المفرد والواقعة صلة او شرطا او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها لم يقصد لذاته
بخلاف الاسناد الماخوذ في حد الفاعل فان المراد به اعم من ان يكون اصليا او لا مقصودا لذاته او لا وبهذا سقط
ما قيل ان هذا الحد غير مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام ابوه
والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
اسندت احداهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما تضمنه ووجه الجواب ما قلنا ان المراد
بالاسناد المذكور في الحد الاسناد الاصلي المقصود لذاته والاسناد الذي يتحقق بين الموصوف والصفة وكذا بين الموصول
والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطردا ثم اعلم ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام لانه متضمن
لكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى يشير الى ان
الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين ما حقيقة نحو ضربت او حكما نحو ضربت زيدا
قائما لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا مخالفة بين
الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تقسيمه وبيان انحصاره في النوعين فقال ولا يتاتى ذلك الا في
اسمين او اسم وفعل مستثنى مفرغ اي لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد في تركيب ما الا في احد هذين
التركيبين نظير المركب من اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو قام زيد فان قيل ان كان ذلك
اشارة الى الكلام او الى ما تضمن كلمتين بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين
ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتاتى الكلام الا في الكلام او لا يتاتى ما تضمن كلمتين بالاسناد
الا في تضمن كلمتين بالاسناد قيل الكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان جزئي والكلي يصلح ظرفا
للجزئي وانما انحصر الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد ماخوذ في حده وهو يقتضي المسند والمسند اليه وهما

وهما لا يحصلان الا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه والفعل لا يقع مسندا اليه
وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق جزئيه التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في
تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ يتأتى او فعل واسم ووجهه ان التركب من الفعل والاسم
يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر فان قيل ما الحكمة في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح
به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي الى ستة اقسام
الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل
مع الحرف والكلام يتأتى في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرهما فاحتاج الى الحصر لاخراج ما وراءهما بخلاف
تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى تحتاج الى الحصر فان قيل حصر الكلام في هذين التركيبين غير مستقيم لانه
قد يتركب من حرف واسم نحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمني اكرمك قيل نحو يا زيد في التقدير مركب
من الفعل والاسم اذ التقدير ادعو زيدا والمعتبر في الجملة الشرطية هو الجزاء والشرط قيد له فلا يبطل الحصر فان قيل ما
السر في ان المصنف أخر المسند اليه حيث قال لا يتأتى ذلك والزمخشري قدمه حيث قال وذلك لا يتأتى قيل انما اخره
المصنف اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكر فلا يحتاج الى
التقوى والتاكيد اي الى تقوي حكم هذا الخبر وتاكيده بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدمه
الزمخشري اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد بمنزلة المتردد السائل بل حكم هذا الخبر لتقديم ما
يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان من شان هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر حتى ان النفس
اليقظي تكاد تتردد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسال حكم هذا الخبر لزوال تردده
فقدمه ليفيد التقوي والتاكيد بتكرار الاسناد نظيره قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون
فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه ككلام السائل المتردد ومعلوم انه لم يسبق منه
عليه السلام سوال ولا تردد غير انه قدم اليه ما يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلك فانه يلوح بانه
العذاب من جنس الماء فجعل كانه متردد في ان قوم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فصح تقويته هذا
وهو اغراقهم بمؤكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف
الاسم قد علم بدليل الحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكره ثانيا تكرار قيل انما لزم التكرار
لو ذكر في كلا الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكره ثمه بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره

بالالتزام تعليما وتفهيما لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح الكلام على ما سبق ذكره
على ان التضمن مما لا يعتد به في التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد
الربط وعدّه كخطبته بعد خطبته وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار
على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل
الثاني لاخراج الفعل والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما اذا جعلت موصوفة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا
وما بعده فصلا فيكون الحد تاما وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار
اي كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه الجار والمجرور صفة معنى والضمير راجع الى ما وهو عبارة عن الكلمة اي
الاسم كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها فان قيل لو كان الضمير عائدا الى ما لكان في ذكر قوله في نفسه تكرار اذ
معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها
وهو تكرار كما ترى قيل ليس بتكرار لان الكلمة قد يدل على معنى وهو مدلول لها وقد تدل على معنى هو مدلول
غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر مطابقة او تضمنا او التزاما كنعم فانه يدل على معنى تدل
عليه الجملة المقترنة بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقها الذي يدل على ذلك التقرير الجملة
الواقعة بعدها مطابقة وكاللام في الرجل فانه يدل على معنى اي على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها
تضمنا باعتبار الوضع التركيبي لان رجلا يدل على مذكر من بني آدم جاوز حد الصغر فاذا دخل عليه اللام يدل
على ذلك مع وصف كونه معينا باعتبار الوضع التركيبي فيكون دلالة الاسم على التعيين تضمينة وكلم في لم يضرب
يدل على معنى الذي اي على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي لان يضرب يدل على الضرب
المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبي على نفي الضرب المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا
على النفي تضمينة وكذا من في سرت من البصرة تدل على معنى اي على ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيبه
مع من بناء على وضع التركيبي لان البصرة يدل على بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار الوضع التركيبي
على بلد مبتدأ منه فيكون دلالة هذا البلد مع من على الابتداء تضمينة وكذا الياء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه
واياك وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التي تضمنها باعتبار الوضع التركيبي لان الضمير يدل
على ذات مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب
فتعلم هذه الصفات انما هي عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البصرة وكالتنوين فانه يدل على صفات

صفات يدل عليه اللفظ التزاما لان اللفظ الذي يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات
وهي التمكن والمقابلة والتنكير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرف دل وفي بمعنى الباء
اي دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة
لحصول معنى في لفظ آخر فان في في قولك في الدار علامة لحصول معنى الظرفية في الدار ومن في قولك خرجت من
البصرة علامة لحصول معنى الابتداء في البصرة وعلى هذا فقس سائر الحروف وانما قيل بقوله غير مقترن ذلك المعنى باحد
الازمنة الثلاثة احترازا عن الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة وغيره بالجر صفة معنى وبالنصب
حال منه وبالرفع خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران الوضعي لا العادي
فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على
المعنى اما مطابقية او تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة
دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة
دخل الفعل في هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترن بزمان حتى لزم اقتران
الزمان بالزمان اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير
متحقق واما الثانية فلان دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان
فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين
والريح اذ ليس لمعانيها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة الالتزام دلالة
اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والاسم من اقسام الكلمة
تدل على المعنى بالوضع فورد التقسيم يابى اراده هذه الدلالة ههنا قلنا المراد هو الاولى ولا يدخل
الفعل لان الضمير المستكن العائد الى المعنى مجازي اي غير مقترن جزؤه فيخرج الفعل لان جزؤه وهو الحدث مقترن
باحد الازمنة الثلاثة ولا يخرج البسائط لان قوله غير مقترن سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن جزء
ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه
او يقال ان جزء المعنى المطابقي في الفعل لما كان مقترنا جعل الكل مقترنا على وجه التسامح ثم لما فرغ عن حد الاسم
شرع في بيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواص الاسم جمع خاصة وهي كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط
احتراز من الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقائق مختلفة وفي قوله قولا عرضيا احتراز

عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا وانما قال ومن خواصه وايثل منها لقصده كما قال الزمخشري احتياطا لان اللفظ المصطلح عليه فيما بين المباحثين عن الحروف الخاصة وانما اختص دخول اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت على اللام المعرف اللام الزائد للتحسين وفيه نظر لان اللام الزائد هي اللام المعرف غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه كما حملت اللام الزائد على اللام المعرف ينبغي ان يحمل تنوين الترنم والغالي على التنوينات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم والجر وانما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر لئلا يلزم تخلف المؤثر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن مثلا مختص بالفعل واثرها وهو النصب ليس بمختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر في الفعل بمؤثر آخر لا عن حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب واما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وقيل انما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذا الجر وفيه نظر لان الرفع والنصب علما الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانهما يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجر به لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة وقيل انما اختص به الجر لان الاصل في الاعراب هو الاسم والمضارع فرع لكنه والاصل في الاعراب هو الحركة فحط اعراب الفرع بمنع شئ مما هو الاصل في الاعراب فيه وخص الجر بالمنع من الحركات لتوسط رتبته توفية للاعتبارين وانما توسطت مرتبته لان الرفع اقوى الحركات واثقلها والنصب اضعفها واخفها والجر متوسط بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرعي فلا يعتد به وقيل انما اختص التنوين به لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة في اسماء الافعال او داخلة في جمع المؤنث بمقابلة نون جمع المذكر وكل ذلك لا يتصور الا في الاسم والتنوين الذي هو عوض عن حرف العلة في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا للباب المراد بالتنوين التنوين الذي لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترنم والغالي فانهما غير مختصين بالاسم ولقائل ان يقول لم لا يحمل تنوين الترنم والغالي على التنوين المختصة بالاسم طردا للباب كما حمل التنوين الذي هو عوض عن حرف العلة

العلة حمل ما هو عوض عن المضاف اليه فالحمل بالجمل في موضع دون موضع تحكم على ان تنوين الترنم عوض عن حرف الاطلاق
ايضا مثلها في جوار وانما اختص الاضافة اي كونه مضافا به لتعذر حرف الجر بالاسم لانه يستلزم منافية التنوين او ما في
حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص بالاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص
ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا
يرد عليه ان الاضافة اللفظية محققة في نحو الحسن الوجه ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما في حكمه لانه محمول
على ما يتحقق فيه التخفيف طردا للباب وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان لا يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الا
من المشعر والسؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه
فاعله الذي هو كالجزء منه والمضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه فكانه حذف
من المضاف لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طردا للباب وسيأتي هذا البحث في موضعه انشاء الله تعالى
وانما اختص الاسناد اليه بالاسم اي كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو
جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون جزاء عن قوله والاسناد اليه لان حكم
الخبر ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل
ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسندا اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه
قيل ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة فيكون الحكم عليه لشيء مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض
كما يقال الانسان الكوفي كاتب بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة
الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال المشي للانسان عرض عام فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار
طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي المضاف الى الانسان فان المشي المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذا الاعتبارات
في الكلام شائع فكذا الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاسناد الى الشيء بدون الصفة المستفادة
من اليه المختصة بالاسم عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في حل كثير من التركيبات
فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
وكذا بعد وصف الانسان بالكوفي قيل لا نسلم ذلك فان الصنفية اخص من النوعية مطلقا والاخص يستلزم الاعم
لا محالة فكانت الصنفية متضمنة للنوعية لا محالة كما عرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يلزم من الاسناد
الى الاسم ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون ذاتيا له كما يوهم قول البعض فاسم ما جاز ان يحدث عنه فكان

ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرف كونا
يمكن ان يجاب عنه بان كلمة من فى الخبر للتبعيض لصحة استعمال لفظ بعض مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان للاسم
له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه الخمسة فيفيد الخبر فافهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم اختار هذه الخمسة بالذكر
قيل لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص اللام متضمن لانواع التعريفات من الضمائر
والمبهمات والمنادى و اصناف اللام من لام الجنس والاستغراق والعهد وكذا يتضمن الميم كقولهم ليس من امبر امصيام فى امسفر
واختصاص الجر يتضمن واختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة
يتضمن اختصاص كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكر ونحو ذلك واختصاص
المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا الحال ومفعولا وتمييزا ونحو ذلك واختصاص اصناف المسند اليه مجرى
ان يختارها بالذكر وانما قدم العلامات اللفظية وهى اللام والجر والتنوين لانها فى الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخل
فى الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرا ثم قدم
من المعنوية الاضافة لتضمنه العلامات اللفظية ايضا وهى الجر وحروف الجر ثم لما فرغ عن تعريف الاسم وخواصه شرع فى
تقسيمه فقال وهو معرب ومبنى اى الاسم ينقسم الى هذين القسمين انقسام الكلى الى الجزئيات ثم المعرب ماخوذ من
الاعراب وهو الاظهار يقال اعرب الرجل عن حجته اذا اظهرها فالهمزة للتعدية والمعرب ظرف اى محل اظهار المعانى
المقتضية للاعراب وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل الاعراب هو ازالة الفساد يقال اعربت معدته اذا
[illegible] والهمزة للسلب والمعرب ظرف ايضا اى محل ازالة الفساد والمبنى ماخوذ من البناء المقصود منه القرار
[illegible] التغير ثم لما فرغ من بيان حصره فى النوعين شرع فى تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذى لم يشبه
مبنى الاصل [illegible] وقوله المركب كالجنس حيث يشمل كل مركب فخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف با
[illegible] الذى لم يشبه مبنى الاصل كالفصل حيث خرج عنه ما اشبه مبنى الاصل وهو الحرف
[illegible] وقيل الجملة ايضا وستعرف معنى مبنى الاصل فى تعريف المبنى انشاء الله
[illegible] اضافة المبنى الى الاصل بيانية اى لم يشبه مبنيا هو اصل المبنيات [illegible] وليس هو من قبيل اضافة المفعول
الى منصوله ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما فى زيد مضروب الغلام ولا من قبيل اضافة الى الظرف
بمعنى لم يشبه مبنيا [illegible] مضروب الدار لان الاول يقتضى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا بنفسه
بل [illegible] والثانى يقتضى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا الا ان بل يكون مبنيا فى الاصل فى كل من ذلك

من ذلك فساده لا يخفى وليس الاصل ههنا بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون واختلفت الشارحون
في تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا لانه هو العلة للاعراب لانه يحدث
المعاني المقتضية للاعراب وفيه نظر لانه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي كما يقال غلام زيد بسكون
الميم والدال لانه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب صرح به الرضي وقال بعضهم المراد بالمركب الذي تركب مع
عامله فيتناول التركيب الاسنادي والتركيب الاضافي لان المضاف عامل في المضاف اليه والحرف المقدر
وفيه ايضا نظر لانه على هذا يخرج المبتداء والخبر فان كلا منهما غير مركب مع عامله لان عامله معنوي واجيب
عن الاول بان من فسر المركب بالذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي
على قوله مبنيا ويشهد بهذا عبارة الوافية والركني ومن فسر بالذي ركب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب
الاسنادي على قوله معربا لانه ركب مع عامله وهو المضاف او حرف الاضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد
بهذا لفظ الرضي وعن الثاني بانه لما كان تاثير العامل المعنوي في المبتداء والخبر مثل تاثير العامل اللفظي في غيرهما
جعل في حكم العامل اللفظي فكانهما مركبان مع العامل حكما واعتبارا فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو
مبني حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف المعرب بالمركب مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس
المراد بالمركب هنا ما هو في مقابلة المفرد بل المراد به جزء المركب الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا او ركب مع عامله
فان قيل هذا الحد صادق على ما تضمن مبنى الاصل كاين وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه نحو مثل
فان كلا منها ركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبه مبنى الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم يناسب بدلالة [illegible]
هو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسبة يتناول المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان
قيل قد يوجد في كثير من الاسماء مناسبة مبنى الاصل مع انها معربة كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
مناسبة غير المنصرف الماضي والامر في الفرعيتين ومناسبة سقيا سقاك الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الا
الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة اخر اللام او من لكونه
معدولا عن الآخر او آخر من ومناسبة اي الشرطية حرف ان الشرطية والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المثنى
والمجموع حرف العطف لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك مما لم يوثر في
منع الاعراب فلا يكون الحد منعكسا ولو استدل على عدم مناسبة هذه الاشياء بكونها معربة لكون تلك
الاشياء مبنية يلزم الدور لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة وتوقف عدم المناسبة على كونها معربة

قيل المراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبات فغير معتبرة لضعف او معارض ففي غير المنصرف فانه شبيه الفعل مطلقا في الفرعيتين فمناسبة الماضي والامر يقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي الاعراب فلا يوثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض وكذا اي وغيره ومثل والمضاف فانه يتحقق في مناسبتها معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لكونها لازمة الاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اي يوازنه في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبته للماضي ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يوثر هذه المناسبة مع الضعف في البناء كما لا يوثر في العمل وكذا في اشقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة يستفاد منها انما هو قائم مقامها فيكون مناسبته الجملة ضعيفة وكذا مناسبة اخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الاصل واما الان فلا لان اخر نكرة صار بمعنى غيره ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبته اللام ومن ضعيفة وكذا مناسبة المثنى والمجموع لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبار محض لان المثنى لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف عليه ولو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى واو العطف حقيقة بل اعتبارا محضا فيكون مناسبتهما واو العطف ضعيفة جدا فلا يوثر في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من ان يراد غير معتبرة في منع الاعراب وفي اثبات البناء وعلى التقدير الاول يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المعرب ما فيه الاعراب وعلى التقدير الثاني يلزم اخذ المنافي في التعريف لان البناء مناف في الاعراب وكلاهما ممتنعان واجيب بان المراد الثاني ولا نسلم ان اخذ المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة واجيب ايضا بان المراد بالمعتبرة الملائمة لاثبات حكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض غير ملائم لاثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة وذكر الامور المجهولة في الحدود لا يفيد التعريف وارادة المناسبة القوية لا يخرجها من الجهالة لكون القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة الى ما دونه قويا وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد لك من بيان القوة والضعف في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه المعتبرة في باب البناء وتلك الوجوه ستة اوجدت بالاستقراء اما بتضمن معناه كاين ومتى وكيف او بالمشابهة في الافتقار ونحوه كالمبهمات او بوقوعه موقعه كنزال او لمشاكلته لما وقع موقعه كفساق او بوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم

المضموم او بالاضافة الى ما اشبهه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وهذه الوجوه معلومة في باب البناء
وكون الشئ من الامور النسبية لا ينافي العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان المناسبات التي يتحقق فيها لم يعتبر في
هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على مبنى الاصل لانه مركب لم يشبه مبنى الاصل اذ الشئ لا يشبه نفسه
قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب لان المراد الاسم المركب بدلالة انه مورد التقسيم او يخرج ذلك بان
قوله لم يشبه مبنى الاصل لان غيره لما كان مبنيا بمشابهته فلأن يكون مبنيا بنفسه بالطريق الاولى على ان
كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون كل واحد منها مبنى الاصل فلم يصدق عليه قوله
لم يشبه مبنى الاصل ثم لما فرغ عن تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اى حكم المعرب ان
يختلف اخره لاختلاف العوامل المراد باختلاف آخره اختلاف صفته ولا فاخر المعرب ما في آخره من الحروف
وهو لا يختلف واللام في قوله لاختلاف العوامل للعلة او بمعنى الوقت وانما قيد اختلاف الآخر باختلاف
العوامل احترازا عن اختلاف آخر غلامي بالياء فانه ليس من حكم المعرب بل حكم المعرب فيه وهو الاختلاف
التقديري وقيل انما قيد به احترازا عن اختلاف آخر من في من الرجل ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون
من حكم المعرب وفيه نظر لان المراد هنا بيان حكم الاسم المعرب بدلالة انه مورد التقسيم فالحرف خارج عن
مورد التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام الشارح حيث يحتمل ان يراد به من الاستفهامية
وهو الاسم فلا بد من الاحتراز عنه لكونه مبنيا لا معربا فان قيل حكم الشئ وهو الاثر الثابت بذلك الشئ
واختلاف آخر المعرب اثر العامل لا اثر المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قيل اضافة الحكم الى
ضمير المعرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم في المعرب وبمعنى اللام والاضافة
بادنى ملابسة اى حكم لما اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيه والمراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل
العوامل جمع واقله ثلثة فيلزم منه ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام
للجنس لان اللام اذا دخل على الجمع ولم يكن ثمه معهود يحمل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل جاء في
زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الآخر
على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر انه يصلح لاختلاف آخره عند
حصول اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل ويحمل الخاصة على كونها
مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يراد بالاختلاف الثاني لوجود الملازمة

بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر اللزوم وارادة اللازم وانما قال لاختلاف العوامل
فلم يقل لوجود العوامل لمشاكلة قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان تذكر
لفظا بصورة غيره لوقوعه في صحبته فيكون المعنى ان يختلف صفة اخره لوجود جنس العامل فلا يرد شئ مما ذكر
وقوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العوامل اولاختلاف الاخر فيكون هذا من باب التنازع بين الفعل
والمصدر وهما منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او على انهما خبران
على المحذوف اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل وتعقيب الجملة بجملة تشتمل
معناها للتاكيد فان قيل ما بال المص جعل اختلاف الاخر لاختلاف العوامل حكما للمعرب ولم يجعله
لركنا جعله حد اساير النحاة قيل لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب
فلو عرف المعرب به يلزم الدور فهو باطل واجيب بانا لا نسلم ان معرفة اختلاف الاخر موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز
ان يعلم من استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره باختلاف العوامل
وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اى نوع من هذا النوعين يطلق فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف
على معرفة المعرب لم يلزم الدور وفيه نظر لان معرفة اختلاف الاخر انما يحصل عن استعمالهم اذا كان المعرب
مما اختلف اخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا كعصا فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بانه يمكن معرفة ذلك
بالاستدلال بالواحد وبالجمع اما الاول فمثل جرحى فانه لما عرفنا ان واحده وهو جريح يختلف اخره باختلاف
العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الجمع لاجل المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه متحقق تقديرا
واما الثاني فمثل حبلى فانا لما عرفنا ان جمعه وهو حبليات يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على
ان عدم الاختلاف في الواحد لاجل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديري فان قيل لما امكن معرفة اختلاف
الاخر بالاستعمال او بالاستدلال بالواحد والجمع فما فائدة في اضافة اختلاف الاخر الى اختلاف العوامل قيل
اضافته اليه للدراية فان العامل مدار الاختلاف وجودا وعدما حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم عند
عدمه والمدار ما دار مع الشئ وجودا وعدما فيضاف اليه وفيه نظر فان المدارية قد وجدت في هذان واللذان حيث
يوجد اختلاف اخرهما عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع ان اختلاف اخرهما لا يضاف الى العامل عند الاكثر
بل هما مبنيان والاختلاف بينهما صيغي وضعي على ما يأتي بيانه في اسماء الاشارة ان شاء الله تعالى واجيب بانه انما لا يضاف
اختلاف اخرهما الى العامل مع وجود المدار بناء على الواحد والجمع فان واحدهما وهو هذا والذي وجمعهما وهو

وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدل للنحاة على ان الاختلاف في مثناهما صحيح
وضمير غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغ الضماير مثل انا وانت واياي وقيل انما لم يضاف اختلافهما الى العامل بناء
على بنائهما لانهما لما وجدا مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بنائهما مبني على عدم
اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم اضافة اختلافهما الى العامل على بنائهما لزم الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب
وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف اخره به الضمير في اخره عايد الى الاسم او المعرب وفي قوله به الى ما
والباء للسببية اي الاعراب شيء اختلف اخر الاسم او اخر المعرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في الحد العامل
لانه شيء اختلف اخر المعرب بسببه وكذا الاسناد والمقتضي للاعراب قيل كلمة ما عبارة عن حركة او حرف فخرج
الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد
وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول الاختلاف لان العامل سبب
قريب لحصول الاسناد فهو سبب قريب لحصول المقتضي وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول
الاختلاف فكان العامل سببا له بوسايط والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة
فكان هذا قريبا فان قيل الاختلاف اخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل بسببها اختلاف اخر المعرب
بل اختلاف اخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة الاولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد
بالسبب السبب القريب غير التام اي ما له نوع تاثير لا التام فيدخل الحركة الاولى لان لها نوع تاثير في اختلاف اخر المعرب
لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف اخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون
مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما اختلف به اخر المعرب لان الاسم بعد تحققها معرب اي مركب لم
يشبه مبني الاصل اختلف بها اخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اي في
حال الاختلاف من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المراة هذا الشاب فان هذا الكلام صادق وان
لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الارضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى انها مما اختلف اخر المعرب
من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون فتامل فانه دقيق واذا عرفت
هذا فاعلم ان الاعراب عند المص عبارة عما يتحقق به الاختلاف من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف
احتج المص رح بانهم اتفقوا على ان انواعه الرفع والنصب والجر وانما يتحقق بها الاختلاف لا انها نفس الاختلاف
واحتج غيره بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب لا

على الحركات بل الحركات ابدال الاعراب وقوله ليدل على المعاني المعتورة عليه علة غائية للاختلاف اي ليدل الاختلاف
ما به الاختلاف على المعاني الثلث او لتدل على ذلك المعرب وعلى ذلك الاسم وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة اذ لولا
لالتبس بعضها ببعض فيخرج بهذا العلة حركة نحو غلامي لانها وان اختلف بها آخر المعرب لان غلامي معرب على اختيار المص
رح على ما يأتي لكنها لا تدل على معنى من المعاني المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد كان ذكرها للاشارة
الى علة وضع الاعراب في الاسماء فيخرج حركة نحو غلامي باعتبار الحيثية فانها ليست مما جيء بها من حيث انها يختلف بها آخر المعرب
بل من حيث انها توافق الياء ثم الاعتوار معناه يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه وعلى هذا يكون قوله المعتورة
على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة على المعرب لا منه او لتركيب تداولها المتكلم على المعرب وان ثبت الرواية
بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية اي راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها اياها
على المعرب ومظهر المعاني هو العامل ويمكن ان يراد في الاعتوار ههنا معنى الدخول على وجه التناوب ثبت المعاني
الداخلة على المعرب على وجه التناوب او يراد به الاعتراض اي المعاني المعترضة عليه ثم لما فرغ عن بيان الاعراب
شرع في بيان انواعها فقال وانواعه رفع ونصب وجر اي انواع اعراب الاسم منحصرة على هذه الثلثة لان الاعراب وضع
للدلالة على المعاني وهي ثلثة فكذا الاعراب ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب
اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء
مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند المص رح
يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعته من تنبه
من بين اخواته لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين اي تنصبان على
حالهما عند التلفظ به او لانه ينصب الفضلة اي الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجر جرا لان
عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الاضافة الفاء للتفسير اي فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة
الاضافة وانما قال الفاعلية والمفعولية دون الفاعل والمفعول ليشمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما مطابقة
لان الياء فيهما للنسبة جيء بها للايذان بان لهما ملحقات والتاء للتانيث جيء بها لمطابقة الموصوف المؤنث
فيكون المعنى فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم الخصلة المنسوبة الى المفعول والخصلة
المنسوبة الى الفاعل في المبتدا كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا

جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان المقتضي للاعراب يلزم
ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المصنف في حد العامل وكونه جزءا ثانيا غير حاصل بل بوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا
لحصوله بها كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا المشبهتين بليس كونه مسندا اليه واقعا بعد ما يقتضي الجملة كليس
وفي خبر لا التي لنفي الجنس كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء والخصلة المنسوبة الى المفعول في الحال والتميز والمستثنى
المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا التي لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعدما
لا يتم بالمرفوع من حيث توقف تمامه على المنصوب لا من حيث صيرورته كلاما فان الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاما
على المنصوب ويمكن ان يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة مع التاء تفيد
معنى المصدر اي في الرفع علم كون الشيء فاعلا والنصب علم كون الشيء مفعولا فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب
في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التشبيه والتقريب فيكون المعنى فالرفع علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما والنصب
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما فيدخل الملحقات وانما قال علم الاضافة ولم يقل علم الاضافية لان الياء والتاء في الفاعلية
والمفعولية ان كانتا للمصدرية فالاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء وان كانت
التاء لمطابقة الموصوف المونث والياء للنسبة للايذان بان لهما ملحقات وليس للجر المعتد به ملحقات كالرفع والنصب
فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق وانما قيدنا بالجر المعتد به احترازا عن الجر الغير الاصلي في نحو بحسبك درهم وكفى بالله
فانه حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقا به وانما جعل الرفع علم الفاعلية للمناسبة بينهما في القوة والنصب
للمفعولية لمناسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة للمناسبة بينهما في التوسط لان المضاف اليه تارة يكون فاعلا
نحو اعجبني دق القصار الثوب واخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد فكذا الجر على ما بينا من قبل ثم لما فرغ عن بيان
المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة شرع في بيان ما يحصل به المقتضي وهو العامل فقال والعامل ما
به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب هو الفاعلية والمفعولية والاضافة
كضرب في ضرب زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يحصل به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد
فانه يحصل به الاضافة في زيد وانما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه في الحد فان قيل يرد
في الحد الاسناد فانه ايضا يتقوم به المقتضي للاعراب قيل الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الاسناد لانه ليس
بسبب بل هو شرط او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لحصوله على ما بينا في حد
الاعراب وفيه نظر لان السبب البعيد مجاز وارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف حيث

يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب
البعيد ههنا او يقال ان كلمة ما عبارة عن العامل اي عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب
فلو قيل الاسناد فان قيل ان واخواتها عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية
في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهي لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها
كونه جزءا ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء وهو مما يحصل بان واخواتها
والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين بليس واسم ان ولا التي لنفي الجنس وقوعه بعد ما لا يتم بالمرفوع وهو مما يحصل
بهذه العوامل اذ لو لم يوجد خبر واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع وعلى هذا فقس هذا الجواب وان كان مذكورا من
قبل لكنه ذكر في الحواشي ثمه وههنا فذكرناه لك اتباعا للحواشي فان قيل العامل في المبتدا هو التجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه قيل لا نسلم انه لا يحصل به فاعلية لانه لو لم يكن
مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية البتة بل تحصل به العوامل اللفظية فيتحقق في
المبتدا حينئذ ما يقتضي العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن المبتدا مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد فعدم تحقق الفاعلية
فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسناد اصلا لانه بدون الاسناد
تعداد مثل الف وباء وعدد وعددان وزيد وعمرو وهو في حكم الاصوات التي لا تركيب فيها وحقها ان يتلفظ بها غير
معربة كما في فتح فعلم ان الفاعلية في المبتدا يحصل بالمجموع اي بالتجرد والاسناد جميعا فالحاصل ان الفاعلية
فيه بدون التجرد لا يتحقق اصلا بل يتحقق وقد لا يتحقق وبدون الاسناد لا يتحقق اصلا فعلم ان المجموع مؤثر في حصول
الفاعلية فيه ثم ما ذكر المص ههنا فهو عامل الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة مطلق العامل اذ العلم بالمقيد مسبوق
بالعلم المطلق فنقول العامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص فان
اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابا او بناء او غير ذلك يلزم ان يكون ياء في يا زيد والباء في غلامي
عاملا وليس الامر كذلك وان اردت وجها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور وعلى قول من اخذ العامل في حد الاعراب
قالوا بان الاعراب ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجها مخصوصا من مقتضى الاعراب يأباه
ذكر اخر الكلمة لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا آخرها ويخرج عامل الفعل لان
عامله لا يوجب الفاعلية والمفعولية والاضافة قيل المراد به وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام كلا
فلا [illegible] الكلمة لان ما اقتضاه المقتضي يتحقق في آخر الكلمة دون اولها واوسطها فلا يلزم الدور

ولا يجيء عامل الفعل لان اعرابه مما اقتضاه التشبيه التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى الرفع
والنصب والجر شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان محالها وذلك ستة اقسام لان الاعراب
اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفي الحركات الثلث اولا والثاني اما محمول فيه الفتحة على الكسرة
او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بالحرفين والثاني اما رفعه بالالف او بالواو فهذه ستة
اقسام شرع في بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول المفرد
المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع دون الجملة والمضاف وفي تقييده بالمنصرف احتراز عن المفرد
الغير المنصرف كاحمد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد الجمع بالمكسر احترازا عن الجمع السالم بالالف والتاء وبالواو
والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع المكسر الغير المنصرف كمصابيح فان قيل لو قال فالمفرد
والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب قيل انه وان كان اخصر الا انه لما كان يحتمل
التغليب عدل عنه الى الاطناب قوله بالضمة خبر لقوله فالمفرد والجمع المكسر المنصرف وقوله رفعا اما ظرف اي كائنان بالضمة وقت
رفع العامل او حال اي كائنان حال كونهما مرفوعين او مصدر نوعي اي يعربان بالضمة رفعا او تمييز عن النسبة اي
بالضمة رفعه وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وقوله والكسرة جرا كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية
او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالضمة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية
فلا يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعرب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركات الثلث لان
الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه ان يكون الحركات الثلث ولا مقتضي للعدول عنه وانما قدم الاعراب
بالحركات الثلث لاصالته فان قيل تدخل في هذه الضابطة كلا والاسماء الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا
ما يقابل التثنية والجمع وكلا والاسماء الستة مفردان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان
اعرابهما ليس بالحركات الثلث فينبغي ان يذكر قيدا آخر لاخراجهما قيل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيخرج به المثنى
والمجموع وما الحق بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما ستعرف ويقال اللام في قوله فالمفرد
اما للجنس فيكون الجملة قضية مهملة ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على كل فرد لان القضية المهملة في
قوة الموجبة الجزئية واما للاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب شمول الافراد لا اشتمال
اسمي لها وكلا والاسماء الستة معربان بالحركات الثلث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان

بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهملة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم كليها
ولان نحو ما لغير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا ولان الاستغراق لو كان
موجبا لاشتمال الانواع دون احوالها لما احتيج الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا
معرب بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال واجيب عن هذا بان التقدير بالمنصرف وان لم يكن محتاجا اليه
البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلفيفا حسنا مع الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة
على قسمين والمعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكره يدل على مناط التقسيم ويمكن الجواب عن اصل السؤال بان
كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم او عن قوله
المنصرف لان الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف بل هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام الزمخشري في المفصل ا
والاسم المعرب على نوعين نوع يستوي فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يخزل عنه الجر
والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ عن بيان المعرب بالحركات الثلثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه الفتحة
على الكسرة فقال جمع المونث السالم بالرفع على انه صفة جمع المونث وليس باعراب من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام
في باب الصفة لحكم ذي اللام عند سيبويه وهو الذي اختار المصنف على ما سيأتي في موضعه انشاء الله تعالى وفي
هذا القيد احتراز عن جمع المونث المكسر كحمر جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلثة نحو وفي جمع مونث السالم فان اعرابه
بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا نحو جائني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانما حملت الفتحة
على الكسرة فيه لانه فرع لجمع المذكر السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فحمل في الفرع ايضا لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد لان الاصل معرب بالحروف والفرع بالحركة قيل المزية يكون لو اعرب الفرع
بالحركة متحملة ضرورة لعدم الحرف الصالح للاعراب في آخره بخلاف الاصل فانه يوجد في آخره حرف العلة الصالحة
للاعراب وان منها مقام الحركات او يقال الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا مهملا معتبرا باعتبار ان الجمع
فرع والاعراب بالحروف ايضا فرع فاعطاء الفرع للفرع بحكم المناسبة صار مهملا عندهم فصار له اعراب
بالحركة كانه فرع فيهما فان قيل اعراب بعض جموع المذكرين ايضا بالضمة والكسرة نحو سجلات وسفرجلات
فما فائدة تقييد الجمع بالمونث قيل في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المونث السالم او حذف معطوف
اي جمع المونث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع المذكور لان صيغته صيغة
جمع المونث السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر او نقول ان المصنف رح لم يلتفت بالجمع بالالف

الالف والتاء من جموع المذكرين لقلة مجيء ذلك لان ذا يهم بيان ما هو الاغلب الاكثر لما هو الاقل والانذر او نقول المراد بجمع المونث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الجمع المونث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكتفي لصحة المجاز وبهذا حصل التفصي عما قيل لو قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل وانما قدم جمع المونث على غير المنصرف مع ترك احد الحركات فيهما لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المونث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث حيث ترك فيه الحركة فقط وليا تى ذكرهما على ترتيب لاحترازعنهما في قوله المفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وانما حملت الكسرة على الفتحة فيه دون العكس لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعين كما ستعرف حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما في الصورة ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لانه خطاب للمونث لان الحم ابو الزوج او خصبته على حسب الاختلاف فلا يضاف الا الى المرأة اى ابو زوجها وهنوك في هذه الاربعة منقوصات بالواو ودل عليه تثنيتها ابوان واخوان وحموان وهنوان واصلها ابو واخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء و العين وفوك هذا اجوف بالواو ولامه هاء واصله فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين دل عليه جمعه افواه كثوب واثواب فحذفت الهاء على سبيل الشذوذ فاذا قطع عن الاضافة ابدلت الواو ميما قيل فم واذا اضيف قيل فوك وذو مال لفيف مقرون بالواوين واصله ذوو على وزن فعل بفتح الفاء والعين وانما يضاف ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة وقوله مضافة الى غير ياء المتكلم بالنصب على انه حال من قوله ابوك واخوانه لانه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام او حالا من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي وفي جعلها خبر كان المحذوف نظر لان حذفه بغير حرف الشرط سماعي فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فان قيل كانت ههنا تحذف وتبقى حرف الشرط اى ان كانت مضافة فكان حذفه قياسا لانا نقول ليس الامر كذلك بل حذفه بعد ذكر حرف الشرط قياسي نحو ان خيرا فخير فههنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخوانه اى كائنة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فان قيل قوله ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على جزئي والمقصود ههنا الحكم على الكلي وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت

مضافة الى الاسم الظاهر نحو ابو بكر او الى الضمير الغايب نحو ابوه او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئي لا
يستلزم الحكم على الكلي فكيف يتناول الحكم على ابوك واخواته الحكم على ابو بكر واخواته قيل المراد بقوله ابوك
واخوك وهنوك وحموك وفوك وذومال الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لا هذه الالفا
فان قيل من اى نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة
المشتهر مسماه بها كما عرف في رب رجل حاتم ولكل فرعون موسى اى رب جواد ولكل جبار قاهر عادل فيصح تاويل
ابوك واخوك الى آخره بالصفة التي اشتهرت هي بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التي اشتهرت بها
وجه الشبه اى مثل ابوك واخوك الى آخره فيكون الحكم على الكلي ثم الاسماء الستة في اعرابها وجوه منها اعربت
بالحروف الثلثة اذا كان في اخره حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم
وانما اعربت حينئذ بالحروف الثلث فلانه الاصل وكذا قد مر على المثنى وجمع المذكر السالم
ولا مقتضى للعدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه المثنى في الدلالة على امرين من حيث
انها من الاسماء الاضافية فان الاخ يستلزم الاخ والاب يستلزم الابن وكذا البواقي وامكان الحمل بالشبه في هذه
الحالة بوجود حروف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات في آخرها في هذه الحالة اسماعا بخلاف حالتي
الافراد والاضافة الى ياء المتكلم لعدم الحروف الصالحة للاعراب في آخرها في هاتين الحالتين وكذا في حالة
التصغير لان آخرها في هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو في حكم الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح
لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم فانه وان كان يشبه المثنى في الدلالة على امرين بسبب
لزوم الاضافة لكن لا يوجد في آخره حرف يصلح للاعراب في حال الافراد والاضافة حيث لا يوجد حرف العلة
فيهما في حالة الاضافة اسماعا حيث يقال يدك ودمك وكذا في سائر الحذف وفات الاواخر فاعرف فان قيل
لما كان اعراب هذه الاسماء بالحروف لشبه المثنى وجب ان لا يستوفي الحروف الثلث لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل قيل انها وان تفرعت على المثنى في الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على
اصالتها ذاتا لكونها مفردة ولذلك قدمها على المثنى فان قيل ما ذكر الشيخ ان اعرابها في حالة الاضافة
الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخلو من ان يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب
يرد فوك وهنوك وحموك فان اعرابها بالحروف في هذه الحالة جائز لا واجب حيث يقال فمك وهنك
وحمك كما يقال فوك وهنوك وحموك وكلاهما لغتان مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك

واخوك وذومال فان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما فى ذومال واما على الصحيح كما فى
ابوك واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العامة
هى التى يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان الحكم فى القضية بالايجاب كان مفهوم
الامكان العام ارتفاع الضرورة عن جانب السلب لان المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم فى القضية
بالسلب كان مفهومه ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان مخالف السلب هو الايجاب فاذا قلت كل نار
حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى واذا قلت لا شئ من الحار ببارد
بالامكان العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضرورى وقول الشيخ ابوك واخوك الى قوله بالواو
والالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة
عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضرورى فيتناول الوجوب والجواز
ويمكن ان يحمل كلامه على الصحة دون الوجوب والجواز اى يصح بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب والجواز
ايضا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلث شرع فى بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف فقال
المثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره لانه فرع كلا فذكر الاصل يغنى عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر ثنتان مع انه فرع
اثنان واجيب بان ذكره لنكتة وهى ان حكم التذكير والتانيث فى باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح
بلفظ المذكر والمونث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما فى الواحد والواحدة على
انه مذكور فى بعض النسخ متروك فى بعضها قلنا ان نمنع صحة الاولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على ان الذى
عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا الايراد على المناسبة وهو غير مسموع وقوله مضافا الى مضمر حال عن كلا
وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم العصا نحو جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين وقوله واثنان واثنتان عطف على المثنى وقوله بالالف والياء خبر قوله المثنى وما عطف عليه
اى كائنة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان كلا منهما فرع الواحد والاعراب
بالحرف فرع الاعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما وبينه فى الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطى الالف
للتثنية لخفتها وكثرة التثنية لانها لا يختص بذكور العقلاء او لان الالف فى الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان
او لوفق آخر ضميرها فى الفعل وهو هما واعطى الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور العقلاء او لان حصولها
بجميع الشفتين او لانها ضمير الجمع فى الفعل نحو فعلوا ويفعلون او لوفق آخر ضميره فى الفعل وهو هم فاخذهما

حالة الرفع فيهما لقوتهما وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركتا للضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية ليتوافق ما قبل الالف وكسر في الجمع ليوافق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيهما عوضا عن حركة الواحد فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصل اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع السالم بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المثنى والمجموع بالحرف يوجد بعينه في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكبر والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغي ان يعطى الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي اعرابها بالحرف لكنا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب في اخرها وقيل اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان في اخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع وامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولا مانع فان قيل هذا الدليل بعينه يوجد في العصا لانه ايضا متردد بين ان يعرب بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة اظهر من المقدر وان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه بالحرف يلزم احد المحظورات الثلث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان يكون بالالف الملفوظة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتمكن وذا غير جائز او بالالف الملفوظة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين وهو ممنوع ايضا او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف اصلين للاعراب بالحرف وتقدير الحرف وهذا عدل عن تقدير الحركة فوقعت في تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربنا بالحركة تقديرا ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف لفظا لئلا يلتقي ساكنان بخلاف المثنى والمجموع حيث لا مانع من اعرابهما بالحرف لفظا فاعربنا هما بذلك وقيل اعرب المثنى والمجموع بالحرف لانه وجد في اخر كل واحد منهما وضعا حرفان الدالان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين الحرفين لكل واحد من المثنى والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما بالمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب وخصص الالف بالمثنى والواو بالمجموع واشتراك الياء فيهما وانما اعرب كلا مضافا الى مضمر بالحرف لانه موحد اللفظ مثنى

مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين فى الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية فى حال الاضافة الى المضمر واعربناه
بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ فى حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لمناسبة المضمر مع المعنى فى الخفاء ومع اعراب
بالحرف فى الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ فى الظهور ومع الاعراب بالحركة فى الاصالة ولانه اذا اضيف الى
مضمر يكون تاكيدا للمثنى البتة فحمل على متبوعه ولانه اذا اضيف الى مثنى مضمر متصل صار معه لامتزاجه به ككلمة
واحدة فقوى امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجرى مجرى المثنى فى الاعراب وانما اعرب اثنان واثنتان بالحرف فى كل حال
لشبههما بالمثنى لفظاً ومعنىً اما لفظاً فلوجود الالف والياء فى آخرهما واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف كلا
فانه يشبه المثنى معنىً لا لفظاً فاعرب باعرابه فى حالٍ دون حالٍ ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف
شرع فى بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفى قيد المذكر احتراز عن جمع المونث
السالم وفى قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجالٍ واولو جمع ذو لا عن لفظه فان قيل قد قالوا ليس
فى العرب كلمة آخرها واو بعده ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه فى معرض التغير فلم يعتد به او يقال الواو فيه
قام مقام الضمة فصارت كانها ضمة لا واو وعشرون واخواتها اى امثال عشرون ونظائرها من ثلثين الى تسعين
وارادة الامثال والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصححة بتشبيه النظاير والامثال بالاخوات وقوله
بالواو والياء خبر قوله جمع المذكر وما عطف عليه اى كائنة بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً وقد مر الدليل على اعراب
جمع المذكر السالم لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود ما يصلح للاعراب فى آخره واما معنى فللدلالة على الافراد ولانه محمول
على واحده وهو ذو طرفا الباب وفى كلا الدليلين نظر اما الاول فلانه منقوض بنحو ادلٍ وقلنسٍ لوجود الشرط
فيما ذكر فينبغى ان يحمل على جمع المذكر السالم واما الثانى فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت على
خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان علة للاعراب بالحرف لوجب ان
يحمل اباؤك واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالحمل فى بعض الجموع دون البعض تحكم محض واجيب عن الاول
بان الواو فى ادل وقلنس قد جعل ياء على قاعدة التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء
فيكون ثقيلا وفيه نظر لان الواو فى معرض التغير فلم يعتد به ولان الواو قائمة مقام الضمة فصارت كانها ضمة لا
واو فلا يكون ثقيلا كما قلتم فى اولو وعن الثانى بان الاعراب بالحرف صار اصلاً مع مهدا بعض الجموع لكون كل واحد
منهما فرعاً فصار للاعراب بالحركة كانه فرع فيهما فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل الحمل فى اباؤك واخوتك غير
لعدم الحرف الصالح للاعراب فى آخرهما بخلاف الوحيث وجد فى آخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالحمل والاولى ان يقال ان الواو اشد

في موارد استعماله الا معربا بالحرف دعت الضرورة الى اعتبار شبهه بالجمع او الى حمله على واحده وان كان ذلك دليلا ضعيفا اذ لا وجه لاعرابه بالحرف سوى ذلك بخلاف اذل وقلنس وابانات واخوتك فانا لم نجدها في موارد استعمالها معربة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد وانما اعرب عشرون واخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى ايضا على مامر في الوافية قيل اعرب بعض جموع المونثات ايضا بالواو والياء نحو سنين وثبون وقلين وغيرهما من جموع المونثات فما فائدة تقييد الجمع بالمذكر قيل هذا على طريق جمع المونث السالم فيحمل على حذف مضاف اي صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المونثات لان صيغتها صيغة جمع المذكرين في عرف النحاة وان كانت من جموع المونثات او يقال ان المصنف لم يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المونثات لقلته ودابهم المالوف بيان ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو وبالياء والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المذكر السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة العرفية يكفي لصحة المجاز وبهذا اسقط ما قيل لو قال الجمع بالواو وبالياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم اعراب آخر كلمة باعتبار ظهوره وعدم ظهوره فقال التقدير اي تقدير الاعراب على حذف المضاف اليه والاعراب التقديري على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس لقرينته قوله او اللفظي اي الاعراب التقديري المقدر على حذف الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديري على اللفظي لانه قليل فقدم مروما للاختصار لبيانه وتعميم اللفظي في كل ما عداه وكلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حينئذ اي التقدير كائن في وقت تعذر تلفظ اعرابه المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير في تعذر عائد الى الموصوف او الموصول اي في معرب او في المعرب الذي تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر ايضا كعصا الكاف في محل الجر على انه بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر المبتدا المحذوف اي هو كعصا او في محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اي تعذرا مثل تعذر اعراب عصا وغلامي مطلقا صفة زمان محذوف اي زمانا مطلقا اي في جميع الاحوال او صفة لمصدر محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب عصا وغلامي تعذرا مطلقا من غير تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبمثل غلامي كل معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم وانما تعذر الاعراب في عصا لتعذر الحركة على الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجئ الاعراب لموافقة الياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل التركيب فلما

جاء الاعراب بالتركيب ودخول العامل ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره اذ لو اعرب حينئذ بالحركة لفظاً لزم
تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حال الرفع والنصب وبمتماثلين في حال الجر وهو محال فاعرابه بالحركة تقديراً
في جميع الاحوال وهو مذهب المص وذهب قوم الى انه معرب لفظاً في حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسرته جراً كما جعل الف
ا لتثنية وواو الجمع رفعاً دالاً على الفاعلية واجيب بانه يلزم توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف
الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع
وذهب قوم الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف
العلة واجيب بان الاضافة تمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين المنافي له لكونه دالاً على امكنية الاسم فكذا
ما هو نازل منزلته وهو الاضافة فلا تؤثر في البناء الا ترى كانهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي
لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء في مفردهما قائمة وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة كحيث
واذ وغيرهما فانها اضيفت الى الجملة مع انها مبنية واجيب بان الاضافة فرضت ما نعة لا دافعة يعني
ان الشيء اذا كان معرباً قبل الاضافة فالاضافة تمنع بناءه واما اذا كان مبنياً قبلها فهي لا ترفع بناءه لو
للاضافة من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنية فالاضافة لا تمنع
بناءها وان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة اي المفروضة والتنوين المقدرة لا تنافي البناء
لعدم دلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها لا تنافيه بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة
منزلة التنوين المحققة وهي تنافي البناء لدلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها لتنافيه قال
قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان معرباً قبل الاضافة ثم صار
مبنياً بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون منافياً للبناء والشيء لا يكون علة لما
ينافيه قيل الاضافة تمنع تاثير علة اخرى في البناء لا تاثيرها نفسها اذا كانت داعية اليه بنفسها وذلك لان
الاضافة اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مفارقة لما اذا العلة مغايرة لحكمها فكانت نازلة منزلة التنوين
المقدرة فلا يكون ما تقدم كان البناء المتقدم على الاضافة لا تمنعه الاضافة لكن للخصم ان قيل فللخصم ان
يقول ان الاضافة في غلامي ايضاً داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون ما نحن فيه قيل لا نسلم ان الاضافة
فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الضمير
وسكون حرف العلة فكانت الاضافة الى المبني جزء علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم

في جزء من اجزائهما ولهذا الايبنى غلام قلت بالاتفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى وكذلك لا يبنى غلامات لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى آخرها وجودا على ما عرف والاضافة في غلامي آخرها وجودا لان اتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجيب بانه يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما لم ينقل خلافه بالتصريح وهنا لم ينقل ذلك وذهب قوم الى ان غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط الحرف الآخر بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب ان توسط الحرف الآخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء في الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءها في اللفظ بان يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بكونه غير معرب ومبني غلط وقوله او استثقل على بناء المجهول عطف على ما تعذر اي التقدير كاين في وقت استثقال تلفظ اعرابه او في معرب وفي المعرب الذي استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كقاض صفة مصدر محذوف او خبر مبتداء محذوف اي استثقالا مثل استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم متمكن في آخره ياء قبلها كسرة وقوله رفعا وجرا ظرفان اي وقت رفع العامل وجره او حالان اي في حال رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب في قاض رفعا وجرا لثقلهما على الياء بخلاف النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصل ولا مانع للنصب لخفته فيقال جاءني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض وقوله ونحو مسلمي يحتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على قوله كقاض او على انه خبر مبتداء محذوف او صفة مصدر محذوف ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف على قاض ويكون التقدير وكنحو مسلمي رفعا فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار اداة التشبيه وهو الكاف والنحو قيل لا تكرار اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم واصله مسلموي فابدلت الواو ياء وادغمت في الياء كما في مرمي وانما استثقل الاعراب في مسلمي رفعا لان علامة الرفع فيها الواو وقد ابدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فلما لم يبق الواو لفظا فقد رضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتهما الياء وهي ثابتة وبالادغام لا تخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة فان قيل الحكم بتعذر الاعراب في عصا وبالاستثقال في مسلمي غير متضح لانه ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال فلا شك ان اعراب مسلمي بعد الاعلال متعذر لا مستثقل مثل اعراب عصا حيث تعذر التلفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلمي وهذا ظاهر فالقول بالتعذر

بالتعذر في عصا وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار المؤثر في تقدير الاعراب
ولا شك ان المؤثر في تقدير الاعراب في عصا ما بعد التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسلمي في
حالة الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله قبل الاعلال يوجب ابدال
الواو بالالف لا الاسكان وتقدير الحركة قبل الموجب في تقديرها ما بعد الاعلال من التعذر فافهم فانه فرق دقيق ويمكن
ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة ونوع تاخر اعتباره
عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يتوقف على التركيب بدليل انه يعلل في حالة التعداد ايضا والنوع
الثاني مثل مسلمي فان اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لانه مبني على اجتماع الواو والياء واجتماعهما
مبني على اعتبار الاضافة بين مسلمون وياء المتكلم واضافة شيء الى شيء امر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النحاة من واضع
المفردات بابدال الواو الفا فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعذر فيه الاعراب اذ الالف لا يقبل الحركة فحكموا
بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب وبعده بخلاف مسلمي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا غير
معلل بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا الا ان الرفع ثقيل في
حالة الاضافة الى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه رفعا وجعلوه
بالابدال والادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام
الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما مر ان علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ
عن بيان الاعراب التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كائن فيما عداه اي فيما عدا ما تعذر او استثقل
فيل الضمير عائد اليهما بتاويل المذكور كان الضمير الواحد لا يعود الى الشيئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف
عليه باو يجب افراده لان او لاحد الامرين غير معين يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر
غير المنصرف قبل من غير تعريف فصل الآن تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كلمة ما موصولة مبتدأ متضمنة الخبر
او خبر غير المنصرف وهو مبتداء وغيره وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاره
بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد وهو
المنصرف فيصير معرفة ويكون كلمة ما نكرة موصوفة خبرا او قوله غير المنصرف مبتداء وغيره وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا
اقل من التخصيص فيجوز لعبده من خير من مشرك لكنه يمتنع ح تعريف الخبر فلا يكون ما ح موصولة وقوله علتان فاعل الظرف
لاعتماده على الموصول او الموصوف او مبتداء وفيه خبره والجملة الظرفية او الاسمية صلة او صفة وقوله من

صفة علتان اى علتان كائنتان من تسع والتنكير فى مقام العهد اذ التسع معهودة حينئذ لكن نكرها للتفخيم اى من تسع

مفخمة للتفخيم شانها حيث بلغ قوة تاثيرها الى غاية صارا لاصل وهو الاسم فرعا للغير وهو الفعل ومنعه عما يستحقه على

الاختصاص وهو الجر والتنوين وقوله او واحدة منها تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجار والمجرور صفة واحدة

والجملة الفعلية صفة بعد صفة اى مافيه علة واحدة كائنة من التسع تقوم مقام العلتين واتما عدل عن تعريف المنقد مين

وهو ما يختزل عنه الجر والتنوين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف به غير المنصرف لزم الدور

واجيب بان اختزال الجر والتنوين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت

الابعلة واحدة الى ترى ان الملك اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبة والوصية والارث وذلك لان العلتين اما ان يكفى

كل واحدة منهما للتاثير ام لا فان كانت تكفى لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد وان لم تكن كافية فليس بعلة

تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعلتين قيل كلام الشيخ ماول اى مافيه جزءا علة ذات جزئين

على طريق ذكر الكل وارادة الجزء او محمول على حذف صفة اى مافيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع

الصرف هو مشابهة الفعل وذلك لا يتحقق الا بمجموع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة او علة ناقصة لان

احدى العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالاخرى ترجحت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان

اشتراط العلتين لا يخلو اما ان يكون للفرعية او لمنع الصرف لو اريد الاول لا يغنى عن التاويل بجزئى علة وعلتين

ناقصتين لان الفرعية بجهتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثانى لزم تعريف الشئ بما

يساويه بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوى غير المنصرف فى المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند وسلمان

ومعلمات علم امراة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما مع انها منصرفات قيل المراد علتان

معتبرتان والعلتان فيها غير معتبرتين لمعارض ومانع فان هندا وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط يعارض

ثقل احد العلتين وكذا سلمان واغلاء وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود الاهم عندهم يعارضهما

وكذا مسلمات علم امراة وان وجد فيه علتان لكنا لو قلنا بعدم انصرافه فات المقابلة المقصودة فى المنقول عنه تابع

الجر وفى غير المنصرف على العكس ففوات المقابلة بمنع التنوين ولزوم قلب طبيعة النصب بمنع الجر يعارضان كلتا

العلتين فعدم الحكم ههنا المانع وفيه نظر لانه لا يخلو اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف

ولاختزال الجر والتنوين وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بجزئى علة وعلى الثانى يلزم تعريف الشئ بما يساويه

وعلى الثالث يقع على المصنف ما ابى عنه وهو لزوم الدور ثم لما ذكر العلل التسع فى حد غير المنصرف مجملة واراد التعريف

ه عنه لان التنوين وجد مقابلته فى مقابلة الجر فلو لزم قلب طبيعة النصب الى النصب لان النصب فى النقل ع

والتعريف الاجمالي مخل بالغرض شرع في بيانها مفصلة فقال وهي اي العلل التسع التي سبق ذكرها الفرعية الاسم والمنع
الصرف مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي الخارج عن البيت اي وهي هذا المجموع
وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه ولم يصرح بكونهما من كلام الغير وفي كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكور في البيت
الذي قبله وهو موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب او خبر مبتدأ محذوف اي هي عدل ووصف
وتانيث ومعرفة بالتنوين والا لا يستقيم الوزن وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه
صفة النون بجعل لامها زايدة بدليل ذكر ساير العلل نكرة اي ونون زايدة او على انه بدل من النون بحذف موصوف
اي والنون نون زايدة او على انه خبر مبتداء محذوف اي والنون هي زايدة والجملة معترضة او صفة النون بجعل اللام
زايدة اي نون هي زايدة او بحذف الموصول اي والنون التي هي زايدة واما النصب فعلى انه حال موكدة من مضمون الجملة
الاسمية وهي قوله وهي النون لان النون المعدودة من علل غير المنصرف مشهورة بكونها زايدة اذ لم يتحقق الفرعية في غيرها
وكانت الجملة السابقة متضمنة لمعنى الزيادة يصلح قوله زايدة ان يكون حالا موكدة لتقرير مضمون تلك الجملة
على نحو قوله من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان دجلة شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا
قيل موانع الصرف كذا وكذا كانه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زايدة وما قيل ان نصبه على انه حكاية عن حال في
قولنا يمنع الصرف كذا وكذا والنون زايدة اذ لا عامل ههنا ينصبها وفيه نظر لان الاعراب المحكي انما يصح اذا كان
معهودا كقولك رغبت زيدا بعد قولك هذا زيد اما اذا لم يكن معهودا فلم يصح لانه يفضي الى فتح باب الهذيان
وسد باب التخطية في الكلام العربي لان كل مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة فوجب
ان لا يكون تركيب من التركيب العربي بينه خطاء وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى في لما عرف ان كلمة من تكون في
الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدى ولدن من حروف الجر الا من قوله الف فاعل من قبلها الواقع
على الموصوف او على ذي حال او مبتداء متقدم الخبر والجملة الظرفية او الاسمية صفة او حال ووزن الفعل وهذا القول تقريب
اي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه احتراز عن قول من قال بانها عشرة وزاد شبه الف التانيث في ارطى علما
الجمع في سراويل وعن قول من قال بانها ثلثة عشر وزاد تكرار التانيث في حمراء وحبلى وتكرار الجمع في مساجد ومصابيح
ومراعات الاصل في احمر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيدا عن الصواب لما فيه من جعل التبع اصلا بواسطة او القول
المنظوم مقرب الى الحفظ لما ان النظم ايسر حفظا من النثر او القول بانها تسع تقريب لا تحقيق اذ العلل في التحقيق ثمانية
لان الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث ملحقان بالف التانيث للمضارعة بينهما كما ان الف الالحاق

وعن قول من قال بانها ... زاد موانع ...

فى ارطى ملحق بالف التانيث كن لك ثم لما فرغ عن بيان العلل التسع فى البيتين شرع فى بيان امثلتها على ترتيب ذكرها
فى البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة وزينب مثال التانيث
المعنوى والمعرفة وانما ذكر المثالين لنوعى التانيث اهتماما بالشان لظنة الاشتباه فى اعتبار التانيث فى طلحة الذى
الحقيقى ولذا لا يعتبر تانيثه فى تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابراهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال
الجمع ومعد يكرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل ثم لما فرغ عن تعريف غير
المنصرف وبيان العلل والامثلة شرع فى بيان حكمه فقال وحكمه اى حكم غير المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين كلمة ان
مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وكسرة بالفتح على انه اسم لا وخبره محذوف اى لا كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبر
قوله وحكمه ولا تنوين بالفتح عطف على كسرة ويجوز فى قوله لا كسرة ولا تنوين خمسة اوجه على ما عرف فى لا حول ولا قوة
وانما لا يدخل فى غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه يشبه الفعل فى الفرعيتين لان الفعل له فرعية من جهة افتقاره
الى الفاعل وفرعيته من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف
ان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع
العربية والجمع والتركيب فرعا الافراد والالف والنون فرعا الف التانيث ووزن الفعل فى الاسم فرع وزن
الاسم فاعتبر التشبيه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر لما لم يدخل فيه ما يقوى جهة الاسم من اللام والاضافة
وبمنع علامة التمكن وهو التنوين وانما لم تمنع فى الاشتباه بفرعية واحدة حاصلة من علة واحدة لما ان المشابهة بالفرعية
غير ظاهرة ولا قوية فاحتاجت فى حصولها الى مباصرة ومعاونة فرعية اخرى مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين
فى غير المنصرف مع تحقق الفرعيتين الحاصلتين بالعلتين كما فى الضرورة والتناسب وكما فى مسلمات علما للمؤنث
عند من جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قيل انما لم يمنع الكسرة والتنوين فيها
لمانع يمنع اما فى الضرورة والتناسب فظاهر لان الضرورة تبيح المحظورات والتناسب امر مقصود اهم عندهم
واما فى مسلمات فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة فى المنقول عنه ومنع جره بحمله على النصب يقلب
تبعيته اذ النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض فلا يرد شىء واذا عرفت هذا فاعلم ان
فى منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف مشهور قال قوم انه ممنوع تبعا للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصدا
كالتنوين ودلائل الفريقين مذكورة فى المطولات وفى كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق الثانى حيث
قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو ضده لان الشىء يتبين بضده فقال ويجوز صرفه اى

اى صرف غير المنصرف للضرورة اى لاضطرار الشاعر لان الضرورات تبيح المحظورات كقول امرء القيس ويوم دخلت الخدر خدر

عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلى وكقول مصاحب المنظوم ثم تغاوى زفر بعدهما هو قول الشافعى وحده او للتناسب

لان التناسب مقصود لهم عندهم مثل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا صرف سلاسلا لتناسب اغلالا

وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظايرها بخلاف نظاير التناسب فان قيل صرف غير المنصرف

لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جايز حتى قرى فى قوله تعالى وسلاسلا منونا وغير منون فكيف

يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه ان سلب جواز

الصرف للضرورة والتناسب ليس بضرورى فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تفسير الامكان العام فى الاسماء

السلبة او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اى لا يمتنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب والجواز

ايضا فان قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجر

والتنوين والصرف عنده عبارة عن انتفاء العلتين فكيف اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين وهل هذا الا مخالف

المتقدمين فى حد غير المنصرف وافقهم ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين دون انتفاء

العلتين لان غير المنصرف عند الضرورة والتناسب يدخله الجر والتنوين ولا ينتفى فيه العلتان قيل يمكن ان

يحمل كلامه على حذف المضافين اى يجوز جواز حكم صرفه وهو وجود الجر والتنوين للضرورة او للتناسب فلا

مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على معناه اللغوى دون الاصطلاحى فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم

عنه للضرورة او للتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير فى قوله صرفه عايدا الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن

ان يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازا على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين

ثم لما ذكر فى حد غير المنصرف او واحدة منها تقوم مقامها ولم يبين اى علة تقوم مقامهما شرع فى بيان ذلك

فقال وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اى العلة التى تقوم مقام العلتين

لفرعية الاسم او لمنع الصرف سببان الجمع الذى على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والممدودة وانما

يقوم الجمع مقام العلتين لان صيغة منتهى الجموع لازمة للجمع بحيث لا ينفك هذه الصيغة عنه بحال فجعل

لزومها بمنزلة جمع ثان وكذا الفا التانيث انما يقومان مقامهما للزومهما للكلمة ايضا بحيث لا ينفك

الكلمة عنهما فجعل لزومهما بمنزلة تانيث ثان ثم لما بين العلل التسع بجملة ولم يتعرض لحدودها وشرايطها وتاثيرها

شرع فى بيان ذلك فالعدل الفاء للتفسير واللام للعهد اى العدل الذى سبق ذكره خروجه

وهو عبارة عن وجود الجر والتنوين فان كان الصرف عنده عبارة عن انتفاء العلتين ع

عن صيغته الاصلية اى خروج الاسم عن صيغته اى هيئته الاصلية الى صيغة اى هيئة اخرى و العدل مصدر مجهول اى كون الاسم معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لصح تفسيره به لعدم التطابق والمراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم وخروج معناه كذا فى الحواشى اعلم ان كلمة او فى قوله او خروج معناه للترديد فى العبارة اى سواء اريد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلا فانه يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغتها الاصلية وهى عامر الى صيغة اخرى وهى عمر وكذا يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلمية عن صيغتها الاصلية وهى عامر الى صيغة اخرى وهى عمر وعلى هذا سائر امثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على التغيرات التصريفية بتمامها قياسية او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفى او خروجا فيما يبحث عنه فى النحو بقرينة ان المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفى لا لمعنى وتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن صيغته الاصلية فيخرج الترخيم لانه تغيير المادة لا خروجها عن صيغتها الاصلية والمقدر ليس بداخل فى الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغتها الاصلية وقوله **تحقيقا** صفة مصدر محذوف اى خروجا محققا وهو ما لا يقال بعد لية لضرورة منع الصرف ولا لتتبع الصفات ولا لتحقق البناء بل بدليل آخر وقوله **كثلث ومثلث** صفة اخرى للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كائنا كخروج ثلث و مثلث او خبر مبتداء محذوف اى وهو كخروج ثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة لانهما بمعنى التكرار من غير تكرير فى اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشار ومعشر قياسا بقولهم خماس ومخمس وسداس والجواب ان النسبة لفظية اى صورية لا معنوية و اخر فانه معدول عن الآخر بضم الهمزة وهو جمع آخر من بفتح الهمزة ممدودة لانه جمع اخرى وهو تانيث آخر وهو افعل التفضيل وهو و ما اشتق منه مما يلزمه احد الامور الثلثة اللام او الاضافة او من وفقد الاضافة توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل ويا يتم يتم عدى وليس ثمه شئ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخيرين فان قيل لو كان معدولا عن الاخر لوجب ان يكون معرفة كالآخر اذ العدل تغيير الصيغة مع بقاء المعنى وهو نكرة يقال جاءنى رجال اخر قيل تنبيه فى اثناء

في اختلاف آخر والاخر تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى والتعريف امر طارئ فلا يشترط بقاؤه فان قيل لو كان
معدولا عن الآخر لوجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس فكان مبنيا قيل
امس معرفة فكان بناؤه باعتبار انه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار انه معدول عن الامس بخلاف آخر فانه
نكرة فكان معدولا لا متضمنا فلم يبن فان قيل لو كان معدولا عن آخر من لوجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى
من مثل امس جمل قيل انه ليس بمتضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى غير فمعنى جاء
زيد ورجل آخر اي غير زيد وان كان معناه في الاصل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني وبهذا وجبت
المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا يقال جاءني زيد ورجل آخر ورجلان آخران و
رجال آخر ولو كان معنى التفضيل باقيا فيه لما ثني وجمع لان افعل التفضيل المستعمل بمن كان مفردا مذكرا
لا غير فان قيل اخر بضم الهمزة جمع وآخر بفتح الهمزة الممدودة مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون
اخر معدولا عن آخر من قيل آخر من بمعنى الجماعة دون المفرد كافضل في قولك علماؤنا افضل من علمائهم وانما لم يجمع لما
مر ان افعل التفضيل لو استعمل بمن كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان بين العدل والتضمن عموما وخصوصا
من وجه اذ قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا رجل فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل
ولا يوجد التضمن نحو آخر فانه معدول عن الآخر او آخر من وليس بمتضمن وقد يوجد التضمن والعدل جميعا
نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء
منهما نحو يوم الجمعة في صمت فانه ليس بمعدول من صمت في يوم الجمعة لعدم كونه في داخلة في الهيئة
لجواز الفصل بين الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس قوله صمت
يوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم او عن جماعى او جماوات لانه جمع جمعاء
وهو ان كانت صفة كان حقها ان يجمع على فعل كحمراء وحمر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع في
التكسير على فعالى وفي التصحيح على فعلاوات كصحراء صحارى او صحراوات ولما جاء فعل بضم الفاء وفتح
العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل هذا منقوض بجميع المجموعات الشاذة كانيب و
اقوس اذ القياس انياب واقواس على ما عرف ان الاجوف واويا كان او يائيا لا يجمع على افعل فينبغي
ان يكونا معدولين عما هو القياس قيل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقراء [دونهما] لبيان
اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ دون العدل وقوله او وزن الفعل [اعلم على]

قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثل اي خروجا مقدرا اي مفروضا اما الضرورة منع الصرف
كعمر حيث قدر فيه العدل لضرورة منع صرفه لانه لم يوجد في الاستعمال الا علما غير منصرف وغير المنصرف
لا يكون بدون العلتين ولم يوجد فيه علة سوى العلمية فقدر فيه العدل لامكانه وتعذر غيره حفظا
لقاعدتهم فكانه عدل عن عامر العلم واما لتحقيق البناء نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التي
هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قدر فيه العدل لغرض البناء على الكسر الذي هو سبب الامالة الموا
لثقل الراء لانها من حروف التكرار وانما ينافي البناء فيه بتقدير العدل لتحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر في
الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما للحمل على الاخوات نحو حذام وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام
في تميم حيث قدر فيه العدل عندهم لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال
التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة قدر فيه العدل لغرض البناء على الكسر فلما قدر فيهما العدل قدر
في غيرها من ساير اعلام الاعيان المؤنثة من نحو حذام وقطام حملا عليها طردا للباب وان لم يحتاجوا في حق
منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما احتيج في عمر لوجود التعريف والتانيث الا انهم يقدرونه فيه من غير
ضرورة حملا على الاخوات ولا يبنونه مع تحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن
لان العدل التقديري لا يكون مؤثرا في البناء عندهم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطمار لثقل الراء فوجب التخفيف فيه
بالامالة وهي لا تتاتى بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء
لتحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم ايضا للحمل
على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري انما هو محتاج اليه
لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما كان من اعلام الاعيان المؤنثة على وزن فعال معدول
عن فاعلة ولا يكون في آخره راء وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب قطام للحمل على نزال
وتراك وفيه نظر لانه ان اعتبر شبهه بها في الوزن فقط يلزم العدل في نحو ذهاب وسحاب وكلام وسلام
وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه لاجل المشابهة في العدل الذي اثبت
لو اعتبر شبه الالف والنون في سكران بالف التانيث في حمراء في حق منع الصرف كان باطلا لانه يستلزم
الدور وهو ممتنع لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وهو محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل فيه
للحمل على نحو حضار وطمار باعتبار كون كل واحد من اعلام الاعيان المؤنثة ثم لما فرغ عن بحث العدل

العدل شرع في بحث الوصف فقال **الوصف شرطه** اي شرط الوصف في منع الصرف او المراد الوصف المانع من الصرف
ان يكون في الاصل اي في الوضع ثم الوصف في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما كونه تابعا يدل
على معنى في متبوعه وثانيهما كونه دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد ههنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعا
لذات باعتبار المعنى المقصود لانه حينئذ يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد ان يكون في الاصل
جزما لا وهما وفيه احتراز عن قول من قال ان افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر غير منصرف لتوهم الوصف الاصلي
فيها على ما سنبين فان قيل الوصف موثر في منع صرف ثلث وليس فيه وصف اصلي لانه وضع للعدد دلالة على الوصف
قيل الوصف فيه اصلي حكما لانه لم يستعمل بعد العدل الا وصفا فكانه موضوع للوصف فكان غير المنصرف
للعدل والصفة الحكمية فان قيل الوصف موثر في منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي وهو الصحيح
مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه وضع للتاكيد دون الوصف قيل الوصف فيه اصلي تقديرا لانه بمعنى اجتماع
فهو في الاصل وصف الا انه لا يجرى على موصوفه فقدر فيه الوصف ولقائل ان يقول انه في الاصل من اي اصناف
امن باب افعل الصفة كاحمر حمراء ام من باب افعل التفضيل كالافضل والفضلى لا يستقيم الاول لجمعه على اجمعون ولو
كان من باب احمر لما جمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر الى اصله على جمع مثل سود ودهم في جمع اسود وادهم وبالنظر
الى نقله الى الاسمية بالغلبة على اجامع مثل اساود واداهم اما اجمعون فلا يجوز لا قبل الغلبة ولا بعدها وكذا
لا يستقيم الثاني لكون مونثه على جمعاء ولو كان من باب افضل لكان مونثه على جمعى كالفضلى والاخرى اجيب
بانه يحتمل ان يكون من باب احمر بدليل تانيثه على جمعاء الا ان جمعه على اجمعون شاذ ويحتمل ان يكون من باب
افضل بدليل جمعه على اجمعون وعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى الا ان تانيثه على جمعاء شاذ فكان
غير المنصرف لوزن الفعل والصفة التقديرية اما على قول من اعتبر التعريف التوكيدي فاجمع عنده غير منصرف
لوزن الفعل والتعريف التوكيدي كما سيجئ في قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية فان قيل الوصف موثر في اسيد
تصغير اسد رجح دا مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التصغير
قيل لما كان الوصف فيه مبنيا على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة
الاعتبارية والفاء في قوله **فلا تضره الغلبة** جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا تضر الوصف
غلبة الاسمية العارضة على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى العلمية تخصيص اللفظ
لبعض ما وضع فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما تخرج عن الوصف العام **فلذلك**

اى فلاجل اشتراط كون الوصف فى الاصل وعدم مضرة العلمية اياه **صرف اربع فى مررت بنسوة اربع** وان اجتمع فيه الوزن والوصف لعروض الوصف لان وضعه للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان يكون لكونه قابلا للتاء لا لعدم كون الوصف الاصلى فكيف يصح هذا التفريع قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفى الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان تلحق التاء المؤنث دون المذكر **وامتنع عن الصرف اسود وارقم اسمان للحية** السوداء او على سبيل الغلبة العارضة **وادهم اسم للقيد** على سبيل الغلبة العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة العلمية لان اسود فى الاصل بمعنى ذى سواد وارقم بمعنى ذى رقم وادهم بمعنى دهمة اى سواد فان قيل ما لهم اعتبروا الوصف الاصلى بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية فى نحو احمر علما قيل لان العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها علما فانها تخرجها عن الصفتية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف وفى العلمية عدم ملاحظته غالبا فكم من اسود سمى باحمر وبالعكس فان قيل ما وجه اجتماع الفاء التى للتعليل فى قوله فلذلك قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل لانها تدل على ابتناء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على المشار اليه بلفظ ذلك هو اشتراط كونه فى الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا الابتناء اثر الاشتراط المذكور فيصح الفاء للنتيجة واللام للتعليل على هذا كان قوله صرف راجع الى اشتراط كونه فى الاصل وقوله وامتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير التقدير فصرف اربع فى مررت بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف فى الاصل وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة اياه فيكون فى قوله فلذلك لف ونشر فى قوله صرف كذا وامتنع كذا فان قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه سبب سوى الوصف الاصلى لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث يقال الحية الانثى اسودة فكيف يصح التفريع الثانى قيل قد ذكرنا ان المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفى اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس ان يقال فى مؤنثه سوداء لكن التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا عبرة لقبوله التاء او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها باعتبار الذى امتنع عن الصرف وهو اسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصلى وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا حيث يجئ مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فتحقق فيه الو

الوصف ووزن الفعل وقوله **وضعف** عطف على قوله صرف اى لتقليل اشتراط كون الوصف فى الاصل وقوما لا وهما ضعف **منع افعى** من الصرف وهو اسم **للحية واجدل** اسم **للصقر واخيل** اسم **للطاير** الذى فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق افعى من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعنى يحتمل ان يكون افعى مشتقا من الفعوة وهو الخبث فيكون افعى بمعنى الخبيث وسمى الحية لخباثتها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوى وسمى الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كنيجان جمع تاج وهو ما يكون على الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذى خيلان وسمى الطاير الذى سمى به لانه ذو خيلان اى ذى نقوط ونقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفات عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع افعى الى آخره بل الحق ان يقول صرف افعى او يقول وامتنع منع افعى قيل معناه وضعف منع من منع افعى من الصرف لان منعه مخالف قول الجمهور فكان ضعيفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع فى بحث التانيث فقال **التانيث بالتاء** الجار والمجرور صفة التانيث اى التانيث الكاين بالتاء **شرطه** فى منع الصرف **العلمية** اى علمية المؤنث اى كون المؤنث علما قوله التانيث مبتداء وقوله شرطه مبتداء ثان وقوله العلمية خبر المبتداء الثانى والجملة خبر المبتداء الاول وانما شرطت العلمية فى التانيث ليصير التانيث لازما العلمية لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث فى معرض الزوال فيكون معدوما من وجه فلا يوثر فى منع الصرف ولا بد للمنع للاسم عن اصله وهو الانصراف من دليل قوى وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لانه وضع ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قايمة فى مررت بامرأة قايمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء من غير العلمية فان قيل ما لهم اعتبروا اللزوم فى علة منع الصرف ولم يعتبروا ذلك فى علة البناء حتى بنى لا رجل واحد عشر ويا زيد ونحو ذلك مع عروض علة البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف فى خلاف الاصل لان سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجر والتنوين قيل لان علة البناء قوية حتى اثرت مفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا توثر بغير معاضدة ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف الممدودة والمقصورة كحمراء وحبلى فان العلمية لا يشترط فيهما لان التانيث بالالف لازم بدون العلمية فيقوم مقام العلتين **والتانيث المعنوى** وهو الذى لم تظهر تاؤه **كذلك** اى كالتانيث بالتاء فى اشتراط العلمية فى منع الصرف لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث فى معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح فى مررت

بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذا صرف ارنب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي المؤنث اللفظي في كونهما مشروطا فيهما العلمية وذكر ما هو المشترك بينهما وفرغ من بيانه شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال **وشرط تحتم تاثيره** اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز تاثيره اما شرط وجوب تاثيره فان يكون مع العلمية **الزيادة على الثلثة** اي ثلثة احرف **او تحرك الاوسط** اضافة المصدر الى الفاعل **او العجمة** انما اشترط في تحتم تاثيره احد هذه الامور الثلاثة لان منع الصرف لاجل الثقل الحاصل من تحقق العلتين ولو لم يكن احد الامور الثلثة لكان المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط غير العجمي فيكون في غاية الخفة التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره فاشترط احد هذه الامور ليكون المؤنث ثقيلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان لسان العجم ثقيل على العرب ولقائل ان يقول ما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي لم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل هند ودعد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك شرط تحتم منع صرف المؤنث المعنوي لكان اصوب اللهم الا ان يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض الحال وشرطا في البعض واثرت منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تاثيره احد الامور الثلثة وانما اختص تحتم تاثير المؤنث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب التاثير على كل حال لقوته بظهور علامته في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في قوله وشرط تحتم تاثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير ثقيل فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح **فهند يجوز صرفه** لخلوه عن جميع شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية **وزينب** اسم امراة كهند **وسقر** اسم جهنم **وماه وجور** اسما قريتين **ممتنع** خبر لزينب وما عطف عليه اي ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب وتحرك الاوسط في سقر والعجمة في ماه وجور فان قيل شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف تؤثر العجمة فيهما قيل ان احد هذين الامرين شرط كون العجمة سببا مؤثرا

موثرا فی منع الصرف والعجمة فی ماه وجود غیر معتبرة فی کونها سببا موثرا فی منع الصرف بل اعتبرت لترجیح
التانیث والتقویة له اذ لولاها لکان الاسم فی غایة الخفة التی من شانها ان تعارض ثقله ولا یلزم
من کونها مرجحة مقویة کونها سببا موثرا فی منع الصرف فالحاصل ان تاثیر الشیء علی نوعین علی طریق
الشرطیة کالزیادة علی الثلثة فی التانیث المعنوی او علی طریق السببیة کالعدل فی ثلث والعجمة
فی العجمی الثلاثی الساکن الاوسط من القسم الاول الذی لو کانت سببا فیه لسمع نحو لوط ونوح غیر منصرف من
فی کلام فصیح اوغیر فصیح ولم یسمع **فان سمی به** ای بالمؤنث المعنوی **مذکر فشرطه**
الزیادة علی الثلاثة لیکون الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث **فقدم** ان سمی به مذکر
منصرف لفوات التانیث لفظا لکونه خالیا من علامة التانیث وحکما لفوات الحرف
الرابع الذی هو فی حکم تاء التانیث ومعنی لکونه اسم مذکر فان قیل ینبغی ان یکون غیر منصرف
لوجود تاء التانیث حکما لان حرکة الوسط فی حکم الحرف الرابع الذی هو فی حکم تاء التانیث
ولهذا قالوا فی النسبة الی جمزی جمزی وجمزوی بحذف الالف وقلبها ولم یجوزوا فی نحو حباری الا الحذف
لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزی بمنزلة حباری فلم یجوزوا فیه الا الحذف وان کانت الالف
رابعة لتنزیل حرکة الوسط منزلة الحرف الخامس فهذا دلیل علی ان حرکة الوسط فی حکم الحرف فعند
قیل لم یعتبر ههنا بتحرک الاوسط لان اعتبار ما بب النایب بعید **وعقرب** ان سمی به
مذکر **ممتنع** لوجود الزیادة التی فی حکم تاء التانیث فان قیل نحو کلاب مونث معنوی ولو سمی
به مذکر صرف مع وجود الزیادة وکذا نحو رباب علم امراة ایضا مونث معنوی ولو سمی به مذکر
صرف ایضا مع وجود الزیادة قیل المراد بالمونث المعنوی الذی لم یفتقر تانیثه الی تاویل ولم یکن
منقولا عن مذکر فیخرج نحو کلاب لان تانیث الجمع بتاویل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا یعتبر تانیثه
وکذا یخرج نحو رباب حیث کان فی الاصل مذکر بمعنی سحاب ثم نقل منه وجعل علم امراة فاذا جعل
بعده علم رجل لا یکون غیر منصرف لانه رجع بعد تسمیة المذکر به الی ذکورته الاصلیة ولم یعتبر
التانیث المتخلل بین المذکرین کما لم یعتبر الطهر المتخلل بین الدمین ثم لما فرغ عن بحث التانیث
شرع فی بحث المعرفة فقال **المعرفة شرطها ان تکون علمیة** اراد بالمعرفة التعریف
اذ العلة المانعة للصرف هی التعریف لا المعرفة اذ المعرفة هی الاسم الذی فیه التعریف کما ان النکرة

هي الاسم الذي فيه التنكير وانت تعلم ان الاسم الذي فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذي فيه التانيث
او العجمة وهو المونث والعجمي ليس بعلة بل العلة هي التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقة ما ذكر في التعداد
وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم الوزن ولقايل ان يقول ان ياء النسبة مع التاء في قوله علمية تفيد
معنى المصدرية اي كونها علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تفيد معنى المصدرية فيلزم تكرار
الكون حيث يصير المعنى المعرفة كونها علما فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير المستكن في قوله ان تكون
فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح قوله ان
تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو اما ان يجري قوله المعرفة على الحقيقة
او يراد به التعريف لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل ان
المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى التعريف شرطه كونه علما وانت تعلم ان التعريف
ليس بعلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون
ومن ارادة التعريف من المعرفة ولا يلزم تكرار الكون لان الياء التحتانية في العلمية للنسبة والتاء
الفوقانية للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرط كونه منسوبا الى العلم لا الى غيره من
المضمرات والمبهمات واللام والاضافة فيصح سببية التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الكون
فافهم وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار او الابهام كان الاسم مبنيا
منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم وان كان باللام او الاضافة
كان موثرا في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلايم ان يوثر في منع الصرف فيلزم فساد
الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا التعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة
كاية تانيث اي وقالوا انه غير منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرف
كما ذهب اليه البعض بدليل سكوته عن تعريف المبهم اذ لو كان معتبرا عنده لوجب ان يضم مع العلمية
تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا التعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه
غير المنصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف يقال
قرات الكتاب اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكوته
عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تاكيدا للنكرة كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا لكن منع صرفه لوزن

لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا في بحث الوصف وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم
يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية على التنكير
فان قيل لما كانت العلمية غير موثرة في منع الصرف عنده كيف قال آخرا وما فيه علمية موثرة بل الواجب
ان يقول وما فيه معرفة موثرة قيل كلام آخره جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف
العلمي بالعلمية بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث
المعرفة شرع في بحث العجمة فقال **العجمة** وهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية **شرطها**
ان تكون علمية اي كونها منسوبة الى العلم **في العجمية** اي في اللغة العجمية
وتحرك الاوسط عطف على قوله ان تكون **او زيادة على الثلاثة**
اي ثلثة احرف اي العجمة شرطها في منع الصرف كونها علما في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط او
مع الزيادة على الثلثة وانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة لانها لو كانت جنسا لتصرف فيها العرب مثل
تصرفات كلامهم من اضافة وادخال لام وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية
وان وجدت بعد ذلك نحو لجام وفرند بخلاف ما اذا كان علمية فالعجمية فانها تمنع الصرف كما
كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلمية وانما اشترط مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة
على الثلثة اذ لولا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض احد السببين فزاحم
تاثيره فان قيل العجمة موثرة في قالون اسم احد رواة قراءة نافع مع انه لم يكن علما في العجمية بل كان اسم
جنس لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة قراءة نافع ابو عيسى لجودة قراءته قيل انه لما جعل علما بعد النقل
قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجمية فان قيل العجمة موثرة في ماه وجور مع انه ليس فيهما
تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابهما بينا من قبل من ان العجمة فيهما غير معتبرة في كونها سببا موثرا
بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا موثرا فان قيل ما لم يجعل تحرك الاوسط
او الزيادة على الثلاثة في العجمة شرطا لجواز تاثيرها حتى كان نوح منصرفا البتة وفي التانيث المعنوي شرطا لتحتم
تاثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المونث الثلاثي المعنوي تقديرا لان التاء
مقدرة فيه بدليل رجوعها في ان تصغير نحو هنيدة ودعيدة فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان
التانيث اقوى من العجمة فترجح بزيادة الثقل في حق جواز التاثير على العجمة لو جاز تاثيرها بدون التحرك

او الزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير منصرف فى كلام فصيح او غير فصيح كما سمع ذلك فى نحو هند ودعد ولم يسمع فيهما ان التحرك او الزيادة فى العجمة شرط تاثيرها او فى التانيث المعنوى شرط تحتم تاثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تاثير العجمة كما انه شرط تحتم تاثير المؤنث المعنوى وما ذهب اليه المصنف اصح **فنوح منصرف** لعدم تحرك الاوسط وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند ودعد **وشتر** بفتح الشين والتاء اسم بقعة **وابراهيم ممتنع** كل واحد منهما عن الصرف لتحرك الاوسط فى شتر والزيادة على الثلاثة فى ابراهيم ولو قال فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط الثانى وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرند نظير فوات الشرط الاول وهو كونها علمية فى العجمية ففى ذكر نتيجة الشرط الثانى وترك نتيجة الشرط الاول نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثانى لانه مختلف فيه لان العجمة مع الثلاثى الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة عند البعض فذكر نتيجته اهتماما بشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه لا نزاع فيه لاحد لان العجمة النكرة غير معتبرة بالاتفاق فلم يصرح بذكر نتيجته ثم لما فرغ عن بحث العجمة شرع فى بيان الجمع فقال **الجمع شرطه** فى منع الصرف **صيغة منتهى الجموع** وهى الصيغة التى اولها مفتوح وثالثها الف بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وقيل هى الصيغة التى لا يجمع مرة اخرى جمع المكسر فيجوز ان يجمع جمع السلامة نحو سواحبات جمع صواحب وقيل هى صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح فان قيل يخرج من هذا التفسير نحو ضوارب وجوارب واساور واناعيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثانى فعالل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان هذه الجموع مؤثرة فى منع الصرف واجيب بان المراد الوزن العروضى وهو المساواة فى الحركات والسكنات لا التصريفى وهو تعبير الزائد بالزائد والاصلى بالاصلى فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله **بغير هاء** حال عن صيغة منتهى الجموع اى حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء تاء التانيث اى بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير فى الوقف هاء وانما اشترط فى تاثير الجمع صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة لازمة مصونة عن قبول التكسير والتصغير فيؤثر وانما اشترط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل فى قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اولى ليخرج مدائنى اسم طلب فانه منصرف مع تحقق

لتحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد
محض دائما وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا نسب
الى الجمع يرد الى الواحد فلفظه جمع في معناه مفرد كالانصاري والاعرابي والانبادي فلا حاجة الى اخراجه
بخلاف فرازنة فانه جمع وقيل يخرج مدايني بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد
من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة وطلحة فكذا ياء النسبة يدخل
في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكرسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس والواحد
نحو تمرة وتمر وبومي وروم وحيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان كل واحد من المؤنث
والمنسوب يصير بدخولهما فرعا وان المنسوب فرع المنسوب اليه كما ان المؤنث فرع المذكر وقيل المراد
بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدايني لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه الياء التي في واحده
في هذين الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع
مداين وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى
من اشتراط عدم النظير في الاحاد حيث يرد عليه اكلب واجمال فانهما جمعان لا نظير لهما في الاحاد
واجيب بان المراد عدم النظير في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال وان عدم نظيرهما في الاحاد
صورة الا انهما يماثلانه في قبول التصغير والتكسير على لفظه لانهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم
المفرد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه **كمساجد**
مثال الجمع الذي بعد الفه حرفان **ومصابيح** مثال الجمع الذي بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن **واما فرازنة** جمع فرزون وهي شيء من الشطرنج **منصرف** لفوات
شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء
صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال
فمنصرف على صيغة المذكر ولم يقل فمنصرفة مع وجود تانيث المبتدا وهو فرازنة لان المراد به مجرد
اللفظ وهو مذكر فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة ههنا علما فينبغي
ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل هو ههنا غير منصرف وتنوينه
لمشاكلة مسماه والممنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان ...

منصرف ههنا فكيف يصح الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه
ومسماه منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء فى فوازنة عارضة والعوارض تعتبر
فى حكم العدم فلم لا يعتبر هذه التاء فى حكم العدم فلا يدخل فى قوة جمعيته فتور فينبغى ان تؤثر صيغة
منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل انما لم يعتبر التاء فى حكم العدم لانها وان كانت عارضة لكن لها
اثر فى تغير الاوزان كما فى وزن الفعل نحو يعملة فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا
فى تغير الاوزان على ان التاء فى وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعب وفوازن
وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل ولذا لا
يسمع الشهادة على النفى ما لم يكن مبنيا على دليل واجيب بانهما لو كانا مستعملين لسمعا فى موارد
استعمالهما ولما لم يسمعا حكمنا بانهما غير مستعملين فيكون هذا النفى مبنيا على الدليل فان قيل
كلمة اما فى قوله واما فوازنة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعمالا او
للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التى للتفصيل يجب تعدده وكذا الثانى
لسبق كلام اخر واما التى للاستيناف يجب عدم سبق كلام اخر قيل فسر بعض الشارحين
الاستيناف بعدم سبق الاجمال وهنا كذلك فيصح ان يكون للاستيناف ثم يرد هنا اشكال
وهو ان صيغة منتهى الجموع بغير هاء لا يؤثر فيها الا الجموع **وحضاجر علما**
للضبع اى لجنس الضبع وهى انثى الضبعان **غير منصرف** اتفاقا مع انتفاء
معنى الجمع فيه والحكم ينتفى بانتفاء العلة المنحصرة فينبغى ان يكون منصرفا فاجاب عنه بانا لا نسلم
ان العلة هى الجمع منتفية فيه بل هى موجودة اعتبارا **لانه** اى لان حضاجر **منقول**
عن الجمع لانه فى الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمى به الضبع لعظم بطنها على المبالغة
فهو غير منصرف بالجمع الاصلى القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسما للحية غير منصرف
بالوصف الاصلى وللقائل ان يقول فعلى هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف
واجيب بانه يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته فى الحال او فى الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن
اعتبار مطلقه وللقائل ان يقول ماله اعتبر فى حضاجر الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية
لانه علم للضبع وهى لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من التانيث

من التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاجر غير منصرف بعد التنكير ايضا فلابد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحضاجر مبتداء وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير لانه في حكم لا النافية حيث يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني ففيه نظر لان النصب بتقدير اعني لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص وههنا لم يوجد شئ منها وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتداء محذوف اي هو علم والجملة معترضة ثم ههنا سوال آخر وهو ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع او المنقول عن الجمع **وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر** اي عدم صرفه اكثر استعمالا وهو مذهب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سروالة فاجاب عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله **فقد قيل** انه لفظ **اعجمي** وقع في كلام العرب **حمل على موازنه** اي ما يوازنه اي يوافقه في الوزن من العربية نحو انا عيم وقناديل لان الاعجمي دخيل والدخيل لابد ان يلحق بنوع والموازن بالالحاق اليق واحرى لانه جنسه والدخيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه وثانيهما ما اشار اليه بقوله **فقد قيل** انه لفظ **عربي جمع سروالة تقديرا** اي فرضا لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شئ منهما فيه فقيل انه جمع تقديرا في انه جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة وبتسمية كل قطعة من السراويل سروالة حفظا لقاعدة العرب كتقدير العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتداء وكلمة اذا في قوله اذا لم يصرف الشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتداء محذوف اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله والا مفعول ما لم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على موازنه صفة الاعجمي وخبر بعد خبر لمبتداء محذوف اي هو اعجمي محمول على موازنه وقوله عربي خبر مبتداء محذوف اي هو عربي وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقوله تقديرا مصدر محذوف العامل اي قدر تقديرا او مصدر لقيل اي قيل هذا القول قولا بتقدير

وعوض او مفعول له اى قيل جمع سروالة لفرض ذلك **واذا صرف** سراويل وهو الاقل دل عليه
وهو الاكثر **فلا اشكال** ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل يشكل حينئذ منع مصابيح
وقناديل من الصرف حيث وجد فى الآحاد نظيرهما والجمع مشروط بعدم النظير فى الآحاد فكيف ينفى
جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف اى فلا اشكال فيه اى فى سراويل باعتبار انتفاء الجمعية والاشكال
المذكور فى مصابيح وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل مشكل اللهم الا
ان يقال ان مجئ المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة مفرد سوى [illegible]
فلا يعبأ به وللقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كائن
مقطوع الوجود وليس الامر كذلك فلو قال وان صرف مكان واذا صرف لكان اولى ليدل على ان صرفه
قليل الوجود لان كلمة ان تدخل على شرط مشكوك الوجود **ونحو جوار** والمراد بنحو جوار كل جمع
منقوص على وزن فواعل سواء كان يائيا كجوار او واويا كدواع ولم يتعرض الواوى لصيرورته بعد
الاعلال مثل اليائى فنحو هذا الجمع **رفعا وجرا** منصوبان على الظرفية اى فى حالتى الرفع والجر
كقاض خبر لقوله ونحو جوار اى مثل قاض فى اسكان الياء لثقلهما عليها وحذفها
لاجتماع الساكنين وتعويض التنوين عنها لجبر النقصان وفى النصب كضوارب لخفته وهو غير منصرف
فى الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابت تقديرا فيكون هذه الصيغة ثابتة
تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف فى الرفع والجر والتنوين للتمكن لانتفاء صيغة منتهى الجموع لفظا
لانه صار بعد الاعلال مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنده و
عند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال ودلائل الفريقين مذكورة فى المطولات ثم اختلف
الجمهور فى اصله فقال اكثرهم اصله فى الرفع والجر جوارى وجوارى منونين بناء على ان الاصل فى الا
الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين وجعلت التنوين التى كانت للتمكن عوضا
عن الياء المحذوفة واضمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذ الممنوع
منه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء اخت وبنت فانها كانت للتانيث حيث كان اصلهما اخوة
وبنوة بالتحريك فجعلت بعد حذف اللام عوضا عنها حتى طولت فى الخط ولا يصير فى الوقف هاء وقيل
اصله فى الرفع جوارى مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت اكتفاء بكسرة

بكسرة ما قبلها كما في يرمي الداعي وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض وفي الجر
بجوار حسب ممنوعا عن الصرف فنزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء
وحذفت وعوضت عنها التنوين وبعضهم يبقي الفتحة في الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق ولو ان
عبد الله مولى هجوته ※ ولكن عبد الله مولى مواليا ※ والجواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة
وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس او محمول على الترخيم بان كان اصله موالي لي بفتح ياء المتكلم فرخم
موال بحذف اللام لانها صارت آخر الطول مدة بحذف الياء ثم اشبعت فتحة باء الى فصار موالياً وقد جاز الترخيم
في غير المنادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين في الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت الساكنين ثم لما فرغ
عن بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال **التركيب** وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية احد الجزئين
فلا يرد النجم وسيبويه علمين **شرطه** في منع الصرف **العلمية** ليلزم التركيب وليتحقق السبب الثاني
وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على
حسب الاختلاف فكيف يؤثر في منعه **ولا اسناد** لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يجري
منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا الجزء
صوتا ومتضمنا للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما قلنا عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتا
لانه مبني وكلامنا في المعرب فترك اعتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بتاثير التركيب فلعل
المصنف اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني متضمنا للحرف وقوله **مثل**
بعلبك خبر مبتدا محذوف اي وهو مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم وبك اسم
الكبر ثم جعل علم بلد بالشام ثم لما فرغ عن بحث التركيب شرع في بيان الالف والنون فقال **الالف و**
النون اذا كانا في اسم غير صفة **فشرطه** اي شرط ذلك الاسم
العلمية اي كونه علما ليتحقق السبب الثاني او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة
بالعلمية **كعمران** اي مثل عمران **او صفة** عطف على قوله اسم اي واذا كانا في صفة
فانتفاء فعلانة اي فشرطها انتفاء فعلانة لئلا ينتفي شبههما بالفي التانيث بدخول
التاء الممنوع عنهما يعني كما ينتفي حمراة ينتفي سكرانة وقيل شرطها **وجود فعلى** بدلا عن كان
على فعلان ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتفي فعلانة بوجود فعلى

لان كل فعلان يجيء مؤنثه فعلى لا يجيء مؤنثه فعلانة وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض فى رحمن حيث ينتفى فيه فعلانة بدون وجود فعلى فلا حاجة الى وجود فعلى لانتفاء فعلانة واجيب بانه نادر والنادر كالمعدوم على ان انتفاء فعلانة لعروض اختصاصه بالله تعالى والعارض غير معتبر والثانى انه لو كان المقصود من وجود فعلى انتفاء فعلانة فقد حصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يقصدوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق و الثالث انا لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لاجل انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفى التانيث لاختلاف صيغتى المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه ان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه مثل تاثيرها انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف عمران وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من فى قوله **ومن ثم اختلف فى رحمان** للسببية وثم بفتح التاء وتشديد الميم للاشارة الى المكان الاعتبارى ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب فى حال الوصل مع الهاء لان الاصل فى كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب ره زيدا وقه عمرا بالهاء لانك اذا وقفت عليها قلت ره وقه ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة اى لاجل ان بعضهم شرطوا فى تاثير الالف والنون انتفاء فعلانة وبعضهم وجود فعلى اختلف فى رحمان حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة وهو الوجه لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلانة الذى هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى فى رحمان لاختصاصه بالله تعالى وهو عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على النظاير ودون فى قوله **دون سكران وندمان** ظرف اختلف يعنى اختلف فى رحمان ولم يختلف فى سكران وندمان بل اتفق على منع سكران لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او فى قوله او صفة محل نظر لانها لاحد الشرطين فيقتضى ان لا يتحقق المشروط وهو الالف والنون الا فى احد الشرطين اى فى الاسم او فى الصفة وليس الامر كذلك بل يتحقق فى كلا الشرطين اى فى الاسم والصفة فكيف يصح الترديد بين الشرطين واجيب بانه ترديد بين الشرطين باعتبارها

باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في
الكلي كلا الشرطين فيصح الترديد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في بحث وزن الفعل فقال **وزن
الفعل شرطه** في منع الصرف **ان يختص به** اي شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد
في الاسم الا منقولا عن فعل او اعجمي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام
المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته قلنا كثيرا ما يضاف الشيء لمجرد
النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول زيد ابو عمرو او اخوه او استاذه ونحوها من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص
والاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في
اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاص فيه لانه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف **كشمر** مبنيا للفاعل مشددا **و
ضرب** مبنيا للمفعول مشددا ومخففا وكذا استخرج واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل
او عجميا نحو خضم وبقم **او يكون** عطف على قوله ان يختص به وقوله **في اوله** خبر يكون قدم على الاسم وهو
قوله **زيادة** اي مزيد او على حقيقته وقوله **كزيادته** صفة زيادة اي كائنة كزيادة الفعل وهي احد حروف
اتين نحو يزيد وتغلب واحمد ونرجس فالحاصل ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص
بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله المتحقق الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادته ولم يقل
او يغلب فيه كما قال البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب للغلبة فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها
لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب ويقال انما قال هذا دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة
معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب علما لان
وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في
منع الصرف ولو قال او يغلب فيه يرد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة
معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل
ولا يوجد الغلبة كما في افعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل
الصفة نحو احمر وافعل الاسم نحو ارنب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي من باب الافعال نحو اخرج
وافعل المتكلم من المضارع نحو افتح فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها
قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب وهو وجود زيادة كزيادة

الفعل في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلثة كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة انواع افعل التعجب نحو ما احسن
زيد وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو احمر من حمر يحمر وافعل المتكلم من باب منع نحو افتح وافعل الماضي
من باب الافعال مما جاء لابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو الجم واشفق وافعل الماضي من باب الافعال مما له ثلاثي
نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من باب علم وافعل الاسم الفاظ محصورة
تعارضها افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لابتداء الفعل فبقي افعل المتكلم من المضارع من باب نصر وافعل الماضي
من الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارض فيه تثبت غلبته في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول
احمر عين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان الزائد
قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظروفا للاخص او يقال
معناه اول حروفه الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله **غير قابل للتاء** حال من
ضمير المتصل في اوله اي غير قابل لتاء التانيث لانه يحركه وانما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن الفعل
فلا يتحقق شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجيء اسودة للحية الانثى مع انه ممنوع عن الصرف للوصف ووزن الفعل
وكذا ابيض قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع عن الصرف لعدم سبب آخر قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة
قياسا وفي اسود لحوق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء لحقته بسبب غلبة الاسمية
العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي ارنب ايضا لحوق التاء على خلاف القياس لان القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر
او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها باعتبار الذي امتنع عن الصرف لاجله واسود ممتنع عن الصرف باعتبار
الوصفية وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يجيء مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما قبلها باعتبار غلبة الاسمية
العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف لتحقق غير الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرنا في بحث الوصفية
ومن ثم اي ولاجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف للزوم وجود المشروط عند
وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء فوجد المشروط وهو الامتناع عن الصرف
وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود المشروط اذ المشروط يوجد بعلته عند وجود
الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا ان يقال انه شرط في حكم العلة كحفر البير في الطريق
في وجود الحكم **وانصرف يعمل** مع الوصف الاصلي يقال جمل يعمل اي قوي على العمل انما انصرف للزوم
عدم المشروط عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وقد عدم الشرط

وقد عدم الشرط ههنا لان يعملا يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقة يعملة اي قوية على العمل فعدم المشروط وهو المنع
عن الصرف اما اذا سمي به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع في
ما ذهب تأثير هذه العلل بتنكيره فقال **ما فيه علمية مؤثرة** كلمة ما موصولة اي الاسم الذي
او الممنوع الذي فيه علمية مؤثرة اي موجبة مع غيرها منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما في التانيث بغير الالف
والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم او بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل وفيه احتراز
عن نحو مساجد وحمراء وحبلى اذا سمي بها فان العلمية غير مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان
منع صرفها لاجل الجمع الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية
وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل ما
فيه تعريف مؤثر فما هذا الا تناقض قيل انما جعل العلمية ههنا مؤثرة بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة
التعريف العلمي من العلمية على ما مر في بحث المعرفة وكلمة اذا في قوله **اذا نكر** للشرط وهو الظاهر او للظرف فان
كانت للشرط كان قوله **صرف** جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا لما الموصولة وان كانت للظرف كان قوله
صرف خبرا لما الموصولة وقوله اذا نكر ظرف لقوله صرف اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره
نحو رب سعاد او قطام لقيته وتنكير العلم اما بان يؤول بواحد من جنسه وذلك اذا وقع في الشركة الاتفاقية بان
سمي جماعة بزيد مثلا فتقول كم من زيد لقيته او رب زيد لقيته واما بان يؤول باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحبه
بصفة من الصفات فحينئذ يجوز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اي لكل جبار
قهار مبطل عادل محق وكما يقال رب حاتم اي رب جواد وانما صرف وقت تنكيره **لما تبين** اي لما ظهر
قبل هذا بطريق الالتزام **من انها** بيان لما اي من ان العلمية **لا تجامع** حال كونها مؤثرة الا ما
شرط فيه كلمة ما عبارة عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لا تجامع اي لا تجامع سببا من
الاسباب حال كونها مؤثرة الا سببا هي اي العلمية شرط في ذلك السبب هو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والتي
والالف والنون اذا كانا في اسم وقوله **الا العدل ووزن الفعل** استثناء مما بقي بعد
الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كعمر واحمد فانها تجامعهما
مؤثرة حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليس بشرط فيهما حيث امتنع ثلث
واحد من غير العلمية ثم لما قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كان لواهم ان يتوهم ان هذه الضابطة كلية

بكلية لجواز ان يعرض انم يجتمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر ذلك الاسم بقي فيه سببا
العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس شرطا فيه حتى ينعدم المشروط عند عدم الشرط فدفع وهمه بقوله
وهما اى العدل ووزن الفعل **متضادان** لاختلاف اوزانهما **فلا يكون الا احدهما**
اى فلا يوجد الا احدهما اذ المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير سببان وفى هذا الاستثناء نظر لانه ان
قيل فى معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد فى الخارج سبب غيرهما وان قيل فى
معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم
يرد به احد معين وهو ايضا يعم احد منهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما و
يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هى شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه
نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غير ما هى شرط فيه ليس الا العدل
ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اى احد منهما او
اجيب بان مفهوم قوله غير ما هى شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد منه ههنا
العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان
كان ما صدق عليه خاصا الا ترى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائى طوالق الا فلانة وفلانة
وفلانة وفلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهن مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لان
ما صدق عليه قوله نسائى ليس الا هذه الاربع المستثناة لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار ان
مفهوم قوله نسائى عام يتناول الاربع المستثناة وغيرها وان كان ما صدق عليه هى الاربع المستثناة فالحاصل
ان استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا فى التكلم يشترط صحة
التكلم لا احتمال الحكم فافهم **فاذا نكر** ذلك الاسم اى الاسم الذى كانت العلمية فيه موثرة **بقى بلا**
سبب فيما هى موثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب **او**
على سبب واحد فيما هى موثرة فيه بطريق السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن
الفعل **وخالف سيبويه الاخفش** بنصب الاخفش لا غير **فى مثل احمر** المراد بمثل
احمر كل ما كان صفة فى اصله وصار علما بسبب آخر فيدخل فى هذا الحكم مثل سكران علما حال من معنى
المماثلة اى خالف سيبويه الاخفش فيما يماثل احمر حال كونه علما او تميز عن النسبة بالاضافة من المعنى

عن الموصوف اى فى علم مثل احمر علما نحو على التمرة مثلها زبدا اى على التمرة زبد مثلها وليس يتعلق بقوله خالف
لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير دل عليه قوله
اذا نكر فانه ظرف خالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر وقت تنكيره وذكر فى بعض الشروح الاولى رفع
الاخفش لان الاخفش ثلثة احدهما استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثانى تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن
مسعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن على بن سليمان والمراد ههنا تلميذه كذا صرح المصنف فى شرح المفصل
فلو نصب الاخفش كانت نسبة المخالفة قصدا الى الاستاذ وهى غير ملائمة برتبته وفيه نظر لان نسبة المخالفة
قصدا الى التلميذ ابعد من الملائمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لاظهار الحق لا باس بها من كلا
الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا فى عبارة الفقهاء فى قولهم قال ابو حنيفة
كذا خلافا لابى يوسف بمعنى خالف ابو حنيفة ابا يوسف وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابى حنيفة رح
فلا وجه لما ذكر فى بعض الشروح من الاولوية رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا يكون الكلام من
حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الا مثل احمر فانه
اذا نكر بعد العلمية بقى فيه سيبويه غير منصرف **اعتبار الصفة** الاصلية **بعد التنكير**
كما اعتبرت الصفة الاصلية فى اسود اسما للحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبرها لان الساقط بالعلمية
التى هى وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسود اسما للحية فان الوصف فيه معتبر عنده لان
غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية
على ما مر بخلاف ما لو جعل علما فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود
بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وللاخفش ان يقول ان الوصفية زوالها
بالعلمية للتضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر
او بان يجعل اسم جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر بعد التنكير الى معناه
الاصلى وهو من له الحمرة فكيف يعتبر الوصف الاصلى بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار
ان الوصف رجع بعد التنكير بل المراد انه كالتانيث لكونه اصليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا
فى جمع احمر حمر وان كان علما وفى احمد احامد فلولا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ لهم ذلك واذا عرفت
هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اى خالف

سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الصفة الاصلية او على انه تمييز عن نسبة في مثل احمر اي خالف سيبويه الاخفش من حيث اعتبار الصفة الاصلية او على انه حال بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش حال كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا اي خالف سيبويه الاخفش وقت اعتباره الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل رجع القهقرى او بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار للصفة الاصلية واضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولا له كما في بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية وهو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله سيبويه ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة الاصلية والجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية في مثل احمر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم ههنا اشكال يرد على سيبويه في وجه المسألة المذكورة وهي ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا فيلزم ان يعتبر في حال العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه **باب حاتم** كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي والمراد بباب حاتم كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء علميته **لما يلزم** من اعتباره **اعتبار متضادين** وهو الوصف والعلمية **في حكم واحد** وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد موثرا لما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علة الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم عند ثبوته اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد لا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصلي ههنا لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين في حكم واحد فردي بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جائز ونحوه التضاد بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين في حكم واحد في حاتم انما يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصفية القائمتين وليس المدعى هذا بل المدعى

بل المدعى ان سيبويه ان اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير في احمر وان كان زائلاً فيلزمه ان يعتبر في حالة العلمية لاصالته

ايضاً فيمتنع نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزائلة والعلمية القائمة لما ان الوصف الاصلي معتبر عنده لاصالته

وان كان زائلاً كما في احمر بعد التنكير وكما في اسود بعد غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الاصلية

الزائلة اذ لا تنافي بين كون الشيء وصفاً في الاصل وبين كونه علماً في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد الوصف الاصلي

والعلمية القائمة قيل سلمنا ان العلمية قائمة والوصف زائل لكن كون الوصف زائلاً والعلمية قائمة ينافي الاجتماع

ولا ينافي التضاد فتحققت الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم واحد

فان قيل قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثيراً كاعتبار الحركتين المتضادين في حصول الاختلاف آخر

الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليسا بعلتين حقيقيتين طبيعتين لمنع الصرف

بل هما علتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع

بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لحصول الاختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين لتغير

العالم ونحو ذلك اذ الامر كالعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي اعتبارهما

بدون التاثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال التغير والاختلاف وان كان كل واحد منهما حكماً واحداً لفظاً

لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم من حيث المعنى اعتبار الضدين

في حكمين لا في حكم واحد فان قيل قوله لما يلزم متعلق بقوله لا يلزمه والنفي اذا دخل على فعل فيه قيد يوجه ما توجه ذلك

النفي الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتاً كقولك لم يأتك القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل ههنا مثبتاً لفسد

المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتم ان لم يلزم اعتبار متضادين في حكم واحد وليس الامر كذلك قلنا

متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي اي انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين فيصح المعنى

وجميع الباب باللام او الاضافة اللام في الباب للعهد والباء السببية متعلق بقوله ينجر اي جميع باب

غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة **ينجر بالكسر** الجملة خبر لقوله وجميع الباب اي ينجر بصورة الكسرة لان الكسرة من القاب

البناء فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف او تجوز فان قيل لا فائدة في قوله بالكسر اذ يكفي ان يقول وجميع الباب

باللام والاضافة ينجر بصورة الكسر نحو مررت بالاحمر وباحمركم واختلف في تعليل انجراره بصورة الكسر [illegible]

الجر والتنوين كلاهما يسقطان عن غير المنصرف تبعاً لثقل انما يجر لان [illegible]

يقوي بان جهة الاسمية ويبعد ان عن معنى الفعل فيضعف شبهه [illegible] صار الاسم منصرفا [illegible]

من خواص الاسم لانهما يمتزجان به امتزاجاً تاماً و يجعلان الاسم النكرة معرفة و يقومان مقام التنوين الذى له زيادة تمكن
ثانٍ فرع الفعل له لانه يدل على القطع عما بعده و الفعل متصل بفاعله بخلاف حرف الجر و كونه مسنداً اليه فانهما لا يمتزجان
به امتزاجهما و لا يحدثان فى معنى الاسم شيئاً و لا يقومان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم يجر غير المنصرف بهما و ان كانا
من خواص الاسم و من قال ان الجر يسقط عنه تبعاً للتنوين فقال انما يجر لان الجر يسقط منه تبعاً التنوين الساقط
لشبه الفعل و ههنا لم يسقط التنوين لشبه الفعل بل باللام و الاضافة فلم يتبعه الجر فبقى الاسم غير المنصرف لبقاء
السببين ثم لما فرغ عن تقسيم المعرب باعتبار الانصراف و عدمه شرع فى تقسيم اخر المعرب باعتبار اقسام الاعراب
فقال **المرفوعات هو ما اشتمل** كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب و الجملة الفعلية
صفتها اى هو اسم او معرب اشتمل **على علم الفاعلية** اى علامتها و هى الرفع و الواو و الالف نحو
جاءنى زيد و ابوه او الزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظاً او تقديراً فيدخل الاعراب اللفظى و التقديرى
لان اللفظ يشملهما دون المحلى اذ الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءنى هؤلاء مرفوعاً
و معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعاً ثم قوله المرفوعات مبتداء و هو ضمير الفصل لا محل له
من الاعراب و هو عايد الى المرفوعات و انما ذكره و وحده مع ان المرفوعات جمع مؤنث نظراً الى خبر المرفوعات
او لانه عايد اليها بتاويل كل واحد او لانه عايد الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان
المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء و الجمع بالالف و التاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات
غير العقلاء ايضاً نحو الجبال الراسيات و الكواكب الطالعات و انما اعاد الضمير الى المرفوع دون المرفوعات لان
التعريف انما يكون للجنس و الحقيقة دون الافراد و انما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع و لم يقل المرفوع هو كذا
ليشتمل الباب على جميع مسائلها و يمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتداء محذوف و التقدير هذا ذكر
المرفوعات و قوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان سائلاً قال ما المرفوعات
فقال هو ما اشتمل على كذا و التاء فى الفاعلية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف و الياء للنسبة اى
الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل الملحقات و يحتمل ان يكون التاء و الياء لزيادة معنى المصدرية
اى كونه فاعلاً فيراد كونه فاعلاً حقيقة او حكماً ليدخل الملحقات و انما قال على علم الفاعلية و لم يقل
على الرفع ليتناول الاعراب بالحرف و لئلا يلزم تعريف الشئ بما ليساويه فى المعرفة و الجهالة و ليشير الى
اصالة الفاعل فى باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب. **فمنه الفاعل** مبتداء تقدم خبره لفائدة

والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او فمن المرفوعات الفاعل وتذكيره وتوحيده بما
عرف من التاويلات في هو وما اشتمل وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات وسائر المرفوعات
ملحق به على الصحيح لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في الخبر
اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل
ايضا يكون اصلا بخلاف المبتداء فانه ليس بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتداء معنوي
واللفظي اقوى من المعنوي واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشد في باب
الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده بخلاف المبتداء وفيه نظر لان الركنية لا ينافي الحذف
الا ترى ان المبتداء والخبر ركنان وقد جاز حذفهما فعدم حذف الفاعل لا يدل على ركنية فكيف
يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء فان رفعه قد
ينسخ بدخول باب ان وعلمت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزائدة
نحو كفى بالله وما جاءني من احد واجيب بان الزوائد مما لا يعتد بها وقيل اصل المرفوعات المبتداء وهو
مذهب سيبويه لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا كان
او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه وجموده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتداء يحكم عليه باحكام متعددة
في تركيب واحد نحو زيد عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا **و هو ما**
اسند اليه الفعل او شبهه اي الفاعل اسم اسند اليه الفعل او شبهه كالمصدر و
اسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل ولقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضا كالظرف نحو
زيد في داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل
كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه
وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف
هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر واليه ذهب المصنف وصاحب لباب الاعراب وعند
هو الفعل المقدر او اسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب المصنف هنا المذهب الجمهور
ولم يقل في تعريفه او معناه وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم ابوه وعمرو حسن وجهه **و قدم عليه**

عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد اى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد
زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه موخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه قلنا
اليه ايضا والاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل اولا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى زيد
الفعل اليه ثانيا فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم كذا فى المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع
وهم من توهم ان الفعل فيه مسند الى زيد لا للاحتراز عنه على تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند الى
فقط لا الى زيد وفى بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه وقوله **على جهة قيامه به**
حال بعد حال اى واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا
للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد
غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه
وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري وغيرهما هذا القيد فى حد الفاعل لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم
وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد وطال عمرو فان الموت ليس بقائم
بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو ولكنهما على جهة انهما قائمان بهما فان قيل يدخل فى هذا الحد تابع الفاعل بدلا
او عطفا نحو جاءنى زيد اخوك وقام زيد وعمرو حيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه بهما قيل المراد فى جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون
المعنى ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او عيرنا بع **مثل قام زيد** مثال الفاعل الذى اسند اليه الفعل وزيد
فى بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذى اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف
الفاعل شرع فى بيان احكامه فقال **والاصل ان يلي الفعل** اى الاولى ان يقارن الفاعل
الذى اسند اليه بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شئ من المفاعيل ولواحقها لان الفاعل كالجزء منه لان الفعل
لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصر واوضح واحسن اما الاول فلترك الفعل واما الثانى
فلان الاصل يحتمل المعانى بخلاف الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلمراعاة الاشتقاق وهى
من المحسنات على ما عرف فى علم البديع **فلذلك** الفاء للنتيجة واللام للتعليل على ما مر فى بحث الوصف
ولاجل ان الاصل فى الفاعل ان يلي الفعل **جاز ضرب غلامه زيد** بنصب غلامه
زيدا اى جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر

قبل الذكر **وامتنع ضرب غلامه زيدا** برفع غلامه ونصب زيدا اى امتنع هذا
التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر لتأخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه
هذا عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جنى فانهما جوزاه تمسكا بقول الشاعر ٭ جزى ربه عنى عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاديات وقد فعل ٭ فان ضمير ربه عائد الى عدى وهو متأخر واجيب بان الضمير للمصدر
لا لعدى اى جزى رب الجزاء لدلالة جزى المقدم عليه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان قيل قد جاء
الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم لم يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر فى تنازع الفعلين عند اعمال الثانى قيل الاضمار
قبل الذكر بشرط التفسير مختص بالعمدة والضمير فى غلامه مضاف اليه وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول فى
الاول اذا اعمل الثانى عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى
الاضمار قبل الذكر فى التنازع لشدة اقتضاء الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا اذ المفعول فضلة ففيه نظر لان
الفعل المتعدى فى اقتضاء الفاعل والمفعول به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور
ماهيته على المفعول به كالضرب مثلا فانه استعمال آلة التاديب فى محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون
من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل غاية ما فى الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت
بفواته والمفعول به ليس بركن فتحققت الضرورة فى كلتا الصورتين واجيب بان المراد بالضرورة ضرورة
تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعنى الاضمار قبل الذكر فى التنازع لضرورة تصحيح الكلام حيث
وجد التنازع فى كلام العرب فيحتاج فى تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا توجد تلك الضرورة ههنا لصحة حمل
ما روى على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع فى بيان حكم آخر وهو وجوب تقديمه
فقال **وإذا انتفى الاعراب فيهما** اى فى الفاعل والمفعول **لفظا** تميز اى من حيث اللفظ
والقرينة عطف على الاعراب اى واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدهما
ومفعولية الآخر نحو ضرب موسى عيسى واكرم هؤلاء هؤلاء **او كان** الفاعل **مضمرا**
متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا نحو ما ضربت الا اياك
او مضمرا متصلا نحو ضربتك **او وقع مفعوله** اى مفعول الفاعل **بعد الا** نحو ما
ضرب زيد الا عمرا **او بعد معناها** اى معنى الا وهو انما فانه بمعنى الا فى افادة القصر على ما هو المشهور
عند النحاة نحو انما ضرب زيد عمرا ثم انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان ينبغى ان يجعل انما بمعنى الا الا انه اهمل ثم كون

انما بمعنى ما والا اختيار المصنف والا فالمذكور في المفتاح وغيره هو ان انما متضمنة معنى ما والا لا بمعنى ما والا

وقوله **وجب تقديمه** جزاء لقوله واذا انتفى مع ما عطف عليه اى وجب تقديم الفاعل على المفعول اما في الصورة الاولى اى في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس بخلاف ما اذا وجدت قرينة مقالية نحو ضربت سعدى موسى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول وتانيثه في الثاني واعراب الصفة في الثالث او حالية نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه قرينة حالية وهو عدم صلاح الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان قيل قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثاني ان يكون موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في اقائم زيد اجيز الوجهان احدهما ان يكون اقائم مبتدأ وما بعده فاعله السادّ مسد الخبر والثاني ان يكون اقائم خبرا تاخر المبتدأ وكذا في غيرهما مما اجيز فيه الوجهان او الوجوه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجوازالوجهين او الوجوه قيل الفرق مبني على تمهيد اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصد المتكلم ما يخالف الاصل ملبس ممتنع لان الالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان استويا اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائيته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل في الخبر الافراد فاستويا في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقائم زيد حيث يجوز في اقائم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه واما في الصورة الثانية اى في صورة كون الفاعل ضميرا

ضميرا متصلا فلان اتصاله مانع من تاخيره لامتناع الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا
يتخلل المفعول بينه وبين الفعل فلا ينتقض بنحو زيدا ضربت واما فى الصورة الثالثة اى فى صورة وقوع
المفعول بعد الا او معناها فلانه لو اخر الفاعل لانقلب الحصر وذلك لان المقصود منه قصر الفاعل على المفعول
فلو قدم المفعول على الفاعل لانقلب ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا ان
ليس ضاربا لاحد الا لعمرو فجاز ان يكون مضروبا لغيره وبتقديم المفعول اى بقولك ما ضرب عمرا
الا زيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول فقط بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما ثم
قدم عمروا على زيد نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز عند الاخفش وعبد القاهر سواء قصد استثناء عمرو
وتقديم الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اى ما ضرب احد احدا الا عمرا او زيد
حيث لا ينقلب الانحصار المقصود وذلك لان الانحصار انما يقع فيما
يلى الا فلو ذكر الفاعل بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فكانك قلت الضارب
زيد لا غير ولو ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد فكانك قلت المضروب
عمرو لا غير وذهب الاكثرون الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمرا على زيد او قصد
استثناء امرين من امرين اما الثانى فللزوم استثناء شيئين من شيئين باداة واحدة بلا عطف وهو
لا يجوز لضعف الحرف واما الاول فللزوم الالتباس بالثانى ثم لما بين المواضع التى وجب فيها تقديم
الفاعل على المفعول شرع فى بيان المواضع التى وجب فيها تاخيره عنه فقال **واذا اتصل به** اى بالفاعل
ضمير مفعول اى ضمير عائد الى المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه **او وقع**
الفاعل **بعد الا** نحو ما ضرب عمرا الا زيد **او بعد معناها** اى معنى الا وهو انما نحو انما
ضرب عمرا زيد **او اتصل به** اى بالفعل **مفعوله** اى مفعول الفعل **وهو** اى
الفاعل **غير متصل** بالفعل نحو ضربنى زيد وما ضربنى الا انت وقوله **وجب تاخيره**
جواب الشرط السابق اى وجب تاخير الفاعل عن المفعول واما فى الصورة الاولى اى فى صورة اتصال
المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما فى الصورة الثانية اى فى صورة وقوعه بعد الا او
معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لا
نقلب ذلك الى قصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لاحد

الا زيد فاما زيد فيجوز ان يكون ضاربا لغيره وبتقديم الفاعل اى بقولك ما ضرب زيد الا عمرا ينعكس ثم هذا
اذا وقع مجرد فاعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا فانه
جائز لبقاء الانحصار المقصود على حاله وقيل لا حاجة الى هذا التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف لان مثل
هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف ليس فيه تقديم الفاعل على مفعول واما فى
الصورة الثالثة اى فى صورة اتصال المفعول لان اتصال المفعول مانع عن تاخيره لمنافاة الانفصال الاتصال
وانما قال وهو غير متصل احترازا عما اذا كان الفاعل متصلا ايضا مثل ضربتك فانه يجب تقديم الفاعل
على المفعول على ما مر **وقد يحذف الفعل** كلمة قد للتقليل واللام للعهد اى قد يحذف
الفعل الرافع للفاعل **لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت لا للعلة لان قيام القرينة شرط للحذف
لا علة بل العلة الايجاز والاختصار اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله
جوازا صفة مصدر محذوف اى وقد يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض
بالقرينة **كقولك زيد** خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اى هو مثل مقولك
وزيد بدل من المقول اى كزيد والرفع محكى وفى بعض النسخ فى مثل زيد فى موضع كقولك زيد وهو ظرف
لقوله جوازا فعلى هذا يكون زيد مضافا اليه والرفع محلى على التقديرين وقوله **لمن قال** الجار والمجرور
متعلق بقولك وكلمة من موصولة وقال صلة اى زيد المقول للذى قال **من قام** كلمة من هذه استفهامية
مبتدأة وقام خبره والجملة الاستفهامية مقول قال فزيد الواقع فى الجواب فاعل فعل محذوف اى قام زيد
فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكور فى السوال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير
زيد قام ليطابق الجواب السوال وهو من قام لانه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك ولن يكون
ذلك الا بتقدير الخبر قيل لو جعل هذا من باب حذف الخبر يطابق السوال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله
من قام سوال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق الجواب
السوال من حيث المعنى او يقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف شطرها والتقليل
فى الحذف اولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السوال المحقق كما فى المثال المذكور يكون بقرينة السوال
المقدر كقول ضرار النهشلى فى مرثية يزيد بن نهشل **وليبك يزيد ضارع لخصومة**
الواو فى قوله ليبك ليست بداخلة فى البيت بل هى من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر غائب

غايب مبنى للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبك وقوله
ضارع فاعل فعل محذوف لان الشاعر لما امر بالبكاء بقوله ليبك يزيد على بناء الصيغة المجهول تحرك السامع ان يقول
قائلا من يبكيه وجعل هذا السوال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله ضارع اى يبكيه ضارع اى عاجز عن خصومة عند
الخصومة فحذف الفعل لدلالة السوال المقدر عليه واللام فى قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع ان لم
يعتمد بشئ لان الجار والمجرور يكفيه رايحة الفعل اى يبكيه من يعجز عند الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والمراد
بالخصومة خصومة غيره معه او خصومته مع غيره وانما يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اعوانه فان
يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلة ان اريد خصومة غيره معه **وفيه** نظر لان
الخصومة لا تصلح علة للبكاء بل العلة عجزه وقت خصومة غيره اياه وكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء
فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا
بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اى ضارع لاجل خصومة غيره معه اى يبكيه من يعجز عند خصومة غيره معه هذا
البيت من كتاب سيبويه واخره ومختبط مما تطيح الطوائح قوله **ومختبط** عطف على ضارع اى يبكيه ضارع
ومختبط وهو سايل العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد معطى السايلين من غير وسيلة وقوله
مما تطيح الطوائح اى مما تهلك الحوادث ماله متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة
من للسببية وما مصدرية والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على خلاف القياس كلواقح جمع لملقحة والقياس المطيحات والمطيحة هى الحادثة المهلكة اى يبكيه مختبط من اجل
اطاحة الطوائح ماله اى لاجل اهلاك المهلكات ماله او متعلق بقوله ليبك اى ليبك يزيد لاجل اطاحة الطوائح
يزيدا اى لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغى ان يبكى على يزيد كل ذليل لا ناصر له وكل فقير سائل
اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يغنيه فان يزيد ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله
ووجوبا عطف على قوله جوازا اى ويحذف حذفا واجبا **فى مثل وان احد من المشركين
استجارك فاجره** اى مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف تفسيره
استجارك وتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه
الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل فليكن الجمع بينهما كما فى المفسر باى وان وعطف البيان نحو
غضنفر اى اسد او نحو قوله وناديناه ان يا ابراهيم ونحو جاءنى ابو الفضل زيد قيل تلك تفسير المعنى وهذا

تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا فلا يكون

المفسر تفسير المحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع فى بحث حذف الفعل والفاعل جميعا فقال

وقد يحذف فان معا اى الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره **مثل نعم لمن قال** الجار

والمجرور صفة نعم اى نعم المقولة لمن قال او حال اى مثل نعم مقولة لمن قال **اقام زيد** تقديره نعم قام

زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم التى لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جائز لا واجب فنعم قرينة لاساد

مسد الجملة كذا قالوا ولقائل ان يقول ان الشئ مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدته كما فى اقائم الزيدان ولا شك

ان نعم تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السوال قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغى ان يكون

حذف الجملة هنا واجبا على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق فى موضع وذا امارة الوجوب والجواب

عنه ظاهر فليتامل ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع فى بيان حكم اخر له وهو الاضمار عند التنازع

وذكر سائر احكام التنازع استطرادا فقال **واذا تنازع الفعلان اسما ظاهرا بعدهما**

اى بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع لان تنازع متعد الى مفعولين تقول تنازعنا الثوب فيتعدى تنازع الى واحد

فيكون من باب تجاذبنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعا بعدهما

وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجرى فى غيرهما من الصفات ايضا نحو زيد ضارب

ومكرم عمروا وبكر شريف وكريم ابوه وغيره ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص التنازع

بالفعلين بل يجرى فى اكثر منهما ايضا نحو ما جاء فى الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت

وترحمت على ابراهيم فان هذه الخمسة تنازعت فى على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازا عن المضمر فان التنازع لا يجرى

فيه بل يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة المتكلم وضربت واكرمت

على صيغة الغائب وضربت واكرمت على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل بما يقتضيه ولا يمكن

اعمال احدهما فيما اتصل بالاخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر فلما

لم يجز فى المتصل لم يجز فى المنفصل طردا للباب وانما قيد بقوله بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما

او متوسطا يلحق بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثانى فلا يكون فيه مجال نزاع فلا يكون من هذا

الباب كقولك زيدا ضربت واكرمت وضربت زيدا واكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق فى تركيب ما عند احد لان

البصريين ذهبوا الى اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهر والكوفيين

والكوفيين الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول في الثاني الا ان يمنع مانع فيظهرونه على ما ياتي في المتن
فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى
واذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب والفاء في قوله **فقد يكون** جواب اذا فعلى هذا يكون
الفاء في قوله فان اعملت للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان
ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت ايضا للتفسير ويحتمل ان يكون
الفاء للتفسير وجزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني الى آخره اى فقد يكون تنازع الفعلين واقعا **في**
الفاعلية اى فاعلية الاسم الظاهر وياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اى في كونه فاعلا نحو
ضربني واكرمني زيد وقد يكون واقعا **في المفعولية** اى في مفعولية
الاسم الظاهر اى في كونه مفعولا **نحو ضربت واكرمت زيدا** وقد يكون واقعا
في الفاعلية والمفعولية مختلفين في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية
الاسم الظاهر والآخر مفعوليته معا نحو ضربني واكرمت زيدا وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين
المقدرين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في الحال
في الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اى وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
معا حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك ولقائل ان يقول
لو كان ذلك حالا من الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون يلزم
اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وهذا ممتنع ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين
المفهومين من ذلك الضمير فيكون حالا من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال
يصح ان يكون عاملها معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لا من
باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان المحذوف اى ان كان الفعلان مختلفين عملا بان كان احدهما رافعا
والآخر ناصبا وقوله **ويختار البصريون** بكسر الباء والقياس هو الفتح وكان الكسر لافادة الفصل بين المنسوب
الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة اى يختار النحاة المنسوبة الى البصرة **اعمال الثاني**
عطف على الجزاء المحذوف اى واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون
نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار لا في الجواز دون المجيء

واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر وبان اعمال الاول يستلزم
الفصل بين العامل والمعمول وهو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وباستفاضة الاستعمال
على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء ومنه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل
اقرؤه لاختيار الاضمار في المفعول في الثاني عند اعمال الاول ومنه قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا حيث اعمل
الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل افرغه عليه ومنه قول الشاعر ❊ وكمتا مدماة كان متونها ❊ جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب ❊ حيث اعمل الثاني والا لقيل واستشعرته لما ذكرنا ومنه قول الآخر ❊ قضى كل ذي دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها ❊ حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لو عمل ذلك لقيل فوفاه ايا
قلنا واما في المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل معنى هو غريمها باظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على غير
من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت على غير من هي له يجب فيها
ابراز الضمير ان لم يضمر على شريطة التفسير فلما لم يبرز الضمير دل على انه قد اعمل الثاني بخلاف ما لو كان
الغريم معمولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هي له حيث وقع خبر العزة
وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمر على شريطة التفسير لان الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير **ويختار**
الكوفيون اي نحاة الكوفة اعمال الفعل **الاول** مع تجويزهم اعمال الثاني واحتجوا بان الاول اسبق
الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا كذلك اعمال الاول فكان
اولى وبقول امرء القيس ❊ فلو انما اسعى لادنى معيشة ❊ كفاني ولم اطلب قليل من المال ❊ فان كفاني ولم
اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت في النظم بين
نصب قليل ورفعه مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلولا ان اعمال الاول مختار لما
اختاره الشاعر الفصيح لانه لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه يأتي
في المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبهما
وبيان كيفية الاعمال فقال **فان اعملت الثاني** الفاء للتفسير انما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه
الاولى والاكثر استعمالا اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل او المفعول
اضمرت الفاعل في الفعل **الاول** اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر** اي على وفق
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا و

وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضرباني واكرمت هندين
وضربنني واكرمت هندات وقوله **دون الحذف** ظرف اضمرت اي دون حذف الفاعل لان حذفه
لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه الا اذا سد شيء مسده كما في ما جاءني الا زيد وفي
ضرب زيد على صيغة المجهول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز في العمدة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد
ونعم رجلا فان قيل لم لم يظهر الفاعل في الاول عند اعمال الثاني لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قيل لو اظهر لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار اليه مع امكان الاضمار **خلافا للكسائي**
رح مفعول مطلق لفعل محذوف اي يخالف القول بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائي فانه يقول
بحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير
في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد
في كلامهم اصلا فان قيل قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر
حيث حذف بهم في الثاني وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا انا حيث حذف الا انا في الاول
وهو الفاعل ونحو اضربن من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا القوم حيث حذف الفاعل
وهو الواو لفظا لئلا يلتقي ساكنان وان ابقيت خطا لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو اطعام في يوم
ذي مسغبة حيث حذف فاعل المصدر قيل ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل
فقوله اطعام في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب حذف
الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب
التنازع نسيا منسيا ويظهر اثر الخلاف بين القائلين بالاضمار وبين القائلين بالحذف في التثنية
والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزا فيهما ومستترا فيه فيقال في الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان
وضربوني واكرمني الزيدون وفي الحذف ضربني واكرمني الزيدان او الزيدون بخلاف ضربني واكرمني
زيد حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان الفاعل في الفعل الاول مضمر مستتر عند القائلين
بالاضمار ومحذوف عند القائلين بالحذف وقوله **وجاز** جملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو
اعتراضية اي وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله **خلافا للفراء** مفعول مطلق
اي يخالف القول بالجواز خلافا للفراء فانه منع جواز ذلك للزوم احد المحذورين الاضمار قبل الذكر

او حذفنا الفاعل وروى عن الفراء تشريك الرافعين والاضمار بعد الاسم الظاهر كما في صورة تاخير المناسب
يقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وفي لغة ع
حذفت المفعول عطف على قوله اضمرت الفاعل اي وان اعملت الثاني حذفت المفعول
ان اقتضى الاول المفعول **ان استغنى عنه** هذا شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه
والجار والمجرور اعني عنه مفعول مالم يسم فاعله اي حذفت المفعول ان كان مما استغنى عنه بان لم
يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد واعطيت واعطاني زيد درهما لان المفعول فضلة
فلا ضرورة في اضماره قبل الذكر فيحذف لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر مثل هذا المفعول
تحرزا عن سماجة التكرار وانما لم يضمر ذلك تحرزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما الاضمار
في قولهم ربه رجلا فشاذ **والا اظهرت** اي وان لم يستغن عنه اي وان كان مما لم يستغن
عنه بان كان مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا اظهرت المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار
مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لئلا يلزم الاقتصار على احد المفعولين ثم لما فرغ عن تفسير
مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب الكوفيين وبيان كيفية
اعمال الفعل الاول فقال **وان اعملت الاول** عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان
اعملت الثاني اي وان اعملت الفعل الاول كما راى الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر**
بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين
واضمرت المفعول ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول **على القول المختار** على وفق
الظاهر نحو ضربني وضربته زيد وضربني وضربتهما الزيدان وضربني وضربتهم الزيدون وانما اضمر
المفعول في الثاني لان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضمر
في الفعل الثاني حكما فلا يحذف مع امكان اضماره **الا ان يمنع مانع فتظهر** استثناء
مفرغ اي اضمرت المفعول على المختار في جميع الاوقات الا وقت منع مانع عن الاضمار فحينئذ وجب
اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول الاول لغير الاول غير مطابق الظاهر

مثل حسبنی وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبنی وحسبتهما تنازعا فی منطلقا فاعمل الاول وهو
حسبنی فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول فی حسبتهما واظهر الثانی وهو منطلقين
لمانع يمنع اضماره وهو انه لو اضمر مفردا خالف لمن هو له وهو المفعول الاول وذا غير جائز لوجوب التطابق فيهما لانهما فی
فيما اصله مبتدأ وخبر فی هذا الباب ولو اضمر مثنی خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار
وان كان مطابقا للظاهر بضمير نحو حسبنی وحسبته اياه زيد منطلقا ثم لما فرغ من ذلك شرع فی جواب ما تمسك
به الكوفيون بقول امرء القيس من ان كفانی ولم اطلب تنازعا فی قليل واعمل كفانی فقال **وقول**
امرء القيس فلو انما اسعی لادنی معيشة ٭ كفانی ولم اطلب قليل من المال **ليس منه** القول يعنی
المقول ای مقوله ليس من باب التنازع **لفساد المعنی** ای لاجل فساد معنی البيت علی تقدير توجههما
الی قليل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل المثبت من شرطه وجزائه وما عطف
علی احدهما منفيا والمنفی من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتنی اكرمتك فالاكرامان منفيان
واذا قلت لو لم تكرمنی لم اكرمك فالاكرامان مثبتان فعلی هذا قوله فلو انما اسعی لادنی معيشة يستلزم انتفاء
سعيه لادنی معيشة ای انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع فی سياق لو وكذا قوله كفانی قليل من المال
يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الی قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه
طالبا لقليل من المال لانه صار مثبتا بالعطف علی جزاء لو فيلزم من المصراع الاول ان لا يكون طالبا لقليل
من المال ومن الثانی ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل من المال و
من الثانی ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الثانی غير متوجه الی ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول
متوجه الی قليل من المال والثانی متوجه الی المجد المؤثل المحذوف بدلالة البيت الثانی وهو قوله ولكنما
اسعی لمجد مؤثل ٭ وقد يدرك المجد المؤثل امثالی ٭ فيكون المعنی لو ثبت سعی لادنی معيشة كفانی قليل من المال
ولم اطلب المجد المؤثل دون العطف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون
المعنی ما ثبت سعی لادنی معيشة وما كفانی قليل من المال والحال انی لم اطلب قليلا من المال فيكون من
باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة
بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعی لادنی معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه او لم
يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول من الثانی علی غير المختار ان كان

قوله ولو امرا طلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية دون الجزاء او كان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ فى سياق لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله ليس منه خبره وقوله كفا فى البيت جواب لو وفى الكافية بدل من قول امرء القيس واضافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع فى تعريفه على حدة فقال **مفعول ما لم يسم فاعله** اى مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عنه كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا **وكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه** كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تاكيد للضمير المستتر فى اقيم اى واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناده الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع فى قولهم انبت الربيع البقل حيث كان فى الاصل مفعولا فيه اى انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع فى بيان شرطه فقال **وشرطه** اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله **ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل** وصيغة الفعل الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل فى هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغيرهما مما بنى للمفعول قيل فى الكلام حذف معطوف اى الى فعل ويفعل ونحوهما مما بنى للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجرد اللفظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما فى لكل فرعون موسى اى لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لمسمى فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا ومضارعا مجهولا او كونه صيغة المبنى للمفعول فيكون المعنى ان تغير صيغة الفعل الى الماضى المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل المبنى للفاعل الى صيغة الفعل المبنى للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله موهما بان كل مفعول صالح لان اقامته مقام الفاعل شرع فى بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال **ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت** مقام الفاعل لان المفعول الثانى مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا او مسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا ومسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام **وكذا لا يقع المفعول الثالث من** باب

من باب **اعلمت** مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا
ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة **والمفعول له و**
المفعول معه كذلك اي المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث
من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب لم ويبطل السؤال
عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار اللام
ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق يقال ضرب للتاديب وما يقال لا نسلم انه بعد اظهار اللام
جواب لم ففيه وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للم لكونه صالحا للجواب باللام ولا ينتفي
تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب يصلح جوابا لمن قال لم ضربت كما ان تاديبا
صلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان وعلل بعض الشارحين بان النصب فيما قصد عليته
مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل حالة رفعه فيفوت الاشعار بالعلية وفيه بحث لانه يلزم من هذا عدم
جواز اقامته لو قام قرينة مشعرة بالعلية وليس الامر كذلك بل يصح مطلقا ولان هذا الدليل يقتضي عدم
اقامة الظرف ايضا لان النصب فيما قصد ظرفيته مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فات النصب والاشعار
وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند اليه الفعل فلا يخلو اما ان يحذف
الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذفت بقي بغير مصاحبة المفعول معه فيخرج عن كونه مفعولا معه وان ابقي
يمتنع الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم لما بين المفاعيل التي لا يقع موقع الفاعل شرع في بيان
ما يقع موقعه فقال **واذا وجد المفعول به** بلا واسطة في الكلام مع غيره من سائر المفاعيل التي
تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر
تعين له اي تعين المفعول به … لوقوعه موقع الفاعل اي لاسناد الفعل اليه وانما تعين له لان الفعل
المجهول بني لان يسند الى ما يتعلق به … من الذات … مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها
فان قيل لا يترجح المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفعل
لان الفعل يتضمن المصدر والزمان وكذا المكان باعتبار انه لازم مدلول الفعل لان كل حدث …
المكان بخلاف المفعول به فانه ليس جزء مدلوله ولا من حيث ان المصدر يقتضي المحل من جهة الوقوع عليه
ليستلزمه فان الضرب في ضربت زيدا مثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل …

المصدرية بل باعتبار الصفة التعدية فان المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت ان احتياج الفعل الى هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم لا تترجح هي عليه قيل انما لم يترجح هو عليه لان الفعل المجهول غير مبني لواحد من هذه المفاعيل فكان راجحا عليها ولذلك **تقول ضرب زيد يوم الجمعة اما م الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد** الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قال مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع ان المفعول به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل ولقائل ان يقول ان قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقدير في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة وايضا له ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله انا وجد وقوله تعين وقوله يقول امور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض اللهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات والارض **فان لم يكن** تامة لا ناقصة اي فان لم يوجد المفعول بلا واسطة في الكلام **فالجميع سواء** اي فجميع المفاعيل مستوية في الاقامة لاستواء الجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به لا يستقيم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه سواء في جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والا فالبواقي سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود على ما عرف **والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت** والمراد بباب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اي المفعول الاول من الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول **اولى من المفعول الثاني** في اقامته مقام الفاعل لان المفعول

المفعول الاول من اعطيت زيدا درهما فيه معنى الفاعلية اذ هو عاط اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت
زيدا جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو مكتس وفى الثانى منهما معنى المفعولية لانه ماخوذ ومكتسى وما فيه
معنى الفاعلية فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد عمرا
فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذا وماخوذا بخلاف اعطيت زيدا درهما فان الثانى لا يصلح
ان يكون اخذا بل تعين لكونه ماخوذا فلا لبس فى اقامته ثم لما فرغ عن بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله شرع فى بحث المبتداء والخبر فقال **ومنها المبتداء والخبر** مبتداء متقدم الخبر والجملة
عطف على قوله فمنه الفاعل اى من المرفوعات المبتداء والخبر انث الضمير ههنا لتانيث المعاد وذكر
ثمه لتذكير الخبر وفى بعض النسخ ومنه المبتداء والخبر اى ومما اشتمل على علم الفاعلية المبتداء والخبر و
فى بعض النسخ المبتداء والخبر فعلى هذا يكون المبتداء مبتداء محذوف الخبر اى ومنها المبتداء والخبر
ومنه انما حذف الخبر اكتفاء بما ذكر فى الفاعل ولذلك حذف ذلك فى سائر المرفوعات الاتية وانما
جمع المبتداء والخبر فى فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما هو الاصل اذ الاصل فيهما اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر وما حذف احدهما فخلاف الاصل ولاشتراكهما فى كون عاملهما معنويا وغير ذلك **فا
لمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية** قوله المبتداء مبتداء وهو
ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق المجرد
وقوله اللفظية صفة العوامل اى العوامل المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات
الى الكليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ اى العوامل المنسوبة الى التلفظ لا فقط ذلك العوامل
فيكون العوامل ملفوظة وعلى الثانى بمعنى الملفوظ اى العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فكانه جعل الاشياء
الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها وفى قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والمراد بالاسم
اعم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا فيدخل فى الحد سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وتسمع بالمعيدى
خير من ان تراه وحق ان زيدا منطلق وفى قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذى يدخل فيه
عامل لفظى وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان وعلمت كما فسرها العلامة جار الله
الزمخشرى فى المفصل لانه عرف المبتداء وحده فبالحرى ان يطلق تجريده وجار الله حيث قصد بيان ما هو
المشترك بين المبتداء والخبر فايدهما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجريد

عن العوامل التي من شانها ان تدخل عليهما وهي الابواب الثلثة وفرعها ليس كما لا يرد على المصنف
قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتدأ وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زايدة
والحروف الزوايد مما لا يعتد به وقوله **مسنداً اليه** حال من الضمير المستكن في قوله المجرد والجار
والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسنداً وهو انما عمل لانه حال معتمدة على ذي الحال وفيه احتراز
عن خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فانه خارج من هذا القسم فان قيل ما اله الحق بضمير الفصل في
هذا الابتداء والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد
من المقام لكان لا اطراد والانعكاس وتصرح بذلك في بعضهم ليكون صور التصريح دالة على صورة الاكتفا
وقيل صرح بالحصر ... ان اسم الفاعل مبتدأ وفاعله سد مسد الخبر كقائم الزيدان لانه
مسند ... مسنداً اليه ... حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل
يقتضي قصر الخبر على المبتدأ دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصوراً على زيد
لا ان زيداً مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند اليه والصفة
الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام مقصوراً على المبتدأ مقصوراً على الاسم المذكور والصفة المذكورة
فلا يحصل بضمير الفصل رد زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة مبتدأ وبلا خلاف واجيب بانه
قد يجيئ لقصر المبتدأ على الخبر كما يقال الكرم هو التقوى ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون اي
اولئك هم المقصورون على الفلاح لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدأ
مقصوراً على المذكورين فلا يتعدى الى غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد
عن الثياب يقتضي سبق وجود الثياب ولم يوجد في المبتدأ عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان
منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فم الركية والركية البير وقولك سبحان الذي صغر جسم
البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم موتاً على اماتتنا
شيئاً من هذا القبيل فان قيل التجريد نفي الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى
المبتدأ هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل نفي العموم كقولك لم يتم كل انسان لا عموم
النفي كقولك كل انسان لم يقم وقد عرفت ان نفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه الكل بل يفيد نفي الحكم عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان تجريد عن

مقصوداً على الاسم المذكور والصفة فلذلك البتة ع

عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط
ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول واذا النسبة ايجابية كقولنا الجماد لاحى واثبات التجريد من جميع
العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو الاسم الذى لم يوجد فيه عامل
لفظا او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم ونفي العموم محتمل لشمول العدم وللافتراق فتعين
احد محتمليه وهو شمول العدم بالدليل الخارجي كما في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وان الله لا يحب كل كفار
اثيم ولا تطع كل حلاف مهين وذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على ان المبتدأ هو الاسم الذى لم يوجد فيه عامل
لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فيبطل معنى الجمعية اى المبتدأ هو الاسم المجرد
عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر اصلا وقوله **او الصفة** عطف على قوله الاسم اى المبتدأ هو الاسم الذى
او الصفة **الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام** المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وما يجري مجراها كالمنسوب نحو ما قرشي اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة بعدهما ليحصل الاعتماد فيه و
احترازا عن قولك قائم زيد فان الصفة ليست بمبتدأ لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وكلمة او لمنع
الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدود دون الحد وفيها
ان تقسيم المحدود ان يذكر في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وههنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين
اذ المراد بالاسم ما هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف في شرحه لا قسيم الصفة كما زعم بعض الشارحين فان
قيل ان اريد به قسيم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فالظاهر ان المراد قسيم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل
بين القسمين يحصل بالنظر الى المجموع او بقوله مسندا اليه فان المبتدأ في القسم الاول مسند اليه وفي الثاني
مسند به ولا يصح ان يراد قسيم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد لانه ليس في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين
وقوله **رافعة** حال من ضمير الواقعة اى حال كون تلك الصفة رافعة **لظاهر** بان كانت الصفة مفردة والظاهر
الذى بعدها مثنى او مجموعا وانما قيد بالظاهر احترازا عن الصفة الرافعة للضمير نحو اقائمان الزيدان فانها رافعة
للضمير لانه تثنية الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر لم يجز تثنيتها لما عرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى
ولا يجمع فكانت خبر المبتدأ فان قيل يخرج من هذا الحد مثل اقائم انتما فان الصفة رافعة للضمير مع انها مبتدأ
قيل المراد بالظاهر بمعناه اللغوي وهو خلاف المستتر فلا يخرج ذلك [illegible] الواقعة بعد همزة الاستفهام
الرافعة لظاهر مبتدأ [illegible] بعد حرف النفي والاستفهام

لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا فى ابتدائية قال بعضهم انها مبتداة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف اختار
الاول كان ذكرها لنفى لاصالتها وان اختار الثانى كان ذكرها تمثيلا واحترازا عن هل فان قيل الصفة الواقعة بعد
لام الموصول الرافعة لظاهر مبتداء ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القايم ابوه زيد فلو قال بعد حرف النفى او الف
الاستفهام او لام الموصول كان اشمل قيل انما لم يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من المبتدأ
ضرورى يصار اليه لعدم وجه اخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد
الا بمعنى غير باعرابه توضيحه ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام
الحرفية والحرف لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعربت باعرابها عارية كما ان الا الاسمية الكائنة
بمعنى غير لما كانت فى صورة الا الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعرب باعرابها عارية **مثل زيد قايم**
مثال القسم الاول من المبتداء **وما قايم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفى **و اقايم
الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فالصفة فى هذين المثالين مبتداة وليس بمسند اليها
والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر فى اتمام الجملة **فان طابقت مفردا** اى فان وافقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفى او الف الاستفهام اسما مرفوعا مفردا واقعا بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع
بعدها مفردين **جاز الامران** احدهما كون الصفة مبتداة وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر فى اتمام
الجملة والثانى كون الصفة خبرا وما بعدها مبتداء بخلاف ما اذا طابقت مثنى او مجموعا نحو اقايمان الزيدان
واقايمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا فان قيل هذا القسم من المبتداء ضرورى لا يصار اليه الا عند عدم
وجه اخر فلما جاز وجه اخر انتفت الضرورة قيل الضرورة هنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير جعل
الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه فى الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت
الضرورة فان قيل اعتبر فى منع تاخير المبتداء فى نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز حينئذ وجهان
ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق
بينهما قد ذكرناه من قبل وهو ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصد ما يخالف
الاصل ملتبس ممنوع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل
بالمقصود وقام زيد من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا يسبق ذهن السامع
الى تاخر المبتداء عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصده فلزم

فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيهما الا الفاعلية لخلوهما عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بلا حاجة الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال والاجمال جائز لا الالتباس ممنوع وذلك **مثل اقائم زيد** فان وجهيه مستويان في مخالفة الاصل اذ ابتدائية النكرة توجب وقوع المسند به مبتدا وهو خلاف الاصل فاستوى الوجهان فيجوزا هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين ثم لما فرغ عن بيان المبتداء شرع في بيان الخبر فقال **والخبر هو المجرد** عن عوامل اللفظية **المسند به المغاير للصفة المذكورة** اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرد شامل للمبتداء بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثانى منه وانما لم يقل هو الاسم المجرد لان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هى هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول الاسم والجملة وقيل انما لم يقل هو الاسم المجرد اكتفاء بما قال فى المبتداء والجملة التى وقعت خبرا فى تاويل الاسم فان قيل يدخل فى الحد يضرب فى زيد يضرب ابوه وليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتداء فيخرج ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدا وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد لان القسم الثانى من المبتداء يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتداء وهو ضمير الفصل والمجرد خبره والمسند به صفة المجرد والمغاير صفة اخرى ثم لما بين المبتداء والخبر شرع فى بيان احكامهما على الترتيب فقال **واصل المبتداء التقديم** اى الاولى فى المبتداء ومقتضى الدليل ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولانه عمدة البيان والخبر عمدة الافادة والبيان اهم والاهم اليق واحرى بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الاهم هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف المبتداء والخبر فان الاهم هو المبتداء لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام **ومن ثم** اى ولاجل ان اصل المبتداء التقديم **جاز فى داره زيد** مبتداء متقدم الخبر والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان اصالة تقدمه **وامتنع صاحبها فى الدار** الجار والمجرور خبر لقوله صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا لعود الضمير الى الدار وهو فى خبر الخبر الذى اصله التا

ثم وجه تسمية توجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو ايضا خلاف الاصل ١٢

فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام المبتدا وشرع فى حكم آخر له فقال **وقد يكون المبتداء نكرة** كلمة قد للتقليل اى قلما يكون المبتداء نكرة فيه اشارة الى ان الاصل فى المبتداء التعريف لكونه محكوما عليه والاصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوما عليه لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقديم الحكم عليه وذلك اى التنكير **اذا تخصصت** اى قل شيوعها وابهامها وحصل فيها نوع تعين **بوجه ما** كلمة ما زائدة او صفة بوجه اى بوجه اى وجه فان قيل بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملائم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخره مما وجب فيه هذا الاصل وتخلفه قيل فى المبتداء اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والآخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم اصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتداء نكرة واصله التعريف او يقال لما بين اصالة تقديم المبتداء شرع فى بيان ما يلزم فيه تأخيره ويتخلف هذا الاصل وذلك اذا كان الخبر مصححا له نحو فى الدار رجل فطوى هذا المقصود عن بيان وجوه تخصيص النكرة قوله فى الدار رجل وذكر سائر الوجوه استطرادا فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيف والملائمة وفيه نظر لانه ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلفيف لكان ينبغى ان تقدم قوله فى الدار رجل على سائر امثلة وجوه التخصيص فتأخيره عن سائر الامثلة يابى هذا التلفيف **مثل ولعبد مومن خير من مشرك** فان قوله ولعبد مبتداء تخصص بالصفة لان قوله ولعبد يحتمل المومن والكافر فاذا وصف بالمومن صار مخصوصا وحصل فيه نوع تعيين **وارجل فى الدار ام امرأة** فان قوله ارجل مبتداء تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسوال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا كان ثبوت الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها ان تكون معلومة للسامع قبل اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولا له قبل اجرائه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصار المبتداء كانه تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار لعدم انتظام النكتة التى تدل على ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها فى سياق الاستفهام وكذلك تكون النكرة فى سياقه فى تأويل المعرفة اذا يعنى اهذا الجنس فى الدار ام ذلك الجنس وليس المراد ههنا بعينه كذا فى العباب **وما احد خير منك** فانه نكرة

قوله احد مبتداء عند بنی تمیم تخصص بصفة العموم لان النكرة فی سیاق النفی تعم وفیه نظر لانه جمع بین
الضدین لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكیف یحصل الخصوص مع العموم وكیف یوصف اللفظ
الواحد بالخصوص والعموم جمیعا واجیب انما یلزم الجمع بین الضدین لو ارید بالتخصیص هنا التفرد
الذی هو ضد العموم والشمول ولیس كذلك بل المراد تقلیل الشیوع والابهام الحاصل فی النكرات
وهنا كذلك لانه لما نفی عن كل واحد من جمیع الناس ان یكون خیرا من المخاطب لم یبق للسامع شبهة اشتباه
لان الاشتباه انما یكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غیر تعیین فیشتبه على السامع ان ذلك
الاحد من هو فالتخصیص ههنا یحصل بالعموم بهذا الطریق فلا یلزم الجمع بین الضدین فافهم ثم هذا
التمثیل للمبتداء على مذهب بنی تمیم لان ما ولا المشبهتین بلیس لا یعملان عندهم على ما عرف و
شر اهر ذا ناب فان قوله شر مبتداء تخصص بالصفة المقدرة تقدیره شر عظیم اهر الكلب لا شر
حقیر ردك لان التنوین فیه للتعظیم فیدل على صفة او بكونه فاعلا فی المعنی حیث كان فی الاصل اهر
شر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمیر المستتر فی اهر والبدل من الفاعل فاعل معنی ثم قدم لیفید الحصر
لان تقدیم ما حقه التاخیر یوجب الحصر فیكون المعنی ما اهر ذا ناب الا شر وانما قال والتقدیم والتاخیر مع انه وجه
بعید عن الفهم لضرورة تصحیح وقوع النكرة مبتداء ثم اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد یكون
خیرا بان یكون الجائی حبیبا او تاجرا او مخبرا بخبر مسرة وقد یكون شرا بان یكون الجائی لصا او عدوا
والمهر لم ینباح غیر معتاد یتشاوم به ویخشی منه السوء ههنا لا یكون الا شرا فعلى الاول یصح القصر
بالنسبة الى الخیر وعلى الثانی لا یصح القصر لا [illegible] الوصف حتى یصح القصر ویكون
المعنی شر عظیم لا حقیر اهر ذا ناب وهذا [illegible] التعبیر بالوصف یدل على نفی ما عداه فنحو
رجل طویل جائنی معناه لا قصیر وقیل ان [illegible] انه یتكلم العرب اذا سمعوا هریر كلب فی
وقت لا یهر فی مثل ذلك السوء فكان مورده هریر یتشاوم به ویخشی منه السوء والمراد بذی ناب الكلب
وفی الدار رجل [illegible] تخصص بتقدیم الخبر الذی هو ظرف متعین
لكونه حكما [illegible] فی الدار [illegible] موصوف باستقراره فی الدار فكانه متخصص بالصفة
بخلاف نحو قائم رجل فانه [illegible] لكونه [illegible] ان یكون قائم مبتداء ورجل بدلا منه فلو قلنا
بانه خبر [illegible] قائم [illegible] وفیه [illegible] قائم رجل مع ان [illegible] الناس موجود

فيه **و سلام عليك** فان قوله سلام مبتداء تخصص بكونه منسوبًا الى المتكلم اذ معناه
سلمت سلامًا عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلامًا عليك فعدل من النصب
الى الرفع لقصد الاستقرار والدوام فى الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت
سلامًا عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سبحت معناه قلت سبحان الله ولبيت
قلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك فى قولك قلت سلام عليك
ايضًا مبتداء منكر فاحتاج فى تخصيصه الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهى فيلزم
التسلسل وان زعمت ان تخصيصه لكونه فى معنى سلمت سلامًا عليك الاول لزم الدور حيث
يحتاج سلمت سلامًا عليك الاول فى بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول يحتاج فى تخصيصه
اليه واحتياج الجزء يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا
قيل لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك
لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذى معناه قلت
السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولى سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك لك
مقول قولى فلا بد من ذكر خبر قولى لئلا يكون المبتداء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولى
سلام عليك قولى سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين المخاطب بالارادة
من اللفظ الصالح وقدر صاحب العباب سلمك الله معرضا من تقدير سلمت وهو غير مسلم بث لا معنى
لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتداء شرع فى احكام الخبر فقال
والخبر اللام للعهد اى خبر المبتداء **قد يكون جملة** لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان
حد الخبر صادق عليها وفى كلمة قد اشارة الى ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه احد جزئى الكلام ثم قوله والخبر
مبتداء وقوله قد يكون جملة خبره فيصلح مثالا لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او
انشائية وهو الصحيح وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية بدون تاويل نظير
الجملة الخبرية **مثل زيد ابوه قايم** فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبر المبتداء
الثانى والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول **و زيد قام ابوه** فزيد مبتداء وقام فعل وابوه
فاعله والجملة الفعلية خبر المبتداء الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك نعم

نعم الرجل زید علی قول من جعل المخصوص بالمدح مبتداء متقدم الخبر وعند المخالفین الجملة الانشائیة انما تقع خبرا بالتاویل ای بل انہ مقول فی حقکم لا مرحبا بکم و زید مقول فی حقہ نعم الرجل وفیہ تعسف واذا کان الخبر جملۃ فلا بد من عاید یعود من الجملۃ الی المبتداء لان الجملۃ من حیث ھی ھی مستقلۃ بنفسہا فاذا تعلق بشئ یحتاج الی عاید ای الی رابط یربطہا ضمیرا کان ذلک الرابط او غیرہ کاللام فی نعم الرجل فانہ اما الاستغراق الجنس کما ذھب الیہ البعض والجنس مشتمل علی المخصوص وغیرہ فجری اشتمالہ مجری الذکر اللفظی واما التعریف المعہود کما ذھب الیہ الاخر والمعہود ھو المخصوص فلا حاجۃ الی الضمیر وکوضع المظہر موضع المضمر فی نحو قولہ تعالی الحاقۃ ما الحاقۃ وککون الخبر تفسیرا للمبتداء فی قولہ تعالی قل ھو اللہ احد ثم قولہ بد مفتوح لانہ اسم لا لنفی الجنس وقولہ من عاید خبر لا وزعم بعض الشارحین ان الجار والمجرور متعلق بقولہ بد وخبر لا محذوف تقدیرہ لا بد من عاید فیہا وفیہ نظر لانہ علی ھذا یصیر عاملا بد مضافا للمضاف فیکون منصوبا لا مفتوحا علی نحو لا حافظا للقرآن عندک والبد ھو الفراق ای لا فراق من عاید وقد یحذف العاید بقرینۃ نحو البر الکر بستین والسمن منوان بدرھم ای الکر منہ والمنوان منہ بقرینۃ ان بائع البر والسمن لا یبیع غیر ذلک ومنہ المحذوف فی المثال الاول حال من الضمیر المستکن فی بستین والحال وان لم یتقدم علی العامل المعنوی الا انہا اذا کانت ظرفا فتقدمت علیہ حیث اتسع فی الظرف ما لا یتسع فی غیرہ وفی المثال الثانی فی محل الرفع علی انہ صفۃ للمرفوع وھو منوان ای منوان کاینان منہ ولذلک صح وقوع منوان مبتداء وما وقع ظرفا فالاکثر انہ مقدر بجملۃ ای الخبر الذی وقع ظرفا نحو زید فی الدار وعمرو من الکرام فالاکثر النحاۃ علی انہ مقدر بجملۃ متعلق بفعل محذوف من الافعال العامۃ لدلالۃ الظرف علیہ وذلک لان الاصل فی العمل الفعل فتقدیرہ عاملا فی الظرف اولی ولانہ اذا وقع صلۃ یقدر بجملۃ لا محالۃ فکذلک اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر بعمل لقیامہ مقام عاملہ فجعلہ فرع الفعل الذی ھو الاصل فی العمل اولی من جعلہ فرعا الفرع وقال الکوفیون ھو مقدر باسم الفاعل فتقدیرہ زید فی الدار زید حاصل فی الدار لان الاصل فی الخبر الافراد ولان المقدر لو کان فعلا لافاد نحو زید فی الدار التقوی ولیس کذلک ولان المقدر حالی عن الضمیر لانتقالہ الی الظرف والقول بخلو الاسم عنہ اولی من القول بخلو الفعل عنہ ثم قولہ ما مبتداء وموصولۃ او موصوفۃ وقولہ فالاکثر مبتداء ثان وقولہ انہ مقدر بجملۃ خبر المبتداء

الثانی بحذف علی ای علی انه لان حذف حرف الجر من ان وان قیاسی مستمر والجملۃ خبر المبتدا الاول وانما دخلت الفاء فی الخبر لان المبتداء متضمن لمعنی الشرط لکونه موصولاً بفعل فان قیل مامعنی الباء فی قوله بجملۃ ومامعنی قوله مقدر بجملۃ والمقدر هو الجملۃ لا الخبر الذی هو ظرف قیل المقدر بمعنی المفروض وقوله بجملۃ حال ای فالاکثر انه مفروض متصفا بجملۃ ثم اختلفوا فی الخبر قال بعضهم الخبر هو النعل المقدر الظرف السادمسده وقال بعضهم هو الظرف السادمسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وکذا اختلفوا فی ان الضمیر منتقل من الفعل المقدر الی الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علی ومن تابعه انه منتقل الیه وفی یشیر کلام صاحب اللب واللباب وقال السیرافی انه محذوف مع الفعل والیه یشیر کلام المصنف فاعرف ثم لما قال اولا ان اصل المبتداء التقدیم شرع فی بیان وجوبه تقدیمه والمبتدا اذا کان

المبتداء مشتملا علی ماله صدر الکلام کالاستفهام نحو من ابوک والشرط نحو من یکرمنی فانی اکرمه وضمیر الشان نحو هو زید منطلق ودخول لام الابتداء علی المبتداء نحو لزید منطلق والتعجب نحو ما احسن زیدا ثم قوله ما موصولۃ او موصوفۃ وقوله صدر الکلام فاعل الظرف وهو قوله له او مبتداء متقدم الخبر والجملۃ صلۃ او صفۃ ومن فی قوله من ابوک مبتداء وابوک خبر فان قیل من نکرۃ وابوک معرفۃ لا یجوز ان یکون المبتداء نکرۃ والخبر معرفۃ قیل من نکرۃ ظاهرا ومعرفۃ معنی لان معناه اهذا ابوک ام ذلک او زید ابوک ام عمرو او غیرهما مثل قولهم ما رایته منذ یوم الجمعۃ فان منذ مبتداء مع کونه نکرۃ ویوم الجمعۃ خبر مع کونه معرفۃ لان منذ معرفۃ من حیث المعنی وان کان نکرۃ من حیث الظاهر لان معناه اول المدۃ التی انتفت فیها الرویۃ یوم الجمعۃ او کانا معرفتین ای وکان المبتداء والخبر معرفتین نحو زید المنطلق والمنطلق زید او کانا نکرتین متساویین فی رتبۃ التخصیص نحو افضل منک افضل منی فان افضل منک مبتداء وافضل منی خبره وکلاهما متساویان فی رتبۃ التخصیص لان کلا منهما افعل التفضیل مع من وانما لم یقل او متساویتین وان کان موصوفه مونثا لان تانیث لفظ النکرۃ غیر محتاج علی التذکیر فلا یجب مراعاته فان قیل لو قال او کانا متساویین یتناول التساوی فی التعریف والتخصیص فیستغنی عن ذکر کونهما معرفتین فما وجه الاطناب قیل لو قال ذلک یوهم اشتراط التساوی فی رتبۃ التعریف کاشتراط التساوی فی رتبۃ التخصیص ولیس کذلک فان قولک زید المنطلق احدهما معرفۃ بالعلمیۃ والاخر باللام وکذا زید ابوک احدهما معرفۃ بالعلمیۃ والاخر بالاضافۃ وقد وجب فیهما تقدیم المبتداء علی

على الخبر فصحح بقوله او كانا معرفتين تحرزاً عن هذا الوهم وتنبيهاً على وجوب التقديم في المعرفتين مطلقاً
او كان الخبر فعلاً له عطف على قوله او كانا معرفتين واللام للعهد اي او كان خبر المبتدأ
فعلاً للمبتدأ **نحو زيد قام** فان قام خبر وهو فعل للمبتدأ وقوله **وجب تقديمه** جزاء
الشروط السابقة اي وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذه المواضع اما في الاول فلئلا يبطل صدارته ولا
يرد زيد من ابوه لتصدره من على جملته فلا يبطل صدارته واما الثاني والثالث فلئلا يلتبس المبتدأ بالخبر
واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبر لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان
ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وكذا قولهم ابو حنيفة
ابو يوسف فان قولنا ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابي حنيفة لا ان
ابا حنيفة منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازي رح الى ان تقديم المبتدأ في نحو زيد
المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين للمبتدأ تقدم او تأخر لانه يدل على الذات والصفة
للخبرية لانها تدل على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلتبس المبتدأ بالخبر وهذا ليس بسديد لان الخبر يصح
ان يكون جامداً او مشتقاً في الصحيح مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبي ولان الاسم يصح وقوعه خبراً بمعنى
المسمى بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذي اتصف بالانطلاق
مسمى بزيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل الخبر في القائم زيد فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه
قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي دون اللغوي والقائم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان قوله لئلا يلتبس
هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاحي فيخرج نحو زيد قائم لان الخبر فيه
الزيدان يقومان فعل للمبتدأ مع انه لم يجب تقديم المبتدأ بل يجوز يقومان الزيدان لعدم الالتباس بالفاعل
هو الضمير المتصل في يقومان ولا يصلح الزيدان ان يكون الفاعل واما ليس كذلك قيل المراد به الفعل المفرد
فيخرج الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه القاعدة فان قام مع
فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال معناه ان يكون
الخبر فعلاً لا جملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام
فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن مراعى باعتبار المعنى ولذا جعل ابن الحاجب زيد ضرب خبراً مفرداً مع انه

ضمیرا مستکنا ثم لما فرغ عن بیان موجبات تقدیم المبتدأ شرع فی بیان موجبات تاخیره فقال **واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الکلام کالاستفهام ونحوه نحو این زید**
فان این خبر مفرد مشتمل علی ما له صدر الکلام وهو الاستفهام فان قیل الخبر فی این زید جملة لانه ظرف
وما وقع ظرفا فالاکثر انه مقدر بجملة فکیف قال انه خبر مفرد قیل جوابه ما مر من ان المراد بالمفرد ما لیس بجملة
صورة اذ الضمیر المستکن امر اعتباری لا صوری **او کان الخبر** ظرفا **مصححا له** ای للمبتدأ المنکر
ومخصصا له **مثل فی الدار رجل** فان قوله فی الدار خبر تخصص المبتدأ وهو رجل بتقدیمه **او کان
المتعلقه ضمیر فی المبتدأ** ای لمتعلق الخبر ضمیر کاین فی المبتدأ بان یتصل بالمبتدأ ضمیر یعود
الی الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقه الساد مسده **مثل علی التمرة مثلها زبدا** فان قوله مثلها مبتدأ
وقد اتصل به ضمیر عاید الی متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذی هو خبر وهذا المتعلق
ساد مسد الخبر او یقال الخبر هو مجموع قوله علی التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالکل والضمیر المتصل
بالمبتدأ عاید الی التمرة الذی هو متعلق الخبر وقوله زبدا تمیز عن التام بالاضافة فنزال عن الموصوف ای حصل
او حاصل علی التمرة زبد مثلها فی المقدار وانما قال هذا الکلام لان التمرة تؤکل فی العرب مع الزبد فالاسم المبهم
المحتاج الی التمیز هو المثل لابهامه **او کان الخبر خبرا عن ان** ای عن مفرد ان المفتوحة بان تقع ان
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ **مثل عندی انک قائم** فان ان المفتوحة مع اسمها
وخبرها بمعنی المفرد مبتدأ وعندی خبر ای عندی قیامک وقوله **وجب تقدیمه** جزاء لقوله واذا
تضمن مع ما عطف علیه ای وجب تقدیم الخبر علی المبتدأ فی هذه المواضع اما فی الاول فلئلا یبطل صدارته
ولا یرد علیه زید این ابوه لتصدرها علی جملة فلا یبطل صدره واما فی الثانی فلئلا یبقی المبتدأ بلا تخصیص واما
فی الثالث فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر واما اذا لم یلزم ذلک وذلک اذا لم یسد متعلق الخبر مسده فلا یجب
التقدیم کما فی قولهم علی الله عبده متوکل فان قوله عبده وان کان مبتدأ اتصل به ضمیر عاید الی متعلق الخبر
وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوکل الذی هو خبر لکن لم یجب تقدیم الخبر حیث لا یلزم الاضمار قبل الذکر
لعدم سد متعلق الخبر مسده واما فی الرابع فلئلا یلتبس ان المفتوحة بالمکسورة اللهم الا اذا لم یلتبس نحو
لولا انک قائم حق لکان کذا **وقد یتعدد الخبر** کلمة قد للتقلیل او للتحقیق ای قد یتعدد خبر المبتدأ
فیکون اثنین فصاعدا وذلک ای التعدد جائز وواجب فالجائز ان تم المعنی به وبه **مثل زید عالم**

عالم عاقل فان زيد مبتداء تعدد خبره وقد تم المعنى به وبه والواجب ان يتم المعنى به وبه نحو الخل حلو حامض ولا يلزم اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام تختص بكل واحد منهما شرع في بيان ما يتعلق بهما فقال **وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط** وهو كون الثاني ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثاني ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله وما مبتداء متضمن لمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اي ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى سبب لايصالها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او للاخبار عنه اي ما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء في قوله **فيصح دخول الفاء في الخبر** للعطف وهو معطوف على قوله يتضمن واللام في الخبر للعهد اي فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر المبتداء اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني للاول والا فلا وقيل اذا قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية والملازمة والا لم يجز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح ولم يقل فيجب لان قصد السببية والملازمة في حيز الجواز دون الوجوب او يراد بقوله يصح لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة جائزة لا واجبة لان الخبر كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية او الملازمة نحو الذي ياتيني له درهم **وذلك** اي المبتداء المتضمن لمعنى الشرط هو **الاسم الموصول** اي الاسم الذي وصل **بفعل وظرف او النكرة الموصوفة بهما** اي والنكرة التي وصفت بالفعل او الظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان الا ان يحمل على حذف المضاف من المضمر اي الموصوفة باحدهما اي باحد المذكورين نظير الموصول **مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم** الفاء جواب المبتداء الذي تضمن معنى الشرط وقوله او في الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة اي يقال ياتيني ويقال في الدار مكان ياتيني ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو **وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم** اي يقال ياتيني ويقال في الدار موضع ياتيني فان قيل عبارة الشيخ يشير الى ان المبتداء

المتضمن لمعنى الشرط منحصر في هذين القسمين اى في الاسم الموصول بفعل او ظرف وفي النكرة الموصوفة بهما
لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضى الحصر والمبتدء الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمبتداء
المتضمن لمعنى حرف الشرط نحو من ياتنى فله درهم وما عملت اليوم فانت تجزى به غدًا والمبتداء الموصوف
بالاسم الموصول بفعل او ظرف كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب
ايضًا فكيف يستقيم الحصر قيل كلامنا فيما اذا دخل الفاء فى الخبر لتضمن المبتداء معنى الشرط والفاء فى القسمين
الاولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتداء معنى الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثانى فلان
كل واحد من من وما يتضمن معنى حرف الشرط ويجرى فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فى مواضع
اللزوم والجواز والامتناع فى مظانهما وجعل الماضى مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء
المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم فى خبره الفاء وان كان جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية
امر جائز لا واجب ولا يجعل الماضى بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين
الاولين فى هذا الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف [illegible] الحصر في
ليت ولعل اذا دخلا على المبتداء المتضمن لمعنى الشرط **مانعان** دخول الفاء فى الخبر
بالاتفاق اى باتفاق النحويين فلا يقال ليت او لعل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم وكذا لا
يقال ليت او لعل كل رجل ياتينى او فى الدار فله درهم ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونهما مانعين دخول الفاء
اختلفوا فى تعليله فعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتداء معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط
وهو الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لان الشئ ينتفى بانتفاء لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن
المبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولهما لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود
المبتداء وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك لافادتهما التمنى والترجى فان قيل باب كان وباب
علمت ايضًا مانعان دخول الفاء فى الخبر بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما بيان
الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا فالمعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل
مانعان بالاتفاق فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب
كان وعلمت ايضا مانعان بالاتفاق قيل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضها بعضًا
فى المنع والاتفاق بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض **والحق بعضهم ان**

ان بهما اى الحق بعض النحويين وهو سيبويه ان المكسورة المشددة بليت ولعل فى منع دخول الفاء فى الخبر لبطلان صدارة الشرط بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل يؤكده ونقل بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم واجاب عنه المانع بان الفاء فى مثل هذه الايات ليست بجزائية بل هى زائدة او هى للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان فى بعض الايات نحو فى قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجرى من تحتها الانهار فيكون التقدير فى الاية الاولى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم خزى فى الاخرة لان لهم عذاب جهنم وفى الاية الثانية قل ان الموت الذى تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه لانه ملاقيكم وفى هذا الجواب وهاء لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة وان حملها على التعليل ياباه السوق والذوق وتركها مع ان فى بعض الايات لا يوجب كونها مانعة ولا يدل على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها فى المبتدا الذى تضمن معنى الشرط فى حيز الجواز لا فى حيز الوجوب فان قيل كما اختلف فى ان المكسورة اختلف فى ان المفتوحة وفى كان ولكن فما وجه تخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع فى ان المكسورة مرجوح بدليل الاستعمال القرانى فيها ففيها خلاف الاختلاف وفى غيرها اختلاف فبين فى ان المكسورة ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف واجيب بانه وجد الاستعمال القرانى فى ان المكسورة دون غيرها فحمل القول بالمنع على انه مرجوح وفيه ان الفاء فى الاستعمال القرانى يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلاف الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدا والخبر شرع فى بيان حذفهما فقال **وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت اى وقت حصول قرينة لفظية او عقلية **جوازا** صفة مصدر محذوف اى حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة **كقول المستهل** خبر مبتدا محذوف وهو القول بمعنى المقول اى نظيره مثل مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال **الهلال والله** اى هذا الهلال

والقرينة حال تری الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس للنظر الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتداء ولو ذكره كان عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة وانما اتى بالقسم ليلا يتوهم ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصروا وانما خص القسم جريا على عادة العرب فان عادتهم ان يذكروا القسم فی كلامهم كثيرا فان قيل كما جاء حذف المبتداء بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما فی المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتداء محذوف وكما فی الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد ای هو الحميد وانما وجب حذف المبتداء ههنا ليعلم ان النعت كان فی الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك وكما فی زيد الخبز اكله بنصب الخبز اذ لا بد من اضمار ناصب للخبز لكون اسم الفاعل الذی بعده مشتغلا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه خبر زيد والتقدير زيد آكل الخبز آكله واذا كان هو خبر الا يجوز ان يكون آكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتدا عنه ولا يجوز ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتداء محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف المبتداء لا يكون فی دفع اكله وجه وانما لزم حذف المبتداء ههنا ليلا يتوهم انه كلام اخر غير مفسر فلم لم يذكر هذا القسم اعنی حذفه بطريق الوجوب قيل ان حذفه بطريق الوجوب قليل جاء فی مواضع معدودة فلم يذكره الحاقا للقليل بالمعدوم فكانه لم يجئ وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يجئ فی كلامهم وعللوه بكون المبتداء ركنا فی الكلام وحذف الركن غير شايع وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافی وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر ركن فی الكلام ايضا وقد يجب حذفه ثم لما فرغ عن بحث حذف المبتداء شرع فی بيان حذف الخبر فقال وقد يحذف الخبر جوازا ای حذفا جائزا لقيام قرينة ونظيره مثل خرجت فاذا السبع فان السبع مبتداء خبره محذوف ای فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة لحذف هذا الخبر هی اذا المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يصح ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة وهو لا يصلح خبرا عن الجثة والعامل فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف او معطوف على قوله خرجت ای خرجت ففاجأت زمان السبع موجود والجملة المضاف اليها الزمان

الزمان بمعنى المفرد اى خرجت ففاجأت زمان وجود السبع فيكون من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية
فان قيل المفاجأت المقدرة متعدية فيكون اذا مفعولا به لا ظرفا فلا دلالة له على الخبر المقدر وعلى ما قيل المفاجأة
المقدر ههنا تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب اذا الظرف مفعولا به بل يبقى ظرفا او يمكن ان يتعلق اذا بالخبر
المقدر خاصا اى خرجت فاذا السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة
بل يكون ظرفا ملغى والظرف الملغى يصح خبرا عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون
قرينة خاصة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز
وذهب المبرد الى ان اذا المفاجأة ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى
خرجت ففى ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرد فى نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك
خرجت ففى ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففى ذلك المكان وقوله بالباب بدل
عنه لا خبر وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اى وقد يحذف الخبر حذفا واجبا وذلك **فيما**
التزم فى موضعه غيره كلمة ما موصوفة اى فى تركيب التزم فيه غير الخبر فى موضع الخبر
اى فى تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او مصدرية حينية اى فى وقت التزام غير الخبر
نظيره **مثل لولا زيد لكان كذا** فان زيد مبتداء محذوف الخبر اى لولا زيد
موجود وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد غيره مسده اما القرينة فلولا لانها لامتناع الشئ لوجود غيره
فيكون مشعرا بهذا الخبر واما الساد مسده فجواب لولا والمراد بمثل لولا زيد لكان كذا كل اسم يقع بعد
لولا وكان خبره عاما يجب حذفه حينئذ لسد جوابها مسده واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا
عليه كقول الشافعى رح ولولا الشعر بالعلماء يزرى + لكنت اليوم اشعر من لبيد + فقال الكوفيون ان
قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اى لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط
والاختصاص لولا التخصيص بالفعل فجعل لولا الامتناعية عليه **ومثل ضربى زيدا قائما**
فيه مذاهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فضربى مبتداء مضاف
الى الفاعل وزيدا مفعول ضربى وحاصل خبر المبتداء وقائما حال من الضمير المستكن فى كان العائد الى زيد
فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل لدلالة الظرف
المستقر لانه يدل على متعلقه العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير الجثة ثم حذف

اذا كان لدلالة الحال وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي زيدا قائما وانما وجب
حذف الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسده لما مر ان قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف
وان اذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشئ
دال على ذلك الشئ فبقيت الحال سادة مسده والضرب عام على الاصل لان معناه كل ضرب مني وقع على زيد
فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال
فيكون ضربي زيدا قائما اخبارا عن عامة الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه
لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة و
قائما خبره لانه لو كان خبره لم يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيدا لانه حينئذ يكون
العامل فيه ضربي فيكون من تتمة المبتداء ومتعلقا به وما كان من تتمة المبتداء لا يسد مسد الخبر لان مقام
الخبر بعد تمام المبتدا بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لانه حينئذ كان من تتمة الخبر ومتعلقا به فيصح ان
يسد مسده وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فيجعل قائما حالا من زيد او متعلقا بقوله ضربي
وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر بدون سد شئ مسده لما ذكرنا ان قائما لو كان
معمولا لضربي كان من تتمة المبتداء وما كان من تتمة المبتداء لا يسد مسد الخبر واما معنى فلانه يلزم تقييد
المبتداء المقصود به عمومه بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب
مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه
مرة في غير حال القيام يكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال
الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قائما فحذف مصدر ومثله واقيم خبرا وهو ضعيف لان حذف
المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة
وقال ابن درستويه هو مبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كاقائم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان فمعنى
ضربي زيدا قائما ضربت زيدا قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لتم الكلام بضربي وبضربي
زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيدا قائما كل مبتداء كان مصدرا او [illegible]
او [illegible] مضافا او منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعده حال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا قا
ئما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربك زيدا قائما او قائمين وان ضربك زيدا قائما او قائمين و

ومضاربتنا زيدا قائما او قائمين لكون المفاعلة للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول
جميعا او كان اسم تفضيل مضافا الى ذالك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قائما اي افصح اكوان الامير حاصل اذا كان قائما وانما يجب حذف الخبر في مثله لسد الحال مسده على ما [illegible]
و مثل **كل رجل وضيعته** فكل مبتدأ مضاف الى رجل وضيعته معطوفة على كل والواو بمعنى
مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته اي حرفته مقترنان او متقارنان وانما وجب حذف الخبر
هنا لحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة
وان غير الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا غالب لا واجب لان الخبر المحذوف نحو
مقترنان خبر المبتدأين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدأ لا يكون سادا مسد الخبر
والجواب ان يقال المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب
حذفه من هذا الوجه لا من حيث انه خبر المبتدأ الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسده من كل
وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقديره كل رجل متقارن هو وضيعته
والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدأ عطف عليه شيء بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر
في مثله لاغناء الواو التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف عنه
الخبر وزعموا ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا
هذا واجيب بان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان
الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف
حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر و مثل **لعمرك لافعلن كذا**
العمر بالفتح والضم البقاء الا انه استعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لايثار الاخف فيه لكثرة دوران
الحلف به على السنتهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره لعمرك اي بقاؤك قسمي او ما اقسم به واستعمل
في القسم على وجهين بغير اللام او باللام فان لم تات باللام نصبته نصب المصادر وقلت عمرك لافعلن
كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء وقلت لعمرك لافعلن كذا
واللام فيه لتوكيد الابتداء والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود القرينة والساد مسده لان
المقسم به هو لعمرك يدل على خصوصيته هذا وان جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعمرك لافعلن

كذا كل مبتدإ يكون مقسمًا به ثم لما فرغ عن بحث المبتدإ والخبر شرع في بحث خبر ان واخواتها فقال **خبر ان واخواتها** عطف على ان اى خبر ان وخبر اخواتها اى امثالها واشباههما من الحروف المشبهة بالفعل وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وقوله خبر ان مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق اى ومنه خبر ان واخواتها وقوله **هو المسند بعد دخول** اى احدى **هذه الحروف** ابتداء كلام او يقال ان قوله خبر ان مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف المسند واحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن خبر ان واخواتها فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا الحد حسنا في ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك **مثل ان زيدا قائم** فان قائم مسند بعد دخول ان وانما قدم خبر ان على خبر لا التى لنفى الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل لان خبر لا فرع خبر ان لان لا انما يعمل المشابهة ان على ما عرفته وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لانهما فرع معمول الفعل الجامد مع شذوذه ومنعه في الخلاف خبر ان **وامره كامر خبر المبتدإ** اى حكم خبر ان مثل حكم خبر المبتداء او شانه مثل شانه في اقسامه وشرايطه واحكامه **الا في تقديمه** استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرأت الا يوم كذا اى وامره كامر خبر المبتداء في جميع احكامه الا في حكم التقديم حيث يعتبر فان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتداء على المبتداء ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن عمل الفعل وهى تاخير المنصوب عن المرفوع ولقائل ان يقول الضمير في قوله تقديمه لا يخلو اما ان يكون عايدا الى خبر المبتداء او الى خبر ان وكل ذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امره عايد الى خبر ان وكذا الثانى فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان فلو قال الا في التقديم بدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق في خبر ان فيستقيم عود الضمير اليه وقوله **الا اذا كان ظرفا** استثناء مفرغ من

من كلام منفى اى الا فى تقديمه فانه لا يجوز فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم
حيث يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره ثم لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها شرع فى بحث خبر لا التى لنفى
الجنس فقال **خبر لا التى لنفى الجنس** الجار والمجرور صفة لا اى لا الكائنة لنفى الجنس اى لنفى حكم الجنس
اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن جنس الرجل لا لنفى جنس الرجل وقوله خبر لا مبتدا محذوف الخبر
اى ومنه خبر لا وقوله **هو المسند بعد دخولها** استئنافا وقوله هو ضمير فصل والمسند
خبره واحترز بقوله المسند عن اسم ما ولا وعن كل ما ليس بمسند وبقوله بعد دخولها عن غير خبر لا
والمراد بالمسند المسند الى اسم لا بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل فى الحد يضرب فى لا رجل
يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس خبر لا بل الخبر مجموع الجملة ولا حسنا فى نحو لا رجل حسنا
فى الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل **مثل لا غلام رجل ظريف**
فيها فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء عائد الى الدار اى فى الدار
وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سائل سال هل فى الدار غلام رجل ظريف كذا قيل وللقائل ان يقول
لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفى الا ترى انه اذا قيل هل فى الدار رجل فالجواب ان يقال نعم
او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد
الخبر لزوما على نحو الابلق اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر
جوازا على نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب بنفى الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة
والادعاء او يقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون
قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او حالا لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال
وعدل عن المثال المشهور وهو قوله لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة رجل محمول
على المحل والمثال وان صلح محتملا ولا يقبح اذا ترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو
قبيح واذا انحط المقصود كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شايع كما قال الشيخ
ويحذف كثيرا اى يحذف خبر لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذى اختاره لان غلام
رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفته حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف فلا يحتمل قوله ظريف
ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبرية وقوله **وبنو تميم لا**

يثبتونه اى لا يثبتون خبرها يحتمل معنيين احدهما انهم لا يثبتون خبرها اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثانى انهم لا يثبتون خبرها لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لا رجل قائم ومثل قول حاتم الطائى وهو من بنى تميم ولا كريم من الولدان مصبوح قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لا مع اسمها النفى دون الخبر ثم لما فرغ عن بحث خبر لا لنفى الجنس شرع فى بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس فقال **اسم ما ولا المشبهتين بليس** فى النفى المجرد لا بطريق المبالغة وفى الدخول على المبتداء والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتداء محذوف الخبر اى ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق بقوله المشبهتين وقوله **هو المسند اليه بعد دخولهما** استيناف او قوله هو ضمير فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه ما ليس بمسند اليه وبقوله بعد دخولهما اى بعد دخول ما ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه الذى اسند اليه خبره بالحقيقة بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل فى الحد ابوه فى ما زيد ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبرهما انما الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولهما تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولهما وكذا لا يدخل اخوك فى ما زيد اخوك قائما لانه تابع اى بدل من قوله زيد **نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك** وانما اتى بالنكرة لان لا تعمل فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى النكرة والمعرفة **وهو فى لا شاذ** اى اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس فى لا شاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفى الحال ولا لنفى الاستقبال فى المضارع وللحال فى الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ثم لما فرغ عن المرفوعات شرع فى بيان المنصوبات فقال **المنصوبات هو ما اشتمل** اى اسم او معرب اشتمل **على علم المفعولية** فقوله المنصوبات مبتداء وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبر ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سايلا سال ما المنصوبات فقال هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب بالالف والياء نحو رايت زيدا واباه او الزيدين والتاء فى المفعولية يحتمل ان يكون لفظا

باب المنصوبات

لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اى الخصلة المنسوبة الى المفعول فيدخل الملحقات وانما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب **فمنه المفعول المطلق** مبتداء مقدم الخبر والفاء للتفسير اى فيما اشتمل على علم المفعولية او فمن المنصوبات المفعول المطلق سمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخر عنه ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلا منها مقيد بالحرف جميعا لكنه فى المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما فى اللازم النصب و يكون فى اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذى جاز ذكر الواسطة فى جميع انواعه ثم قدمه على المفعول معه الذى لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا **وهو** اى المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه** كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تربا وجندلا فانه مفعول مطلق وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسماء عين واجيب بانه حدث حكما لان قولهم تربا وجندلا دعاء وفى الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقى بل اريد المعنى المجازى وهو الهلاك لان الدعاء يستدعى الفعل فاجرى مجرى المصدر فاذا قال الداعى تربا وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضرب ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كلا منها مفعول مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثانى بان الفاعل لما كان قابلا للموت والجسامة والشرف عد فاعلا لها حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث لا الاصطلاحى الذى هو قسيم الاسم اى هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحى والصفات ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور تقديرا اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق وليس بمعناه لبناء فعله المذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضربا بالسوط

اوضربته ضرب سوط فكان مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صادق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل اي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه وان كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قيامي لكن اعتبار الحيثية يغني عن بعض القيود الاخر لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية **ويكون** المفعول المطلق **للتاكيد** حيث لا يزيد دلالته على دلالة الفعل **والنوع** حيث دل على بعض انواع الفعل **والعدد** حيث دل على العدد **نحو جلست جلوسا** نظير للتاكيد **وجلست جلسة** بكسر الجيم نظير للنوع اي جلست نوعا من الجلوس **وجلست جلسة** بفتح الجيم نظير للعدد اي جلست مرة واحدة **فالاول** اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو مفهوم من الفعل **بخلاف اخويه** اي اخوي الاول وهما اللذان للنوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اي لفظ الفعل هذا عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فقولك جلوسا في **نحو قعدت جلوسا** منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظه بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغة وان اريد بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثاني فلتغاير الباب فافهم وانما ابرز هذا القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها على خلاف فيه

هذا القسم وقد يحذف الفعل اللام للعهد اي الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة اي وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازا اي صفة مصدر محذوف اي يحذف حذفا
جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير
مقدم فان خير اسم تفضيل ومصدر ميمي اما باعتبار الموصوف اي قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
وانما حذف الفعل لان مشاهدة الحال دلت عليه لان هذا الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم
قوله ووجوبا عطف على قوله جوازا اي يحذف حذفا واجبا وقوله سماعا صفة لقوله وجوبا اي
حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول مطلق اي حذف سماع نحو سقيا اي سقاك الله سقيا
ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة وجدعا اي جدع جدعا وهو قطع
الانف وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فان عامل
هذه المصادر حذف سماعا بمعنى انه لم يستعمل اظهاره في كلامهم فان قيل كيف زعمتم انه يجب حذف الفعل
والمشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا قيل ذلك من استعمال
المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا في استعمالهم لا في استعمال المولدين على ان البعض قيد وجوب
الحذف في نحو حمدا له وشكرا له باستعماله مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلا وقوله وقياسا عطف على
قوله سماعا وقوله في مواضع خبر مبتدا محذوف اي وذلك في مواضع منها اي من تلك المواضع ما
وقع كلمة ما موصوفة والجملة صفة بعد فالضمير اي موضع وقع المصدر فيه حال كون ذلك المصدر مثبتا
فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو ما زيد يسير سيرا بعد نفي ظرف وقع فيه احتراز
عن نحو زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير سيرا او معنى نفي اي بعد ما هو متضمن للنفي
كما في انما داخل قيل ضمير داخل عايد الى النفي ومعنى النفي بتاويل كل واحد منهما وفيه نظر لان الضمير
الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان فلا
حاجة الى التاويل بل هو عايد اليهما بدون التاويل اي داخل ذلك النفي او معنى النفي على اسم
فيه احتراز عن نحو ما سرت الا سير البريد لا يكون خبرا عنه اي لا يصح ذلك المصدر
خبرا عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم عينا وذاتا والمصدر اسم معنى واسم المعنى لا يخبر عن الجثة

وفيه احتراز عن نحو ما سيرى الا سير شديد فانه لم يصح نصبه **او وقع المصدر مكررا** بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما ذكر اولا وانما جمع بين الضابطين وان كان كل واحد منهما ضابطة على حدة لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **نحو ما انت الا سيرا او ما انت الا سير البريد** هذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفي داخل على اسم اي ما انت الا تسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي لا يزال يسافر وما انت الا تسير سير البريد اي الا تسير سيرا مثل سير البريد والبريد البغلة المربطة في الرباط تعريب دم بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون المرابط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى آخر لاداء الرسالة ويقال بالفارسية پيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر النكرة والثاني نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفرق بين المصدر المنكر والمعرف **وانما انت سيرا** مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنى نفي داخل على اسم اي ما انت الا تسير سيرا **وزيد سيرا سيرا** مثال وقوع المصدر مكررا اي زيد يسير سيرا سيرا فان قيل المصدر في قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا الحذف فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الجزاء اذ ليس قبله مبتدأ وانما وجب حذف الفعل في الضابطين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما المشبهة بليس فانها يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو الا الاستثنا واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة او في قوله او وقع مكررا مانعة الخلو دون الجمع بدليل نحو ما انت الا سيرا سيرا **ومنها** اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع وقع المصدر فيه حال كونه **تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة** اي سابقة على المصدر وفي قيد الاثر احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر سفره القريب او البعيد وفي قيد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد مسافر سفرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر في هذا المثال تفصيل لاثر مضمون قوله مسافر وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل الا

بل الاولى ان يقال فى المثال لزيد مبغوض ما يصح صحًّا او نغتنم اغتناما او لزيد ضرب فاما تاديبٌ و اما
تاديبًا او تهالك هلاكًا وفى المتقدمة احتراز عن المتاخرة نحو اما تاديب زيد بالضرب تاديبا او يهالك
هلاكا فاضربه واما تمنون منا او تفدون فداء فشدوا وقال بعض الشارحين التفصيل انما يكون
للجملة المتقدمة لان المفصل لا يكون متاخرا عن التفصيل فذكر متقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل
قد يكون لاثر مضمون جملة متاخرة ايضا وحينئذ لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة ليخرج عنه
ذلك ما مر نحو قولك اما تاديب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون
متقدما على المفصل اما للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان
ما لم نعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب بان الكلام فى مثل
هذا المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم فى حكم التاخير **مثل** قوله تعالى حتى اذا
اثخنتموهم **فشدوا الوثاق** اى السلاسل والاغلال **فاما منا بعد واما فداء**
فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة لان قوله فشدوا الوثاق جملة
متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل او الاسترقاق او المن او الفداء
فوجب حذف فعلهما اى فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء مصدر الثلاثى من فدى يفدى
مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل فى هذه الصورة لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف ولمناسبتها
له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها **ومنها** اى ومن تلك المواضع **ما وقع** اى موضع وقع فيه
المصدر **للتشبيه** اى لاجل تشبيه شئ بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى فيه
احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثانى ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول **علاجا**
حال اى حال كون ذلك المصدر دالا على الحدوث كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد
الصلحاء او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لان الزهد
والعلم يمدح به فلا يدل على الحدوث **بعد جملة** ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوت
حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه دالا على الحدوث لكنه ليس بعد جملة **مشتملة**
صفة جملة **على اسم** متعلق بمشتملة **بمعناه** صفة اسم اى مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه
احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت **وعلى صاحبه**

عطف على اسم اى و مشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذى صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذى قام به المصدر والوجه فيه الرفع
على الوصف او على البدل **نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار** فقوله صوت
حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت و مشتملة
على صاحب الصوت وهو الذى صدر منه الصوت وهو الضمير فى له لانه راجع الى الشخص الذى صدر منه الصوت
فوجب حذف فعله اى يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار **وصراخ** عطف على
الصوت الاول اى فاذا له صراخ **صراخ الثكلى** اى يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى
الصراخ هو الصوت والثكلى المرأة التى مات ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى النكرة والثانى
الى المعرفة **ومنها** اى من تلك المواضع **ما وقع** اى موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر
مضمون جملة لا محتمل لها غيره الجملة صفة جملة اى لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر
او غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتى فى الضابطة الاتية **نحو له** اى لفلان **على الف درهم**
اعترافا فالف درهم مبتداء وعلى خبره وله متعلق الخبر او على العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة و
هى قوله على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله اى اعترفت بهذا الالف
اعترافا والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفى بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف وهو
ينصب نصب المصادر **ويسمى** هذا المصدر **توكيدا لنفسه** اى تقريرا لذاته لاتحاد مدلول المصدر
والجملة **ومنها ما وقع مضمون جملة** اى من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه مضمون
جملة **لها محتمل غيره** الجملة صفة جملة اى لتلك الجملة محتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون
مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق والحق
ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اى احق هذا الكلام او هذا الخبر حقا اى صدقا و
يسمى هذا المصدر **توكيدا لغيره** اى تقريرا لغيره واللام هنا للتعليل دون الصلة والمضاف محذوف
اى توكيدا للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل او لاجل احتمال غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه
صلة التاكيد ويمكن ان يكون اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قائم حقا محتمل وزيد قائم محتمل والحكم
مغاير المحتمل وه فاذا اتحدا مرادا فيكون المعنى ويسمى توكيد المغاير وصفا **ومنها ما وقع مثنى**

مثنیٰ ای ومن تلک المواضع موضع وقع المصدر فیہ حال کونہ دالا علی التکریر والتکثیر **مثل**
لبیک ای الب لطاعتک الباباً بعد الباب ای اقیم لطاعتک اقامۃ بعد اقامۃ ای مرۃ بعد اخری ای ملازما
وسعدیک ای اسعدک اسعاداً بعد اسعاد ای اعینک اعانۃ بعد اعانۃ والمصادر فی ہذا الباب
سماعیۃ وان کان الحذف قیاساً لانہ مبنی علی ضابطۃ کلیۃ لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع فی بحث المفعول بہ
فقال **المفعول بہ** الجار والمجرور فی الاصل کان مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ المفعول لان معناہ
الذی فعل بہ وصار الآن جزء الاسم المصطلح علیہ والضمیر المجرور عاید الی اللام الموصولۃ فی المفعول وکذا
المفعول فیہ والمفعول لہ والمفعول معہ **ہو اسم ما وقع علیہ فعل الفاعل** ولم یذکر الاسم
ہنا اکتفاء بما سبق فان قیل یخرج من ہذا الحد بعض افراد المفعول بہ نحو خلق اللہ العالم وما ضربت زیداً فان
العالم وزید اکل منہما مفعول بہ ولم یقع علیہ فعل الفاعل قیل المراد بالوقوع الوقوع علیہ حقیقۃ او
عبارۃ بان جعلت عبارۃ کعبارۃ ما یقع علیہ فعل الفاعل حقیقۃ فیدخل ذلک فان العالم وزیداً وان لم
یکن فیہما حقیقۃ الوقوع الا انہ جعلت العبارۃ فی التقدیر کان الفعل وقع علیہما کذا قیل وفیہ نظر لان ہذا
مسلم فی خلق اللہ العالم لا فی ما ضربت زیداً فانہ عبارۃ عدم الوقوع لا عبارۃ الوقوع وانما عبارۃ الوقوع
ضربت زیداً واجیب بانا لا نسلم ذلک بل ہو عبارۃ الوقوع فی الاصطلاح کما ان ضربت زید عبارۃ الصدور فی
الاصطلاح فافہم وقیل ان معنی قولہ ما وقع علیہ الفعل ما تعلق بہ الفعل بحیث لا یتصور الا بہ نفیا کان او
اثباتا فلا یخرج ذلک فان العالم وزیداً مما تعلق بہما الفعل بحیث لا یتصور الا بہما فان قیل فی الوقوع
ارادۃ التعلق حقیقۃ ام مجاز لا سبیل الی الاول لعدم الوضع ولا الی الثانی لعدم الاتصال بینہما
قیل وقوع الفعل علی الشیء فی عرف النحاۃ عبارۃ عن تعلقہ بہ بحیث لا یعقل الا بہ فیکون ارادۃ التعلق
من الوقوع حقیقۃ عرفیۃ فلا یلزم دعوی الوضع او بیان الاتصال او یقال الوقوع لا ینفک عن التعلق
فکان التعلق لازما للوقوع فذکر الملزوم واراد اللازم فان قیل ان ارید بالوقوع التعلق یخرج من الحد
زیداً فی ضربت زیداً حیث لا یتوقف علیہ تصور الضرب بل یتوقف علی شخص ما یصلح للمضروبیۃ قیل انہ
مما یتوقف علیہ تصور الضرب علی البدلیۃ وان لم یتوقف علیہ بالتعیین فان قیل یدخل فی الحد المفعول
فیہ الزمانی لان الزمان مما تعلق بہ الفعل بحیث لا یعقل الا بہ قیل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور
ماہیتہ فیتوقف علیہ وجود الفعل لا زما کان او منفیا لا یعقل ماہیتہ بخلاف المفعول بہ فانہ مما

يتوقف عليه بتصور ماهية الفعل المتعدى كضربت زيداً فان الضرب استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه مخرج بقيد الحيثية فانها ملحوظة في جميع الحدود لا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزماني لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل ولقائل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال التصريح في مقام التعريف انسب نحو

ضربت زيداً مثال المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال و

قد يتقدم على الفعل اى قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوى تعلقه بعامله فيتعلق به متقدماً ومتاخراً الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز ان وغيره ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجرى في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او في الكلام حذف معطوف اى على الفعل وغيره من عوامله مثل زيداً ضربت وبعمرو مررت

ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم آخر فقال و قد يحذف الفعل

الناصب للمفعول به لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعين المحذوف في

جوازاً اى حذفاً جائزاً كقولك زيداً لمن قال الجار والمجرور صفة زيداً اى زيداً المقول لمن قال من اضرب مقول قال تقديره اضرب زيداً فحذف الفعل بقرينة السؤال

ووجوباً عطف على جوازاً اى ويحذف الفعل حذفاً واجباً في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع مكان ابواب وفي الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء بتقدير عوالزم وبها فظ نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا في المنصوب على المدح او الذم او الترحم بتقدير اعنى نحو الحمد لله الحميد واتاني زيد الفاسق ومررت به المسكين الاول سماعى مبتداء وخبر اى الباب الاول سماعى اى مقصور على السماع وانما قدم السماعي على القياسي لانه اقل منه مثل قول العرب امرأ ونفسه اى اترك امرأ مع نفسه اى اترك كل امرء مع نفسه ومثل قوله تعالى انتهوا

خيراً لكم اى انتهوا ايا معشر النصارى عن التثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلثة واقصدوا امراً خيراً لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيراً لكم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انته امراً قاصداً لان قوله امراً لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف

محذوف ای اشتر عن الافراط والتفریط فانی لم اقصد الی متوسطا بین الافراط والتفریط ای بین الغلو والتقصیر وقال الکسائی هو خبر یکن المحذوفة ای انتهوا عن التثلیث یکن الانتهاء خیرا لکم وفیه ایضا نظر لان حذف کان بلا حرف شرط شاذ فلا یحمل علیه مع امکان الوجه القیاسی فی انما اخو هذا النظیر وان کان عظیم القدر لانه من القرآن لان لم اساسا من وجه دون وجه مما تحق بصدده علی ما بینا من الاختلاف و مثل قول العرب

اهلا و سهلا ای اتیت اهلا لا اجانب ووطیت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسکون الزاء المکان الخشن والصلب هذا الکلام یقوله المنور والمضیف للزائر والضیف لتطییب قلبه وایناسه الانس من جهته یعنی اتاک اهلک وانیت اهلک لا اجانب ومنزلی لک سهل لین لا مشقة علیک فی منزلی ثم لما فرغ عن السماعی شرع فی القیاسی فقال الثانی ای الباب الثانی من الابواب الاربعة التی یجب فیها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادی وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نایب منابه فلو ذکر الفعل یلزم الجمع بین النایب والمنوب وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم یسم فاعله لقوله المطلوب ای وهو الاسم الذی یطلب احضار ذلک الاسم بحرف متعلق بالمطلوب ای بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهی یا وایا وهیا وای والهمزة وقوله نایب صفة حرف وقوله مناب ظرف نایب وانما حذف فی فیه مع انه لیس من الجهات الست لکونه جاریا مجری لفظ المکان لکونه ذا میم وفیه معنی الاستقرار ای بواسطة حرف قایم مقام لفظ ادعوا وانادی وفیه احتراز عن اطلب اقبال زید وانادی زیدا وادعوک ونحو ذلک فانه وان کان مطلوب الاقبال لکن لا بواسطة حرف نایب مناب ادعو فان قیل یخرج من هذا الحد قولنا یا الله فانه منادی ولا یصدق علیه کونه مطلوب الاقبال قیل انه مطلوب الاقبال حکما لکونه مطلوب الاجابة فیکون منادی بهذا الاعتبار وقیل ان نداء الله تعالی استعارة تخییلیة وطلب الاقبال منه ادعائی کانیاب المنیة فی قول الشاعر ؎ واذا المنیة انشبت اظفارها ؎ الفیت کل تمیمة لا تنفع ؎ وفیه نظر لانه یستلزم تشبیه الله تعالی بما یکون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخییلیة لا تنفک عن الاستعارة المکنی عنها فیلزم تشبیه الله سبحانه وتعالی بما یکون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له علی سبیل التخییل فان قیل یخرج من هذا الحد نحو یا زید لا تقبل فانه منهی عنه الاقبال لا مطلوبه وکذا نحو یا جبال ویا سماء ویا ارض ویا الماء ویا الدراهم ونحو قول احد المتعاشقین لصاحبه یا فلان وغیر ذلک مما لا یتصور طلب اقباله قیل فی الجواب عن الاول بانه مطلوب

اسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجههم فاختلف الجهتان وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول
الاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء
بما يكون مطلوب الاقبال ونداءها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وقوله **لفظا او**
تقديرا تفصيل للنادي او الحرف وهو الاظهر اي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داود
او مقدرا مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه فقال
ويبنى المنادى وجوبا **على ما يرفع به** قبل النداء اي حالة الاعراب من حركة او حرف اي يبنى على
الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان
قيل الضمير في يرفع عايد الى المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان
المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به
الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عايد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى
ويبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عايد
الى المنادى فلو كان الضمير في يرفع عايد الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند
الى به ولا ضمير فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف **ان كان المنادى مفردا** ليس
فيه اضافة ولا تشبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له **معرفة** صفة مفردا او خبر آخر
لكان لا لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحد الخبرين وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة
اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثالين للمبني بالضم ليكون **مثل يا زيد**
مثال المعرفة قبل النداء **ويا رجل** مثال المعرفة بعد النداء **ويا زيدان** مثال المبني بالالف **و**
يا زيدون مثال المبني بالواو فالالف والواو فيهما ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل
العلم اذا ثني وجمع لزمه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام يا مقام
اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع الني التعريف وهو محذور
جدا وانما بني المنادى المعرفة لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه موقعها وانما بني كاف ادعوك وهو اسم
لشبهه بكاف ايالك وهو حرف مبني [illegible] مستقل لاحظ له من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان
[illegible] موصوفا بابن مضافا [illegible] فحينئذ يختار فتحه كما سيجيء يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة عند

عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها ٭ وليس عليك يا مطر السلام ٭ حيث نون المطر الاول دون الثانى والمطر اسم رجل والضمير فى عليها راجع الى امرأة للمطر وهى جميلة ثم لما فرغ من بيان بناء المنادى شرع فى بيان ما يعرض عليه ويصير معربًا فقال **ويخفض المنادى بلام الاستغاثة** او التعجب او التهديد يحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اى بنحو لام الاستغاثة اى بلام يدخل المنادى وقت الاستغاثة **مثل يا لزيد** ووقت التعجب نحو يا للماء ووقت التهديد نحو يا لبكر لاقتلنك وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردًا معرفة لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولان يا سد مسد شبه المنادى بالحرف وبدخول اللام صار المنادى بعيدًا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفى كله نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله ليخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان المنع وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبنى ولم يصير معربًا بدخولها كقولك هذا المال لك ودعوة عشرين رجلا ولهؤلاء الرجال واما الثانى فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذى هو منها مستغاث نحو يا لك لزيد فعلم ان المنادى المستغاث المظهر قايم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته بعيدا عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة المضاف او المضارع له وبالزيد بهذه المثابة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزايد فى السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب المنادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان زايدًا وفيه ايضًا نظر لانه انما لا يمكن الغاؤه فى المعربات دون المبنيات بدليل انه يصح جئتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة هنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقع موقعه ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستعجاب

لكن ابنه ثم هذه اللام يتعلق بادعو المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد الا
في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد مطلقا **وتفتح** للمنادى **لالحاق الفها** اي الف الاستغاثة
لموافقة الالف مثل **يا زيداه** وكذا يضم ويكسر بواو الاستغاثة ويائها اللاحقتين لذي الضم والكسر كما
في المندوب نحو يا منهوه في المسمى بمنه ويا منكيه في المسمى بمنك **ولا لام فيه** حينئذ اي حين اذ دخلت
الالف تحرزا عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض منه لان اللام عوض عن الالف
كذا روي عن الخليل وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب وطلبا
للاختصار بالتعميم في قوله **وينصب ما سواهما** اي ما سوى المفرد المعرفة من كل مجرور ومفتوح في المستغاث
سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كذا في الشرح ويرد عليه المنادى المتعجب منه والمهدد لانهما مما
سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى المفرد المعرفة من كل
وجه والداخل عليه لام الاستغاثة او نحوها او الف الاستغاثة فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد وما
سواهما النكرة موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل **يا عبد الله** نظير المضاف
ويا طالعا جبلا نظير المضارع للمضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق به
شيء هو من تمام معناه اما معمول للاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون
المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما او لا واما صفة هي جملة او ظرف نحو
يا حافظا لا تنسى ويا شاعرا في القوم مثله ويا نخلة من ذات عرق فان كلا من ذلك مضارع المضاف
بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق
بين الموصوف بصفة هي مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني
معرفة مضارعا للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا
هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا
يحصل التعين ولا يفيد التعريف بخلاف المنادى الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيهما هو الموصوف
بالاوصاف المذكورة والوصف فيهما سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى لا وصف فيحصل
التعين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء
الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعا في جبلا قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون

ملفوظا يكون مقدرا وههنا مقدر تقديره يا رجلا طالعا جبلا او يا انسانا طالعا جبلا كذا قيل وفيه
نظر لانه على هذا يدخل في باب يا رجلا صالحا فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته عند غير الكسائي فيقال
يا طالعا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلا الصالح
ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعرف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا
اي للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحمل
هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **ويا رجلا**
لغير معين الجار والمجرور حال من قوله يا رجلا اي يا رجلا حال كونه مقولا لرجل غير معين كما في قول الاعمى
هذا مثال النكرة وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة
بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع له فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى
شرع في بحث توابعه فقال **وتوابع المنادى المبني** احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها
كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف او النكرة او مجرورة كتوابع
المنادى المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه
المبهم لان صفته لازمة الرفع ولا تنصب كما سيجيء وقوله **المفردة** مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد
بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله **من التاكيد**
صفة توابع اي التوابع الكائنة من التاكيد او حال من الضمير في المفردة اي كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد
التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا
كقول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا * وهو غير غالب فيما بين
المختار عند المصنف اعرابه رفعا ونصبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ثم لم يقيد [illegible]
من التاكيد **والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف**
الممتنع مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله **دخول يا عليه** اي المعطوف
بالحرف الذي يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف
غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمرو من المعطوف [illegible]
حكم المنادى المستقل كما سيجيء وقوله **ترفع** خبر لقوله توابع المنادى اي ترفع [illegible]

على لفظه اى لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع فى العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول يا عليه وعروضها فى الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا اى شئ هو قيل رافعه يا لانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع فى العروض والاطراد شبه موجب الضمة بالرافع فى كونه اثرا عارضا ومطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى المنادى لمكان البناء فظهر فى التابع لاحتياجه الى المؤثر وتنصب تلك التوابع حملا على محله اى محل المنادى لان محله النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التى لنفى الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم لم يبن صفة المنادى لبنائه قيل العلة فى بناء الصفة فى لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى لمكان الفصل بلام التعريف ولانه وجه بناء الصفة فى لا رجل ظريف كون الصفة هى المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافترقا ونظير الصفة مثل يا زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل بالنصب ونظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وانما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين التوابع ردا لقول من قال ان المنادى لما قام مقام المضمر والمضمر لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتدء محذوف ونصبه بتقدير اعنى والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المضمر لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين جواز الوجهين فى توابع المنادى المبنى شرع فى بيان الاختلاف الواقع فى اختيار احد الوجهين فى واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال والخليل ابن احمد استاذ سيبويه فى المعطوف المذكور اى المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع الجملة خبر لقوله الخليل اى يقول بجواز الوجهين لكنه يختار الرفع انما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لان الواو قائم مقام يا لانه يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هى اثر يا تنبيها على انه منادى ثان معنى ولم يبن لان اللام تمنع دخول يا عليه صريحا وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان ذا اللام لا يباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة هى اثر يا فيختار فيه حركة هى اثر ادعو تقديرا وابو العباس المبرد يقول ان كان المعطوف الذى يمتنع دخول يا عليه كالحسن فى جواز

فجواز نزع اللام منہ وقیل فی کونہا علما ذا الام ویدخل نحو الرجل علما علی الاول دون الثانی ونحو النجم علی الثانی دون الاول **فکالخلیل** خبر مبتداء محذوف ای فہو کالخلیل فی اختیار الرفع و الجملۃ جزاء الشرط والشرطیۃ خبر لقولہ وابوالعباس وانما اختار الرفع فی مثل الحسن لان اللام لما کانت فی معرض النزع فلم یعتد بہا اولان اللام فی العلم لامعنی لہا فلا یعتد بوجودہا **والا فکابی عمرو** ای وان لم یکن المعطوف المذکر کالحسن بان لم یجز نزع اللام منہ اوبان لم یکن علما ذا الام فہو مثل ابی عمرو فی اختیار النصب وسیأتی ہذہ الاعلام من لطایف ہذا الکتاب ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردۃ شرع فی بحث التوابع المضافۃ فقال **والمضافۃ تنصب** ای توابع المنادی المضافۃ اضافۃ معنویۃ تنصب لانہا لو وقعت منادٰۃ لا یجوز فیہا الا النصب فکذا اذا کانت تابعۃ لان التوابع لا تکون اقوی من متبوعہا تقول فی الصفۃ یا زید صاحب الفرس ویا تیم ذا الجمۃ والجمۃ بالضم الشعر الذی یکون اسفل من الاذن وفی التاکید یا خالد نفسہ وفی عطف البیان یا غلام ابی عبداللہ وفی المعطوف بالحرف یا بکر وعبداللہ وانما قید المضافۃ بالاضافۃ المعنویۃ احترازا عن اللفظیۃ فان حکمہا وحکم التوابع المضارعۃ للمضاف حکم المفرد عند المحققین لان اللفظیۃ فی حکم الانفصال والتوابع المضارعۃ للمضاف مفرد حقیقۃ وصورۃ فتقول یا زید الحسن الوجہ بالرفع والنصب وکذا تقول یا زید خیرا من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر یا صاح یا ذا الضامر العنس فان اسم الاشارۃ وہو ذا منادی مفرد معرفۃ والضامر مرفوع علی انہ صفۃ ذا وان کان مضافا لان الاضافۃ اللفظیۃ فی حکم الانفصال والتقدیر یا ذا الضامر عنسہ والضامر عن الضمیر بالضم وہو الہزال یقع علی الناقۃ والجمل والعنس بالفتح الناقۃ الصلبۃ ای الشدیدۃ فان قیل ما لہم اعتبروا فی الاسماء المضافۃ بالاضافۃ اللفظیۃ والمضارعۃ للمضاف حکم الاضافۃ اذا وقعت منادٰۃ حتی اوجبوا فیہا النصب وحکم المفرد اذا وقعت تابعۃ حتی جوزوا فیہا الرفع والنصب قیل لان الاسماء المضافۃ بالاضافۃ اللفظیۃ مضافۃ صورۃ ومفردۃ حکما والمضارعۃ للمضاف مضافۃ حکما ومفرد حقیقۃ وصورۃ فعملوا بالاعتبارین فی الحالین وعلیک ان تحقق وجہ عدم العکس فی کل منہما **والبدل** من المنادی المبنی **والمعطوف** علی المنادی المبنی **غیر ما ذکر** صفۃ المعطوف او بدل منہ ای غیر المعطوف الذی ذکر من قبل ای غیر الممتنع دخول یا علیہ بان لم یکن ذا لام **حکمہ** ای حکم کل واحد منہما **حکم** المنادی **المستقل** اعرابا وبناء فقولہ والبدل مبتداء وحکمہ مبتداء ثان وقولہ حکم المستقل خبر المبتداء الثانی والجملۃ الاسمیۃ

خبر المبتداء الاول وما عطف عليه وقوله **مطلقا** ظرف اى زمانا مطلقا اى سواء كانا مفردين او مضافين
او مضافين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما فى حكم تكرير العامل تقول فى البدل يا زيد زيد
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفى المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا
عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبنى و
بين المعطوف على اسم لا المبنى فان الاول يجب فيه البناء وان الثانى لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب
رفعا ونصبا مثل لا اب وابن او ابنا قيل جوابه ياتى فى موضعه انشاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بحث التوابع التى
وافقت المتبوع شرع فى بحث التوابع التى وافقها المتبوع فقال **و** المنادى الذى هو **العلم**
موصوف بابن اى بلفظ ابن ومونثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن **مضافا الى**
علم اخر يختار فتحه اى فتح المنادى الذى هو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف
لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الف ابن ومونثه خطا يقول يا زيد بن عمرو ويا هند بنت
بشر وفى قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم ايضا وانما قيد بقوله الى علم احترازا عن نحو يا زيد
ابن اخينا ويا هند ابنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ الف ابن ومونثه خطا ثم لما فرغ عن التوابع
الصورية والمعنوية شرع فى بحث التوابع الصورية فقال **واذا نودى المعرف باللام** اى
اذا اريد نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا قرات القران فاستعذ بالله اى اذا اردت قراءته **قيل يا ايها**
الرجل بتوسط اى وهاء التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط اى وهذا جميعا
نحو يا ايها الرجل صفة هذا او هذه صفة اى لما كثر اسم الاشارة لا اى فى الابهام بل اى اوغل فى الابهام لتناوله المفرد
والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلى فيتناول نداء المعرف
باللام ... كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئى وظاهر ان الجزئى لا يترتب على الكلى
حيث يلزم ... الكلى للجزئى قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اى قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
ويا ايهذا الرجل ونحوها او على المجاز لان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ
والفاظ انما اريد بمجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى
اى لكل جبار قاهر عادل نحو لا هيثم الليلة للمطى اى لا داعى فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اى مع
هاء التنبيه وكلام وسط فيه اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليين فيتم

فيتم الشرطية ولهلزم ملزومية الكلي للجزئي وانما وسطا اي او اسم الاشارة تحرزاً من اجتماع اداتي التعريف صورة
وان كان في احدهما من الفائدة ما ليس في الآخر فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما فلا حاجة الى
المبهم الثاني في يا ايهذا الرجل قبل المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان
فائدة وهي زيادة التشويق والتوجيه في البيان بزيادة التشويق والتاخير **والتزموا** اي التزم النحاة
رفع الرجل في مثل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل وان كان صفة وكان حقها جواز الوجهين كما مر
لانه المقصود اي لان الرجل هو المقصود الاصلي بالنداء لا اي واسم الاشارة بل هما وسيلتان
لندائه الا ترى انك لو حذفت الرجل يبطل النداء ولو حذفت الظريف لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيها على انه مقصود
حقيقة وان كان صفة لا اي صورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة قيل انما
وافقا لفظا حيثما برز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث انه
مستقل فلا يثبت بدليته على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لازم دخول يا في المعرف
باللام حكما فظهر انه ليس ببدل **وتوابعه** مجرور معطوف على الرجل اي التزم النحويون رفع توابع
الرجل مفردة كانت او مضافة يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس **لانها** اي لان توابع
الرجل **توابع** اسم معرب مرفوع فيكون كمتبوعها بخلاف يا زيد الظريف فانه تابع مبني فان قيل هذا
الدليل غير تام لان توابع المعرب قد يحمل على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا
بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ والمحل كما في ان زيدا قائم
وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او منصوبا كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وكما في قوله و
يذهبن في نجد وغورا غائرا او غير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب لا محل له
سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك باعتبار تعدد اعرابه معربان
لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان احدى
المقدمتين من الدليل محذوف اي لانها توابع معرب وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا
محل له سوى ذلك الاعراب **وقالوا يا الله** بقطع الهمزة **خاصة** هذا جواب سوال يرد نقضا
على القاعدة المذكورة او هو من حيث المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه انما استثنى منها
الوجهين احدهما ان التوسيط فيه ممتنع لان ايا تستلزم التعدد وهذا التنبيه في الله تعالى يتعالى عن ذلك الله

والتنبيه وهذه الاشارة الحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي
كان محمولا على اي طرد الباب والثاني ان اللام فيه ليست للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت
في الاصل عوضا عن همزة اله فاضمحل فيه جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم فان اللام فيه وان
صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنه في الاصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس فان اللام فيه وان صارت
جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم فان قيل فعلى هذا لو صار الناس علما لوجب
صحة ان يقال يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل ان العلمية لا يوجب هجران اصله
بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلي ايضا وهو جماعة الاناس استعمالا قائما بخلاف يا الله فان
علميته توجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلي اصلا وهو مطلق
المعبود حقا كان او باطلا فافترقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال من يا الله اي حال كونه قد خص
بذلك القول خصوصا تاما لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال و
لك اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك اي جاز لك او جائز لك
في مثل قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم + لا يلقينكم في سوءة عمر + اي فيما كرر فيه
المنادى في حال اضافته الضم فاعل جاز للظرف او مبتدأ متقدم الخبر اي يجوز لك او جائز لك
الضم والنصب اي ضم الاول ونصبه اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى
انه منادى مضاف الى عدي المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي ولما كان حكم التاكيد اللفظي في الاغلب حكم المنادى
المذكور سابقا في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف التنوين
للاضافة واما بان الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة
الشعر بالظرف فانما صح لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغير صار الثاني هو الاول فكانه لا فصل بينهما
ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرا وهذا مذهب سيبويه والخليل وذهب المبرد الى انه مضاف الى
عدي المحذوف لدلالة الثاني عليه تقديره يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين ذراعي وجبهة الاسد
اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تاكيدا لفظيا للاضافة الاولى
هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني الا النصب لان الاول ان كان مضموما على انه منادى
مفرد معرفة كان الثاني تابعا مضافا فيكون منصوبا وان كان منصوبا على انه منادى مضاف الى عدي المذكور

المذكور والمحذوف كان الثاني تابعًا للمنادى المضاف فكان منصوبًا ايضًا **و المنادى المضاف الى**
ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه احدها **يا غلامِيَ** بفتح الياء على الاصل والثا[illegible]
يا غلامِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة لكثرة دوره و الرابع **يا غلاما** بقلب الياء الفا والكسرة
فتحة لخفة الالف والفتحة او بحذف الياء وتعويض الالف عنها وشذ فيها يا غلامَ بحذف الالف والاكتفاء
بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها و
مقلوب الياء الفًا **و بالهاء وقفًا** اي ويكون بالحاق هاء السكت في الوقف لبيان حرف المد وفي الح[illegible]
فيقال يا غلاماه كذا في بعض الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت في الكل وقفًا وهو الصوا[illegible]
لان هاء السكت كما يجيء لبيان الالف يجيء لبيان الحركة بان يزاد في اخر الكلمة ليبقى حركة الكلمة في الوقف بحالها
فيقال يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه ثم قوله وبالهاء وقفًا عطف الجملة الظرفية على الجملة
الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء حال كونه موقوفًا او هي معطوف على
محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتدا محذوف اي وهو بالهاء في الوقف او
متعلق بفعل محذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفًا فيكون قوله وقفًا حالًا او ظرفًا او مصدرًا للفعل
المحذوف وفي اكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلثة كما جاز يا غلامي
بفتح الياء وانما شبهت تلك الثلثة به لانه الاصل **وقالوا يا ابي ويا امي** يعني اذا كان
المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ ابٍ وامٍ يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء المضافة اليها نحو
يا غلامي مع زيادة وجوه اخر لكثرة استعمال ندائهما وورود السماع على ذلك فقالوا يا ابي ويا امي
على القياس **و قالوا يا ابتِ ويا امتِ** بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله **فتحًا و
كسرًا** حالان اي حال كونهما مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدلة منها التاء
اذ الاصل في الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل التاء منه اذ الكسرة يناسب الياء
فالفتح لكونها بدلًا من حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلًا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيهما
ضم التاء ايضًا لاجرائهما مجرى المفرد ولم يذكره هذا القائل اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع كونها عوضًا
عن الياء ولهذا يفتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما لحقت وان كانت للتانيث لكونها عوضًا عن الياء
كما لحقت بنت واخت وان كانتا للتانيث لكونهما عوضًا من الواو لكن تاء ابت وامت تصير في الوقف

هاء بخلاف تاء بنت واخت فانها لا تصير فی الوقف هاء وذلک لان اصل هذه التاء ای تاء اخت و بنت اصل لانها عوض عن الواو الاصلیة واصل تلک التاء زائدة لانها عوض عن الیاء الزایدة فیفترقان وذکر فی تفسیر ایجاز البیان ان تاء التانیث فی ابت للمبالغة کعلامة **وبالالف** عطف علی محذوف ای وقالوا یا ابتِ ۰ یا است بغیر الالف وبالالف فقالوا یا ابتا ویا امتا بابدال الیاء تاء والفا مع فیکون فیه جمع بین البدلین وذلک جایز وقیل هذه الالف الاشباع **دون الیاء** حال ای قالوا ذلک متجاوزین عن الیاء یعنی لم یقولوا یا ابتی ویا امتی تحرزا عن الجمع بین البدل والمبدل منه لان التاء فیهما عوض من الیاء **ویا ابن ام ویا ابن عم خاصة** ای خصهما خصوصا **مثل یا غلامی فی جمیع وجوهه** یعنی اذا کان المنادی المضاف لفظ ابن مضاف الی ام وعم مضاف الی یاء المتکلم جاز فیه ما جاز فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم من الوجوه فقالوا یا ابن امی ویا ابن عمی باسکون ویا ابن امی ویا ابن عمی بالفتح ویا ابن ام ویا ابن عم بحذف الیاء والاکتفاء بالفتح او علی جعل الشئ بخ **وقالوا یا ابن ام ویا ابن عم** بحذف الالف والاکتفاء بالفتح لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف فی نما انا ایما خاصة لعدم جواز ما جاز فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم فی غیرهما فلا یقال یا ابن اخی ویا ابن خالی علی الوجه الذی کونه فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم بل علی ما جاز فی غیر المنادی المضاف الی یاء المتکلم وهو فتح الیاء وسکونها نحو یا غلامی وثوبی ذلک لانهما اکثر استعمالا کثرة یا غلامی فعومل معاملته بخلاف غیرهما فانه لم یکن کذلک فلم یعامل معاملته ثم لما کان الترخیم من خصائص المنادی شرع فی بیانه فقال **وترخیم المنادی جائز** فی سعة الکلام ای من غیر ضرورة **وفی غیره ضرورة** منصوب علی انه مفعول له ای الترخیم فی غیر المنادی جایز لضرورة الشعر ولا یصح فیه الرفع لانه حینئذ یکون المعنی والترخیم فی غیر المنادی ضروریة ولا معنی له کذا قیل فان قیل لا یصح النصب فیه ایضا لان شرط حذف اللام فی المفعول له ان یکون فاعله وفاعل عامله واحدا وهنا لیس کذلک لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخیم قیل انه معمول لفعل الترخیم دون جوازه فالتقدیر یفعل الترخیم فی غیره ... ای لاجل اضطرار الشاعر الی الترخیم ... ویمکن ان یحمل علی انه خبر مبتدأ ... ای ... زید عدل فانه

فاذا صح خبريته لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين **وهو** اى الترخيم **حذف فى آخره** اى آخر الاسم **تخفيفا** مفعول له اى لاجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق على نحو يد ودم وقاض وداع قيل معناه حذف فى آخره تخفيفا لا لقانون تصريفى وسماع لغوى ويراد بالحذف فى آخره فى حال التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الآخر فى يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع فى بيان شرطه فقال **وشرطه** اى شرط جواز الترخيم فى المنادى **ان لا يكون** المنادى **مضافا** لان آخر المضاف وسط حكما والترخيم مختص بالآخر والمضاف اليه غير المنادى فلا مساغ للترخيم فى آخره ويا صاح فى يا صاحبى شاذ **ولا يكون مستغاثا** ولا مندوبا لان المطلوب فيهما مد الصوت ولحقوق زيد فى آخرهما الف لاظهار الاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لانه غير المنادى عند المصنف بدليل انه عرف المنادى على نمط خرج منه المندوب لانه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم غير المنادى فى السعة فلا حاجة الى ذكر ما ينافيه **ولا يكون جملة** نحو يا تابط شرا ويا برق نحره لان الاعلام المنقولة عن الجملة تحكى كما هى ثم لما فرغ عن بيان شرطه العدمى شرع فى بيان شرطه الوجودى فقال **ويكون** اى وشرطه ان يكون المنادى **اما علما زائدا على ثلثة احرف** اما كونه علما فلعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة فلئلا يلزم اخلال ابنيته واجاز الكوفيون ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط نحو يا عم فى عمر اقيام حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما فى منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد فى كل مكان والامكان مثل هند يد وغلط خمسا سيا وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثى الساكن الاوسط ايضا نحو يا زى فى يا زيد لان الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر ده واضعف من ذلك **واما بتاء التانيث** يحسن لا يشترط العلمية ولا الزيادة على الثلثة نحو يا ثبة علما اوغير علم لان اخلال البنية حينئذ لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث بداخلة فى البنية بل هى كلمة اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط فيه الزيادة على الثلثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى يا ثبة بالتاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما ثم لما فرغ من بيان شرائطه شرع فى بيان تعيين المحذوف فقال **فان كان فى آخره** اى آخر الاسم الذى اريد ترخيمه **زيادتان فى حكم الواحدة** صفة زيادتان

كلمتان فى حكم الواحدة تا يكون زيادتان معا لمعنى واحد يعنى اجتلبتا دفعة واحدة لمعنى واحد وفيه احتراز
عن نحو ارطاة فان التاء والالف زيدتان ولكنهما ليستا فى حكم الواحدة لان الالف زيدت
اولا للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط فى ارطاة فان قيل حكم الواحدة فى الزيادتان
وليست الزيادتان فى حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو للظرف اعتبارى لا حقيقى او العبارة
محمولة على القلب كاسماء وزنه فعلاء واصله وسماء من الوسامة فقلبت الواو همزة كما فى احد
واناة ففى اخره زيادتان وهى الالف والهمزة فى حكم الواحدة وكذا الالف والنون فى مروان
يعنى الالف والهمزة فى الاسماء زيدتا معا لمعنى التانيث والالف والنون فى مروان زيدتا معا لمعنى
التذكير وكذا ياء النسبة فى بصرى والالف والنون فى زيدان والواو والنون فى زيدون
والالف والتاء فى هندات يقال فيها يا اسم ويا مرو ويا بصر ويا زيد ويا زيد ويا هند او عطف
على قوله زيادتان اى او كان فى اخر الاسم الذى اريد ترخيمه حرف صحيح قبله
اى قبل ذلك الحرف مدة والمدة حرف علة ساكنة حركة ما قبلها توافقها والمراد بالمدة ههنا
المدة الزائدة لئلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه الا الراء لان الف اصلى وهو اكثر
اى والحال اى والحال ان الاسم الذى فى اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة
احرف نحو منصور وعمار واوادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وعماد فانه لا يحذف منها حرفان لئلا
يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله حذفتا جزاء الشرط اى حذفت الحرفان فاذا رخم نحو منصور
وعمار وادريس قيل يا منص ويا عم ويا ادر فان قيل يدخل فى هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان فى اخرها
حرف صحيح قبله مدة فما وجه ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم
الاول دون الثانى كبصرى وربما يصدق الثانى دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان
فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين وان كان الاسم الذى اريد ترخيمه مركبا غير المركب الاضافى
والاسنادى كبعلبك وخمسة عشر علما حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا
بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزول الاسم الاخير منزلة تاء التانيث فى كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة
الجزء من الكلمة وان كان الاسم المرخم غير ذلك اى غير ما فيه زيادتان فى حكم الواحدة
وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فحرف واحد اى فالمحذوف منه حرف

حرف واحد لحصول المقصود وعدم ما يوجب حذف اكثر من حرف واحد وانما اتى هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيراً مستمراً فيقال في يا حارث يا حار **وهو** اي المحذوف للترخيم من اي منادى كان **في حكم الثابت** اي الموجود **على** الاستعمال **الاكثر** فيبقى ما قبله كما كان **فيقال** الفاء للتعليل اي لانه يقال او جواب شرط محذوف اي واذا كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية التي ما قبلها الفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتاً فيقال **يا حار** بكسر الراء في يا حارث **ويا ثمو** بواو ساكنة بعد ضمة في يا ثمود ولو جعل المحذوف منسياً والواو آخر الواجب قلبها ياء وكسر ما قبلها لوقوعها طرفاً بعد ضمة كادل **ويا كرو** بواو مفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت لقلب الواو الفاً ولقيل يا كرا لارتفاع المانع **وقد يجعل** المرخم او ما بقي بعد الحذف **اسماً برأسه** اي اسماً مستقلاً بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف منسياً كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل **فيقال يا حار** بالضم في يا حارث على انه اسم برأسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم **ويا ثمي** في يا ثمود لانه لما جعل ثمو اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل **ويا كرا** في يا كروان لانه لما جعل كرو اسماً برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** اي استعمل العرب **صيغة النداء** اي حرف النداء وهي يا فقط **في المندوب** اي في الاسم الذي يندب مسماه اي يبكي عليه لاشتراكهما في الاختصاص لكون كل منهما مدعواً **وهو** اي المندوب الاسم **المتفجع عليه** اي الاسم الذي يتفجع اي يتحزن لاجله **بيا او وا** الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملصق بيا او وا وفي جعل الباء للسببية او الاستعانة نظر لان يا وا ليسا بسببين للتفجع اذ لا تاثير لهما فيه فلا يكونان للسببية وان باء الاستعانة تدخل في آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا ووا آلة للتفجع فان قيل لم لم يذكر المتفجع منه نحو وا ويلاه ووا مصيبتاه ووا حزناه ووا حسرتاه ونحو ذلك فانه قال هو المتفجع عليه او منه بيا او وا لكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة **ويختص** المندوب **بوا** يحتمل ان يكون الباء داخلة في المختص دون المختص به اي انفردوا بالمندوب صيغة يا

دافيه المندوب ويحتمل ان يكون الباء داخلة فى المختص به دون المختص كما هو الاصل اى انفرد المندوب
بواغا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان للمندوب به قليلا **وحكمه**
اى حكم المندوب **فى الاعراب والبناء** تميز اى من حيث الاعراب والبناء مثل
حكم المنادى اى حكم اعراب المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه لانه
لما جرى مجرى المنادى صيغة جرى مجراه فى احكامه ولاشتراكهما فى الاختصاص يكون كل منهما
مدعوا يعنى ان كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ولا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك توابعه كتوابع المنادى **ولك زيادة الالف**
اى جائز لك او جاز لك زيادة الالف **فى آخره** اى آخر المندوب سواء كان مع يا او وا للمد الصوت
المطلوب فى الندبة فقوله زيادة الالف مبتدء مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واضافة الزيادة
الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول **فان خفت** بزيادة الالف **اللبس** اى لبس
ذلك اللفظ بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما فى آخر الاسم من كسرة او ضمة
فاذا ندبت غلامك بخطاب المونث **قلت واغلامكيه** بالياء اذ لو زيدت الالف وقيل
واغلامكاه لزم لبس خطاب المونث بخطاب المذكر فزيدت الياء لمناسبة لحركة الكاف واذا ندبت
غلامكم بخطاب الجمع قلت **واغلامكموه** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم لبس
خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو لمناسبة لحركة الميم اذ الميم اصله الضمة وقيل فزيدت الواو
لمناسبة الجمع **ولك الهاء فى الوقف** اى جاز لك او جائز لك زيادة الهاء اى هاء
السكت لبيان حرف المد وهى الالف فى الوقف لا فى الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو
والياء فيقال وازيداه واغلامكموه واغلامكيه فالهاء مبتدء متقدم الخبر او فاعل جاز المقدر
وقوله فى الوقف ظرف قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة المضافة الى الهاء
ولا يندب الا المعروف مستثنى مفرغ اى لا يندب باسم الا العلم المشهور وتعلقه
بهو الذى يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علم فلو كان علما او غير معروف لم يجز ندبته
او كان معروف غير علم جاز ندبته فلذلك جاز وامن حفر بير زمزماه لانه بمنزلة واعبد المطلباه
من حيث انه حافرها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لان الندبة كان معروفا كان النادب

النادب معنى ويأتى ندبته والمتفجع عليه لان ندبته لاظهار الجزع والالم بندبه وذلك يحصل بالمبهم وحينئذ فلا
يقال وارجلاه لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ وامتنع عطف على قوله لا يندب المبهم لا على
قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك
اى امتنع هذا القول وهو **وازيد الطويلاه** بالحاق الف الندبة فى صفة المندوب لان الف
الندبة انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جملته بل هى اسم آخر جئ للتوضيح
ولانها غير ممتزج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينهما فى سعة الكلام كقوله تعالى وانه لقسم لو
تعلمون عظيم فلو الحق ذلك فى الصفة الحق فى غير المندوب فلا يقال وازيد الطويلاه بل يقال وازيد الطويل
بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف الندبة به يقال وا امير المؤمنيناه وا عبد المطلباه لان المضاف والمضاف
اليه جعلا دالين على المسمى بجملة فالمضاف اليه مع المضاف كدال زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل
بينهما فى السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب الاولاد وخفض شركائهم
والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ
خلافا ليونس رحـ اى يخالف هذا القول يونس خلافا فانه اجاز الحاق علامة الندبة فى صفة المندوب
كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى لا يقصر فى ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف
اليه لفظا وذلك لان الصفة عين الموصوف لان الطويل فى قولك زيد الطويل عين زيد وزيد فى قولك
غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوى اقوى من الامتزاج اللفظى فلما جاز اللحوق فيما كان مغايرا له معنى
باعتبار الامتزاج اللفظى فلان يلحق فيما كان عينا له باعتبار الامتزاج المعنوى بالطريق الاولى وجوابه
ان الالحاق امر لفظى والامتزاج اللفظى فى المضاف لا فى الصفة **ويجوز حذف حرف النداء**
لقيام قرينة **الا مع اسم الجنس** ظرف اى فى جميع الازمنة الا زمان مقارنته اسم الجنس او
حال اى فى جميع الاحوال الا مقارنا مع اسم الجنس غير اى والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اى ما
كان نكرة قبل النداء لان ندائه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
فيلتبس المنادى بغيره ولان المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يا فيه [illegible]
اللام فى التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان [illegible]
حرف النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعوا فاذا حذف حرف النداء لزم حذف [illegible]

والمندوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف الناصب والمندوب بل من باب المفعول به
في المستثنى المفرغ نحو ما جاءني الا زيد و الا مع **اسم الاشارة** لانه كاسم الجنس في الابهام فلا يقال رجل
ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا **والا مع الاستغاثة والندبة** لان المطلوب فيهما امتداد الصوت
ولفظها كالاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم واى والمضاف
ومن الموصولة **مثل** قوله تعالى **يوسف اعرض عن هذا** اى يا يوسف بقرينة المقام **ومثل**
ايها الرجل اى يا ايها الرجل لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل من لا يزال محسنا احسن الي اى
يا من لا يزال ومثل قوله تعالى ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة اى يا ربنا **وشذ** قولهم **اصبح**
ليل و قولهم **افتد مخنوق و** قولهم **اطرق كرا** ان النعامة في القرى هذا جواب سوال مقدر
وهو ان ليل في قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوق وكذا كرا وجوابه انه
شاذ لا يقاس عليه ومعنى اصبح ليل ادخل في الصباح يا ليل او صر صباحا يا ليل فالهمزة للدخول او للصيرورة
وهذا في الاصل قول المرأة التي طرقها امرء القيس مستغيثة الى الليل بالانقضاء لتتخلص منه ثم صار مثلا يضرب
في شدة طلب الشيء ومعنى افتد مخنوق افتد نفسك يا مخنوق اى اعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق اى
يا من عصر حلقه الغم هذا مثل في التحريض على تخليص النفس من الشدائد ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك
يا كروان لتصادفنا من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البدو الى القرى قيل معناه اسكت
وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل من البدو الى القرى يقال اطرق
الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب
يصاد به الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم ير النعامة يمشي على هيئة يمد عنقه
ويرفع رأسه فاذا رآه يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلا يضرب فيما اذا امر شخصا ضعيفا با
الانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه وفي كرا شذوذ بثلثة اوجه حذف حرف النداء من اسم جنس
وترخيم غير العلم وجعل الكاف اسما براسه على ما سبق بيانه **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة**
دالة على حذفه وتعيينه **جوازا** اى حذفا جائزا **مثل** قراءة الكسائي **الا يا اسجدوا**
فانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء ويبتدئ باسجدوا بضم الهمزة فعلى
هذا القراءة كان المنادى محذوفا اى الا يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل

الفعل بخلاف قراءة من قرأ الا يسجدوا بتشديد الا ويسجدوا على صيغة المضارع فانه ليس من هذا الباب
والباب **الثالث** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **ما اضمر**
عامله على شريطة التفسير اي اسم الذي اضمر اي قدر عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك
العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده او بلازم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
واضافة الشريطة الى التفسير بيانية على شرط هو تفسيره بما بعده **وهو** اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم منصوب ثبت **بعده فعل** مبتداء وقوله بعده خبر او فاعل قوله بعده والجملة صفة اسم
او شبهه عطف على قوله فعل اي شبه الفعل وهو اسما الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة
وافعل التفضيل والشبه بمعنى المشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله **مشتغل عنه** صفة فعل بدليل افراد
الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال في شبه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب
انه صفة فعل او شبهه وانما افرد الضمير لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او لاحد
الامرين غير معين فيكون صفة لاحد المذكورين ايهما كان اي معرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم **بضميره**
اي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيدا اضربه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم
او بسبب نصبه في **متعلقه** الضمير عايد الى الاسم اي متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه فان زيدا
اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عايد الى الضمير وهو اولى لقربه اي متعلق
ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد
يكون مضافا اليه اي الى ذلك الضمير كما في هذا المثال او موصوفا بعامله اي بعامل ذلك الضمير نحو زيدا
ضربت رجلا يحبه او موصولا بعامله اي بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت الذي يحبه وغير ذلك
من المتعلقات **لو سلط** الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه اي لو سلط نفس ذلك الفعل او
شبهه لفظا **عليه** اي على ذلك الاسم **هو** تاكيد لضمير سلط وانما اكد ليصح ان يعطف عليه قوله
او مناسبه اي لو سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه في موضعه **لنصبه** اي نصب ذلك
الفعل وشبهه ذلك الاسم ومناسبه ما هو بمعناه او لازمه فيدخل نحو ضربت غلامه وزيدا مررت
به وزيدا حبست عليه فان كل واحد منها لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبه وهو اهنت
وجاوزت ولابست وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو يقتضي انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديرا

فلابد من تقييده وفي قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتحضيض ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيدا ضربته واما زيد فاني اكرمه وكذا البواقي فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه لئلا تقدم ما في حيز هذه الحروف عليها واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر كما سيجيء **مثل زيدا ضربته** نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه نفسه لنصبه **وزيدا ضربت غلامه** نظير ما اشتغل عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه وهو اهنت لنصبه **وزيدا مررت به** نظير ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلط عليه معناه وهو جاوزت لنصبه **وزيدا حبست عليه** اي انتظرت لاجله نظير ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه **ينصب** تعليل لقوله مثل زيدا ضربته الى اخره اي لانه ينصب **بفعل محذوف يفسره** صفة اي يفسر ذلك الفعل **ما بعده** من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بضميره او متعلقه **اي يفسره** ما بعده يعني المراد بما بعده **ضربت في زيدا ضربته** لامكان تقديره **واهنت في زيدا ضربت غلامه** اي اهنت زيدا ضربت غلامه لانه لازم معناه لان اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدرت ضربت كذبت لانك ضربت غلامه لا زيدا **وجاوزت في زيدا مررت به** لانه بمعناه لان معنى مررت المتعدي بالباء جاوزت اي جاوزت زيدا مررت به وان قدرت مررت لا ينصبه لانه لا يتعدى بنفسه **ولابست في زيدا حبست عليه** لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه ملابسا وملازما له فالحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قدر وان لم يكن قدر لازم معنى الفعل المفسر **ويختار الرفع** فيه اشارة الى جواز النصب اي يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه **بالابتداء** اي بكونه مبتدأ **عند عدم** اي عند انتفاء **قرينة خلافه** اي خلاف الرفع وفيه نظر لان عند انتفاء قرينة خلاف الرفع يجب الرفع لا انه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قراين وجوب النصب واختياره ومساواته

ومساواة الرفع ووجوب الرفع لانه اذا عدم قراين خلاف اختيار الرفع كان الرفع راجحًا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جايزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف **أو عند وجود قرينة أقوى منها** اى من قرينة خلاف الرفع يعني يوجد الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من قرينة خلافه **كاما** المقارن **مع غير الطلب** تطير قوله عند وجود اقوى منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيتناسب الجملتان واما التي تضمنت معنى الشرط قرينة الرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختارا وانما قيد بقوله بغير الطلب احترازا عن اما مع الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان في هذه الصورة يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضة لزوم كون الانشاء خبرًا سلامته عن الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرًا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرًا بعيد جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرًا بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختير النصب لان من امثلى بلتين يختار اهونهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليطه على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل في قوله غير الطلب اشارة الى انتفاء المعنى الموثر في اختيار النصب لان المعنى الموثر في اختيار النصب انما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرًا كما بينا وهذا المعنى منتف هنا اى في غير الطلب فاختير الرفع **واذا للمفاجاة** عطف على اما اى وكاذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب واذا المفاجاة التي تقع بعدها الجملة الاسمية غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية ويفهم هاهنا رجحانها لا اللزوم وهذا تناقض قيل المراد باللزوم

الغلبة او اللزوم الاستعمالي الاعتباري المبني على الترجيح لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض او يقال ان القياس
يقتضي وجوب الرفع بعد اذا المفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في هذا الموضع
انما جاز بناء على السماع **ويختار النصب** مع جواز الرفع في الاسم المذكور **بالعطف** اي بعطف
الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره **على جملة فعلية**
للتناسب بين الجملتين اي بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو خرجت فزيدا لقيته
فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة النصب وقد ترجحت هذه
القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شايع بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية و
الفعلية فانها قليلة جدا فاختير النصب **ويختار النصب** مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع **بعد**
حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته **وبعد حرف النفي** نحو ما زيدا ضربته **وبعد**
اذا الشرطية اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته يضربك **وبعد حيث** نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه وانما اختص اذا وحيث من بين ساير ادوات الشرط لانه يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا
الاسم كما ياتي والمبرد اوجب النصب بعد اذا الشرطية ايضا كان الشرطية **وفي الامر** عطف على قوله بعد
اي يختار النصب في وقت وقوع الامر **والنهي** بعد الاسم المذكور نحو زيدا اضربه ونحو زيدا لا تضربه
اذ هي اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي **مواقع**
الفعل اي مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون
الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الامر والنهي
موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبرا فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف ساير الادوات
فانها راسخة في الشرط فيجب الفعل بعدها فلا جرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل
هذا الاسم ليحط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه **وعند** عطف على قوله في الامر اي
ويختار النصب في الاسم المذكور عند **خوف لبس المفسر بالصفة** يعني ان ما يكون مفسرا
على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى **انا كل**
شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على انه مفعول لخلقناه المحذوف الذي يفسره المذكور
وقوله بقدر حال ولا محل له من الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شيء حال كونه كائنا بقدر فيفيد الاية بعموم

المعنى المقصود وهو عمومية القدر في جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبراً للمبتدأ
كل شيء بقدر حالا او المجموع خبراً فيفيد الآية المعنى المقصود ايضاً حيث يصير معناه كل شيء مخلوق
لنا حال كونه كائنا بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شيء
ما هو الظاهر في الصفة و بقدر خبر لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر وهذا ليس
حيث يكون قوله خلقناه حينئذ قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة
غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل انه على تقدير الرفع يحتمل ان يكون
قوله خلقناه خبراً لكل شيء فلا يفوت المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع
اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا حصل الجواب
عن الاشكال الذي اورده صاحب الرضي في هذا المثال حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة المعنى
سواء جعلت خلقناه خبراً او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء
جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبراً عنه وذلك لان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع
عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فمعناه
على تقدير ان يجعل خلقناه خبراً له كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شيء مخلوق
كائن بقدر والمعنيان واحد الى هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوي
اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتداء وخلقناه خبره وقد
حال كما جاز الوجهان في اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل ينبغي
ان يجب النصب اذا التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا لبس ولذا سماه خوف اللبس **ويستوي
الامران** اي الرفع والنصب في الاختيار اي لا يقصد منهما يكون مختارا **في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته** اي فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية
التي خبرها الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدء
والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الخبر اعني الفعل والفاعل فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير
الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما بين الجملتين في الاسمية والفعلية ففي الرفع
تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى

ثم هي فعلية فان قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف
على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحا لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامته عن الحذف
بقرب المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا في الشروح وفيه نظر لانها اذا عطفت على
الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها بشيء اخر فلا تفاوت قربا وبعدا
اجيب سلمنا انهما لا يتفاوتان قربا وبعدا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف اعادة الكلام على كلام
سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام السابق لا انتهاؤه فمسافة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريبا
فقريب وان كان بعيدا فبعيد وان كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير منفصل في كلا الصورتين
والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى
فحينئذ لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على فعلية ففي كلا
الوجهين خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية
على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف كثير الاستعمال
وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب
الذي هو قليل الوجود فاختير النصب ثم لم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل
لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وهنا ليس
كذلك لان الجملة اذا وقعت خبرا وجب فيها الضمير العائد الى المبتدأ وليس في المعطوف هنا ضمير يعود اليه
اذ التقدير واكرمت عمرا قيل هذا بعض التراكيب وتمامه ان يقال زيد قام وعمرا اكرمته عنده او في داره
او نحو ذلك وانما ذكر بعض التراكيب ولم يذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح
المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين
ويجب النصب في الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** سواء كان صريحا كما في ان ولو
مثالا او تضمنا كما في متى وايما وحيثما الا اذا لم يكن راسخا في الشرط كاذا الشرطية وحيث وانما يجب
النصب بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل
فيما كان فيه احتمال وتردد وما ذلك الا في الافعال بخلاف اما فانها وان كان حرف الشرط الا ان الفعل
... بعدها على التقدير **وبعد حرف التحضيض** وهي هلا والا ولولا ولوما وانما يجب النصب

النصب بعدها لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى
الحث والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له
يفسره ما بعده لئلا تخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو **ان زيدا ضربته ضربك**
مثال حرف الشرط اي ان ضربت زيدا ضربك **والا زيدا ضربته** مثال حرف التحضيض اي الا ضربت
زيدا ضربته **وليس مثل ازيد ذهب به منه** خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما
اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه لنصبه وههنا
ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو سلط على زيد لم ينصب هو زيدا وكذا لو
سلط مناسبه واذا كان كذلك **فالرفع** مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اي فالرفع واجب
او فيجب الرفع على الابتداء **وكذلك** اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى **وكل شيء فعلوه**
في الزبر اي في انه ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه
معنى التسلط لانه لو سلط عليه قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر اي في كتب
الحفظة وهي صحف اعمال الناس وهم لم يفعلوا فيها شيئا فيكون كل شيء مبتدأ وفعلوه صفة لشيء وفي الزبر
خبر له والمعنى وكل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر وهو المقصود **ونحو** عطف على قوله وكل شيء اي وكذا
نحو قوله تعالى **الزانية والزاني** في وجوب الرفع **فاجلدوا كل واحد منهما الفاء**
بمعنى الشرط عند ابي العباس المبرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدأ وقوله الفاء مبتدأ
ثان وقوله بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه
ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطف على قوله كل شيء فعلوه وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط
خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزاني اي ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا في انه ليس من هذا الباب اي من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان جميع
شرائط هذا الباب حاصلة فيه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بعمله في ضميره لان قوله منهما صفة لقوله
كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك فكبر فينبغي ان
يختار فيه النصب لوجود قرينة اختيار النصب في غير الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع
بالنصب الا شاذا تحمل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة وهي ضابطة ما اضمر عامله على شريطة التفسير

لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار على ما تقدم ولئلا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط وليست بزائدة لان اللام في قوله الزانية والزاني بمعنى التي والذي في المبتدأ اذا كان موصولا بصلة فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على انه مبتداء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل مقول اى التي زنت والذي زنى مقول في حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بخلاف الفاء في نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعدها يعمل فيما قبلها **والكلام جملتان عند سيبويه** ظرف لمفهوم الكلام اى حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتداء وقوله والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم او خبر مبتداء محذوف على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا جملة في بيان حكمهما وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زائدة او للتفسير فيمتنع التسليط لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة لا يليق بمعجز النظم القرآني وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه **والا فالمختار النصب** اى وان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس اثباته **الباب الرابع** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به **التحذير** وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقايل يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذور في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اى رابع الابواب المذكورة التحذير واو التصيير ان اريد بالنسبة الى الثلاثة السابقة اى رابع الثلثة المذكورة اى التصيير الثلثة

الثالثة المذكورة التحذير وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما لنوع من انواع المفعول به
وهو معمول اي مفعول به **بتقدير اتق** ونحوه من احذر وباعد وجانب واجتنب وفي تقديره
مسامحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نجيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى **تحذيرا مما**
بعده انتصاب تحذيرا اما على انه مفعول مطلق وكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلتها او صفتها
والجملة صفة لقوله معمول اي حذر ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك المعمول او
مفعول له للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده واما ظرف اذ المصدر
قد يجعل حينا الى قدر وقت تحذير المعمول مما بعده وفي قوله بتقدير اتق احتراز عن اضرب الذي يمكن
بتقدير اتق نحو زيدا في جواب من قال من اضرب فانه ليس من هذا الباب بجواز ذكر فعله وفي قوله مما بعده احتراز
عن المعمول الذي بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اياك في جواب من قال من اتقي فانه ليس من
هذا الباب لجواز ذكر فعله **او ذكر المحذر منه مكررا** روي قوله ذكر على لفظ المصدر والماضي
المجهول وفي كلتا الروايتين نظر اما الاولى فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول به والذكر
ليس بمفعول به بل المفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانية فلانه ليس فيما مر ما يعطف
عليه الفعل ولان المعطوف باو اذا كان مخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة
على قدر صحة العطف يكون او اضرابية بمعنى بل نظير الاول نحو انا آتيكم او امشي فانه بمعنى بل امشي
نظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لو قيل او لا تطع كفورا انقلب
المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل في المعطوف زائد على قدر صحة العطف وههنا لو عطف
قوله او ذكر على قوله معمول لخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل وحينئذ يفسد المعنى وهذا
ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا الروايتين اما الاولى فلان المصدر ان كان على لفظ
المصدر المرفوع كان الذكر بمعنى المفعول اي او مذكور المحذر منه مكررا وهذه الاضافة من باب
جرد قطيفة اذ الاصل او محذر منه مذكور مكررا فكان عطفا على قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على
قوله معمول لزم ان لا يكون القسم الثاني معمولا بتقدير اتق على قضية كلمة او التي توجب التقابل بين
المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل من القسمين معمول بتقدير اتق قيل التقابل بين
المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده فان التحذير في القسم الثاني وان كان

معمولاً بتقدیر اتق لکنہ لیس بحذر مما بعدہ وان کان علی لفظ المصدر المنصوب کان عطفاً علی قولہ تحذیر
یحصل کل واحد من المصدرین حینا ای قدر وقت تحذیر المعمول مما بعدہ او وقت ذکر المحذر منہ
مکررا واما الثانیۃ فلان الماضی المجھول یمکن ان یکون عطفا علی فعل ناصب لقولہ تحذیرا وھو
ذکر المحذوف ان کان ذلک مفعولا او حذر المحذوف ان کان ذلک مفعولاً مطلقاً ای سواء
ذکر ذلک العامل محذر المحذر ایما بعدہ او ذکر المحذر منہ مکررا او حذر ذلک المعمول تحذیرا مما
بعدہ او ذکر المحذر منہ من نوعیہ مکررا والجملتان اعنی حذر وذکر مع معمولیھما فی محل الصفۃ لقولہ
معمول فان قیل الجملۃ الثانیۃ لیس فیہ ضمیر یعود الی المعمول فکیف یکون صفۃ قیل الرابطۃ للجملۃ
الثانیۃ ما ذکرنا من المتعلق مع من البیانیۃ وھو قولنا من نوعیہ ویمکن ان یکون عطف علی قولہ
تحذیرا علی جعل المصدر حینا وتنزیل الفعل منزلۃ المصدر الحینی ای قدر وقت تحذیر المعمول
مما بعدہ او وقت ذکر المحذر منہ مکررا ویمکن ان یکون عطفاً علی الجملۃ الظرفیۃ المقدرۃ بالفعلیۃ وھی قولہ
بتقدیر اتق ای ثبت بتقدیر اتق وکان التقابل بین المعطوف والمعطوف علیہ باعتبار القید وھو قولہ تحذیرا
مما بعدہ ولا لزم ان لا یکون القسم الثانی بتقدیر اتق وفی قولہ او ذکر المحذر منہ مکررا احترازا عن
قولہ الطریق من غیر التکرار فانہ لیس من ھذا الباب نحو **ایاک والاسد** ھذا نظیر القسم الاول
واصلہ اتقک والاسد الا ان ضمیری الفاعل والمفعول اذا کانا لشئ واحد وجب ابدال الثانی
بالنفس فی غیر افعال القلوب فصار اتق نفسک والاسد فلما حذف اتق لضیق المقام حذفت
النفس لزوال ضرورۃ اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لعدم ما یتصل بہ
و[illegible] لموف علی ایاک ومعناہ اتق نفسک من الاسد واتق الاسد من نفسک ای اتق
نفسک ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان یھلکک فان قیل لفظ الاسد فی ایاک والاسد
خارج عن القسمین فینبغی ان لا یکون تحذیرا ولیس کذلک بل ھو ایضا تحذیر قیل ھو تابع للتحذیر
والتوابع خارجۃ عن ھذہ الحدودات بدلیل ذکرھا بعدھا فاعرف **وایاک وان تحذف**
ھذا ایضا نظیر القسم الاول ای اتق نفسک ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان یتعرض لنفسک
ثم التحذیر فی القسم الاول اما ان یکون ظاھرا او مضمرا والظاھر لا یکون الا مضافا الی ضمیر المخاطب
نحو راسک والسیف والمضمر لا یجیئ فی الاغلب الا مخاطبا وقد یجیئ متکلما کقول عمر رضی اللہ عنہ ایای وان

وان يحذف احدكم الارنب الحذف الرمى بالعصا كما ان الخذف بالخاء والذال المعجمتين الرمى بالحصا اى
اياى وان يرمى احدكم العصا والى الارنب اى نحّ عن مشاهدة حذف الارنب ونح حذفها عن مشاهدى
وانما نهى عن رمى العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل **والطريق الطريق** نظير المحذر منه
مكررا اى اتق الطريق او بعدها وكذا الصبى الصبى والجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبى ان
تطأه واتق الجدار ان يسقط عليك واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذر منه للتاكيد **وتقول**
اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهى **اياك من الاسد** اى بعّد نفسك من الاسد
وتقول اياك ان تحذف بتقدير من الجار والمجرور حال اى ملتبسا بتقدير من اى
اياك من ان تحذف لانه حذف حرف الجر من ان وان كثير شايع **ولا تقول اياك الاسد** بتقدير
اياك من الاسد لامتناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول الشاعر
اياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب * بتقدير اياك من المراء فشاذ * او محمول
على ضرورة الشعر والكلام فى السعة او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير
اتق نفسك واترك المراء الى الجدال وهذا قول سيبويه والخليل او جار مجرى ان تمارى لان المراء
مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فانه تقدير اعجبنى ضرب زيد اعجبنى ان ضرب زيد وهذا
قول ابى اسحاق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك فى ساير المصادر نحو اياك الضرب
لاشتراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس بجايز اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب
الشذوذ وليس بوجه قياسى وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراء
معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع
تقديره بان والفعل ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع فى بحث المفعول فيه فقال **المفعول**
فيه الجار والمجرور فى الاصل مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله المفعول
فيه اما مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتدأ محذوف اى هذا
بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله **هو ما فعل فيه** جملة مستانفة واما
مبتدأ خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمضاف محذوف اى المفعول
فيه اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ الذى سمى شيء فعل فيه **فعل**

مذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والحرف فتناول الفعل
واسمي الفاعل والمفعول والمصدر فخرج بقوله مذكور احترازا عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل الا انه لكنه ليس بمذكور وقوله **من زمان او مكان** بيان ما والزمان ما يصلح جواب
متى والمكان ما يصلح جواب اين والمراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين
فالحقيقيان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقي وخلفك مكان حقيقي والاعتباريان
نحو قولك جلست قدوم زيد مكان الشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري اذ المصدر قد يجعل حينا
والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور الشمس فان
قيل يدخل في هذا الحد نحو اغتنم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولا فيه لفعل
الصوم قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لانها منظورة في جميع الحدود ولا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى ما ذكر
بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل
فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس بعامل فيه كما قيل وللقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين
كان ذكر قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط
نصبه فقال **وشرط نصبه** اي نصب المفعول فيه **تقدير في** لانها اذا ظهرت لزم الجر لان في حرف
الجر والغاء حرف الجر غير شايع وفيه اشارة الى انه اذا ظهرت نحو قولك خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه
لكنه ليس بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب الجمهور الى
ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا ظهرت كان مفعولا به بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه اذ المفعول
فيه عندهم هو المقدر او يقع من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **وظروف الزمان كلها** اي
سواء كان مبهما او محدودا وسواء كانت معرفة او نكرة **يقبل ذلك** اي تقدير في والنصب بتقدير
في نحو سرت حينا او حين قعودك وخرجت يوما او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب
الساج واسورة الذهب بمعنى من اي الظروف التي هي الزمان وكلها تاكيد الضمير واللام في الزمان للجنس
اي ظروف هذا الجنس وكذا اللام في المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضمير تقبل راجع الى الظروف والجملة
خبر لقوله وظروف الزمان **وظروف المكان** اي ظروف الذي هو المكان **ان كان مبهما**
اي ان كان من الجهات الست وما الحق بها على تفسير المصنف **قبل النصب** بتقدير في نحو جلست خلفه

خلفه و **الا فلا** اى وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير فى فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت فى المسجد و ذلك لان المبهم من ظروف الزمان حق مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابا به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما فى الذات اى فى الزمانية والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضا لاشتراكهما فى الوصف اى فى الابهام ولم يحمل المكان المحدود على الزمان المبهم لاختلافهما فى الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما فى الذات لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير والسوال من الفقير **وفسر المبهم** من ظروف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذى اختاره المصنف **بالجهات الست** سواء كانت معرفة او نكرة وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت و ذلك لان قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض وكذا البواقى وفسر البعض المبهم من ظروف المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها ويخرج منه نحو فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور لانه مقدر باثنى عشر الف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما هو داخل فى مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل فى مسمى الفوق وكذا غيره ويندرج فى هذا التفسير نحو عند و لدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل فى مسماهما فلا حاجة الى الحمل ولما فسر الاكثرون والمصنف بالجهات الست ورد عليه عند ولدى و لفظ مكان وما بعد دخلت فانها يقبل النصب بتقدير فى على الظرفية مع انها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله **وحمل عليه** اى على المكان المبهم وهى الجهات الست **عند ولدى وشبههما** نحو دون و سوى نحو جلست عند زيد ولدى زيد واعطيت زيد ادون عمرو درهما وجاء القوم سوى زيد **لابهامهما** اى لابهام عند ولدى وكذا ما فى شبههما اى لشابهتهما بالمكان المبهم فان قولك جلست عندك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول جميع الامكنة التى هو اليك كما يتناول قولك جلست خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض و

حمل عليه **لفظ مكان** وما بمعناه اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك
وقمت مقامك وضحكت موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجرى هذا المجرى **لكثرته**
دون ابهامه اى لكثرة استعماله فيناسبه التخفيف بحذف فى فيقال جلست مكانك **وحمل عليه**
ما بعد دخلت نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت الغرفة **على الاصح** اى حملا
واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها على
ما قال الجرمى ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية وما بعدها مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان
كون مصادرها على صيغة الفعول التى هى فى الغالب مصدر لازم وهى الدخول والنزول والسكون و
كون ضدها الخروج والترك والارتحال التى هى لازمة اتفاقا يرجحان لزومه وقيل معنى قوله على الاصح اى
على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة بفى وتارة بغير فى تقول دخلت فى الدار ودخلت الدار
وعند سيبويه اظهار فى شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء فى العدد
اى فى لفظ الست ولم يقل بالجهات الستة لان الجهات مونثة وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة
على عكس تانيث جميع الاشياء **وينصب** المفعول فيه **بعامل مضمر** جوازا بلا شريطة
التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة **و** بعامل مضمر وجوبا نصبا واقعا
على شريطة التفسير كما ينصب المفعول وضابطه كل ظرف بعده فعل مشتغل عنه بضميره
او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت فى غداته
او يوم الجمعة نويت الصوم فى ليلته وهو فى كون نصبه على شريطة التفسير واجبا ومختارا ومساويا للرفع
ومرجوحا مثل المفعول به فيجب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم
الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذا الشرطية وحرف النفى وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف
على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران فى زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه معه ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاذا المفاجاة نحو
اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت
فيه فى الصيف واما الظرف الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية
وحرف الاستفهام ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا

ممتنعا والرفع واجبا كما في المفعول به للمانع وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب
يلزم تقدم ما في حيزها عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره
بخلاف المفعول به ثم لما فرغ عن بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال **المفعول له** مبتدأ
محذوف الخبر اي منه المفعول له او خبر محذوف المبتداء اي هذا بيان المفعول له **هو ما فعل لاجله**
اي اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في المفعول المطلق وفي هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل
كسائر المفاعيل والملحقات والمراد بقوله **فعل مذكور** الحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول
الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب
فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا
يرد سورة كون الفعل محذوفا ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة موثرة
او علة غائية وهي اثر لها ولهذا اورد المثالين ليكون **مثل ضربته تاديبا** نظير العلة الغائية
لان التاديب علة غائية اي غرض للضرب حيث فعل لاجله الضرب **وقعدت عن الحرب**
جبنا نظير العلة الموثرة فان الجبن علة موثرة للقعود ولو قال في موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة
لكان احسن وللقائل ان يقول يدخل في هذا الحد كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربت واعجبني التاديب
فانه فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية او زيد لفظ العامل لا يستغني عن قيد مذكور
ايضا والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامل له من الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم وليخرج
نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربت واعجبني التاديب لان ضربت ليس بعامل في التاديب ولمجيب
بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب
الذي ضربت لاجله بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي
فارادة اللغوي ابهام في التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين في اول الوهلة من
غير تامل في القرائن وان قيد الحيثية يغني عن قيد مذكور **خلافا للزجاج** اي لابي اسحاق الزجاج
يخالف هذا القول الزجاج خلافا والجملة معترضة للتنبيه على بيان الخلاف **فانه** اي فان المفعول له **عنده**
اي عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ الفعل للنوع بقرينة تاديبا وجبنا مثل رجع القهقرى وله
وجهان احدهما ان قولك ضربته تاديبا بمعنى ادبته بالضرب تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا بمعنى

جبنت في القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال القعود
جبن الا بمجاز او فيه نظر لان الجبن سبب للقعود واضافة المسبب الى السبب ليس بمجاز كصلوة
الظهر وثانيهما ان المفعول له علة للمصدر فيقام مقامه كما اقيمت الآلة المصدر مقامه في ضربته سوطا
بمعنى ضربته ضربا بسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بان صحة تاويل نوع بنوع لا يخرجه
في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء
زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيدا ضربا احدثت ضرب زيد من غير ان يخرجا عن حقيقتهما
وعن الثاني الجواب بان الآلة لازم للفعل من العلة لاحتياجه اليها فانا حيث لا نتصور الكتابة
بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا النجر من غير قدوم وكذا سائر الافعال المتعلقة
بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها اذ ما تتحقق العبث اى لوجود الفعل بلا علة و
لذا جعل المفعول له مستدعي الفعل لا مستلزمه فلا يلزم من اقامة ما هو لازم للفعل من العلة اقامتها
ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط نصبه فقال **وشرط نصبه** اى نصب المفعول
له **تقديره اللام** لانها اذا ظهرت لزم الجر وفيه اشارة الى انه اذا ظهرت نحو جئتك للسمن كان مفعولا
له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار للمصنف يدل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون
المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط **وانما يجوز حذفها** اى تقديرها فيكون قوله حذفها
من باب وضع المظهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق
كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا **اذا كان** المفعول له **فعلا لفاعل**
الفعل المعلل اى يتحد فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما
اذا كان فعلا لغير فاعل الفعل المعلل فحينئذ يجب اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك اياي
و اذا كان **مقارنا له** اى للفعل المعلل في الوجود اى يتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل
وفيه احتراز عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود فحينئذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدك بذلك
امس وانما اشترط حذف اللام عند هذه الشرائط لان المفعول له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول
المطلق فانه فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المفعول
المطلق بخلاف ما اذا اختل شيء منها لان اكثر علل الافعال كذلك فوجودها يكون ظاهرا في العلية

في العلمية موافقا لما هو الغالب فيستغني عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شيء منها كذا ذكر المصنف
في شرح المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عنه ان يكون نكرة لانه يشبه الحال والتمييز وهما
نكرتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر + واغفر عوراء الكريم ادخاره + واعرض عن شتم اللئيم تكرما +
معرفة وقد حذف عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله انما يجوز حذفها اشارة الى جواز اظهار اللام
مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغي ان اظهار اللام مع التنكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث
المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال **المفعول معه** الظرف معمول لما لم يسم فاعله والضمير
عايد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتداء محذوف الخبر اى ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق
او خبر محذوف المبتداء اى هذا بيان المفعول معه فيكون قوله **هو اسم مذكور** استينافا او
مبتداء خبره اسم مذكور وهو ضمير فصل اى المفعول معه هو الذي يذكر **بعد الواو** التي بمعنى مع وفيه
احتراز عن ساير المفاعيل **لمصاحبة معمول فعل** اضافة المصدر الى المفعول وفيه احتراز عن نحو
كل رجل وضيعته فان وضيعته مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما
لم يقل لمصاحبة فاعل فعل كما قال الاخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيدا درهم فان
قوله وزيدا مفعول معه وانه ليس بمصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه كفاك وزيدا درهم ومنه
قول الشاعر + اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا + فحسبك والضحاك سيف مهند + اى اذا وقعت الفتنة
وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اى مطبوع من حديد الهند وقوله **لفظا او معنى** خبر
كان المحذوف اى سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمروا في نحو ضربت زيدا
وعمروا اذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور
بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه الحيثية
انما عدل عن المفعول معه الى العطف في هذه المسئلة **فان كان** الفا للتفسير وكان ناقصة او تامة اى
فان وجد **الفعل** اللام للعهد اى الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله **لفظا** خبر كان او
حال اى لفظيا او ملفوظا او تميز اى من حيث اللفظ **وجاز العطف** عطف جملة على جملة او حال بتقدير
قد اى وقد جاز عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل **فالوجهان** جائزان العطف وكونه مفعولا
معه اذ لا مانع من واحد منهما **مثل** خبر مبتداء محذوف اى نظيره ثابت في مثل **جئت انا وزيد**

بالنصب في الرفع فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف ويجوز العطف فيه لتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل **وإلا تعين النصب** اى وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه **مثل جئت وزيدا** امتنع فيه العطف لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه **وان كان** اى وان وجد الفعل **معنىً** حالـــا او معنويا او تميزا اى من حيث المعنى **وجاز العطف** مانع **تعين العطف** لتعذر النصب **مثل ما لزيد وعمرو** كلمة ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره اى اى شئ حصل لزيد انما تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام في المثال لان العطف في حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا للعامل المعنوى الذى هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار **وإلا تعين النصب** اى وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم **مثل ما لك وزيدا** كلمة ما استفهامية مبتداة ولك خبره اى اى شئ حصل لك مع زيد **وما شانك وزيدا** كلمة ما استفهامية وشانك خبره اى اى شئ امرك مع زيد وانما لم يجز العطف في المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا وجه له سواه فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا في المثال الثاني عطفا على الشان قيل لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك ونفس زيد وسوال السايل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وقوله **لان المعنى ما تصنع** دليل على كون المثال الثاني من باب العامل المعنوى وانما خص هذا المثال بالدليل دون الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر والذى فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدل على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان الملحقات بها وهي الحال والتميز والمستثنى والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن في بيان الحال فقال

الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وفيه احتراز عما لم يبين هيئة وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة او لمنع الخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول

والمفعول به جميعا او تفريقا نحو ضربت زيدا راكبين و لقيته مصعدا ومنحدرا اى كان احدهما مصعدا
اى مرتفعا الى موضع مرتفع والآخر منحدرا اى نازلا من موضع مرتفع وقوله **لفظا او معنى** تفصيل
للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في
زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد تقع الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما تقع
الحال عنه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبته اياهما في صدور الفعل عنه و وقوعه عليه
فان قيل قد تقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول
لا تقع الا بجعله في معناهما فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احدثت الضرب شديدا فيكون حالا
عن المفعول به فان قيل قد تقع الحال عن المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قيل الحال عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
به بحيث لو حذف المضاف اليه واقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الآيتين فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم
حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان ياكل اخاه ميتا لان اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع
في حكم المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة الفاعل والمفعول به نحو جاءني
زيد الراكب ورايت زيدا الراكب فانها ايضا تبين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل
وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج الصفة لانها على هيئة الموصوف
مطلقا غير مقيد بوقت الصدور والوقوع او يقال انما تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات
مطلقا لا من حيث انه فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دالة على هيئة الذات من حيث هو فاعل
او مفعول به **مثل ضربت زيدا قائما** مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين
لان قائما يحتمل ان يكون حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول
به لفظا **و زيد في الدار قائما** مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قائما حال عن الضمير
المستكن في قوله في الدار لما عرفت ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل
لفظي مثل قولك زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر امر معنوي لما فيه معنى الفعل
فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف الفعل فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا **و**
هذا زيد قائما مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل

والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان ما يكون يشبه الفاعل والمفعول اللفظيين
والمعنويين فقال **وعاملها** اي عامل الحال **الفعل** لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قائما
او شبهه اي شبه الفعل لمكان الشبه ونعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا بسرا اطيب منه رطبا وضربي زيدا قائما **او معناه**
اي معنى الفعل ونعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف المستقر
واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد
في الدار قائما وهذا زيد قائما وعليك زيدا راكبا ويا زيد قائما وليتك عندي قائما ولعله في الدار
قائما وكانه اسد صائلا والحال من المنادي مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقبحه الاخر
منهم المازني والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها
شرع في بيان شرطها فقال **وشرطها ان تكون نكرة** اي شرط الحال كونها نكرة
لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو ضربت زيدا الراكب وحملت حالة الرفع والجر على حالة
النصب طردا للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها في التعريف زائد على الغرض **وصا
حبها معرفة** اي صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ
ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لانه لزم الانحاد
بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال
وصاحبها في بعض الاحوال في جعلها صفة كذلك اذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب جزما و
معلوم ان في اثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع
على انه مبتدأ وقوله معرفة مرفوع على انه خبره والجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون
قوله وصاحبها مجرورا عطفا على الضمير المتصل قوله وشرطها وقوله معرفة منصوب عطفا على
قوله نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله **غالبا** فان هذا قيد راجع
الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب هو ظرف متعلق بمفهوم قوله وصاحبها
معرفة اي يتعرف صاحبها معرفة اي يتعرف صاحبها في غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف اي

او زمان محذوف ای تعرف صاحبها قد فاقالبا او زمانا قالبا او ثما قالبا لان صاحبها قد یجیٔ نکرة عند تقدم الحال علیه کما ذکر فی المتن وعند کونه نکرة موصوفة او مضافا لان النکرة نحو مررت برجل عالم قائما و مررت بغلام رجل ملیحا او غیر ذلک مما یوجب تخصیص النکرة **و ارسلها العراك و مررت به وحده و نحوه** متاول لجواب سوال و هو ان العراك فی قول الشاعر ارسلها العراك و وحده فی قولك مررت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان کل واحد منهما متاول بالنکرة وفی تاویلهما وجهان احدهما انهما حالان نکرتان معنی وان کانا معرفتین لفظا والتقدیر وارسلها معترکة و مررت به متوحدا ای منفردا والثانی انهما مصدران اقیما مقام الحال والتقدیر وارسلها یعترك العراك و مررت به منفردا ای ینفرد انفرادا والجملة حال و تمام البیت وارسلها العراك ولم یذدها ولم یشفق علی نقص الدخال المراد بالارسال هنا الایراد والضمیر المستکن فی ارسلها للعیر وهو الحمار والمراد هنا حمار الوحش الاتن و هو جمع اتان وهو انثی الحمار والعراك مصدر عارك یعارك معاركة وعراكا وقیل اصله مصدر اعترك یعترك اعتراكا الا انه جاء فیه الاعراك ایضا والعراك والاعتراك الازدحام والذود الطرد یعنی راندن والاشفاق الخوف والضمیر المستکن فی قوله ولم یذد ولم یشفق عاید الی العیر ونقص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب یقال نقص ینقص نقصا اذا لم یتم مراده وکذا البعیر اذا لم یتم شربه والدخال بکسر الدال وهو ان یشرب البعیر ثم یرد من العطش الی الحوض ویدخل بین بعیرین عطشانین لیشرب منه ماء عشاء لم یکن یشرب یعنی ارسل حمار الوحش الاتن الی الماء معترکة ای مزدحمة مرة واحدة ولم یطردها ولم یخف ان لا یتم شربه منه بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمیر فی قوله ونحوه راجع الی کل واحد من المثالین ای ونحوه من الاحوال التی جائت معرفة ظاهرة نحو قولهم جاؤا قضهم بقضیضهم فانه متاول بالنکرة ایضا ای جاؤا کثیرین وذلك ان القض الحصی الکبار والقضیض الحصی الصغار فمعنی جاؤا قضهم بقضیضهم اکبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنی جمیعا وقاطبة وقیل القض هو الکسر والتفریق وهنا بمعنی القاض ای الکاسر والقضیض بمعنی المقضوض ای المکسور یعنی جاؤا مزدحمین بحیث یکسر بعضهم بعضا لکثرتهم وازدحامهم فکان بعضهم کاسرین وبعضهم مکسورین نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفیر فانه ایضا متاول بالنکرة ای ساترین وجه الارض لکثرتهم و ذلك لان الجماء بالمد اسم بمعنی الجموع من الجم وهو الجمع والغفیر بمعنی الغافر وهو الساتر من الغفر

وهو الستر والتغطية صفة الجماء كانك قلت مررت بهم جاثين غافرين اى جامعين اقاربهم وعشايرهم
ساترين وجه الارض لكثرتهم **فان كان صاحبها** اى صاحب الحال **نكرة وجب**
تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها فيقال جاءني راكباً
رجل بخلاف ما اذا كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءني رجل كريم راكباً فانه لم يجب تقديمها ولئلا تلتبس
بالصفة في النصب نحو رايت رجلا راكبا ثم قد بحث في ساير الاحوال طردا للباب وفي كلا الدليلين بحث اما
الاول فان صاحبها المنكر قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم آخر الا ترى انه
وقع فاعلا والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا المنكر متخصصا بتقديم الحكم لما
صح وقوعه فاعلا يؤيده ما ذكر المص في شرحه في بيان تخصيص المبتداء في قوله في الدار رجل ان الخبر في
معنى الصفة لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يات الا بعد ان صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما
كان الحكم عليه متقدما جاز معرفة ونكرة الى هنا لفظه وما ذكر في اللباب ان الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة
قبل الحكم بحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهي مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل
فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره الى هنا كلامه وما ذكر في الرضي الضمير اذا
عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة كما ربه في ربه رجلا لانه لم يخصص المنكر
الموعود اليه بحكم اولا انتهى لفظه وهذا كله يدل على ان الفاعل المنكر قد يتخصص بتقديم الحكم عليه
فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثاني فلانه لو نفى الالتباس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالا او
كونه صفة كما جوز كونه ذا حال ومبتدأ لامنه عند تقديم الحال اى في قولك رايت راكبا رجلا وكما جوز
كونه حالا او تمييزا في طاب زيد فارسا واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق
الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين في صورة التقديم لان
كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبدلا منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار
فيستويان في كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارسا لاستوائهما
في كونهما على الاصل **ولا يتقدم** الحال **على العامل المعنوي** اى عامل معنوي كان
عند سيبويه لكونه ضعيفا فلا يقال قائما في الدار زيد ولا قائما ما لك درهم الا اذا كان العامل المعنوي
ذا الحدثين اى حالا على الحدثين تعلق بها الحالان فحينئذ يلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه اى بحدثه

بعد نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه وحدث
المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق
بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فصح كون قوله كعمرو عاملا في الحالين لكن في قائما باعتبار حدث المشبه في هو
معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبه بالشيء وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل
المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا ومجرورا بشرط ان يكون المبتدأ مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار
واما مع تأخيره فوافق سيبويه في المنع فلم يجوزا ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد **بخلاف الظرف**
الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيد اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فثوب مبتدأ ولك خبره
وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف اتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرة دوره
في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتدأ محذوف اي وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انها حال من فاعل
لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد للعامل
فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بمخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا
اللهم الا ان يقال انه حال دائمة وهي لا يقبل التقييد **ولا على المجرور** عطف على قوله على العامل المعنوي
ولا زائدة لتاكيد النفي كقوله تعالى **غير المغضوب عليهم ولا الضالين** اي ولا يتقدم
الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند ولا راكبا بزيد **في الاصح** ظرف لقوله
لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع
قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار
فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاءني في جاءني زيد راكبا
لانه تابع لزيد وزيد لا يتقدم على جاءني فكيف يتقدم تابعه عليه واجيب بان الفاعل من حيث هو مسند
اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه لعارض الالتباس بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار
فكذا محل تابعه واجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور متمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة والجواب
ان كافة حال من الكاف وفيه نظر لان الكاف مذكر والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا
لصاحبه واجيب بان التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافا اي مانعا هم

الناس عن الشرك والكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اى ما ارسلناك الا رسالة
كافة للناس اى عامة شاملة لهم ثم الاختلاف فى تقديمها على المجرور بحرف الجر اما المجرور بالاضافة فلا
يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب هند قائمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا فى الحال ان يكون
مشتقة وما وجدوا غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا فى تاويله شرع فى رد قولهم فقال **وكل**
ما دل على هيئة كلمة كل مبتداء وما موصولة وما بعده صفته اى وكل لفظ دل على هيئة مشتقا
كان او غير مشتق **صح ان يقع حالا** الجملة خبر لقوله كل اى صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال
عليه لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا **مثل قولهم**
هذا بسرا اطيب منه رطبا فان بسرا ورطبا وقعا حالا لان كلا منهما على هيئة البسرية
والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه بسرا على نفسه حال كونه رطبا
ولا يلزم تفضيل الشئ على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية ومفضل عليه باعتبار حالة الرطبية ولا
يبعد ان يكون الشئ الواحد مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولولا اختلاف الاعتبارين لما جاز ذلك
ثم انهم اختلفوا فى عامل فى بسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل فى رطبا اطيب قال بعضهم العامل فيه
اطيب وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن وكيف
يتقدم ههنا قيل ان فى الحال اختصاصا بعمل العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظرف توسعا وانما
قلنا العامل ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدثين اى دال على حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه
اعنى التفضيل والتفضيل على الشئ لاشتماله على معنى التفضيل وهو نسبة يقتضى طرفين وقد ذكرنا من
قبل ان العامل اذا كان ذا حدثين اى دالا على حدثين وتعلق به الحالان يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه
اى بحدثه والبسرية تعلق بحدث المفضل فيجب ان يليه وهو هذا والرطبية تعلق بحدث المفضل عليه فيجب
ان يليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل عليه فصح كون اطيب عاملا فى الحالين لكن فى بسرا باعتبار
حدث المفضل وهو معنى التفضيل وفى رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى التفضيل على الشئ وعلى
هذا كان معناه هذا التمر المشار اليه اطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال بعضهم العامل
اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيدت الاشارة بحال البسرية لان الحال
قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون المشار اليه

اليه بلحا او رطبا او تمر الكان مستبقيهما والثانى انه لوكان كذلك لكان بسرا من ثقة هذا فيقع اطيب علىالا
فى رطبا وحده فيكون اطيبته باعتبارهما الزواحدة وهى حالة الرطبية لان البسرية لم يتعلق باطيب فكانه قال
التمر المشار اليه فى حال البسرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشئ على نفسه باعتبار حال واحد
وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوف التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا وانما كانت تامة
لعدم مجئ بسرا و رطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالهما معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين ايضا
تامل وتعرف ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع فى بحث الجملة الواقعة حالا فقال **وقد تكون الحال**
جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيد الخبرية لان الانشائية لا يقع حالا
لا صفة ولا صلة وكذا لا يقع خبرا عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها وانما ثبات الشئ
للشئ فرع ثبوته فى نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهى متنوعة وقد تكون اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرة
بالمضارع او بالماضى وكل واحد منها مثبتا او منفيا شرع فى تفصيلها وبيان ان اى جملة يجب فيها الواو وفى اى
يمتنع فيها الواو واى جملة يجتمع فيها الامران فقال **والاسمية بالواو والضمير** اى الجملة الاسمية
التى وقعت حالا لملتبسة بكلا الرابطين نحو جاء فى زيد وابوه قايم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث
هى هى مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى الرابط وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا
لدلالتها على الثبوت والدوام فخرجت عما هو الاصل فى الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى
زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع **او بالواو وحدها** نحو لقيته والجيش قادم او لقيته
والشمس طالعة لان الحال فى المعنى ظرف اذ المعنى لقيته فى حال قدوم الجيش واتيته فى حال طلوع الشمس فكما جاز
ان تخلو الظروف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير ولقائل ان يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل
او المفعول به وهى فى هذين المثالين لم تبين هيئة شئ منهما واجيب بانها تبين هيئة الفاعل اذ المعنى
لقيته مقارنا لقدوم الجيش واتيته مقارنا لطلوع الشمس او يقال انها لما بينت زمان صدور الفعل
عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته فهى مبينة لهيئة لازم الفاعل فافهم **او بالضمير**
وحده على ضعف متعلق بقوله او بالضمير يعنى الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى فى ومنه
قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وانما ضعف ذلك لان الضمير رابطة غير
لائقة على استقلال ما خرج بالجملة مع تحقق ما يابى عنه وهو فوت ما هو الاصل فى الحال بخلاف الواو وحدها

لانهما دالتان على الارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا منتقلة اما اذا
وقعت حالا موكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تاكيدا
والمضارع المثبت الواقع حالا ملتبس **بالضمير** يعني الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت
الواقعة حالا ملتبس بالضمير **وحده** حال بتاويل منفردا او مفعول مطلق اي ينفرد بالضمير انفراد الجملة
حالا نحو جاءني زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة
غير ثابتة مقارنة للعامل واما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد
وعدم الثبوت واما المقارنة فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجرى
مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن
اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى اتامرون
الناس بالبر وتنسون انفسكم ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصك وجهه اي افرع واضرب وجهه فمحمول
على حذف المبتدا اي وانتم تنسون انفسكم وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا **و**
ما سواهما بالواو والضمير اي ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من المضارع
المنفي والماضي المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا **او باحدهما** بلا ضعف وقلة فيه لترك
الرابطين وانما جاز فيه الجمع بين الرابطين والاقتصار على احدهما اما المضارع والماضي المنفيان فلان فيهما جهتين
جهة من قبل اسم الفاعل المنفي وجهة من الفعلية فاذا اعتبرت الجهتان جئ بهما معا واذا اعتبرت جهة الاول وحده
جئ بالواو وحدها واذا اعتبر الثاني جئ بالضمير وحده واما الماضي المثبت فبدلالته يخالف الحال وبواسطة
قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالف جئ بهما معا وبحسب الموافقة جئ باحدهما **ولابد**
في الماضي المثبت الواقع حالا اي في الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت **من لفظ قد**
سواء كانت **ظاهرة او مقدرة** يعني لا يقع الماضي المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضي قريبا
من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا لان الماضي الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا
قلت جاءني زيد ركب وهو كان الركوب سابقا على المجيء وقد مع تخالف الحال وعاملها زمانا فالزمت
قد المقربة الى الحال لتقريب الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما لان القريب من الشيء في حكم المقارن له ولذا
لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم

اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذ العدم القرينة في عدم استعمال صحت قدنا اللهم الابتاويل في
يجوز حذف العامل اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليها ليتركا نت ومقالية واضافة
الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول **كقولك للمسافر** اى لمن يريد السفر **راشداً**
مهدياً اى اذهب حال كونك مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة حال
المخاطب **ويجب حذف العامل** في الحال **المؤكدة** وهي التى تؤكد ما في الجملة السابقة من المعنى الذى هو مضمون
في الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو
ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة **مثل زيد ابوك عطوفاً** فانه حال مؤكدة لما
في الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة **اى زيد ابوك احقه عطوفاً** اى اثبته
والضمير راجع الى الابوة اى اثبت الابوة حال كونه عطوفاً قال صاحب المفتاح احق التقدير ان عندي اى
يقدر بعني عطوفاً فان قيل قائماً في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائماً بالقسط
وقوله مدبرين في قوله تعالى ولوا مدبرين حال مؤكدة ولم يحذف عاملهما قيل قد اختلفوا النحاة في ان الحال المؤكدة
هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا يحذف في
تلك الفعلية عاملها فذهب المصنف ان كان كمذهب الفريق الاول كان الضمير في قوله **وشرطها**
عايداً الى المؤكدة بدون حذف اى وشرط الحال المؤكدة **ان تكون مقررة لمضمون** اى لمفهوم **جملة**
اسمية فلا يرد الآيتان لان الحال فيهما غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما سمى حالاً دايمة فعلى قولهم يكون
الحال الدايمة واسطة بين المنتقلة والمؤكدة اذ المنتقلة متجددة لا تقرر مضمون ما قبلها سواء كانت ما قبلها مفرداً
او جملة اسمية او فعلية والمؤكدة تقرر مضمون جملة اسمية والدايمة تقرر مضمون جملة فعلية وان كان كمذهب
الفريق الثانى كان عايداً الى المؤكدة مع حذف مضافين منه اى وشرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة
المضمون جملة اسمية وانما حذف المضافان بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد
الآيتان لان الحال فيهما مؤكدة لم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة
والمؤكدة ثم المراد بالجملة الاسمية الجملة الاسمية التى عقدها من اسمين لا عمل لهما في الحال بل في شيء آخر فلما فرغ
عن الحال شرع في بيان التمييز فقال **التمييز** مبتدأ وما بعده خبره او مبتدأ محذوف الخبر اى من المنصوبات التمييز
او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله **ما يرفع الابهام** خبر مبتدأ

محذوف اي هو ما يرفع الابهام **المستقر** اي الثابت في الوضع وفيه احتراز عن الصفة التي ترفع الابهام
عن المشترك نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لاحتمال الجارية والباصرة
وغيرهما لكنه غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ في الاستعمال بالنسبة الى السامع باعتبار
تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع او اختلافه **عن ذات** فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام
عن هيئة لا عن الذات والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اي يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو عندي رطل زيتا فان
قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل **او عن ذات مقدرة** اي عن ذات ناشئة عن جهة نسبة
في جملة او شبهها او في اضافة نحو قولك طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ابهام
في طاب ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى طاب
امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير
للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة الا انهم قالوا بانه تمييز عن النسبة نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة
وكذلك قولك زيد طيب نفسا واعجبني طيبه نفسا ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد صفة المبهم نحو
هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءني زيد ابو عبد الله والبدل من ضمير الغائب المبهم نحو ضربته زيدا او ضربت
هذا زيدا والمجرور في خاتم فضة وغير ذلك مع ان كلا منها ليست بتمييز وان اجيب بان المعنى ما يذكر بحيث
يرفع الابهام المستقر وانها لم يذكر بهذه الحيثية فلا يدخل في الحد فلا نسلم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان
والمجرور في خاتم فضة وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم فضة تمييز وان كان مجرورا بالاضافة ولا يلزم
في التمييز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة وساير ما ذكر توابع والمقصود هنا غير التوابع
بدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لضاع قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكرنا الاول اي ما يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة يرفع **عن مفرد** تام بالتنوين لفظا او تقديرا او بنون التثنية او بنون شبه
نون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام
عن مفرد قد يكون عن مفرد **مقدار** صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن
والمساحة والقياس **غالبا** مفعول مطلق او ظرف اي يرفعه عن مفرد مقدار رفعا غالبا او زمانا
غالبا **اما في العدد** صفة لقوله مفرد اي مفرد كائن في اسماء العدد وهذا من باب ظرفية الجزئي للكلي
نحو عندي عشرون درهما تمييز يرفع ابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد

مفرغة مقدار وهو العدد نحو هذا مثال العدد والتام بنون تشبه نون الجمع ومثال مثل بعشرين درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا للامرين العدد والتام بالنون وسياتي بيان العدد او ذكر تمييز العدد في
اما في غيره اي في غير العدد مع كونه مقدارا **نحو** عندي **رطل زيتا** مثال المكيل والتام بالتنوين
والرطل نصف من بفتح الراء وكسرها والكسر هو الاصح والمراد بالرطل ما يكال به لا الفسقية المخصوصة وقوله
وقوله زيتا يرفع ابهامه **و** عندي **منوان سمنا** مثال الموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منا
وهو مرادف المد **وعلى التمرة مثلها زبدا** مثال المقياس والتام بالاضافة وقوله مثلها مبتداء
وقوله على التمرة خبر واجب التقديم لامر سعادة الضمير في المبتداء ومعنى هذا التركيب قد ذكرناه في المرفوعات **فيفرد** التمييز
عن المفرد وجوبا **ان كان** ذلك التمييز **جنسا** فيقال عندي رطل او رطلان او ارطال زيتا لان
الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والمراد بالجنس هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
الوحدة على القليل والكثير كالماء والزيت والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد الانواع**
مستثنى مفرغ والمراد بالانواع ما فوق الواحد اي يفرد في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندي رطل زيتين او زيوتا
وفي استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار
قصد الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد الانواع او الافراد
لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلأن
يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص **ويجمع** التمييز ويثنى
جوازا **في غيره** اي في غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا وثوبين او اثوابا واثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان
المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشتمل التثنية والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشتملهما ولان حكم التثنية
يفهم بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى ثم ان كانت الاسم المميز المفرد المقدار ملتبسا
بتنوين لفظا او تقديرا **او بنون التثنية جازت الاضافة** البيانية
الى التمييز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون فيقال عندي رطل زيت
ومنوا سمن واما النون في الاضافة في ثلثة رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال
العدد **والا** اي وان لم يكن المميز ملتبسا بتنوين او بنون التثنية بل بنون تشبه نون الجمع

وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشرو درهم وستوك فذلك قليل
جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو الزيدون حسنوا وجه فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا
بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب بان كلامنا في تميز الفرد وهو تميز النسبة واما في
الثاني فلانه يلزم اضافة المضاف فان قيل هذه الشرطية اعني قوله والا فلا غير مستقيمة لان المميز
المفرد ان كان ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو ستو عمرو وستو رجل في ستون عمروا وستون رجلا
قلنا ان مجيء التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب في التميز عن المفرد فيما كان من المقادير في غيرها
قليل جدا فلا يعبا به **وعن غير مقدار** عطف على قوله عن مفرد مقدار اي في الاول عن مفرد مقدار
غير مقدار ما هو مفرد ليست بكيل ووزن او عدد او مساحة او مقياس **مثل خاتم حديدا**
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا فبين بالاضافة الى نوعه **والخفض**
الاكثر اي خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا من النصب لحصول الغرض وهو البيان
مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير فهي اولى بالتميز الذي نصبه
على كونه تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ابهامه ليس كابهام المقادير فهو اولى
بالجر لكونه علم الاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه تميزا **والثاني** اي ما يرفع الابهام المستقر
عن ذات مقدرة يرفعه **عن** ذات نشاءت **عن نسبة** حاصلة **في جملة** فعلية **او عن** نسبة
حاصلة **في ما ضاهاها** من المضاهاة وهي المشابهة اي فيما شابه الجملة الفعلية وهو
اسم الفاعل نحو الحوض ممتلاء ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن
وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمايرها ليس بجملة لكن يشابهها لانها
منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله **نحو طاب زيد نفسا** مثال التميز الذي
وقع بعد الجملة وهو مزيل عن الفاعل اي طابت نفس زيد **وزيد طيب ابا او ابوة او**
دارا او علما مثال التميز الذي وقع بعد ما ضاهى الجملة او عطف على قوله في جملة اي او عن
ذات نشاءت عن نسبة حاصلة **في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا او ابوة**
او دارا او علما مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وانما كثر امثلة ما
يضاهي الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف التميز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او المتعلقة

اد اي بالاضافة نحو عشرون درهما وعسلان عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون لا يخلو اما ان يحذف عند الاضافة اولا فان يحذف يلزم خلاف ان لبسبه التثنية ونون الجمع

او لمتعلقه عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له و يحتمل ان يكون لمتعلقه
وهو عين اضافي والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم
عرض غير اضافي ولما خص مثالي الفرع اعني ما يضاهي الجملة والاضافة بذكر اصناف التمييز ليستدل به على
ذلك في الاصل اعني الجملة لانها اصل في النسبة **ولله دره فارسا** مثال التمييز الذي
وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما للمصنف ذكر هذا المثال مثالا للتمييز عن النسبة في
الاضافة ولصاحب المفصل ذكره مثالا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف الوجهين في الضمير في دره فان
كان مبهما لا يعرف المقصود منه كضمير ربه رجلا ونعم رجلا وساء مثلا كان التمييز عن المفرد كما
ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير ح نكرة يحتمل ان يكون المراد منه رجلا او امرأة او صبيا
او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود منه برجوعه الى سابق معين معلوم كان التمييز
عن النسبة في الاضافة كما ذهب اليه المصنف ثم الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم
فاريد به الخير اي لله خيره فارسا اي لله خير فروسية وهذا القول انما يستعمل في التعجب اي الخير
الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اي لله ما صدر عن الممدوح من خير
ثم ان كان التمييز عن النسبة **اسما** اي غير صفة **يصح جعله لما انتصب عنه**
الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما لما انتصب التمييز عنه وعبارة عنه وهو
ما نسب اليه عامل التمييز كزيد في طاب زيد ابا وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التمييز
لم ينتصب عنه لكنه لما كان سبب النصب حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا
عنه مجازا ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه اي لما ينتصب التمييز عن عامله
كزيد في المثال المفروض **جاز ان يكون له** الجملة جزاء الشرط اي جاز ان يكون التمييز اسما
لما انتصب عنه وعبارة عنه **و** ان يكون **للمتعلقه** اي لمتعلق ما انتصب عنه **والا فهو لمتعلقه**
اي وان لم يصح جعل التمييز اسما لما انتصب عنه فهو اي التمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية
الاولى طاب زيد ابا فان قوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد عبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است
زيد از آن روی که او پدر است ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است
زيد از آن روی که او را پدر است ومثال الشرطية الثانية طاب زيد علما فان قوله علما لم يصح

ان يجعل اسما الىٰ يهمقتعين كونه اسما للمتعلقفان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك لك نفسا وطاب
زيد نفسا فانه يصح ان يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما للمتعلق
قيل لا نسلم ذلك لان نفسا يجوز ان يجعل اسما
لما انتصب عنه وللمتعلق اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس ومن حيث انه متعلقا من النفوس
فتعلقت به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه للمتعلق
وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه للمتعلق قال الشيخ الاستاذ فداه نفسي وروحي
هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بامور لا يخ
كل من ذلك عن اشتباه فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط اى ثم ان كا
اسما يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلق جاز ان يكون له وللمتعلق فلا يرد طاب زيد نفسا حيث
لا يصح كونه للمتعلق وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط والجزاء واحدا واجيب بان اختلاف الشرط والجزا
ء باعتبار الحيثية لان الصحة في جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والجواز
في جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
وللمتعلق افرادا او غير تميز جاز كونه كل واحد منهما تركيبا او تميزا ولقائل ان يقول مع هذا التكلف
والتحمل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرطية الثانية
ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلق وهو فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو
للمتعلق اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض اى بعض كان والمنفي في الشرطية شيئان
صلاحيته له وصلاحيته للمتعلق ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع بنفي صلاحيته للمتعلق لا يترتب
عليه صلاح كونه للمتعلق **فيطابق فيهما ما قصد** اى فيطابق التميز في الصورتين للمثنى
ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اى ان كان المقصود **الافراد** يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى
يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به **الا ان يكون** التميز **جنسا** استثناء مفرغ اى فيطابق
التميز في الصورتين ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير نحو طاب زيد
علما يتعدد لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه **الا ان يقصد**
الانواع استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع ما فوق الواحد اى فيطابق التميز اذا كان جنسا في جميع

في جميع الاوقات الا وقت قصد انواع المختلفة فحينئذ يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد
علمين وعلوما للقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد كان كل واحد من هذين كالاستثناء من مستغنى
عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير
مطابق لما قصد **وان كان** التمييز عن النسبة **صفة** بان كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او اسم تفضيل **كانت له** اي كانت تلك الصفة صفة لما انتصب عنه لان الصفة تستدعي موصوفا
فالمذكور اولى بان يحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والد
بخلاف الاسم نحو طاب زيد ابا فانه يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له اب كما بينا **وكانت**
طبقه عطف على له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى
المشابه معنا اي وكانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس **واحتملت**
الحال عطف على قوله كانت له اي واحتملت تلك الصفة الحال لان المعنى كما يستقيم على التمييز يستقيم
على الحالية نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا **ولا يتقدم التمييز**
على عامله اذا كان له العامل اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي زيتا رطل ولا سمنا منوان
ولا درهما عشرون لانه عامل ضعيف فلا يعمل مؤخرا **والاصح** اي اصح المذاهب **ان لا**
يتقدم التمييز على الفعل ايضا مع قوته في العمل وذلك لان التمييز بيان والبيان قبل المبين
ممتنع ولان التمييز ان كان معمولا لغير الفعل فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من
حيث المعنى فاعل الفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان
قد يكون مقدما على الاجمال للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص في علم من البيان ما لم
نعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية السجع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع
محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير واما الثاني فلان هذا الدليل يقتضي امتناع
تقديم التمييز الذي هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فان معناه فجرنا عيون الارض فلا يقتضي امتناع تقديمه واجيب بان التمييز الذي هو مفعول
من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذي يعمل فيه لكنه فاعل لمطاوع ذلك الفعل كانه قيل تفجرت

عيون الارض فتفجرت عيونها **خلافاً للمازني والمبرد** اى لابي عثمان المازني ولابي العباس
المبرد وهو تلميذ ابي عثمان المازني وهو تلميذ ابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ سيبويه وهما استاذ البصرة
فانهما اجازا تقديمه على العامل اذا كان فعلاً او اسماً الفاعل او المفعول ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائي
وهو استاذ الكوفة احد القراء السبع نظراً الى قوة العامل واستدلالاً بقول الشاعر الفصيح اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفساً بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى
لتانيثه وتطيب خبر كاد اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفساً بالفراق فقدم نفساً على تطيب والجواب
ان المروي في تطيب الياء التحتانية فلم يكن البيت دليلاً قطعياً لم لجواز ان يكون الضمير في كاد وتطيب
للحبيب ونفساً تميزاً من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اى وما كاد الحبيب نفساً يطيب
بالفراق اى وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما احتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال ولئن
كان المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على اضمار الشان في كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب معتمداً
على التميز وتفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفساً بالفراق
فلا يكون التميز مقدماً على العامل فلما احتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء الفوقانية
ايضاً فلا يصح التمسك به ثم لما فرغ عن التميز شرع في المستثنى المنصوب وذكر ساير احكام المستثنى
استطراداً فقال **المستثنى متصل ومنقطع** ويسمى منفصلاً ايضاً وانما قسم
المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالمشترك بينهما وهما حقيقتان
مختلفتان لان احدهما مخرج عن متعدد والآخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما ولقائل
ان يقول يمكن جمعهما في تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها
واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتد بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون
الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخلو اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاجزاء
او تقسيم الكلي الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع
ولا الثاني لانه حينئذ يكون لفظ المستثنى متواطياً اى كلياً يصدق على كل واحد منهما على السوية لا مشتركاً
وقد سبق انه صار في الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان يكون من الاخير ويراد بالمستثنى ما هو المشترك
بين القسمين على وجه عموم المجاز وهو المذكور بعد الا واخواتها لما قبلها نفياً او اثباتاً ويمكن ان يراد

به اللفظ الدال على المستثنى او بالمتصل والمنفصل مدلوله فيكون حمل المتصل والمنقطع عليه من باب حمل
المدلول على الدال لان لفظ المستثنى دال على هذين المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب
عايد الى قوله المستثنى وانت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى واجيب بانه على
هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين القسمين على طريقة صنعة الاستخدام
في الكلام اصلا **فالمتصل** الفاء للتفسير وهو مبتدأ خبره قوله **المخرج** اى الاسم المخرج **عن**
متعدد احتراز عن غير المخرج عن شئ ويرد عليه ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون قوله من متعدد
مستدركا واجيب بانه وان كان مستدركا لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله **لفظا او**
تقديرا فانه تفصيل المتعدد ومثال المتعدد لفظا نحو جاءني القوم الا زيدا ومثال المتعدد معنى
نحو ما جاءني الا زيد او قرأت الا يوم كذا والباء في قوله **بالا واخواتها** متعلق بالمخرج اى بواسطة
الا واخواتها اى اخوات الا وهي غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه احتراز عن مخرج عن متعدد
بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم استثنى منهم زيدا او يستثنى منهم زيدا فانه ليس بمستثنى اصطلاحا
وان كان مخرجا عن متعدد والمراد بالا غير الصفة اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فزيد لا يخلو اما ان يكون داخلا في عموم القوم ام لا فان كان داخلا فلا يكون المجئ منسوبا اليه فاخراجه
بنفي المجئ عنه يكون كذبا وتناقضا وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن وهو يتعالى ان يوجد
في كلامه الكذب والتناقض وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد وهو شرط كما ذكر المصنف
قيل انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان التغير
توقف حكم صدره على آخره كما في ضربت زيدا رأسه واعجبني زيد علمه فلا يلزم شئ مما ذكر للاختلاف
الجهة **والمنقطع** مبتدأ خبره قوله **المذكور** اى الاسم المذكور **بعدها** اى بعد الا
غير الصفة واخواتها **غير مخرج** عن متعدد نحو ما جاءني القوم الا حمارا ولما كان المستثنى
في اعرابه مشتملا على خمسة اضرب شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال **وهو**
منصوب فعود الضمير تفصيل ان اريد بالمستثنى المذكور لفظا وكان حمل المتصل والمنقطع
عليه حمل المدلول على الدال كان الضمير عايدا الى المستثنى واريد ما هو المشترك بين المتصل والمنفصل

من قبيل عموم المجاز لا الفظ وكان في الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام وان اريد به ما هو المشترك
بين القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عايدا اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقنا الى
هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير عايد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا وفيه
نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جايز واجيب بانه ليس من عموم قيد المشترك بل من قبيل عموم المجاز
حيث يراد به ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا **بعد الا غير الصفة** احترز
عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذ ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب نحو جاءني رجال الا
زيد ورايت رجالا الا زيدا ومررت برجال الا زيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله
وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا التي للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بعدها مستثنى
فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا لصورة
الاستثناء **في كلام موجب** تام فيخرج نحو قرئت الا يوم كذا على صيغة المجهول ودفع اليوم فانه
وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني
القوم الا زيدا وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب بل يختار النصب
على البدل ان كان تاما ويعرب على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجي **او مقدما** عطف على
قوله بعد الا اي واذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره
نحو جاءني او ما جاءني الا زيدا احد والجار والمجرور اعني منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى
والضمير المجرور عايد الى لام الموصول في المستثنى **او منقطعا** عطف على قوله مقدما اي او كان
المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاقه النصب لشبهه
بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه الخاص بالمفعول معه للتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في
هذه المواضع اما فيما وقع بعد الا في كلام موجب فلان البدل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره
يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم
الا جاءني زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود اذ المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف
غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه

منه ولان البدل منه في حكم التنحية فيكون المستثنى في حكم التفريغ وهو ممتنع في الايجاب لعدم استقامة
المعنى بيانه ان القوم لو سقط في جاءني القوم الا زيدا ابقى جاءني الا زيدا وهو باطل لان معناه جاء
جميع الناس الا زيدا وهو محال وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانا لا نسلم لزوم الايجاب في المستثنى
والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان البعد الاثبات يجب النفي وذلك لان حكم
ما بعدها يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قولك الا يوم كذا فانه في تقدير ما قلت يوم كذا فلا يلزم
عكس الغرض وخلاف المقصود واما الثاني فلانه يوجب الابدال فيما يصح فيه التفريغ في الايجاب كما في
قولك قرئ زيد ايام الاسبوع الا يوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدما فلامتناع تقدم
البدل على المبدل منه لانه تابع ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع واما في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا
يخلو اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل الاشتمال او بدل الغلط والكل منتف اما الاول
والثاني فلانهما لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اي بدون المجانسة بين البدل والمبدل منه ولا اتحاد
بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون الملابسة بين البدل والمبدل منه ولا ملابسة
بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البدل المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع فلعدم
وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى
ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاءني القوم الا حمارا لزم الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاءني القوم الا جاءني حمار وهو
خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاءني القوم الا حمار لزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث
يكون فيه اصل العامل ويترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط
في العامل والمعمول جميعا حيث يصير معناه ما جاءني القوم الا جاءني حمار والغلط في هذا البدل في
المعمول فقط فاعرف قوله **في الاكثر** ظرف منصوب للنصب والمحل المنسحب على قوله اذا كان منقطعا اي
العطف اي وهو منصوب اذا كان منقطعا في قول اكثر النحويين وهو خبر مبتدأ محذوف اي هو اي
النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما قيد المنقطع بقوله في الا
احترازا عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البدل تمسكا بقول الشاعر وبلدة ليس
بها انيس الا اليعافير والا العيس فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولهما الا اختلاف

الجنس والجواب بانه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير والعيس بما يكون
مونسا لمجاورتهما هذا المكان فكانهما مونسان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف وتقديره
ليس لها انيس وليس فيها الا اليعافير والا العيس **او كان** عطف على كان الاول اى وهو منصوب
اذا كان واقعا **بعد خلا وعدا في الاكثر** لكونهما ناصبين عدى بنفسه فخلا
بعد الانفصال بحرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا عمرا وانما قال
في الاكثر احترازا عن قول بعضهم فانه يجوز عنده الجر بهما لانهما حرفا جر عندهم قال السيرافي لم اعلم
خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او كان بعد ما خلا وما عدا**
وانما لزم النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية نحو جاءني اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمرا
وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمرا وروى ابن البناء عن الاخفش الجر بهما بجعل ما زائدة لا مصدرية
وروى ذلك عن الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ره او لم يعتبره لشذوذه حتى لم يقل في الاكثر
وبعد ليس ولا يكون لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاءني القوم
ليس زيدا وسياتى اهلك لا يكون بشرا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية ولزم اضمار
اسمهما في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا
كما لزم اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع التى يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما
يجوز فيه النصب ويختار البدل فقال **ويجوز فيه** اى في المستثنى **النصب** على الاستثناء
ويختار البدل اى بدل البعض اذ البدل بعد الا لا يكون الا كذلك **فيما بعد الا**
كلمة ما موصوفة او موصولة اى في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذى وقع بعد الا **في**
كلام غير موجب وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير
قد اى وقد ذكر المستثنى منه وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة الاسمية حال ايضا
مثل قوله تعالى **ما فعلوه الا قليل** بالنصب على الاستثناء **والا قليل**
بالرفع على البدلية من الواو في فعلوه وفي قوله بعد الا احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى
منه مذكور لكنه بعد خلا او عدا او ليس او لا يكون او غير او سوى ونحو ذلك وفي قوله في كلام غير موجب

موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا او عدا او ليس ولا يكون او غير او سوى ونحو ذلك وفى قوله في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفى قوله وذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه وانه حينئذ يعرب على حسب العوامل كما يأتى فان قيل يدخل في هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب ويختار البدل في مستثنى متصل متأخر اوفى المستثنى المتصل المتأخر بعد الابدلالة تمثيل المص رحمه بقوله ما فعلوه الا قليل ودلالة ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويختار البدل اما النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقصود في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا حيث يكون حينئذ فضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عائد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه كذا في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه والمستثنى في الكلام الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصودا والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالاجماع قيل تعريف البدل محمول على حذف المضاف اى تابع مقصود باصل ما نسب الى المتبوع ولا شك ان النسبة الثبوتية اصل والنسبة السلبية عارضية والبدل هنا مقصود بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاثبات فاما السلب محمول عليه فان قيل فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قيل لانه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من لفظ اله وانما امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى من النفي اثبات فلو ابدل من اللفظ لزم عمل لا في الاثبات فيكون بدلا من محله لان محله الرفع على الابتداء وعامله معنوى وكذلك قولك لا رجل في الدار الا زيد ثم لما فرغ عن بحث المواضع التى يجب فيه النصب ويجوز فيهما الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الاوجه الثلث فقال **ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور** ويسمى هذا المستثنى مفرغا لتفريغ العامل الذى قبل الا له وعدم اشتغاله بالمستثنى منه والحسب القدر اى يعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذى قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعنى يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاءنى

الا زيد وينصب ان كان العامل ناصبا نحو ما رايت الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما مررت
الا بزيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور بعامل لا بعامل المستثنى منه فكيف يكون مثالا
لما يعرب على حسب عوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب عوامله سواء
كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين اولا كما في مثال الاخير فان قيل البدل اذا كان للمستثنى
منه مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل بقال ما جاء ني احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا
وما مررت باحد الا بزيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معربا على حسب العوامل قيل معناه
ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل فيما اذا كان المستثنى منه
مذكورا معرب بتبع البدل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لما حذف المستثنى منه واقيم هذا مقامه سمى
باسمه حقيقة او مجازا على حسب الاختلاف واعرب على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية
فان قيل اذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل كقوله تعالى الذين استضعفوا لمن
امن منهم فالبدل الذي بعد الا اذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل ايضا نحو ما مررت
باحد الا بزيد فهذا النوع من البدل معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما
مررت الا بزيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا
كان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بعامله لكنه ليس ذلك البتة بل يجوز فيه
اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه تبعية لان تكرير عامل المبدل منه في البدل المذكور
جائز لا واجب فاعرف والواو في قوله **وهو** للحال اي والحال ان يكون ذلك المستثنى منه واقعا
في غير الموجب وانما اشترط **ليفيد** الكلام او الاستثناء وانما ترك مفعوله لانه مثل
فلان يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا عاما من جنس
المستثنى وذلك لا يستقيم الا في النفي **نحو ما ضربني الا زيد** اي ما ضربني احد الا زيد
اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاء ني الا زيد بتقدير جاء ني كل واحد الا زيد فانه
ممتنع لانه لا يفيد لمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني
الا زيد بتقدير ضربني كل واحد الا زيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص
كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بلدك جاء ني الا ابنك فان المعنى جاء ني جميع اهل

اهل بيتك الا ابنك ثم ايضا لم لا يجوز ذلك على وجه مبالغة الغلو كقولك اخفت اهل الشرك حتى انه
لتخافك النطف التى لم تخلق قيل لا نسلم عدم الجواز على هذين الاعتبارين لان الاوجه حينئذ فى صورة
الاستقامة وفيه نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم صحة الاستثناء
المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص **الا ان يستقيم المعنى** مستثنى من فعل يفهم من
التقييد بقوله فى غير الموجب اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب فى جميع الاوقات الا وقت استقامة
المعنى فى الموجب بان يكون الحكم مما يصح ان ثبت فى العام فحينئذ يعرب فى الموجب ايضا **مثل قرات**
الا يوم كذا اى قرات فى جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة حكم
يصح ان يثبت فى جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى اى قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله
ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتبارى اى من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل
بعدم الايجاب واستقامة المعنى فى الايجاب **لم يجز ما زال الا عالما** لانه استثناء من الموجب
لان ما فى ما زال للنفى وزال ايضا فيه معنى النفى والنفى اذا دخل على النفى صار معناه الاثبات فيكون
المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم ذلك لكان الاستحالة فان قيل
ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشر فالنفى
والاثبات سيان فى ذلك فينبغى ان يدار الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب قيل لعله
اعتبر الغالب لان الغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على عدم العموم وفى النفى عكسه فان قيل
افادة اصل المعنى متحققة فى الايجاب والنفى على العموم والخصوص ولكن الافتراق فى مطابقة الواقع
وعدمها وليس ذلك من وظايف النحو الا ترى انه يجوز قولك رايت حجرا من المسك ولقيت العنقاء
والسماء تحتنا والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغى ان يجوز جاءنى الا زيد وضربنى
الا زيد كذلك ثم قوله ما زال زيد الا عالما بل هذا التركيب وهذا الكلام فاعل لم يجز **واذا تعذر**
البدل على اللفظ الجار والمجرور اما متعلق بالبدل المحمول وفاى واذا تعذر حمل البدل على
اللفظ اى لفظ المستثنى منه واما حال عن البدل اى واذا تعذر البدل محمولا على اللفظ المستثنى منه
فعلى الموضع اى فيحمل او محمولا على الموضع اى على محل المستثنى منه عملا بالممكن اذ على قدر الامكان
مثل ما جاءنى من احد الا زيد فانه بدل محمول على محل من احد لانه مرفوع المحل

على انه فاعل **ولا احد فيها** اى فى الدار **الا زيد** فانه بدل لمحمول على محل اسم لا التى لنفى الجنس لانه مرفوع
المحل على الابتداء **وما زيد شيئا الا شئ** فانه بدل لمحمول على محل خبر ما التى بمعنى ليس لانه مرفوع المحل على
انه خبر مبتدأ او اى ما زيد شيئا الا شئ حقير لان التنكير للتحقير وزيد فى بعض النسخ **لا يعبأ به** اى لا يبالى
ولا يلتفت اليه وهو صفة شئ وانما وصف المستثنى بقوله لا يعبأ به ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى
منه وهذا اى تعذر البدل فى الامثلة الثلثة المذكورة **لان كلمة من لا تزاد بعد الاثبات**
فالمستثنى من المنفى اثبات فلو ابدل قوله الا زيد فى المثال الاول من لفظ احد المجرور بمن الزائدة
لزم زيادة من فى الاثبات لان البدل فى حكم تكرير العامل وهذه الكلمة لا تزاد فى الاثبات
على اصح المذاهب فتعين ابداله من محل احد اذ محله الرفع على الفاعلية وعامله الفعل ودون من الزائدة
وما ولا عطف على قوله من اى ولان ما المشبهة بليس ولا التى لنفى الجنس **لا تقدران**
اى لا تفرضان **عاملتين** تمييز او حال والمفعول الثانى لقوله لا تقدران على تضمين التقدير معنى
الجعل اى لا تجعلان عاملتين بعده اى بعد الاثبات **لانهما** اى لان ما ولا المذكورتان **عملتا**
حيث عملتا **للنفى** اى لاجل النفى لانه علة حمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس لما عرف ان لا التى
لنفى الجنس انما تعمل لانها نقيضة ان لانها لتأكيد النفى كما ان ان لتأكيد الاثبات فحمل عليه حمل النقيض
على النقيض وما انما تعمل لانها شبيهة بليس فى النفى والدخول على الاسمية فحمل عليه حمل النظير على النظير
فثبت ان النفى علة حمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس وهو علة منحصرة له **وقد انتقض**
ذلك النفى **بالا** فى المثال الثانى والثالث لانها بعد النفى توجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة
يوجب انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الا زيد فى المثال الثانى من لفظ احد لكانت لا عاملة فى البدل وان
تعمل فى البدل منه المبنى فيلزم عملها فى الاثبات لما ذكرنا ان البدل فى حكم تكرير العامل وكذا لو ابدل
قوله الا شئ فى المثال الثالث من لفظ شيئا لكانت ما عاملة فى الاثبات فتعين ابداله من المحل اذ محل
المبدل منه فى المثال الثانى الرفع على الابتداء وفى الثالث الرفع على الخبرية وعاملهما معنوى وهذا **بخلاف**
ليس زيد شيئا الا شيئا حيث يجوز ابداله من اللفظ **لانها** اى لان ليس
عملت للفعلية اى لكونها فعلا لا للنفى فلا اثر فيها للنقض **معنى النفى** النقض هنا
مصدر مبنى للمفعول اى لانتقاض معنى النفى **بالا لبقاء الامر العامل هى لاجلها**

لاجلها متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اى انتفى اثر نقض معنى النفى ابقاء الامر التى عملت ليس لاجلها تلك الامر
وهو الفعلية وانما ابرز ضمير العاملة لانها صفة جارية على غير ما هى له ولهذا انث ومن ثم الاشارة الى الكلام
الاعتبار اى من اجل ان ليس عملت للفعلية وانه لا اثر لنقض معنى النفى فى انتقاض عملها جاز ليس
زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس مع انتقاض نفيها بالا لبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الا قائم حيث
لا يجوز الا قائما لانتقاض عمل ما بانتقاض النفى الموجب لانتقاض الشبه بليس ثم فرع قوله ليس زيد الا قائما
بتاويل هذا الكلام او هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع فى بيان المواضع التى يجب فيها الجر
فقال ومخفوض اى المستثنى مخفوض وفى بعض النسخ ويخفض بعد غير وسوى وسواء
بالاضافة لان كلا منها لازم الاضافة ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمها
وسواء ممدود بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية وان نونتهما جاز ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر
فى الاكثر اى فى قول اكثر النحويين وانما قال فى الاكثر احترازا عن قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا من
جانب كما فى الدعاء المنقول اللهم اغفر لى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير فى الاستثناء
وهو اسم متمكن لابد له من الاعراب شرع فى بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل فيه اى فى الاستثناء
كاعراب المستثنى بالا اى مثل اعراب الاسم الذى استثنى بالا على التفصيل الذى سبق ذكره
فى المستثنى بالا من وجوب النصب فى المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل فى غير
الموجب التام والاعراب على حسب العوامل فى الناقص نحو جاءنى القوم غير زيد وما جاءنى غير زيد احد وما جاءنى
القوم غير حمار بالنصب وما جاءنى احد غير زيد بالرفع على البدل او النصب على الاستثناء وما جاءنى غير زيد
على التفريغ وانما اعرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده
اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه [illegible] لاجل الاضافة وغير [illegible] اى يجوز
ما بعد غير على قريبا يحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان [illegible]
قبل الاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكر فى الاستثناء وبين [illegible] الاصالة
وغير مبتداء بتاويل لفظ غير وخبره قوله صفة فى الاصل انه [illegible] يجعل غير زيد اى
حملت على كلمة الا الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار [illegible] والجملة
الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان [illegible] فكيف يكون استثناء [illegible] حملت

على الا في **الاستثناء** حال اى حال كون الا واقعة في الاستثناء او تميز اى من حيث انها واقعة في الا
او ظرف لمفهوم الكلام اى حملت على الا وشاركته في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان ظرفا **كما**
حملت الا صفة مصدر محذوف اى حملا **الا عليها** اى على غير في الصفة حال او تميز او ظرف
على طريقة قوله في الاستثناء **اذا كانت تابعة لجمع منكور** ظرف لقوله حملت الا اى كما
حملت الا عليها في الصفة اذا كانت الا تابعة لجمع منكور اى واقعة بعد جمع منكور **غير محصور** اى
متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله وانما حملت الا على الصفة حينئذ **لتعذر** كلا النوعين
من **الاستثناء** اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور
يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين من الا
وفي قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعرف بحيث يراد به الاستغراق او العهد فان اريد به الاستغراق
يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفي قوله غير
محصور احتراز عن العدد نحو لفلان على مائة الا واحدا الا نه حينئذ لم يتعذر الاستثناء **مثل**
قوله تعالى **لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا** اى لو كان في السماء
والارض الهة او اثر قدرة الهة غير الله لخرجتا عن هذا النظام فالا في الآية واقعة بعد جمع منكور
غير محصور وهو قوله الهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفي هذه الضابطة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر
الاستثناء في المحصور ايضا نحو جاء في مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر
الاستثناء لعدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها وربما لا يتعذر في منكر غير محصور نحو جاء
رجال الا حمارا لصحة الاستثناء المنقطع لكون المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان
يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا ان يقال انهم
اعتبروا الغالب اذ الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء
وضعف حمل الا على الصفة **في غيره** اى في غير الجمع المنكور المذكور نحو قول الشاعر
وكل اخ مفارقه اخوه + لعمر ابيك الا الفرقدان + فانه لم يتعذر ههنا الاستثناء لاستغراق
كل اخ ومع ذلك حمل الا على الصفة اى غير الفرقدين اذ لو كان الا على حقيقتها لقال الا الفرقدين
لانه مستثنى من كلام موجب وفي البيت ضعفان آخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف

المضاف ليساوی القياس توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جئ لاحاطة افراده والثانی الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقة انحوه ثم لما فرغ عن بحث اعراب غير شرع فی بيان اعراب سوى وسواء فقال **واعراب سوى وسواء النصب بناء على الظرف** ای على انهما ظرفا مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جاء فی القوم سوى زيد كانك قلت جاء القوم مكان زيد ای بدله فهو ظرف صار استثناء لان البدل والمبدل منه لا يجتمعان فكان اخراجا لزيد من المجئ فكانه قيل جاء فی القوم ولم يجئ زيد والذی يدل على الظرفية وقوعهما صلة للموصول تقول رايت الذی سواك كما تقول رايت الذی عندك وكل ظرف لم يلزمها الظرفية لا يقع صلة وانما قال **على الاصح** نفيا لقول من يجريهما مجرى غير فجاز وقوعهما غير ظرف في حيث في السعة مررت بسواك وجاء فی سواك ثم لما فرغ عن المستثنى شرع فی خبر كان واخواتها فقال **خبر كان** مبتداء محذوف الخبر لقرينة ما سبق ای ومنها خبر كان **واخواتها** ای واحدی اخواته كان ويستعرفها فی قسم الفعل وقوله **هو المسند بعد دخولها** ابتداء كلام ای خبر كان او احدى اخواتها فی قوله المسند احتراز من كل ما هو المسند اليه وفی قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثانی من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل فی هذا الحد يضرب فی نحو كان زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فان قيل يدخل فی الحد صالحا فی نحو كان زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع بعد ذلك **مثل كان زيد قائما** فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر كان واخواتها فی المنصوبات ولم يذكر اسمها فی المرفوعات لانه فاعل لا ملحق به فلم يذكره على حدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانتفاء لازم الفاعل وهو تمام الكلام به **وامره** ای حكم خبر كان وشانه **كامر خبر المبتداء** فی اقسامه واحكامه وشرائطه **ويتقدم معرفة ظاهرة** الاعراب ای يتقدم خبر كان ونحوها على اسمها حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهی النصب نحو كان المنطلق زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة الاعراب فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة للزوم اللبس نحو كان موسى

مفسوع بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتداء لمكان اللبس **وقد يحذف عامله** اى عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قرينة وانما اختصت كان بالحذف لكثرتها ولا يحذف ذلك الا **فى مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر** اى فكان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان واسمها لدلالة حروف الشرط التى لا يليها الا الفعل عليه وحذف المبتداء ايضا لدلالة الفاء التى فى جواب الشرط عليه فعلها جملة اسمية **ويجوز فى مثلها** اى فى مثل هذه الصورة او فى مثل هذه المسئلة وهو كل موضع يجئ بعد ان الشرطية اسم وبجزائها بالفاء وبعدها اسم مفرد **اربعة اوجه** الاول نصب الاول والثانى بتقدير كان مع الاسم فى الموضعين اى ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثانى رفعهما بتقدير كان مع الخبر فى الاول وتقدير المبتداء فى الثانى اى ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير والثالث نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير والرابع رفع الاول ونصب الثانى اى ان كان فى عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا **ويجب الحذف** اى حذف كان **فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت** منطلقا انطلقت اى لاجل انطلاقك انطلقت فحذف اللام الجار لكثرة حذف حرف الجر من ان المصدرية ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعى الفعل كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فقدر العام الناصب لوجود النصب فى منطلقا وهو كان فابدل الضمير المتصل بالضمير المنفصل لعدم ما يتصل به وهو كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما معوضا عن كان فصار ان ما انت منطلقا فادغمت النون فى الميم لقرب مخرجهما فصار اما انت منطلقا فوجب الحذف لئلا يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله ولكثرة مشابهتها بما هو اخت كان وهو ليس ثم ما ذكر من التقدير فى المتن فهو على تقدير فتح الهمزة فى اما واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع ان المكسورة وجوز المبرد لانها يشبه المفتوحة فى السببية ثم لما فرغ من بيان خبر كان واخواتها شرع فى بيان اسم ان واخواتها فقال **اسم ان** مبتداء محذوف الخبر اى ومنها اسم ان **واخواتها** اى امثالها لعلاقة الاستعارة المصرح بها وقوله هو المسند اليه مستانفة فيه احتراز عما ليس بمسند اليه **بعد دخولها** اى دخول ان واحد اخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير

بضرب نحو لان واحد من اخواتها فان قيل يدخل في الحد نحو ابوه في ان زيدا ابوه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس
باسم ان قيل المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره فيخرج ذلك حينئذ لم يسند اليه خبر ان فان قيل يدخل في الحد انما
في ان زيدا اخاك العاقل قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا تبعية بل ابدل ذكر الواقع بعده
فيخرج ذلك لانه تابع اي بدل من قوله زيد **مثل ان زيدا قائم** فان زيدا مسند اليه بعد دخول ان
وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي ما وراء المرفوع لا في كونه فضلة
حيث يشترك فيه الحال والتمييز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم ان واخواتها شرع في المنصوب بلا التي لنفي
الجنس فقال **المنصوب بلا التي لنفي الجنس** قوله لنفي الجنس صلة التي والموصول مع الصلة
صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لنفي الجنس اي لنفي حكم الجنس وانما لم يقل اسم لا لان اسمها على الاطلاق ليس
من المنصوبات بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب مع انه المفعول به والمنصوب بكان واخواتها
والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا
او تقديرا او محلا والمبني من المفعول به وخبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من المنصوبات بخلاف المبني
من اسم لا فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم الى
ان محل اسمها المبني رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبني رفع ونصب ثم قوله المنصوب مبتدأ
محذوف الخبر وقوله **هو مسند اليه** استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسندا اليه وقوله **بعد
دخولها** ظرف المسند اليه فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس
وقوله **يليها** الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اي يلي المسند اليه لا او الجملة الفعلية لم
حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وحينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان اول
فعل للمسند اليه وقد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموصوفين تأنيثا
وتذكيرا نحو هند زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على غير ما هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير نحو
هند زيد ضاربته هي فالحاصل ان الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجب ابراز الضمير في
صورة اللبس وغيره نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على غير من
هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو وهند عند عدمه لا نحو هند زيد تضربه وقوله
نكرة حال من ضمير المستكن في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه نكرة وكذلك قوله **مضافا**

اى حال كون ذلك المسند اليه مضافا **او مشبها به** اى بالمضاف فى تعلق شئ هو من تمام معناه واحترز
بقوله يليها نكرة عما يكون مفصولا بينه وبين لا وعما يكون معرفة فحينئذ يجب الرفع والتكرير وبقوله مضافا
او مشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنية والمراد بالمسند اليه الذى اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع
بعده فلا يدخل فى الحد ابوه فى لا رجل ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا اذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما
فى لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لانه تابع **مثل لا غلام رجل ظريف فيها** نظير المضاف وقد
عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها **ولا عشرين درهما لك** نظير الشبه بالمضاف ثم لما فرغ
عن تعريف المنصوب بلا شرع فى بيان فائدة القيود المذكورة فى ذلك التعريف فقال **فان كان اسم لا**
التى لنفى الجنس **مفردا** اى غير مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنصوب بلا حيث
لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله **فهو مبنى** لان هذا الضمير حينئذ
كان عائدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضميران عائدان الى اسم لا المذكور حكما اذ المطلق مذكور بدلالة المقيد
اى فاسم لا مبنى **على ما ينصب به** الفعل مسند الى الضمير اى على ما ينصب هو به او المجهول به اى على
ما يقع النصب به والاول اصوب لان اسم لا ينصب اذا كان نكرة مضافا او شبها به اى على ما ينصب هو به
حالة الاعراب من حركة او حرف على ما بينا يعنى ان كان نصبه بالحركة بنى عليها نحو لا رجل فى الدار وان كان نصبه
بالحرف بنى عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين فى الدار والنون فى المثنى والمجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما فى يا زيدان
ويا زيدون وذهب المبرد الى اعرابهما مستدلا بان النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم
اعلم ان نصب اسم لا لنفى الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل فيها ولا
ابا له وقد يكون بالياء نحو لا غلامى رجل فيها وبناء اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان بناءه اذا كان مفردا
والاسماء الستة انما يكون اعرابها بالالف نصبا اذا كانت مضافة او مشبها بالمضاف وانما بنى لتضمن من
الاستغراقية لان نحو لا رجل فى الدار مبنى على سؤال كانه قيل هل من رجل فى الدار قيل لا رجل فى الدار اى لا من رجل فيها
وان كان اسم لا **معرفة او مفصولا بينه** الظرف مفعول ما لم يسم فاعله اى بين اسم لا وبين
لا وجب الرفع على الابتداء **والتكرير** نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فى المعرفة
فلامتناع اعمال لا فيها لانها لنفى الجنس وذلك لا يتحقق الا فى النكرة واما الرفع فى المفصولة فلضعف عملها لكونها
عاملة لحملها على ان فلا يعمل مع الفصل فاذا لم يكن مؤثرا فيها رجع الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما

واما التكرير فلمطابقة السؤال لان قوله لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله
لا في الدار رجل ولا امرأة جواب من قال افي الدار رجل ام امرأة **ومثل قولهم قضية ولا ابا**
حسن لها متأول جواب سؤال وهو ان يقال ابا الحسن معرفة لكونها علما لانها كنية على ابن ابي طالب
ولا نفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متأول بالنكرة اي بنفس المثل اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها وهو في المعنى
نكرة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه او بصفة اشتهر مسمى هذا العلم بها اي هذه قضية ولا
حاكم لها وذلك لان عليا رضي الله عنه كان مشهورا بالحكومة قال عليه السلام اقضاكم علي ونظيره قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل جبار قاهر عادل قيل هذا قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء ومعناه هذه قضية مشكلة لا يحكم
بالحكم فيها غير ابي الحسن رضي الله عنه او معناه هذا حكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه **وفي مثل لا حول**
ولا قوة الا بالله اي فيما كرر النكرة مع لا من غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه **خمسة**
اوجه الاول **فتحهما** اي فتح الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفي الجنس
والثاني فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس **ونصب الثاني** على ان لا فيه زائدة لتاكيد النفي وانه
معطوف على لفظ الاول لمشابهة فتحه النصب في العروض والاطراد كضمة المنادى اما الاطراد فلانه يصح
ان يقال كل اسم لا مفرد نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العروض فلان فتحة اسم لا عرضت
بدخول لا عليه كعروضها في المفعول بدخول العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس **ورفعه**
اي رفع الثاني على ان لا فيه زائدة لتاكيد النفي وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء او [illegible]
ورفعهما اي رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه حينئذ جواب
من قال احول لنا ام قوة في التكرير الغير المفصول لمناسبة السؤال وان كان فيه مخالفة القياسية والحاصل
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ثابت **على ضعف** لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف لقصور
شبهه به على ما سبق ذكره **وفتح الثاني** على ان لا فيه لنفي الجنس فان قيل ما له ترك الوجه السادس الذي
ذكره الزمخشري في المفصل وهو فتح الاول على ان لا فيه لنفي الجنس ورفع الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس قلنا لان
هذا الوجه وجه سقيم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث ولو اعتبر لاختلاف الوجه لازدادت الوجوه
على الستة لان النصب في الثاني يحتمل ان يكون الحمل على اللفظ ويحتمل ان يكون لا زائدة لتاكيد النفي
او يكون لا بمعنى ليس ثم قيل في تفسير قولنا لا حول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله عليه السلام لا حول

من معصية الله تعالى الا بعصمته ولا قوة على طاعته الا بعونه اي لا رجوع لنا من معصية الله الا طاعته طاقة لنا في طاعة الله الا بتوفيقه **وان دخلت الهمزة** على لا التي لنفي الجنس **لم يتغير العمل** اي لم يتغير بتأثيرها لا في المتبوع ولا في التابع لان الهمزة لا يبطل عمل عامل ولا رجل في الدار و الاغلام رجل فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اذ حسبتني بلا ابوم و وجدته بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا رجل في الدار مبني فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل اللغوي وهو التأثير دون الاصطلاحي والمراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما في الاغلام رجل وشبيها كما في لا رجل فان فتحه شبيه النصب في العروض والاطراد واما قول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا فتقديره الا تدونني فمحمول على الضرورة **ومعناها** اي معنى الهمزة الداخلة على لا **الاستفهام** نحو الا ماء وقاء **والعرض** نحو الا تنزل بنا فتجلس الينا فان قيل ذكر الاندلسي ان لا في العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قلنا ان المصنف لعله خالفه في ذلك **والتمني** نحو الا ايتان منك فتسر بنا وفيه قول الشاعر الا سبيل الى خمر فاشربها ۞ ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها كالانكار والتقرير وغيرها ثم اعلم ان نحو العرض والتمني من مولدات الاستفهام وجعل سيبويه التمني مغير الحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول التمني والمصنف اختار قول المازني والمبرد كما اختاره الجزولي ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع في توابعه فقال **ونعت** اسم لا المبني الاول بالرفع على انه صفة النعت **مفردا** حال من ضمير قوله المبني اي حال كون النعت مفردا **يليه** حال مترادفة او متداخلة اي حال كون النعت مفردا يلي المبني من غير فصل بينهما **مبني** حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما يعني لدلالتهما على شيء واحد ولمكان الاتصال بينهما اذ الكلام في النعت الغير المفصول ولتوجه النفي اليه لان الصفة هي المنفية من حيث المعنى **ومعرب رفعا** حملا على محله **ونصبا** حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد كحركة المنادى وقوله رفعا ونصبا مصدران نوعيان لقوله معرب على نزع الخافض اي معرب برفع ونصب **مثل لا رجل ظريف** ظريفا ظريف فقوله ظريف بالفتح والرفع والنصب وفي قوله المبني احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكونه معرفة معربا وفي قوله الاول احتراز عن النعت الثاني فصاعدا فانه معرب رفعا ونصبا وليس بمبني نحو لا رجل ظريف شريف في الدار وللقائل ان يقول ان قوله يليه يغني عن قيد الاول وفي قوله مفردا احتراز عن

عن المضاف والمشبه به فانه معرب لا غير نحو لا رجل حسن الوجه عندي ولا رجلا احسن منك اسم لا انما بني اذا كان
مضافا او مشبها به لا يكون الا معربا فنعته اذا كان مضافا او مشبها به كان اولى بالاعراب وفي قوله يليه
احتراز عن المفصول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل يمنع جعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا **والا** اي وان لم يكن النعت كذلك بان كان نعت المعرب مفردا اولا ومضافا او مشبها
به او مفصولا **فالاعراب** مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط اي فالاعراب واجب رفعا
نصبا لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار ولا رجل ظريف كريم فيها ولا رجل
راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك في البلد ولا رجل في الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت المبني شرع
في بيان حكم المعطوف عليه فقال **والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز** اي حمل
المعطوف على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعني يجوز ان يكون منصوبا حملا على لفظه ومرفوعا
حملا على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك والعباس
لعدم تاثير لا النافية للجنس في المعرفة فوجب حمله على المحل ومحله الرفع على الابتداء وعامله معنوي ونظير
حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في **مثل** قول الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان لا اب لي
وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا فقوله **وابن** يجوز بالنصب والرفع حملا
على اللفظ والمحل ولا يجوز في المعطوف البناء لمكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعاطف ولم يجعل في
حكم المستقل كما زيد وعمرو لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا
قوة ولا بيع فيه ولا خلة ولضعف تاثير لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند التكرير فيجب ذلك عند التعريف او الفصل
وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك ايضا عند المبرد بخلاف ما فان قيل ما له ذكر حكم النعت والعطف
دون حكم سائر التوابع قيل لان حكم سائرها لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي **ومثل لا ابا له** باثبات الالف **ولا غلامي له** ولا ناصري له بحذف النون جائز
مع انه ليس مضافا لعدم التعريف والكثير الشائع لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء وعلى النصب
به كما هو القياس **تشبيها له بالمضاف** مفعول له للفعل المفهوم اي اجيز تشبيها لمثل لا ابا له ولا
غلامي له ولا ناصري له بالمضاف او مفعول مطلق اي شبه تشبيها والجملة معللة اي لكونه مشبها بالمضاف
لمشاركته له اي لمشاركة مثل لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصري له المضاف **في اصل معناه** اي

معنى المضاف وهو الاختصاص ولذلك كان معربا لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها فكان كل
منها معربًا فكان اثبات الالف في لا اباله علامة النصب وحذف النون في لا غلامي له ولا ناصري له لشبهه
بالاضافة **ومن ثمه** اي ولاجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف المشاركة في اصل معناه وهو الاختصاص
لم يجز لا ابا فيها ولا غلامي فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته بالمضاف في اصل معناه هو
الاختصاص **وليس** نحو لا اباله ولا غلامي له ولا ناصري له **بمضاف الى الهاء لفساد
المعنى** على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو
لا اباله وبين النكرة وهو لا اب له في المعنى وهو فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا
وتنكيرا وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة

على المعين لعدم تعدد الاب والاستواء بينهما في المعنى

بعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والممتنع الاتحاد بينهما وضعا لا الاستواء بينهما
بعارض الا ترى ان وجهك ووجه لك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب
وان كانا مختلفين وضعا وكذا راسك وراس لك وقلبك وقلب لك وصدرك وصدر لك وجاءني
رجل هو زيد ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع اذ قد يوجد المواقفة بين المعرفة
والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك فان كلا منها يفيد التعريف وان كان منها
منها نكرة من حيث الوضع نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه ونا ههنا ممنوع اذ الاتحاد ههنا
من وجه وهو ان كلا منهما يفيد الاختصاص **خلافا لسيبويه** فانه ذهب الى ان كل واحد من قوله
ابا وغلامي وناصري مضافا الى الياء واللام زائدة لتاكيد الاضافة او لتاكيد اللام المقدرة ولا داعي
حوله الا من صورة النكرة وهو الذي اختاره صاحب المفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى
كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا في المعرفة
بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف
والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير **ويحذف كثيرا** اي يحذف اسم لا حذفا كثيرا
عند قيام قرينة قياسا على حذف المبتدا او لانه هو المبتدا في الاصل كما **في نحو لا عليك اي لا
باس عليك** والقرينة ههنا دخول لا على الحرف فهذا الكلام يقال لمن يخاف امرا ثم لما فرغ عن اسم لا شرع

شرع في بيان خبر ما ولا بمعنى ليس فقال **خبر ما ولا المشبهتين بليس** في النفي والدخول على
الجملة الاسمية قوله خبر ما مبتدأ محذوف الخبر اي من خبر ما ولا وقوله **هو المسند بعد دخولهما**
اي دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتدأ خبره المسند فهو فصل واحترز بقوله المسند عما اذا كان
مسندا بغير دخولهما كخبر المبتدأ ونحوه فان قيل يدخل في الحد يضرب في ما زيد يضرب ابوه فانه
مسند بعد دخول ما وليس بخبرها بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى اسم ما ولا فيخرج
ذلك وفيه نظر لانه على هذا تقع قوله بعد دخولهما مستدركا فالاولى ان يقال انه يخرج بقصد الحيثية
حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولهما فان قيل يدخل في الحد يضرب في نحو ما زيد رجلا يضرب مع انه
ليس بخبرها بل صفة خبرها قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعدها فتخرج ذلك لانه
تابع **وهي** اي انتصاب خبر ما ولا والتانيث باعتبار الخبر وهو **لغة اهل الحجاز** وعند بني تميم هما لا يعملان
لان القياس في العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا بثبوته في
مركزه كالجار والجوازم وما ولا لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا
اشتباههما بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملهما شرع في بيان ما يبطل به
عملهما فقال **واذا زيدت ان مع ما** بان زيدت بين ما واسمها لتاكيد النفي نحو ما ان زيد قائم
وانما قيد بما لانها لا تزاد مع لا بالاستقراء **او انتقض النفي بالا** المستتبعة للاثبات بعد النفي **او**
تقدم الخبر اي خبرهما على اسمهما نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد **بطل العمل** اي عمل ما ولا وفيه
نظر لان الشرط الاول مقيد بما وحدها فلا يترتب عليه حكم كليهما فالاولى ان يقال معناه بطل عمل
ما حصل فيه شيء من ذلك اما في صورة زيادة ان فللفصل بان بين ما ومعمولها مع ضعفها في العمل واما
في صورة تقديم الخبر فلتغير الترتيب المالوف مع ضعفهما في العمل واما في صورة انتقاض النفي بالا
فلان عملهما باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبني على النفي فينتفي بانتفاء النفي اذ الحكم ينتفي
بانتفاء علته المنحصرة او جزئها ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر
وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا واجيب بانه ليس في البيت تنصيص على
الاعمال لجواز ان يكون منجنونا مفعولا على حذف الفعل اي وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون
مفعولا لا خبرا او مفعولا على حذف المضاف اي وما الدهر الا دوران منجنون وعلى جعل معذبا مصدرا

مهيما وجعل التركيب من باب ما زيد الا سيرا اى وما الدهر الا يدور دوران مجنون وما صاحب الحاجات الا
معذبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملهما شرع فى بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرهما فقال
واذا عطف عليه اى على خبرهما **بموجب** بكسر الجيم اى بحرف مثبت اى بحرف يفيد
اثبات النفى كبل ولكن فانهما تفيدان الاثبات بعد النفى **فالرفع** اى فرفع المعطوف واجب بالحمل على محل
الخبر اذ محله الرفع فى الاصل على الخبرية لا بطلان عملهما لانهما عملتا لمشابهة ليس فى النفى وقد بطلت بانتفاء النفى
فيبطل عملهما نحو ما زيد قائما بل قاعد ولا رجل قائما لكن قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع فى المجرورات فقال
المجرورات مبتدا والخبر محذوف اى هذا ذكر المجرورات و **هو ما اشتمل** فصل او مبتدا
وما خبر المجرورات او خبر هو اسم او معرب اشتمل **على علم المضاف اليه** وهو الجر او الياء **وهو** اى المضاف
اليه **كل اسم نسب اليه شىء بواسطة حرف الجر** اى حرف كان مما يلايم المحل وانما
قال كل اسم تنبيها على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ فى الصور بتاويل
المصدر اى يوم نفع الصادقين ويوم النفخ فى الصور فيكون المراد بالاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما
قال شىء تنبيها على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد
وانما قال بواسطة حرف الجر احترازا عما نسب اليه شىء لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول
به بلا واسطة وقوله **لفظا او تقديرا** خبر كان المحذوف اى ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت
بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو غلام زيد وخاتم فضة او تمييز اى بواسطة تلفظ حرف جر او تقديره
وقال صاحب الترضيح انهما حال اى حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا وفيه نظر لان وقوع المصدر
حـــــالا سماعى لا قياسى واجيب بان وقوعه حالا سماعى عند سيبويه وعند المبرد
قياسى فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسى عنده مطلقا بل اذا كان المصدر من
انواع عامله حتى جوزنا اتانى زيد سرعة ولم يجوزوا اتانى زيد ضحكا وههنا ليس كذلك واجيب بان العامل
ههنا الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدران المذكوران من انواع التوسط لان التوسط
حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وقوله **مرادا** حال اى حال كون ذلك المقدر مرادا اى
ظاهر اثره اى مجرورا ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور لاخذ المضاف اليه فى تعريف المجرور
واخذ المجرور فى تعريف المضاف اليه واجيب بان تعريف المجرور بما ذكر لفظى لا حقيقى فلا توقف

فلانه ففيه لا دور فقوله اختراز اعن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لوكان مرادا لظهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان الجر في المضاف اليه في نحو قولنا غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر والمراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه لتقديره هنا قيل انه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمر كما قال المصنف في الصفة المشبهة ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل له لانه لما احتيج الى تبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية كما في خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل في نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضير في تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية ولا شك ان الفاعل عن مداخل حرف الجر الزائدة كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة او يراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما **فالتقدير** الفاء للتفسير اي تقدير حرف الجر **شرطه** اي شرط تقديره **أن يكون المضاف اسما** لا فعلا بخلاف التلفظ بالحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مررت بزيد فقوله التقدير مبتدأ اول وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول اي شرطه كون المضاف اسما **مجردا** تنوينه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما او العبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة اولا اي مجردا هو عن تنوينه وما يقوم مقامه من نوعي التثنية والجمع **لاجلها** اي لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربو زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك في نحو الحسن الوجه فانه بانه لا تنافي مع سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا

تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف ما اضيفت اليه فاعله الذى كالجزء منه اذ الاصل الحسن
وجهه والمضاف اليه قايم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية
فان قيل يشكل ذلك فى نحو الضارب الرجل فانه جايز اتفاقا وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس
يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه على ما ياتى فكان فى حكمه فان قيل يشكل ذلك فى نحو كم
رجل وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد بالتنوين اعم من
ان يكون لفظا او تقديرا وهى مجردة عن التنوين التقديرى والمقدر كالملفوظ عندهم **وهى** اى الاضافة بتقدير
حرف الجر **معنوية** اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا **ولفظية**
اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ دون المعنى **فالمعنوية** اى فالاضافة المعنوية **أن يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها** قوله مضافة صفة قوله صفة فيكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اى اسم جامد نحو غلام زيد وقيام
عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس
بمعمولها اذ لا يقال كريم البلد بل يقال كرم من فى البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى
معمولها فان مصر ليس بمعمولها كذلك الاضافة فى هذا ضارب زيد امس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف
فكان فى قوله غير صفة احترازا عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفى قوله مضافة الى معمولها
احترازا عن خروج نحو بديع مصر وكريم البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون
المضاف غير صفة على ظاهره فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية هى اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها
لا الى ما ذكر اى غير صفة مضافة الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدا او الخبر فصلا
المعنوية تكون المضاف كن الى المعنوية واستدرك المصنف لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع فى
بيان اقسامها فقال **وهى** اى الاضافة المعنوية **اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف**
وظرفه اى فى المضاف اليه الذى عدا جنس المضاف وظرفه اعنى اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف
ولا ظرفه بل يكون مما كان المضاف اليه مباين للمضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه
او بمعنى من فى جنس المضاف اى فى المضاف اليه الذى هو جنس المضاف اراد بكون المضاف
اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد

وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة
المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان
بين الغلام وزيد تباين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون
لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما واما اذا
المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة وما
ههنا ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو مع
بعض المحققين من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف
غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى اللام حيث لم
المضاف اليه على المضاف اذا المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة في وجه زيد
زيد ليس وجهه وللاضافة في يوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سينا وجه
ايضا بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان
بمعنى في في ظرفه اي في المضاف اليه الذي هو ظرف للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف
نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء **وهو قليل** اي كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال والا
يجعل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه المحققون لان ادنى ملابسة ولحظ
في الاضافة بمعنى اللام كما في ساير اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم
اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة
انها تشرع التهيئة في الثنى لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة التي
في احيانها فاعرف واعلم ان الاضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة استقرائي لا
لا يؤدي الانقسام على الثلاثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلاثة لان هذه الاضافة اما
المضاف بالمضاف اليه او بينه به او ظرفية المضاف اليه المضاف وهذه الحروف وضعت
فيها من هي المعينة للتقدير **ومثل غلام زيد** مثال الاضافة بمعنى اللام **وخاتم فضة**
مثال الاضافة بمعنى من **وضرب اليوم** مثال الاضافة بمعنى في فان قيل الاضافة اللفظية
ايضا منحصرة على هذه الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة

الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلث المذكورة بل تقدر
او تعدى اسم الفاعل والمفعول كالى في بالغ البلد وعند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضاربـ
اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لا معنا
معنوية او يقال لا شك ان حرف الاضافة مقدر فيهما بل عوضا ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد
ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم
على هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الشارحين ان
مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف اما على مذهب من قال ان العامل في المضاف اليه
فلا حاجة الى تقدير حرف الجر فيه نظرا لان الاسم على ما قال ابو على لا يعمل في هذا الباب
عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر مقدرا فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان
نيابته للمضاف الحقيقي بتجريده عن التنوين والنون لاجل الاضافة حقيقة او حكما **وتفيد**
المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في **تعريفا مع المعرفة** اى تعريف
المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لكمال الاتصال
بينهما فان المضاف اليه منزل منه منزلة تنوين المضاف الذى لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان
تعريف المضاف اليه كسراية التأنيث في قولهم سقطت بعض اصابعه فيراد بالمضاف المعهود
غلام زيد يراد به وضعه غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم
اله او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن ومجيئه لغير معين على
الاضافة الا في غير ومثل فانهما لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلهما في الابهام
ان يكون للمضاف اليه ضد واحد نقضا او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو
غير السكون وفلان مثل حاتم والا في حسبك وشرعك وكفيك ونحوها فانها ايضا
لانها بمعنى الفعل اى بمعنى كفاك والا في واحد امه ونسيج وحده وهو عبد بطنه عند البعض خلافا
بتاويل كريم ولئيم يقال فلان واحد امه اى كريم وفلان عبد بطنه اى لئيم فكان نكرة
لعدم تعدد المضاف اليه الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان
[illegible] فيلزمه كذلك ولم يقل به احد **وتفيد تخصيصا مع النكرة** اى تخصيص

اى مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع
مثلث غلام كان شايعا فى استرقاد افلست غلام رجل زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا
لغلام امرأة فيحصل التخصيص وقلّ الشيوع الثابت فى النكرة **وشرطها** اى شرط الاضافة
تجريد المضاف من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه
فان قيل التجريد يقتضى سبق الوجود ولم يكن فى نحو غلام زيد تعريف حتى جرد منه قيل المراد به
اخلاءه منه حقيقة بان كان فيه لام فيحذف لاما او علما فيأوّل بالنكرة او حكما كما فى
الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغّر جسم البعوض وكبّر جسم الفيل وانما
اشترط التجريد منه لئلا يضيع الاضافة لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل الغلام رجل
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد
يلزم تعريف المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلا يفيد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا
ضايعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة المعرفة تفيد الا
حصول مرتبة المضاف اليه فى التعريف فيصير ذو اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير في
يكون ضايعة ولا يلزم تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل الفائدة
يقال لما انتفى ازدياد المرتبة فى الاضافة الى المساوى وحمل عليه صورة الاضافة الى الا
نحو الغلام زيد والغلام ملك طردا للباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها
النجم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع فى لزوم تعريف المعرف مع اختلاف
وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما
وهو ان المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رالان اذا جعل علما لم يقصد بذلك
التعريف ويكتفى بالتعريف الاصلى باللام والاضافة لان التعريف فى العلم بالقصد لا بالآلة
التعريف القصدى يكون لانه غير وضعى فجاز للمتكلم تغييره فيحصل بقصده فلا يلزم
بخلاف التعريف باللام فانه لا [illegible] الا بدون القصد ولا يمكن خلع [illegible]
الآلة وضعى فلا يجى الى [illegible] فى تغيره فلا يجوز اضافة المعرف باللام لانه [illegible]
ولهذا المعنى جوّزنا [illegible] الاعلام لامكان خلع التعريف عنها وعندنا [illegible] المعرف [illegible]

وللقايل أن يقول فلما ذالم يجز اضافة الاعلام بخلع التعريف العلمي والاكتفاء بالتعريف الاصلي بالاضافة
اذ لا يجوزوا نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافي عن الاضافة مع قيام الاضافة
ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست بموجبة التعريف الاضافي وضعها كاللام
كانت قاصرة لم يقوقوه للالة الموضوعة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام
يلزم التسوية بين القوى والضعيف **وما اجازه الكوفيون من** عدم تجريد المضاف
عن التعريف في كل عدد مضاف الى معدود نحو **الثلاثة الاثواب وشبهه**
خمسة الدراهم والماية الدينار متمسكين بان المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدقا عليه فان
ستة هي الدينار فلما كان المضاف في العدد هو المضاف اليه كان بمنزلة ذات واحد فلم يحصل لتعريف
مضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعرّف شرطه ان يكون مغاير المعرف فاذا اراد التعريف ادخل
التعريف في الجزء الاول لانه محل التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة
دراهم لم يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود الاصلي المعدود دون العدد
ذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدقا عليه غير صحيح لانه يلزم جواز الخاتم الفضة ايضا لوجود
اتحاد بينهما فيما صدقا عليه فان الخاتم هو الفضة ولم يقل بجوازه احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره
ضعيف اى ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس وخلاف استعمال
فصحاء اما خلاف القياس فما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما خلاف استعمال الفصحاء فما ثبت
هم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق * لازال مذ عقدت
اذاراه * فسما وادرك خمسة الاشبار * وغير ذلك واما ما في الحديث قوله عم ما سلف
الف دينار فمحمول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان
الاضافة اللفظية **والاضافة اللفظية ان يكون صفة** وهى اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة **مضافة الى معمولها** اراد بالمعمول ان يكون مجرورا لفظا مرفوعا او
منصوبا معنى وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد فانها اضافة معنوية
وفي قوله مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم
البلد وضارب زيد امس فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية لا

لايستقيم الابحذف المضاف من المبتداء او الخبراء علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة مشبهة نحو
ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول **وحسن الوجه** اضافة الصفة
الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول
الى فاعلهما السببي ابدا لفظية لعملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود
وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة
الاختصاص به واما اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال **ولا**
تفيد الاضافة اللفظية فايدة **الا تخفيفا في اللفظ** اي في لفظ المضاف بحذف التنوين و
نون التثنية والجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف التنوين المقدر
نحو حاج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
لانها في تقدير الانفصال لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه و
ضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة لفظية وقد افادت تخصيصا
فكيف يصح الحصر قيل انها لم تفد تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها اجلا في مررت بغلام رجل
فان الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ قيل فايدة الاشارة الى وجه
التسمية وتحقيق التقابل بين الاضافة اللفظية والمعنوية صريحا **ومن ثم** اي من اجل ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا **جاز مررت برجل حسن الوجه** لحصول المطابقة بين الصفة
والموصوف تنكيرا حيث لم تفيد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة
بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم افادة التعريف لا على الحصر
المذكور حيث لا تعلق له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من الحصر
المذكور لانه لما قال لا تفيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهذا تفريع على انها
لا تفيد تعريفا اي من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا جاز هذا الكلام **وامتنع مررت**
بزيد حسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة
والصفة نكرة لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك لحصول
المطابقة بينهما **وجاز الضاربا زيد** لحصول التخفيف بحذف نون التثنية **والضاربوا**

زيد لحصول التخفيف بحذف نون الجمع **وامتنع الضارب زيد** لعدم حصول التخفيف
بهذه الاضافة لان التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه الحسن
وجه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم لم يحمل
الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط
التخفيف فائدة في صورة ما **خلافا للفراء** اي يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز ذلك
قولا بتقدم الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل ادخال اللام ثم ادخلت لام التعريف
واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام
الحكم بعدم بقائها او الرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله بيانه ان الاصل
في ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف بادخال اللام لزم
ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتاخر اللام المتقدمة لفظا وصاحبه لا يقوى
لمخالفته الظاهر **وضعف** قول الاعشى **الواهب المائة الهجان وعبدها** عوذا
تزجى خلفها اطفالها لكونه من الكلام باعتبار عطف قوله وعبدها على قوله المائة من باب الضارب
زيد والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من باب
الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما ذكر فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجب ويمتنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل له ان التابع بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع
كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث
لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل
الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول لما كان المعطوف
بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المعطوف عليه لزم ان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين
المستشهدين ولو حكم بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لانه مثلهما فما السر في ان يحكم بضعفه
دونهما واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار ان حرف النداء ضعيف في
افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محلى باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع التعـ

الّا التعريف فلا يتعدى الى ما عطف عليه و عدم الضعف في رب شاة و سخلتها باعتبار ان الاضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى رب شاة و سخلتها فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير في سخلتها نكرة لانه عائد الى نكرة غير مخصصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عائدًا الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته فانه معرفة لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا في الرضي و العباب ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جرّ و عبدها اما اذا نصب حملا على محل المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فارجع الى حلّ البيت فنقول قوله الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذى يهب المائة الهجان و هي النوق البيض و هي صفة المائة او بدل منه و قوله و عبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة و المراد بعبدها راعيها على الاستعارة اذ الراعي قائم بخدمة المواشي كما ان العبد قائم بخدمة المولى او على الحقيقة و الاضافة بادنى ملابسة كـكوكب الخرقاء و خذ طرفك و قوله عوذا حال اى حال كون تلك المائة حديثات النتاج قوله تزجي امها تاق و **انما جاز الضارب الرجل** جواب سوال و هو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز **حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه** و هو جرّ الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل الذى هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه و وجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة و المضاف اليه جنسا معرّفين باللام كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا قولا باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف و انما قال على المختار لان فيه وجهين اخرين و هما رفع الوجه على الفاعلية و نصبه على التشبيه بالمفعول و وجه كون الجرّ مختارا سيجيء في الصفة المشبهة انشاء الله تعالى ثم قوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اى انما جوّزه حملا او لقوله جاز بجعله مصدرا مجهولا و الا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل الفعل المعلل و فاعل المفعول له لان الحال النحوى و الجائز هذه المسئلة المذكورة **و انما جاز الضاربك و شبهه** نحو الضاربهم جواب سوال اخر و هو ان يقال جاز الضاربك و شبهه على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة و هذا **فيمن قال** اى في قول من قال و هو سيبويه و من تابعه **انه** اى ان الضاربك **مضاف** دون من قال انه غير مضاف و الكاف منصوب

الحمل على المفعول به والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على ضاربك واضافة تعيد تخفيف في التنوين المقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ووجه الحمل مشاركتهما في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد فلما لم يتصور الانفصال علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بحذف التنوين المقدرة **ولا يضاف موصوف الى صفته** لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة وغير مجرورة وهو باطل ولان الموصوف يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مباينا ولا يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره **ولا يضاف صفة الى موصوفها** لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها او تاخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنعان **ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء** جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك **متاول** بحذف الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد او جانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها نبتت من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالحمقاء لانها نبتت في سيل الماء فيقلعها السيل وكان نبتها بمسيل الماء حمق منها **ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** جواب سوال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة

القطيفة والثياب حيث يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفهما فاجاب بان ذلك

سائغ لِ حذف الموصوف من المضاف وايراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان

المضاف وتلخيصه حيث يبقى مبهما بعد حذف موصوفها فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف

الموصوف فبقي الصفة مبهمة يحتمل ان يكون صفة لموصوف آخر فاضيف الى ما كان موصوفا للتلخيص

والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما قيل في قول النابغة والمؤمن العائذات الطير يمسحها

ركبان مكة بين الغيل والسند ان الطير بيان وتلخيص لعائذات بقطع النظر عن كونه موصوفا لانقيد

الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة واخلاق ثياب من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا

وبيانا مثل خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي وتوضيحه ان

الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان كانا صفتين في قولنا قطيفة جرد

وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل الصفة مقامه استغني عن ايراد الموصوف فصار

في الاستعمال كانه غير صفة بمنزلة خاتم فحصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو وان الاخلاق

من اي جنس هي مثل خاتم فانه من اي جنس هو فاضافوا الى جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى

فضة وهو ما كان موصوفا لهما في الاصل تلخيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها

فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فحاصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف موصوفهما واقامتهما

مقام موصوفهما متاول بان هما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفهما فان قلت لما

كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف دفعا للابهام فلم لم يبق الكلام على اصله كفاية لمؤنة الحذف ثم

الرد قلت هذا الاحتياج ما كان وانما عرض بعد طول العهد المنسي للموصوف وداما عند قرب العهد

بحذف المحذوف فانما كانت الاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك حتى لو كان الابهام

اول وهلة لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد الابهام هلا رد الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها

خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة فلم يحتج الى الموصوف بل احتاجت الى المبين والبيان بالاضافة

وهو الاصل ثم الجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيفة كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة

مجردة عن الخمل اي ذهب خملها من كثرة اخلاقها والاخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين والثيب في

اسم مماثل للمضاف اليه اي لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة في العموم ظرف لقوله

بماثل اي يماثل به في العموم **والخصوص** بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الآخر يعني
لا ايضا فتا احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى الآخر سواء كانا متساويين كانسان وناطق او
مترادفين **كليث واسد** مثال المترادفين من الاعيان **وحبس ومنع** مثال المترادفين
من المعاني فلا يقال ليث الاسد ولا منع الحبس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بضم الهمزة
وسكون السين في قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متأول معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث
انها ليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال هؤلاء عوام الخواص واشراف الاشراف **لعدم الفايدة**
المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لامتناع كون الشيء معرفا لنفسه ومتخصصا بنفسه وهذا القيد
اعني قوله لعدم الفايدة علة لما تضمنه قوله لا ايضا فتا اي منعت اضافة اسم مماثل للمضاف اليه لعدم الفايدة والا
يفسد المعنى بتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل مثبتا وهذا **بخلاف كل الدراهم وعين**
الشيء اللام للعهد اي عين ذلك الشيء **فانه** الفاء للتعليل اي فان المضاف اليه لا يماثل المضاف
في العموم والخصوص بل **يختص** فان الكل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل الاضافة يختص
جاز ان يكون دراهم او دنانير او غيرهما والعين قبل الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة
الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا
لا يكون من باب اضافة احد المتماثلين الى الآخر **وقولهم سعيد كرز** ونحوه مما اضيف
الاسم الى اللقب كزيد بطة وقيس قفة جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرزا في المفهوم من حيث انهما
علمان لشخص واحد وتقرير الجواب انه **متأول** بارادة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني
فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكأنك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اي جاءني سعيد المسمى
باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله و
قولهم مبتداء وقوله متأول خبره وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه **واذا اضيف الاسم الصحيح**
المراد بالصحيح في كلام النحاة ما ليس في آخره حرف علة نحو غلام وثوب وذا وغير ذلك لان بحثهم يقع عن
اواخر الكلم **او الملحق به** اي بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما آخره واو او ياء قبلها ساكن كدلو وظبي
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة
او لان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة

بعد السكوت يعني في ابتداء التلفظ اي بحركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء ولان هذه الحركة يقع عليها بعد
اللسان فيحتمل كل حركة نحو وصول وثبية ووقاية ونحو خلات فكذا بعد السكون لا يثقل عليها الحركة اية حركة
كانت وقوله **الى ياء المتكلم** متعلق بقوله اضيف وقوله **كسر آخره** جزاء لقوله واذا اضيف اي كسر
آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبيي **والياء** مفتوحة
الجملة الاسمية حال او عطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو لايالف الدرهم المضروب
صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو منطلق معطوف على الجملة الفعلية
وهي يمر عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يمر عليها وهو يمر لان الانطلاق
هو المرور فكذا ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطف الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف
وفائه او حكما ككاف الضمير في اكرمتك والياء في غلامي ودلوي وظبيي كذلك والاصل فيما بني على الحركة
الفتح للخفة **او ساكنة** للتخفيف ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص
فقال **فان كان آخره** اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **الفا** مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها
تثبت تلك الالف عند الاضافة نحو عصايَ ورحايَ وغلامايَ لعدم موجب الانقلاب **وهذيل**
بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة **تقلبها** اي الالف التي كانت في آخر المضاف الى ياء المتكلم حال كونها
كائنة **لغير التثنية ياء** وتدغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم فتقول عصيّ
ورحيّ لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا فقلبوا الالف ياء فاجتمع مثلان فادغموا
احدهما في الآخر بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فيقولون غلاماي وذلك لان لا يلتبس التثنية علامة الرفع
فلو قلب ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور **وان كان** اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ياء** سواء كانت
الياء للتثنية او للجمع او لغيرهما **ادغمت** تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين نحو مسلمي بفتح الميم ومسلمي بكسر الميم
وقاضيّ وانما عاد المحذوف في قاضي لان بالاضافة سقطت التنوين التي لزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين
وان كان اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت** تلك الياء المبدلة
من الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو مع الياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلميّ في الاصل مسلموي ونحو فعل اعلال
رمي **وفتحت الياء** اي ياء المتكلم في الصور الثلاث المذكورة [illegible] والياء او واوا [illegible]

للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فيفتح تحرزا عن ذلك واختير الفتح للخفة **واما الاسماء**
الستة فاخي وابي اي فيقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخي وابي بياء مخففة ولا يرد الام المحذوفة
وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة اجراء لهما بعد حذف حرف العلة نسيا منسيا مجرى الصحيح مثل يد ودم
ولقائل ان يقول لا وجه لتقديم الاخ على الاب في الذكر اللهم الا ان يقال ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم
اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها **واجاز** ابو العباس **المبرد اخي وابي** بياء مشددة لرد الواو المحذوفة
وقلبه ياء وادغامه في ياء المتكلم وانما يرد اجراء لهما مجرى اضافتهما الى الظاهر والى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وا
خو زيد ونحوه تمسكا بقول الشاعر ابي مالك ذو الجد بلاده فاصل ابي عنده ابي فاضيف الى ياء المتكلم فصار
ابوي باثبات حرف العلة عند الاضافة الى ياء المتكلم كاثباتها عند الاضافة الى غيرها فاعل واجيب بان الاب
يجمع في كلامهم جمع السلامة فيقال ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر
وفدينا بالابينا فيحتمل ان يكون قوله ابي جمع سلامة مجرورا ابوا والقسم ثم اضيف الى ياء المتكلم فسقط
نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدفع التمسك فان قيل الجمع بالواو والنون
مختص باعلام العقلاء وصفاتهم والاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة
بحذف اللام كقلون وبنون وسنون نجبر المافات منها والاب منقوص مثلها فلا يستبعد جمعه
كجمعها لكن هذا الجبر ليس بقياسي وان كان كثيرا في الجزئيات كثيرة ثم المبرد انما يرد المحذوف في اخي وابي
فقط ولا يرد في غيرهما اذ هو رواية جار الله الزمخشري وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في اخي و
ابي وحمي وهني **وتقول** في اضافة هن وحم الى ياء المتكلم **حمي وهني** بياء مخففة بلا رد المحذوف يعني
ان حكمهما حكم اخي وابي وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة الهن والحم
الى نفسه ولو قال ويقال حمي وهني لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم
الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال حمي كان
معناه حمي بتقدير حذف المضاف اي حم امرأتي ويقال ان قوله وتقول على صيغة الغائبة دون المخاطب بقرينة
حمي اي وتقول قايلة **ويقال في** اضافة فم الى ياء المتكلم **في** بكسر الفاء وتشديد الياء **في الاكثر**
والافصح لرد الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامها في ياء المتكلم وانما قلبت الواو ميما في المفرد لاجل
وذلك ان اصل فم فوه بدليل افواه فحذفت الهاء لمشابهتها حرف العلة ثم قلبت الواو ميما في المفرد لقرب مخرجهما

مخرجهما ولو لم تقلب الواو ميما انقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين
وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة
لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين فترد الى الاصل ولم يقلب ميما وقد **فمي** بقلب الواو ميما
قياسا على حالة الافراد في بعض النسخ **وهو ليس بفصيح** وان قلب الواو ميما في الافراد للضرورة
ولا ضرورة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح **واذا قطعت** هذه **الاسماء عن الاضافة**
قيل اخ واب وحم وهن وفم مثل يد ودم بحذف لاماتها وجعل الاعراب
على عيناتها او ما هو بدل من العين وجاء اخ دون اب كدلو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا و
اخواك ومررت باخو واخوك وجاء ابا واخا كعصا مطلقا فيقال هذا ابا او اخا او اباك واخاك ومررت
بابا واخا وباباك واخاك ويقال في تثنيتهما ابوان واخوان وفي جمعهما اباء واخوة وجاء في تثنيته ابان
واخان وفي جمعهما ابون واخون وجاء اب واخ مشددين وجاء ابات واخات معربين بالحركة
مضافين الى غير ياء المتكلم ثم قوله فم يجوز بفتح الفاء وضمها وكسرها **وفتح الفاء افصح منهما**
اي من ضمها وكسرها الدلالة فتح الفاء عليهما وفي بعض النسخ لم يذكر قوله منهما وجاء بتشديد الميم
فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبني على الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورا مع
التثليث في الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب **وجاء حم مثل يد** اي
حكمه مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الاعراب على العين **وخبء** في كونه مهموزا معربا بالحركات
الثلاث **ودلو** في كونه اخره واوا وخالصة **وعصا** في كونه مقصورا معربا بالحركات التقديرية
مطلقا متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثل يد يقال هذا حم او حمك ورايت
حما او حمك واذا كان مثل خبء يقال هذا حمء او حمؤك ورايت حمأ او حمأك ومررت بحمء او بحمئك
واذا كان مثل دلو يقال هذا حمو او حموك ومررت بحمو او حموك واذا كان مثل عصا يقال هذا حما
ورايت حما او حماك ومررت بحما او حماك وقد جاء مثل [illegible] مطلقا فيقال هذا حماء [illegible]
بحما و[illegible] **وجاء هن مثل يد مطلقا** اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن او هنك
ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد النون مطلقا **وذو لا يضاف
الى مضمر** بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس [illegible]

نحو مررت برجل ذي مال والضمير ليس باسم جنس **ولا يقطع** ذو عن الاضافة لوجوبها الا نادرة

الاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمر نحو اللهم صلّ على محمد وذويه اى اصحابه او

مقطوعا عن الاضافة كقول الشاعر ولكنى اريد به الذوينا اى اصحابه فشاذ وجاء فى دوا التصغير

والقصر ثم لما فرغ عن بيان المعربات التى اعرابها اصلى شرع فى بيان المعربات التى اعرابها تبعى فقال

التوابع اللام للجنس فلا يلزم تعريف الافراد **كل ثان** كلمة كل لبيان الاطراد وهو الجنس من حيث

انه يشتمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتداء والمفعول الثانى والحال ونحو ذلك فانها

ثوان وفصل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو المبتداء والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلك **باعراب**

سابقه الجار والمجرور صفة ثان اى كل ثان ملتبس باعراب سابقه وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما

وان كانا ثانيين لكنهما ليسا باعراب سابقهما **من جهة واحدة** اى من مقتضى واحد فرفع عاقل

فى جاء نى رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا رايت رجلا عاقلا ومررت

برجل عاقل وكذا ساير التوابع فاعرف وفيه احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثانى والحال ونحو ذلك

مما هو ثان باعراب السابق لا من جهة واحدة بل اعراب الثانى من جهة اخرى فان قيل المراد من جهة

واحدة ان يكون اعراب الثانى والسابق بمقتضى واحد وخبر المبتداء كذلك لانه ثان باعراب سابقه وهو

المبتداء بمقتضى واحد وهو الفاعلية وكذا المفعول الثانى من باب علمت واعطيت فانه ثان باعراب

سابقه بمقتضى واحد وهو المفعولية فينبغى ان يكون كل منهما تابعا قيل المراد بالجهة الواحدة وحدة

فردية فيخرج خبر المبتداء اذ جهة رفع المبتداء وخبره متحدة نوعا وهو الفاعلية لا فردا لان فا

خبر المبتداء غير فاعلية المبتداء لان فاعلية المبتداء من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر المبتداء

من جهة كونه جزء ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولى باب علمت واعطيت متحدة نوعا

وهو المفعولية لا فردا لان مفعولية الثانى غير مفعولية الاول لان مفعولية الثانى من باب علمت

من جهة كونه محكوما به ومفعولية الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثانى من باب

اعطيت من جهة كونه ماخوذا ومفعولية الاول من جهة كونه آخذا فان قيل يخرج من قوله ثان

الصفة الثانية والثالثة فصاعدا قيل المراد بالثانى المتاخر اى كل متاخر فلا يخرج ذلك فان

قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قايم وزيد قايم زيد قايم فان

فان كل واحد من ضربا الثانى وان الثانى والجملة الثانية تابع لانه تاكيد وليس باعراب سابقه قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث فى قسم الاسم فيخرج ذلك او نقول المراد باعراب سابقه على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقه نحو جاءنى هؤلاء الرجال قيل المراد ما هو اعراب لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعـــــــراب زيد العاقل برفع العاقل ولا رجل ظريفا بنصب ظريف قيل المراد ما هو اعراب حقيقة او حكما وضمة يا زيد وفتحة لا رجل اعرابان حكما من حيث انهما تشبهان الاعراب فى العروض والاطراد ثم لما فرغ عن بيان التوابع شرع فى تقسيمها وهى خمسة النعت والعطف بالحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان فقال **النعت** وانما قدم النعت لكثرة جهات تبعيته لانه يتبع المنعوت فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف ساير التوابع قوله **تابع** جنس من حيث انه يدخل فيه ساير التوابع وفصل من حيث انه يخرج عنه غير التوابع **يدل على معنى حاصل فى متبوعه مطلقا** ثم الشارحون ان فى قوله يدل على معنى فى متبوعه احترازا عن ساير التوابع وفى قوله مطلقا احترازا عن الحال لان معنى قوله مطلقا اى غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او وقوعه عليه والحال وان دل على معنى فى متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه وفى كل منهما نظر اما الاول فلان التاكيد فى مثل نحو جاء فى القوم كلهم اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين فى متبوعه واما الثانى فلان الحال فقد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان فى قوله يدل على معنى فى متبوعه احترازا عن ساير التوابع سوى نحو جاء فى القوم اجمعون وفى قوله مطلقا احترازا عن نحو جاء فى القوم اجمعون اذ معناه اى غير مقيد بالنسبة والتاكيد فى نحو جاء فى القوم كلهم اجمعون وان دل على معنى فى متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة فانه يجى بعد النسبة فهذا مما سنح به خاطرى قال بعض الشارحين ان هذا القيد لرفع توهم من يتوهم ان الحال داخل فى التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل فى الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءنى صديقك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو اعجبنى زيد علمه ونحو ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اى نحو بحيث يدل على معنى فى متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل

علی معنی فی متبوعہ بل ذکر بحیث یکون مقصودا بالنسبۃ دون متبوعہ وکذا عطف البیان لم یذکر بھذہ الحیثیۃ بل ذکر بحیث یوضح متبوعہ فافہم فان قیل یخرج من الحد الصفۃ السببیۃ نحو جاءنی رجل حسن غلامہ فان حسنا لفظ مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ بل علی معنی فی متعلق متبوعہ قیل المراد بالمتبوع اعم من ان یکون حقیقیا او سببیا **وفائدتہ** ای فائدۃ النعت **تخصیص او توضیح** التخصیص عند النحاۃ عبارۃ عن تقلیل الشیوع والابہام الحاصل فی النکرات نحو رجل عالم فان قولہ رجل کان بحسب الوضع محتملا لکل فرد من افراد الرجل فلما وصفتہ بعالم زالت الشیوع والا وخصصتہ بفرد من الافراد المتصفۃ بالعلم والتوضیح عبارۃ عن رفع الاحتمال الحاصل فی المعارف نحو زید التاجر عندنا فان قولہ زید کان یحتمل التاجر وغیرہ رفعت الاحتمال **وقد یکون** النعت **لمجرد الثناء** ای لمحض الثناء من غیر تخصیص وتوضیح وذلک اذا کان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلک الوصف قبل ذکرہ نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم **او لمجرد الذم** نحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم **او لمجرد التوکید** اذ الموصوف علی معنی ذلک الوصف بالتضمن **مثل نفخۃ واحدۃ** فان قولہ واحدۃ نعت موکد اذ الوحدۃ یفہم بالتاء فی نفخۃ وقد یکون النعت للکشف نحو الجسم الطویل العریض العمیق کذا والفرق بین النعت الموکد والنعت الکاشف ان النعت الموکد یوکد بعض مفہوم المنعوت کامس الدابر والواحد ونفخۃ واحدۃ وحسن لبس وعذاب شدید وشمس منیرۃ وبدر رفیع والنعت الکاشف یکشف تمام ماہیۃ المنعوت کالمثال المذکور ولم یذکر النعت الکاشف الحاقا لہ بالنعت الموکد وقد یکون النعت للتعمیم ای لانتفاء التخصیص بنوع دون نوع نحو کان ذلک فی یوم من الایام ای یقصد فیہ مجرد کونہ یوما لا امر زائد علی ذلک من کونہ یوم الخمیس او یوم الجمعۃ وکذا نحو کان ذلک فی وقت من الاوقات ای یقصد فیہ مجرد کونہ وقتا لا امر زائد علی ذلک من کونہ فی وقت الصبح او وقت الظہر وکذا نحو جاء فی رجل من الرجال ای یقصد فیہ مجرد کونہ رجلا لا امر زائد علی ذلک من کونہ عالما او شاعرا ثم لما کان کثیر من النحویین شرطوا فی النعت ان یکون مشتقا والیہ ذہب الزمخشری والمالکی دما وجدوا غیر مشتق اولوہ بالمشتق وتکلفوا فی تاویلہ شرع المصنف رحمہ اللہ فی ردہ فقال **ولا فصل** ای ولا فرق بین ان یکون النعت **مشتقا** کعالم وعاقل **او غیرہ** ای غیر مشتق لان المعنی من النعت تابع یدل علی معنی فی متبوعہ ... الذی ... حاصل

يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع
هو المشتق توهم بعض النحاة ان الاشتقاق شرط حتى اولوا غيره بالمشتق واشار المصنف الى انه لا فرق بين
ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه قد يكون غير مشتق اذا كان وضع غير المشتق **لغرض**
المعنى بالدلالة على المعنى **عموما** اى وضعا شاملا ودلالة عامة يعنى في جميع الاستعمالات **مثل**
تميمى وذى مال في قولك جاءنى رجل تميمى او ذو مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعهما
في جميع الاستعمالات **او خصوصا** اى وضعا خاصا ودلالة خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كاى واسم
الجنس واسم الاشارة **نحو مررت برجل اى رجل** اى رجل كامل فان اى انما يدل على معنى في متبوعه
اذا وقع صفة لنكرة في موضع المدح والمبالغة في قولك اى رجل عندك **ومررت بهذا الرجل** فان اسم
الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم لان ذلك المعنى تعيين حقيقة الذات فان قيل اسم
الجنس يدل على الذات دون المعنى قلنا المبهم دال على الذات فتعين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا
لم يوصف المبهم الا باسماء الاجناس **ومررت بزيد هذا** ومررت بغلام زيد هذا ومررت بغلام
هذا ومررت بهؤلاء هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة لعلم او المضاف
الى العلم او الى المضمر المضاف ولا يقع صفة في قولك هذا زيد **وتوصف النكرة بالجملة الخبرية**
وهى الجملة التى يحتمل الصدق والكذب نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوعها
كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازا عن الجملة الانشائية كالامر والنهى
والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا الا بعد تاويل الانشائية لانه لا ثبوت
لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت
بزيد قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة
التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون
باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير لان الاصل في الحكم ان يكون مجهولا ليفيد السامع وينبغى ان يكون هذا مراد
من قال ان الجملة نكرة كذا في الرضى **ويلزم الضمير** في الجملة التى تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما
ويوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فحسن
حال قائمة بالرجل **ويوصف بحال متعلقه** اى بحال قائمة بمتعلق الموصوف **نحو مررت**

برجل حسن غلامه فالحسن حال قايمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذى بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمررت برجل قايم ابوه اوملك كمررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه او بعيدة كمررت برجل قايم غلام ابيه **فالاول** اى النعت بحال الموصوف **يتبعه** اى يتبع الموصوف **فى الاعراب** رفعا ونصبا وجرا **والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث** لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث **والثانى** اى النعت بحال متعلق الموصوف **يتبعه** اى يتبع الموصوف **فى الخمسة الاول** جمع الاولى اراد بالخمسة الاولى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير **وفى الباقى** اى باقى الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذى بعده **كالفعل** مع الفاعل الظاهر الذى بعده فى المطابقة فى التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت على فى هذا القسم يشبه الفعل من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مونثا حقيقيا ويجب افراده اذا كان الفاعل مظهرا مثنى ومجموعا فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاولى فتقول مررت برجل قايمة جاريته وبامرأة قايم غلامها وبرجلين قايم ابوهما وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب غلامهم **ومن ثمه** بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اى ولاجل كون النعت فى هذا القسم فى باقى الامور المذكورة كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه** باقرار النعت وان كان فاعله جمعا كما حسن قام رجل يقعد غلمانه **وضعف قام رجل قاعدون غلمانه** كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت مع فاعله فى هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلونى البراغيث **ويجوز** من غير ضعف **قام رجل قعود غلمانه** بجمع النعت مطابقا للفاعل لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع لجريانه على اعرابه لانه يوازى الفعل فهو كالمفرد وسكنا ته[illegible]

والمضمر لا يوصف بشيء لان فايدة الصفة في المعارف التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردًا للباب **ولا يوصف به** اى لا يوصف شيء بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او مساو له ولا شيء اعرف من المضمر ولا مساو حتى يوصف به ولان المضمر اذا وقع صفة فموصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيره لا يستقيم الاول اذ المضمر بمعزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثاني لان غيرهما دونه في التعريف فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساوله كما قال الشيخ **والموصوف اخص او مساو** اى الموصوف المعرف لعرفه اى اكمل تعريفا من صفته او مساولها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل هذا الاصل في نحو جاء غلامك زيد صفته عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بزيد هذا عند ابن السراج لان الاسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل في نحو مررت بالرجل الذى قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاعرف في مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فصديقك في المثال الاول بدل عند سيبويه لا صفة وكذا اسم الاشارة في المثال الثاني بدل عند ابن السراج لا صفة وكذا الذى في المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذى على المعرف باللام للموافقة في الصورة لكون الموصول مع الصلة بمعنى المعرف باللام فان الذى قام بمعنى القايم ويمكن ان يحمل الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا لها وفيتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر فلا يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساو الصفة اخص وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اخص من وجه واعم من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او مساو بيانا للواقع اذ لا يمكن التخلف عنه لا اصل **ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله** اى من اجل ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف

ذو اللام اي ما فيه لام التعريف الا بمثله اي بذي اللام نحو جاءني الرجل العالم او بالمضاف الى مثله اي الى
ذي اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام
الفرس وانما لم يوصف بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه فلو وصف ذو اللام بغيرهما من
المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه ... المصنف وهذا بناء
على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه ... جميع المضاف ...
فاجاز مررت بالرجل صاحبك وصاحب ... تعريف المضاف الى اي
معرفة كانت ادنى من تعريف جميع المعارف عند بعضهم ... المصنف ... على
البدل فان قيل ان ذا اللام يوصف بالموصول ... كقوله تعالى ... فكيف
يصح الحصر قيل ان الموصول في حكم ذي اللام ... ان تعريفه بالموصول ... اللام للاشتراك في الصورة
او لكونه مع الصلة بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب ... والمساوي على اصطلاح
اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد ... لفظ الصفة او مساويا
لمفهومها ... الكلام المعرف والمنكر لكن يرد عليه قولهم حيوان ناطق ... ليس باخص من الصفة
ولا مساويا بل الصفة اخص منه الظاهر ان المراد بالاخص والمساوي ... ولا منه وكذا يرد عليه
قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس اخص من الصفة ولا مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص
من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض حيوان اللهم الا
ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بناطق مساو للناطق وبعد
التوصيف بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او مساويا بيانا للواقع اذ لا
يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفا ولقائل ان يقول لو اريد الاخص
والمساوي على اصطلاح اهل المنطق لا ينبني عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله فان العالم في قولك جاءني الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخص
والمساوي ما ذكرنا اولا وانما التزم جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام
في رتبة التعريف فالاسم الاشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف الى ذي اللام او هو جواب ما يقال
... اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه معرفا من ... على الاصل المذكور ...

وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام
لاستوائهما فى رتبة التعريف قياسا على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف الى
ذى اللام وتقديرا الجواب انه التزم **وصف باب هذا** اراد بباب هذا اسماء الاشارة
بذى اللام وبالذى والتى الموصولين على ذى اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذى اللام
للابهام اى لابهام المقتضى لبيان الجنس وذلك اعنى بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اخرى
لابهامه ولا بالمضاف الى شئ من المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم
البيان منه كان كالاستعارة من المستعير واشواله من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل من
كونهما وصفين لتعينه لا يدل ان معنى الوصفية فيهما او هو الدلالة على المعنى فلم يبق لبيانه الا ذو اللام
وما الحق به من الذى والتى وانما يقتضى المبهم بيان الجنس لانه مبهم الذات فيقتضى صفة تعين ذاته
ويدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات هى اسماء الجنس **ومن ثم** اى ومن اجل ان المقصود
من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس **ضعف مررت بهذا الابيض**
وان كانت الصفة ذا اللام من حيث ان الابيض عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد فى الاجناس
الكثيرة فلا يكون مبينا للجنس **وحسن مررت بهذا العالم** لان العالم يختص بجنس واحد
وهو الانسان فيتبين به ان الانسان هو المبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع فى بيان العطف بالحرف
وهو عطف النسق ايضا فقال **العطف** بالحرف **تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه** واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل متبوعها فانها تقوله مع متبوعه عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج
من هذا الحد العطف بلا نحو جاءنى زيد لا عمرو فان عمروا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه
وان كلمة بل وكذا لا واما وام والاضراب ايضا مع المقصود قيل المراد بكونه
مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء وانتهاء والمعطوف عليه بل مقصود ابتداء
والمعطوف بها مقصود انتهاء فكلاهما مقصودان بهذا الطريق هذا هو الفرق
بين المعطوف ببل [illegible] مقصود [illegible] اى لا ابتداء ولا انتهاء
لانه يبنى على [illegible] فاذا ثبت جاءنى

زيد بل عمرو وكنت قاصداً للاخبار بمجی زید ثم تبين لك انك غلطت فی ذلك فتضرب عنه الی عمرو فتقول
بل عمرو واما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصداً للاخبار بمرورك بحمار فسبق لسانك على مرورك برجل
فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءنی زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود
بالنسبة التی قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية
وكذا يخرج نحو ماجاءنی زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة
الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب
فلا يرد شئ ثم لما فرغ من حد العطف شرع فی بيان شرطه فقال **ويتوسط بينه** ای بين العطف
وبين متبوعه ای متبوع العطف **احد الحروف العشرة وسياتی** بيان
الحروف العشرة فی قسم الحرف **مثل قام زيد وعمرو** فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع المتبوع
ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو **واذا عطف** على الضمير **المظهر** **على** الضمير **المرفوع**
المتصل اكد بمنفصل ای بضمير منفصل **نحو ضربت انا وزيد** فزيد عطف على تاء
الضمير بعد تاكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو
بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل اضعف فلو عطف
عليه لزم عطف القوی على الضعيف فيلزم اختلاط المتبوع من التابع ومزية التابع على المتبوع وهو
قبيح فاكد بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم
العطف على جزء الكلمة من كل وجه فلقايل ان يقول هذا منقوض فی البدل والتاكيد وعطف البيان
حيث جاز ان يكون كل منها مستقلا ومتبوعاتها مضمرا مرفوعا متصلا كالتاكيد فی المثال المذكور
فی المتن والبدل فی قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال ان الذين ظلموا بدل من الضمير
البارز فی اسروا وعطف البيان فی قولك زيد جاءنی ابو عبد الله فان قوله ابو عبد الله عطف بيان
للضمير المستكن فی جاءنی فيلزم مزية التابع على المتبوع واختلاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد
وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة
فيتبعان الضمير المتصل الذی هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف
فانه مستقل من كل وجه لا استقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف

كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا يغني انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع او يقال لا ضير في استقلال التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا منحطين عن متبوعهما وانحطاطهما في عدم القصد يعارض استقلالهما ولكن لا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط في حكم التنحية فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون العطف عليه لتحقق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيده والبدل منه وبيانه ان التاكيد وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما والبدل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير لمتبوعه فيتاتى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير في استقلالهما مع جزئية متبوعاتها بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاير للمتبوع فاستقبح استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيد بمنفصل اذ لا ضير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قال على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاءني الا انت وزيد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد **الا ان يقع فصل** استثناء مفرغ اي اكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المعطوف عليه فيجوز ترك اي ترك التاكيد بمنفصل مثل **ضربت اليوم وزيد** فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون التاكيد بالمنفصل لمكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لطريان حدوث قوة في المعطوف

باعتبار المبعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التا[بع]
وعدم استقلال المتبوع لمعارضة هذه القوة **وإن عطف على الضمير المجرور**
أعيد الخافض سواء كان الخافض حرف جر أو مضافا **نحو مررت بك وبزيد**
ومررت بغلامك وغلام زيد وإنما وجب إعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة
لأن الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار ومن حيث أنه لا ينفصل عن الجار أصلا
فلو عطف عليه بدون إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فإن قيل لم لم يؤكد بضمير المنفصل لئلا يلزم
العطف على جزء من كل وجه كما علم في العطف على المرفوع المتصل قيل تأكيد الضمير المجرور غير ظاهر لاحتياجه
إلى استعارة الضمير المرفوع للضمير المجرور بأن يقال مررت بك أنت وزيد إذ لم يوجد للمجرور ضمير منفصل
كما وجد للمرفوع المتصل ولما قراءة الهمزة يتساءلون به والأرحام بالجر عطفا على الضمير المجرور
في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والأرحام للقسم دون العطف فإن قيل فما تقول بعد إعادة
الخافض أتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور أم تقول المجرور عطف على المجرور قيل
المجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف فقيل جره بالجار الأول ولعل الجار
الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك فإن ضمير المخاطب للعطف على ضمير المتكلم
المجرور وأعيد الجار وهو بين وجعل كالعدم معنى ليتحقق إضافة بين إلى المتعدد لما عرف أنه لا يضاف إلا
إلى المتعدد وقيل جر المعطوف بالجار الثاني فإنه ليس بأقل من الجار المقحم والحروف الزائدة في نحو تبارك اسم [ربك]
وكفى بالله فإنها لا تلغى مع زيادتها وهو الأصح **والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع**
ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد لكونه باعتبار العطف من
باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما أن الضمير في الأول عائد إلى المائة وهي
معرفة باللام فكان المضاف إلى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة بخلاف وزيد في [الثاني]
حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فإن قيل هذا الأصل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف
عليه وأعرب المعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمهما إعرابا وبناء ومثل
يا زيد والحارث حيث [illegible] المعطوف عليه [illegible] على المعطوف [illegible]

لعدم تجرده عن اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها في المعطوف باللام ومثل زيد شجاع وغلامه حيث يشتمل المعطوف على الضمير لا غير المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيد يا زيد وعبد الله فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن معنى من الاستغراقية وذا يختص باسم لا النكرة فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة تمنع البناء وكالتجرد عن اللام في نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها لنفي اجتماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى المعطوف عليه وكاشتمال الضمير في زيد شجاع وغلامه ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجود السبب على مرتبان يوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فحينئذ لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلتها لامتناع دخول رب على المعارف قيل الاضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعدم قصد التعين في رب شاة وسخلتها او هو محمول على نكارة الضمير على سبيل الشذوذ في مثل رب رجلا ونعم رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذ فليس بقياسي وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا **ومن ثم** اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع **لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع** اي رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولي عامل واحد اي يعطف ذاهب على قايما او قايم وعطف عمرو على زيد لامتناع عمل ما في خبرها المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجر لانه لو نصب او جر عطفا على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه [illegible] هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمرو اكرمته على تقدير العطف على الصغرى [illegible]

ولا ذاهبا عمرو عنده او في داره فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون
هذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازهما **وانما جاز الذي يطير**
فيغضب زيد الذباب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير نحو هذا الكلام صلة
الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه انما جاز هذا الكلام
اي ما جاز هذا الكلام الا **لانها** اي لان الفاء في قوله فيغضب فاء **السببية** لا العاطفة
كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته وسقيته
فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف فكيف
يصح نفي كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى لها رابطة لانها توجب سببية الاول للثاني
فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط فكيف يكتفى بها رابطة هنا والاولى
ان يقال انها فاء السببية وهي وان كانت للسببية فهي عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة
فيكتفى بالربط في احديهما عن الربط في الاخرى نظير الرابط في الاول الذي يطير فيغضب زيدا الذباب
فالمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او الذي يغضب زيد يطيرانه الذباب ونظير
الرابط في الثانية يقال الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد فزيد خبر الذي وفاعل يغضب ضمير
المستكن فيه اي فيغضب هو زيد **واذا عطف على معمولي عاملين**
مختلفين لم يجز في صورة ما نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة وان زيدا في الدار وعمروا ان الحجرة
لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملهما ولان الواو في ان زيدا
في الدار وعمروا ان الحجرة اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين مجروره فاصل اجنبي
اذ التقدير فيه وعمرو ان الحجرة وانما قال عاملين مختلفين احترازا عما اذا عطف على معمولي عامل واحد
فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبشر خالدا لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف لاستعمال
اذا والماضي جهة حسن لان استعمالهما يدل على وجود العطف على معمولي عاملين مختلفين فكيف
يترتب على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز العطف على معمولي عاملين
مختلفين قيل نحو استعمال اذ والماضي ههنا اعتبار [illegible] وهو الاشارة [illegible] على
عمرو او عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف غلبة وقوعه بناء على بعض الصور

وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف خلافاً للفراء فانه جوزه مطلقاً
قياساً على العطف على معمولي عامل واحد الا مستثنى مفرغ اي لم يجز في صورة ما الا في صورة تقديم المجرور على
المرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فانه جائز وهو مذهب الي علم
وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي حده المصنف فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو عطف
على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف
في هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما في قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل ناراً
فقوله نار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله وناراً عطف على امرأ المنصوب والعامل
تحسبين وكما في مثل وما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور
والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم المجرور خلافاً لسيبويه فانه منعه
مطلقاً واليه ذهب البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه والتقدير اكل نار توقد بالليل ناراً ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءة
تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بالجر اي عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه
كان شاذاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع قياسي اذ لما كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً وكان
مضافاً الى شيء آخر قياسي ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع في بيان التأكيد فقال التأكيد تابع
يقرر امر المتبوع اي شأنه في النسبة اي نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاءني زيد نفسه وعينه
فان قولك جاءني زيد قبل ذكر نفسه موجبة نسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبته الى
غيره مجازاً وهو متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفسه
في نسبة الفعل اليه او الشمول اي شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاءني القوم كلهم فان قولك
جاءني القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر
القوم مجازاً بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم في الشمول وان لاحتمال
وقوله في النسبة تميز عن نسبته في اضافته الامر الى المتبوع اي يقرر نسبة المتبوع او شموله وتميز عن
الذكورة الثابتة بالاضافة وهو الامر احترز بقوله تابع عن غير التابع وبقوله يقرر امر المتبوع

من سائر التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقرر امر المتبوع ايضا وذلك في عطف البيان والعطف بالحروف والصفة الغير المؤكدة ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه منحى غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وتوهم ان الابدال التقرير معناه انه لتقرير ما قصد وعليه البدل لا التقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فانها ايضا تقرر امر المتبوع نحو نفخة واحدة واله واحد وامس الدابر فلا تخرج بهذا القيد وبقوله في النسبة او الشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد وبين المؤكدة وفرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة المؤكدة بالتضمن وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاء في القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تاكيدا فالفرق الصحيح هو ما ذكرنا اولا فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فمعنى قولهم جاء في القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفده الكلام الاول لان كلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تاكيدا عندهما بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاء في القوم جميعا قيل كونه دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير الشمول بكلهم لا ينافي تقريره باجمعين واتباعه لانه قد تقرر الشيء مرارا ولئن سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع في نفس الشمول او صفته واجمعون تقرر امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل يخرج من هذا التعريف بان نحو زيد قائم لعدم التقرير في النسبة او الشمول فلا هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي فلا ضير في خروج التاكيد الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف لجنس التاكيد سواء كان اسميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان للكون فيه مقررة صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي ينكرها السامع الطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي يرجع الى الجنس للتاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التاكيد الحرفي في الحد فان قيل يصدق هذا الحد على نحو يا زيد زيد

زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل قيل لو كان ذكر زيد الثاني بحيث يقرر امر زيد الاول
في النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم
بدا له ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا
وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيد بدلا وجعل
رايت زيدا زيدا تاكيدا قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التاكيد للاثبات
بانه لا تسامح فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادي لا ينادي شخصا
الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امرا يدعوا الى ندائه فلا يتسامح في ندائه لئلا يفوت غرضه
ثم لما فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال **وهو لفظي ومعنوي** فان قيل
لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتاكيد
هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى
التقرير فاراد بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صنعة
الاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات
مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور ويحمل قوله تكرير اللفظ الاول على ما به
تكرير اللفظ الاول ويحمل قوله بالفاظ مخصوصة على حقيقة اي التاكيد المعنوي كائن بالفاظ
مخصوصة فاعرف **فاللفظي تكرير اللفظ الاول** اي فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول
او فالتاكيد اللفظي ما به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير
اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربتك اياك وجايع نايع وبيت بيت اسد
اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تاكيد لفظي وان اريد تكرير لفظ الاول
حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل ابصعون واكتعون وابتعون لترادفها
وهو تاكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولقائل ان يقول كما الترادف بين ابصع
وابتع كذلك لا ترادف بين خبيث ونبيث لان نبيثا ماخوذ من نبيث الشيء استخرجه فكون ابصع وابتع تاكيدا معنويا وكون
خبيث نبيث تاكيدا لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع كون نبيثا تاكيدا بل يجعل نبيثا صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل قيل
ان الضمير المرفوع المتصل في ضربتك اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل في نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير

وهو عيب لعدم الفرق بين الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في نية استيناف التعلق كذا في المستوفي شرح المفتاح **ويجري التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها** اي في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقييدية وغيرها نحو جاء في زيد زيد وضرب ضرب زيد وان ان زيدا قايم وزيد قايم زيد قايم وهذا رجل ظريف رجل ظريف وهذا غلام زيد غلام زيد وقد تزاد في التاكيد اللفظي حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرات الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له حسابه بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى واعراب الاول والثاني اعراب واحد لتاويلهما بلفظ واحد اي قرات الكتاب مسورا وجاء ربك والملك مصففين وبينت له حسابه مبوبا ومفصلا وجاء القوم مثلثين وانما ظهر الاعراب في موضعين تحرزا عن الترجيح بلا مرجح **والمعنوي بالفاظ محصورة** اي والتقرير المعنوي كائن ملتبسا بجزئيات معدودة او على حقيقتها اي التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وفي بعض النسخ وقع مخصوصة مكان محصورة وهي اي تلك الالفاظ **المحصورة نفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وابصع** بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا في الرضي ثم الثلثة الاخيرة موكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة تحسين ليس فان قوله ليس لا معنى لها مفردة بل بضم الحسن لتزئين الكلام لفظا والتقوية معنى وقيل اكتع من حول كتيع اي تام وابصع من بصيع العرق اي سال وابتع من التبع بفتحتين وهو طول العنق مع شدة مغرزه اي الجامع بينها الوكادة والظهور **فالاولان** اي النفس والعين **يعمان** اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اي يوكد بهما كل واحد منها ملتبسين **باختلاف صيغتهما وضميرهما** بحسب المؤكد نحو قولك في المذكر الواحد جاء زيد **نفسه** وفي المؤنث الواحد جاءتني المراة نفسها وفي تثنية المذكر والمؤنث جاءني الزيدان او المرتان **انفسهما** وانما قيل في التثنية بصيغة الجمع لالحاقها بالجمع لكونها اول الجمع وبعض العرب يقول في التثنية نفساهما وعيناهما والاول اولى **وفي جمع المذكر** العاقل جاء في الزيدون **انفسهم** وفي جمع المؤنث في

وفي غير العاقل من المذكر جاءتني النساء والافراس **انفسهن والثاني** اى كلاهما الماسمي النفس
والعين اولين سمي الثالث ثانياً فقال والثاني **للمثنى** تقول في المذكر المثنى نحو جاءني الرجلان
كلاهما وفي المؤنث المثنى جاءتني المرأتان **كلتاهما والباقي** بعد الثلثة المذكورة وهو الكل
وما جمع الى ابصع **لغير المثنى** مما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان
مفرداذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله **وباختلاف**
الضمير دون الصيغة **في الكل تقول** قرأت الكتاب **كله** وقرأت القصة **كلها** واشتريت
العبيد **كلهم** ورأيت النساء **كلهن** وباختلاف **الصيغ** دون الضمير في الكلمات
البواقي تقول في المذكر الواحد **اجمع واكتع وابتع وابصع** وفي المؤنث
الواحد والجمع بتاويل الجماعة **جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء** وفي جمع المذكر **اجمعون**
اكتعون ابتعون ابصعون وفي جمع المؤنث **جُمَعَ وكُتَعَ وبُتَعَ وبُصَعَ**
واجاز الاخفش اجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع **ولا يؤكد بكل واجمع الا شئ**
ذو اجزاء مفردا كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء
اى ذو امور متعددة **يصح افتراقها** اى افتراق تلك الاجزاء **حساً** نحو الرجال والقوم
او حكما نحو العبد فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع ولا
يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب **نحو اكرمت القوم كلهم**
تاكيد القوم هذا نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اى افراده
في الحسن وهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم **واشتريت العبد كله** تاكيد العبد هذا نظير ذي
اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه او
ثلثه او ربعه **بخلاف جاءني زيد كله** فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد حسا
وهو ظاهر ولا حكما في حكم المجي لانه لا يمكن مجي زيد نصفه او ثلثه او ربعه وانما اشترط ذلك
لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وهما تميزان من الا
من فاعل يصح او مفعولان مطلقان بحذف مضاف اى يصح افتراقها افتراقا حسا او حكما او خبر
كان المحذوف اى سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او حالان بحذف مضاف اى يصح [illegible]

ذالحشو وحكم اوغيرذلك **واذا اكد الضمير المرفوع المتصل** اى واذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد اولا بمنفصل اى بضمير منفصل ثم اكد بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لزم التباس التاكيد بالفاعل فى مثل زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه ولما لزم فى هذه الصورة اى فيما اكد الضمير المتصل المستكن بهما التزموا فيما لا يلزم ذلك ايضا اى فيما اذا اكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربا هما انفسهما وضربوا هم انفسهم طردا للباب بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس **واكتع واخواه** اى اخوا اكتع اى مثلاه ونظيراه وهما ابتع وابصع **اتباع لاجمع** استعمالا **فلا يتقدم** عليها الفاء للنتيجة اى فلا يتقدم اكتع وابتع وابصع على اجمع لكونها اتباعا له ثم يتقدم اكتع على اخويه فى الفصيح ثم ابتع على ابصع عند الزمخشري وتبعه المصنف رح فيقال جاء فى القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وعند البغدادى والجزولى يقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان ابدا بايهن شئت بعد اجمع **وذكرها دونه ضعيف** اى ذكر اكتع وابتع وابصع دون اجمع ضعيف للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الاصل ثم لما فرغ عن التاكيد شرع فى بيان **البدل فقال**

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع وهو ظرف او حال اى متجاوزا عن المتبوع احترز بقوله تابع مقصود بما نسب الى المتبوع عن سائر التوابع سوى العطف بالحرف وبقوله دونه عن العطف بالحرف فان قيل يصدق هذا على المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه قيل معناه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه ابتداء وبقاء فلا يصدق الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذه الطريق ثم لما فرغ عن تعريف البدل شرع فى تقسيمه فقال **وهو** اى البدل اربعة انواع احدها **بدل الكل من الكل** وثانيها **بدل البعض من الكل** وثالثها **بدل الاشتمال** ورابعها **بدل الغلط** الاضافة فى بدل الكل والبعض

بمعنى من اى بدل هو كل المبدل منه وبدل هو بعض المبدل منه وفى بدل الاشتمال بمعنى اللام اى بدل
يختص غالبًا باشتمال البدل على المبدل منه نحو سُلب زيد ثوبه او باشتمال المبدل منه على البدل
نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه وفى بدل الغلط اضافة المسبب الى السبب
لان الغلط سبب لذكر البدل اى بدل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف فى كيفية الاضافة بكون
بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه
نظر لان المضاف ههنا واحد والمضاف اليه مختلف كالاضافة فى غلام زيد وعمرو وبكر وخالد
وكالاضافة فى خاتم ذهب وفضة ورصاص وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة
فى الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف يكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال المضاف
مقدر فى كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر كالملفوظ فيكون الاضافة متعددة تقديرًا
وحكمًا فالظاهر انّ الاضافة فى الجميع مطردة بمعنى اللام لكن بادنى ملابسة اى بدل يختص بان
ينسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط فاعرف **فالنوع الاول** مدلوله اى بدل
الكل **مدلول الاول** اى مدلول المبدل منه نحو جاءنى زيد ابوك او اخوك فان قيل ان
قولك اخوك يدل على اخوة المخاطبة ولا يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين مدلوله
زيد ولانّ مدلوله لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدًا لا بدلًا قيل مراده انهما متحدان فيما صدقا
عليه اى يطلقان على ذات واحدة **والنوع الثانى** اى بدل البعض مدلوله جزءه اى جزء مدلول
الاول اى جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدًا راسه **والنوع الثالث** اى بدل الاشتمال
بينه اى بين البدل **وبين الاول** اى بين المبدل منه **ملابسة** اى تعلق **بغيرهما** اى بغير
الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبنى زيد علمه **ولقائل** ان يقول فى اطلاق قوله
ملابسة بغيرهما يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدًا غلامه وحماره لوجود الملابسة
بين المبدل منه والبدل بغير الكلية والجزئية فالاولى ان يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل
منه بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالًا فيبقى النفس عند ذكر المبدل
منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداءً ان يكون زيد معجبًا باعتبار
صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة

الی صفة من صفاته اجمالاً وكذا فی سلب زید ثوبه بخلاف نحو ضربت زیدا حماره او ضربت زیدا غلامه
لان نسبة الضرب الی زید تامة ای غیر محتملة لا یلزم فی صحتها اعتبار غیره فی زید فیكون من باب
بدل الغلط فافهم والنوع الرابع ای بدل الغلط ان تقصد الیه بكسر الصاد من باب
ضرب یضرب ای ان تقصد الی البدل بعد ان غلطت ای بعد غلطت بغیره ای بغیر
البدل وهو المبدل منه نحو اعجبنی زید حماره او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغیره ولم یقل
بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان المبدل منه حین ذكره لم یذكر بحیثیة كونه مبدلاً
منه ولا متبوعاً بل بحیثیة كونه غلطاً فلم یذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقائل ان یقول
لا یستقیم حمل القصد الیه علی بدل الغلط لان بدل الغلط لیس عبارة عن القصد الیه بعد غلطت
بغیره واجیب بان فی العبارة تسامحاً والمعنی والرابع یحصل بان تقصد الیه اذ حذف حرف الجر
من أنْ وأنّ كثیر شایع ویكونان ای یكون البدل والمبدل منه فی الانواع المذكورة اربعة انواع
معرفتین نحو ضربت زیدا اخاك ونكرتین نحو جاء رجل غلام لك ومختلفین نحو بالناصیة ناصیة كاذبة
وجاء رجل غلام زید فهذه اربعة اقسام والبدل ایضاً علی ما ذكرنا اربعة اقسام فضرب هذه الاقسام
الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فیها ستة عشر قسماً واذا كان البدل نكرة
بالنصب علی انه خبر كان ای فاذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة وفی بعض النسخ هو مرفوع
علی انه فاعل كانت تامة ای واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت ای فنعت تلك النكرة
واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب یشیر الیه او حسن كما قال البعض والیه ذهب الزمخشری
مثل قوله تعالی بالناصیة ناصیة كاذبة فان قوله ناصیة نكرة ابدلت من المعرفة
وهی الناصیة فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تنعت
تلك النكرة كان المقصود منحطاً من غیر المقصود من كل وجه فاتی بالنعت لیتخصص النكرة و
تقرب من تعریفه لان النكرة بعد المعرفة ابهام بعد البیان من كل وجه فاتی بالنعت لیتخصص
النكرة ویقل الابهام ولیفید البدل بواسطة النعت ما لم یفد المبدل منه المعرف فلا یكون
المقصود انقص من غیر المقصود فان قیل یشكل هذا بقوله تعالی قل هو الله احد فان قوله احد بدل
من الله فی بعض الوجوه ولم یوصف بشئ وبقوله تعالی حم تنزیل الكتاب من الله

من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب بدل
من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشيء وبنحو قولهم مررت بزيد ضارب ابوه
فان ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة
هو صفة البدل والتقدير قل هو الله واحد والله شديد العقاب ومررت بزيد رجل ضارب
ابوه ويمكن ان يحمل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد لا شريك له او غير ذلك ويمكن ان
يجعل قوله لم يلد صفة قوله احد وقوله الله الصمد اعتراض ويمكن ان يحمل ذلك على قول ابي علي الفا
فانه يجوز ترك الوصف اذا استفيد بالبدل ما لم يستفد بالمبدل منه نحو مررت بالانسان رجل
ونحو بالواد والمقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقديسه لانه قدس
مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب
اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت نحو مررت بثوب
حاد وغيره ويكونان اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة ظاهرين نحو جاءني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون بنحو ضربتك اياك وفيه
نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل بل هو تاكيد لصدق حد التاكيد عليه مثل انت في ضربت انت واجيب
بانا قد بينا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يوكد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت
ضربتك اياك كان بدلا لا تاكيدا لان المنصوب في باب البدل اولى لان البدل في نية تكرار العامل
وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون
مقررا للامر الاول في النسبة يكون تاكيدا والحيثيات معتبرة في الحدود ومختلفين نحو
اخوك ضربته زيدا والحو ضربت زيدا اياه باعادة الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل
الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه وفيه نظر لانه يصدق عليه حد التاكيد واجيب بما مر من
الوجهين في ضربتك اياك وهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام فيصير الاقسام بضرب
هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر بدل
الكل فلا يقال بي المسكين ولا بك زيد الا من الغائب مستثنى من قوله مضمر اي لا
يبدل الظاهر من مضمر اي مضمر كان بدل الكل الا من الضمير الغائب فانه يبدل الظاهر منه

بدل الکل نحو ضربت زیداً وانما لم یبدل ظاهر من مضمر متکلم ومخاطب لئلا یصیر المقصود انقص
دلالة من غیر المقصود مع اتحاد ماصدقا علیه لکون ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب
فان فیہما بہا ما کالظاہر وبخلاف غیر بدل الکل من الابدال لعدم الاتحاد فیما صدقا علیه وافادة البدل
مالم یفده المبدل منه فیجوز نحو ضربتنی راسی فی بدل البعض وجدتنی علمی فی بدل الاشتمال واتیتنی غلامی
فی بدل الغلط وقال ابن مالک الضمیر الواجب الاستتار فی افعل وتفعل وافعل لا تبدل عنه بدل ما سواء
کان بدل الکل او غیرہ استقباحا لابدال الظاهر عما لا یقع ضمیرا بارزا ولا ظاهرا فقط ثم لما فرغ عن البدل
شرع فی عطف البیان فقال **عطف البیان تابع غیر صفة یوضح متبوعه** احترز
بقوله غیر صفة عن الصفة وبقوله یوضح متبوعه عن البدل وعطف النسق والتاکید فاذا قیل جاءنی
زید ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذکر بحیث انه یکون مقصودا بالنسبة یکون بدلا وان ذکر بحیث انه
یوضح متبوعه یکون عطف بیان مثل قول اعرابی حیث اتی عمر بن الخطاب وقال ان اهلی بعید وانی
علی ناقة دبراء عجفاء نقباء فقال عمر رض ما ان بہا من نقب ولا دبر فانطلق الاعرابی الی اهله وقال
اقسم بالله **ابو حفص عمر** ما ان بہا من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان کان فجر فقوله عمر عطف
بیان لقوله ابو حفص وهو کنیة امیر المؤمنین عمر الخطاب **و فصله من البدل** صفة الفصل
ای فرق عطف البیان الکائن من البدل **لفظا** انما قید به لان الفرق بینهما معنی مطرد وذلک بما
عرفت فی الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذکر المبدل منه للتوطیة وعطف البیان غیر مقصود بها
وانما المقصود بها المتبوع وذکره لایضاح المبدل المتبوع **فی مثل** قول المرار **انا ابن التارک
البکری بشر علیه الطیر ترقبه وقوعا** ای فوقه الطیر فی الهواء ینتظر موته فان قوله بشر
عطف بیان للبکری ولا یصح ان یکون بدلا اذ البدل مقصود فی حکم تکریر العامل فیکون المعنی التارک
بشر فلا یصح لکونه من باب الضارب زید والمراد بقوله فی مثل کل ما کان عطف بیان من المعرف
باللام الذی اضیف الیه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زید والتارک البکری بشر وکما
یظهر الفرق فی هذه الصورة یظهر فی النداء ایضا نحو یا غلام زید ان جعل زید بدلا لا یجوز فیه الا الضم
لان البدل فی حکم المستقل مطلقا وان جعل عطف البیان یجوز فیه الرفع والنصب علی ما عرفت
من قبل ویمکن ان یراد بقوله فی مثل کل ما یختلف حکمه عطف بیان وبدلا فیتناول صورة النداء

النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل تزوجت بنت فاطمة وكان اسمها
عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد
البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة ثم لما فرغ من بيان المعربات شرع في المبنيات
فقال **المبني ما ناسب مبني الاصل** اي ما ناسب المبني في اصل وضعه وهو الماضي والامر
بغير اللام والحرف وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب
من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب
لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها فلذلك لكنها تكتسي اعراب المفرد لقيامها مقام
المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبني الاصل كالحرف والماضي والامر بغير
اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل والمخرج
عن شبهها بمبني الاصل بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة
اليها وجوبا وجوب البناء كاذ واذا وحيث وجواز البناء كاليوم والليلة والحين والوقت والمراد
بالمناسبة المناسبة المعتبرة اي ما ناسب المبني في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي هذا القيد احتراز
عن المناسبات التي لم يعتبر لضعف او معارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضي في الفرعيتين و
مناسبة اي الحروف مع لزوم الاضافة المانعة للبناء وقد ذكرنا بيانها في تعريف المعرب على الاستقصاء
والمراد بالمناسبة اعم من ان يكون بوجه قريب اي بلا واسطة نحو نزال او بعيد اي بواسطة نحو فساق فانها
انما ناسب على شابه لينال ما تضمن معنى مبني الاصل كاين ومتى او قام مقامه كصه وغير ذلك ثم تلك
المناسبة ثابتة او جه على ما سبق ذكره في حد المعرب فان قيل مبني الاصل نوع من الانواع المبني واخذ
النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قيل هذا تعريف المبني من الاسماء لا تعريف مطلق المبني فلا
دور **او ما وقع** حال كونه غير مركب تركيبا اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي
مبني فيكون السكون في غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اي غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا
قبل التركيب الاسنادي معرب لانه ركب مع عامله المضاف او حرف الاضافة المقدر وسكونه سكون
وقف لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف المعرب نحو ا ب ت ث ... ونحو زيد عمرو بكر خالد
ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها وكلمة او مانعة الخلو دون الشك ... في التعريف فان قيل ...

يدخل نحو غاق في قولهم غاق صوت الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل
في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة وحكما وهو غير مركب حكما بناء على قصد المتكلم
للتسمي الواقع غير المركب حقيقة **وحكمه** اي حكم المبني **ان لا يختلف آخره** اي هيئة آخر المبني
لاختلاف العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء وعدم اختلاف آخر المبني
اثر مناسبة مبني الاصل لا اثر المبني قيل اراد بالحكم الخاصة اي خاصته عدم اختلاف هيئة آخره ولاختلاف
العوامل فان قيل قوله لاختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف او الفعل
المنفي وهو لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعلة لعدم اختلاف
آخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد يوجبه ما توجه النفي الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل
مثبتا فلو بقي اصل الفعل هٰهنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه ثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم
اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت
لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف آخر المبني عند عدم العامل في المبني جائز الثبوت نحو من الرجل ومن ابنك
ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اي وقت اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد
توجه النفي الى القيد **وألقابه** اي القاب البناء **ضم وفتح وكسر ووقف** وهذا عند البصريين
والكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث
قال وانواعه رفع ونصب وجر وفي البناء الالقاب اذ الاعراب ما به الاختلاف فيكون كل من الرفع و
اخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني وهي عدم الاختلاف لا عن الحركات والسكون بل الحركات
والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم واخواته نوعا منه بل يكون لقبا واسما لما في آخره من الحركات
والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس
الامر كذلك بل هي القاب لما في آخره من الحركة والسكون فيكون المعنى والقابه اي القاب حركات اواخره
وسكونه ضم واخواتها وانما سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به
والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري **وهي**
اي المبني سبعة ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال
كالزمخشري بل ذكرها في باب على حدة فيكون المبنيات عنده ثمانية ابواب بخلاف الزمخشري فانه

فانه ذكر الاصوات في باب اسماء الافعال فيصح قوله وانا اسوق اليك ما بينه عامة العرب في سبعة ابواب وانما انث
الضمير مع كونه راجعا الى المبني لتانيث الخبر **وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات**
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال و بالجر عطف على الافعال والمعنى
واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظر اما الجر فلان المذكور من نخ وغاق ونحوهما صوت لا اسم صوت
الا ان يقال الاضافة بيانية واما الرفع فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف
تذكر في الاسماء المبنية الا ان يقال ان الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فائدة كالاسماء فعوملت
معاملتها واجريت مجراها في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء
المبنية **والمركبات والكنايات وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف
لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها وفيه نظر لان المركبات والكنايات ايضا كذلك
فينبغي ان يقول وبعض المركبات والكنايات والظروف كما قال صاحب اللب **وانما بني المضمر**
لانه يحتاج الى المكني عنه فاشبهت الحرف في الاحتياج **وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب**
او غائب تقدم ذكره قيل فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكن بغير شرط تقدم
ذكرها فيخرج بقيد الغائب فانه وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة
لكونها غيبا كسائر الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيراد به
ما وضع لمتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانهما وان وضعا لمتكلم او مخاطب لكن لا على وجه
الكناية او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان لان فيهما جهة الغيبة
لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيخرجان لانهما موضوعان
لمتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالمتكلم والمخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان
لانهما لا يسميان متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او يراد بالمتكلم ما هو في شان الحكاية عن نفسه و
بالمخاطب ما هو في شان توجه الخطاب فيخرجان لانهما اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين يامر
بكذا في قول الامير ... ربك انا امرتك بكذا لانه وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن
الحد **تحقيقا او تقديرا** قيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغائب غير داخل في الحد اي سواء تقدم
ذكره **لفظا او معنى او حكما** فعلى هذا يراد بالوضع الوضع على وجه الكناية فيخرج الاسماء

الظاهر ولفظ الغايب في اسماء الاشارة ولقائل ان يقول ان هذا القيد لو لم يكن داخلا في الحد لدخل فيه نحو كم وكذا فانه وضع لغايب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه نظر لان داب المصنف انه جعل التقدير قسيما للفظ لا قسيما له والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن معناه الضمير نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل لتضمن اعدلوا اياه او يدل عليه سياق الكلام التزاما نحو قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس اي لابوي الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد في هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل حكما ان يعود الضمير الى الحاضر في الذهن من الشان او القصة او غيرهما ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم التفسير ثانيا في مقام التفخيم والتعظيم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في النفس تفخيما وتعظيما فهو عايد الى المذكور حكما كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عايد الى الشان المحضر في الذهن ولم يصرح به لقصد تفخيم الشان بذكره مجملا اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير في نعم رجلا فانه عايد الى الرجل المحضر في الذهن ولم يصرح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير في ربه رجلا ولقايل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم التصريح لا يطرد في باب التنازع نحو اكرمني وضربني زيد على مذهب البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاولى ان يقال لم يصرح لقصد الابهام تفخيما او للتحرز عن لزوم التكرار ثم لما فرغ عن تعريف المضمر شرع في تقسيمه فقال وهو اي المضمر قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ اي الذي يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح **والمتصل غير المستقل بنفسه في التلفظ** به اي الذي لا يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح اي ما كان كالتتمة لما قبله اي ما كان كالجزء لما قبله وكبعض حروفه وانما قيدنا بقولنا في الاصطلاح اذ صح التلفظ بالضمير المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال في التلفظ احترازا عن الدلالة على المعنى فان المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه في الدلالة على المعنى لانهما اسمان والاسم ما يكون مستقلا بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد في بعض النسخ وهو اي المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة مرفوع

و منصوب و مجرور فالاولان اى المرفوع والمنصوب متصل و منفصل
لا يجوز ان يكون قوله متصل و منفصل خبر لقوله فالاولان لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان
يكون مطابقا للمبتداء و لا مطابقة ههنا فحمل على انه خبر مبتداء محذوف اى فالاولان كل واحد
منهما متصل و منفصل والجملة خبر المبتداء الاول او بدل من الخبر المحذوف اى فالاولان كل واحد
منهما قسمان متصل و منفصل او على تقدير الخبر الجامد اى ضمير متصل و ضمير منفصل و لا يلزم عدم المطابقة
و الثالث اى المجرور متصل فقط اذ لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل و ذلك اما
بتقديم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير و عامله او بحذف عامله و كل ذلك ممتنع ههنا اما
الاول فلانه يلزم تقديم المجرور على الجار و اما الثاني فلانه يلزم الفصل بين الجار و المجرور و اما الثالث
فلانه يلزم حذف الجار و ابقاء المجرور و كل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين المضاف و المضاف
اليه بالظرف في الشعر في الظاهر جاير كقوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له فلم لا يجوز ذلك في المضمر
جريا على سنن الاطراد قيل الفصل بينهما و ان جاز بالظرف في الشعر لكنه ممتنع عند ازدياد جهة
اخرى بواسطة اتصال الضمير فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل و المرفوع
المنفصل و المنصوب المتصل و المنصوب المنفصل و المجرور المتصل الاول اى مثال النوع
الاول من الانواع الخمسة و هو المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضي المعروف
و ضربت على صيغة المجهول الى الضمير ضربن على بناء المعروف و ضربن على بناء
المجهول يعني ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن و كذا مجهولها و انما بدأ بالمتكلم لانه اعرف المعارف فلذلك قدم في الحد
و لخر ضمير الغايب لانه دون الكل فان قيل لا يدخل في هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة نحو تضربين
و بعض المستكنات في المضارع نحو اضرب و نضرب و تضرب و لو قيل مكان ضربت الى ضربن اضرب
الى نضربن لكان اولى اذ لا فرق بين الماضي المجهول و المعروف في الضماير بخلاف المضارع فان بعض
ضماير يفارق ضماير الماضي قيل لعل المصنف اعتبر الفرق بين الماضي المجهول و المعروف في الضماير
من حيث المعنى باعتبار ان ضمير المعروف ضمير الفاعل و ضمير المجهول ضمير مفعول مالم يسم
فاعله بخلاف ياء تضربين و المستكن في نحو اضرب و تضرب فانهما من حيث انهما ضمير المخاطب

والتكلم في الماضي لان كل واحد منهما ضمير الفاعل وانما كانا مختلفين بالنظر الى الصورة فلم يذكرهما على حدة اذ العبرة للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا للحكم لا للاسقاط لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فتكون الى للاسقاط لان قوله وما دون ذلك يتناول ما بعده حتما فيدخل ما بعدها في حكم ما قبلها او يقال ان ما بعد الى الامتدادية لا يدخل في حكم ما قبلها الا بدليل خارجي وههنا دخل ما بعدها في حكم ما قبلها بدليل خارجي او يقال معناه الاول ضربت وضربت بالغا الى ضربن وضربن او واصلا الى ضربن وضربن فالى ههنا صلة البلوغ او الوصول لا امتدائية ولا اسقاطية فلا يلزم خروج ضربن وضربن من الحكم ولو قيل انها بمعنى مع او بمعنى حتى فيدخل ما بعدها فيما قبلها في الحكم لا يستقيم اما الاول فلانها لو كانت بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين ضربت ضربت وضربن وضربن واما الثاني فلان حكم حتى ان يكون ما بعدها ما ينتهى به المذكور او عنده وضربن وضربن ليس مما ينتهى به ضربت وضربت او عنده **والثاني** اي المرفوع المنفصل **انا الى هن** يعني انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه انا وما دونه فيدخل ما بعده فيما قبله **والثالث** اي المنصوب المتصل **ضربني** وما دونه **الى ضربهن** اي ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن **وانني** اي وضميره وما دونه الى **انهن** اي انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن الاول نظير المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المنصوب يتصل بالفعل والحرف **والرابع** اي المنصوب المنفصل **اياي** وما دونه الى **اياهن** يعني اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن **والخامس** اي المجرور المتصل ضمير **غلامي ولي** وما دونهما **الى** ضمير **غلامهن ولهن** اي غلامي وغلامنا ولي لنا وغلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن وغلامه غلامهما غلامهم وغلامها غلامهما غلامهن ولك لكما لكم لك لكما لكن وله لهما لهم لها لهما لهن الاول مثال المتصل بالاسم والثاني مثال المتصل بالحرف وانما

وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجرور المتصل بالاسم والحرف ثم لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع
في بيان محل استتار الضمير المتصل فقال **فالمرفوع** اي فالضمير المرفوع **المتصل خاصة يستتر**
في الماضي فقوله خاصة حال من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكر والخاصة مؤنثة والحال يجب
ان يكون مطابقا لصاحبها قلنا التاء في الخاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء في علامة ويمكن
ان يكون الخاصة مصدرا على وزن فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافات منصوب بفعل
محذوف اي خص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتداء وخبره او حال موكدة وانما
قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيهما وانما يستتر المرفوع
لان علة الاستتار دلالة الفعل على ما هو كجزئه وهذا انما يتحقق في المرفوع المتصل والجار والمجرور
في قوله **للغائب والغائبة** صفة للماضي اي الماضي الكائن للغائب والغائبة نحو زيد ضرب
وهند ضربت **و في المضارع** عطف على قوله في الماضي اي يستتر في المضارع الكائن
للمتكلم مطلقا ظرف او مفعول مطلق اي يستتر في المضارع المتكلم زمانا مطلقا او استتارا
مطلقا اي سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب
و المخاطب عطف على قوله للمتكلم اي في المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا زيد
تضرب **و للغائب** نحو زيد يضرب **و للغائبة** نحو هند تضرب **و في الصفة** اي في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل **مطلقا** ظرف او مفعول مطلق اي يستتر في
الصفة زمانا مطلقا او استتارا مطلقا اي سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او
مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان
ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو في ضاربان او ضاربون حرفان تدلان
علامة المثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان والزيدون وليسا بضميرين بدليل اختلافهما
بالعوامل نحو جاءني الضاربان والضاربون ورأيت الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين
والضاربين **ولا يسوغ المنفصل** اي لا يجوز ان الضمير المنفصل **الا لتعذر**
المتصل مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت اي لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت
تعذر المتصل او على حقيقتها اي لا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا لاجل تعذر المتصل وذلك لانه

وضع الضماير للاختصار لانها كنايات والاصل في الكلام الصريح والكناية خلاف الاصل فالعدول عنه
لا يكون الا للاختصار وانما المتصل اخصر من المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن **المتصل** لا
يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضرب انت ولا ضربت اياك لعدم
تعذر المتصل **و ذلك بالتقديم** اى تعذر المتصل كاين بسبب تقدم الضمير **على عامله** نحو اياك
ضربت لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل اذ المتصل كالجزء
منه **او بالفصل** بين الضمير وعامله **لغرض** لا يحصل الا به اذ لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو
ما ضربت الا انا وانما تعذر المتصل بالفصل اذ الفصل ينافي الاتصال و ترك الفصل يفوت الغرض
الذي لا يحصل الا به **او بالحذف** اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل
به نحو اياك والشر **او بكون العامل معنويا** اى يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء
نحو انا زيد **او بكون عامله حرفا و الضمير مرفوع** نحو ما انت قايما لفوت ما يتصل به
اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز
اتصاله بالحرف نحو انني وانك ولى ولك ثم قوله و الضمير مبتداء و قوله مرفوع خبره و الجملة حال
ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة في مثل هذا الموضع اجريت مجرى الظرف كما في قولك لقيتك والجيش
قادم اى وقت قدوم الجيش **او بكونه** اى بكون الضمير **مسندا اليه** اى الى ذلك الضمير
صفة اى اسم فاعل واسم مفعول او صفة مشبهة **جرت تلك الصفة على غير من**
هى له اى على غير الذى تلك الصفة كاينة له **نحو هند زيد ضاربته هى** فهند مبتدا
و زيد مبتداء ثان وضاربته خبر المبتداء الثانى وهى فاعل ضاربته فهى ضمير اسندت اليه ضاربته
وهى صفة جرت على غير من هى له فانها جرت على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام
الضرب بها فابرز الضمير و انما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس في بعض الصور نحو زيد عمرو
ضاربه هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس فابرز الضمير ليدل الانفصال
الذى هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد الذى هو خلاف الاصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب
ابراز الضمير وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طردا للباب كما في هند زيد ضاربته
هى فانه يعلم ان الضارب هند للتانيث والمضروب زيد وهذا عند البصريين و اما الكوفية فلا يلزمون ابرازه

ابرازه فی صورة عدم اللبس قیاسا علی الفعل فان قیل ما الفرق بین الصفة التی جرت علی غیر من هی له
وبین الفعل الذی جری علی غیر من هو له حیث وجب ابراز الضمیر فی الصفة مطلقا عند البصریین وحمل
صورة عدم اللبس علی صورة اللبس وفی الفعل اقتصر ابرازه علی صورة اللبس نحو زید عمرو یضربه هو
بخلاف هند زید تضربه حیث لا یجب تضربه هی لعدم اللبس ولم یحمل فیه صورة عدم اللبس
علی صورة اللبس طردا للباب قیل انما حمل صورة عدم اللبس علی صورة اللبس فی الصفات دون
الافعال تحصیلا للفرق بینها وبین الافعال فی تحمل الضمائر ولم یعکس لان الفعل اولی بالتخفیف
وذلک باستتار الضمیر فیه ثم الحکم لا یختلف فی المسئلة بین الصفة الجاریة علی غیر من هی له
وبین الصفة الجاریة علی غیر ما هی له لکنه ذکر الاصل وهی من المختص بالعقلاء ثم لما فرغ عن بیان
مواضع تعذر الاتصال شرع فی بیان امثلتها علی الترتیب فقال **مثل ایاک ضربت** مثال
التقدم علی عامله **وما ضربک الا انا** مثال الفصل لغرض **وایاک والشر** مثال
حذف العامل اذ اصله اتق نفسک والشر ای اتق نفسک ان تتعرض للشر واتق الشر ان یهلکک
علی ما سبق بیانه فی التحذیر **وانا زید** مثال کون العامل معنویا **وما انت قائما** مثال
کون العامل حرفا والضمیر مرفوع **وهند زید ضاربته هی** مثال الضمیر الذی اسند
الیه صفة جرت علی غیر من هی له فانه اسندت الیه الضاربة الجاریة علی زید حیث وقعت خبرا
له وهی صفة لهند حیث قام الضرب بها وانما اختار بالتمثیل صورة عدم اللبس لیستدل به علی
صورة اللبس بخلاف ما لو عکس ثم الضمیر البارز فی المثال فاعل لا تاکید والا لکان داخلا فی صورة
الفصل لغرض وقیل هو تاکید الضمیر المستکن فی ضاربته لکنه تاکید لازم لا فاعل بدلیل الزیدون
العمرون الضاربوهم نحن حیث جمع الضاربون ولو کان نحن فاعلا لضعف جمعه لان الصفة کالفعل
اذا قدم علی الاسم لا یثنی ولا یجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون غلمانه علی ما عرف من قبل و
روی عن الزمخشری الزیدون العمرون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلی هذا یکون الضمیر البارز
فاعلا کما قیل **واذا اجتمع ضمیران ولیس احدهما مرفوعا** الواو للحال ای والحال
انه لیس احد الضمیرین ضمیرا مرفوعا **فان کان احدهما** ای احد الضمیرین **اعرف**
من الاخر **وقدمته** ای قدمت الاعرف **فلک الخیار فی الثانی** ای فی اتصال الضمیر الثانی

المؤخر وانفصاله نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه وضربيك و ضربي اياك اجتمع في المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر الاول ونصب الثاني في ضربيك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربيك وقدم الاعرف فيهما فيجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا فان قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل فههنا لا يخلو اما ان تعذر الاتصال اولا اذ احد النقيضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان يتعين الاتصال فما وجه الخيار قيل تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير وعامله وقد عرفت ان الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل كلا فصل فلما تعارض فيه جهتان جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا نحو اكرمتك لانه حينئذ وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه واعطيته اياه حيث يجب الانفصال في الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين على الاخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر لانه لعل الاول في باب اعطيت راجح على الثاني معنى لان في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقديم احد المتساويين على الاخر من غير مرجح ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقدم احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتهوك لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذورا في تاخير الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وقد حكى سيبويه فيه تجويز الاتصال في اعطيتهوك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية فهو مستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار الثاني الاخير من الترجيح

اللفظي **والا فهو منفصل** اى وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما فالثاني منفصل بغير الما بينا **نحو اعطيته اياك** اجتمع فيه ضميران وليس شئ منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدما واعطيته **اياه** اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شئ منهما مرفوعا **والمختار في خبر باب كان الانفصال** يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جاز استعمالها نحو كنته لانه بعد دخول العامل عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله نحو كنت اياه لانه في الاصل خبر المبتداء وخبر المبتداء اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي لكن الحقيقة راجحة على التشبه فيختار الثاني **والاكثر** انه اذا كني عن الاسم الواقع **بعد لولا** الامتناعية **وعسى** ان وقع بعد لولا ضمير مرفوع منفصل و بعد عسى ضمير مرفوع متصل **فيقال لولا انت** اه اي لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن **وعسيت بفتح التاء** اه اى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا وذلك لان ما بعد لولا مبتداء وما بعد عسى فاعل والمبتداء اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوي والاصل في الفاعل اذا كان ضميرا ان يتصل بفعله لانه كالجزء من الفعل ولقائل ان يقول لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء الى اخرهما لكان اولى لان المتكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل ما دونه في قوله اه بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله اه لانه في اول المخاطب لا في اخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم انما اختار ضمير المخاطب لانه متوسط وخير الامور اوساطها وجاء بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال **لولاك وعساك الى اخرهما** اى لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا وعساك عساكما عساكم عساك عساكما عساكن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا لكنهم اختلفوا في هذا الضمير اى في ضمير المتصل بلولا وعسى الى اخرهما فذهب سيبويه الى ان الضمير في الاول مجرور فجعل لولا جارة في المضمر خاصة على ان للولا مع الضمير شانا ليس له مع المظهر

كما ان للدن مع الغدوة شأنا ليس له مع غيرها وفي الثاني منصوب تشبيها لعسى بلعل من حيث ان عسى
فيها معنى الترجي كما في لعل ويلزم سيبويه ان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد من متعلق ولا متعلق في لولا
ظاهرا ويمكن ان يقال ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى في نحو لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك وعند
الاخفش الكاف الضمير في الاول مرفوع على انه مبتدأ وفي الثاني مرفوع على انه فاعل كما الضمير المنفصل
بعدهما باستعارة الضمير المجرور للضمير المرفوع في الاول كعكسه في مررت بك انت وباستعارة الضمير
المنصوب للضمير المرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك انت لما ان الكاف ليس من المضمرات المرفوعة بل
هو اما من المضمرات المنصوبة او المجرورة فاحتيج الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغيير اثني عشر
ضميرا في كليهما ويمكن ان يقال ان التغيير المستعمل وان كان كثيرا اهون مما لم يستعمل وان قل و
نون الوقاية مع الياء اي مع اتصال ياء الضمير المتكلم **لازمة في الماضي** مطلقا
نحو ضربني وضربوني **وفي المضارع** اذا كان **عريا** اي خاليا **عن نون الاعراب** نحو
يضربني ويكرمني واضافة النون الى الاعراب بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما
وخصوصا من وجه وانما لزمت النون فيهما لانه لو اتصل ياء الضمير وجب كسر ما قبلها للمناسبة
فلزمت النون ليصون الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر المختص بالاسم وانما سميت هذه النون بنون
الوقاية اي الصيانة لانها تقي اي تصون الفعل عن اخ الجر ويسمى نون العماد ايضا لاعتماد بقاء
حركة اخر الفعل وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل من اخ الجر المختص
بالاسم ينبغي ان يصان الحرف ايضا عن اخ الجر المختص بالاسم لان خاصة الشيء ما يوجد فيه
دون غيره قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها في الاخر لكونها على حرف واحد الا
انما يكون لما اولا فان قيل في دعا ودمى لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان يقال
دعاي ورماي فلم لزمت هذه النون فيهما قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما في ضربني وقد يكون
تقديرا كما في دعاني ورماني او يقال لما لزمت الكسرة في ضربني حمل عليه دعاني ورماني طردا للباب
فان قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربين ولم يكن الذين كفروا وقل الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة
التي في الاخر وما بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط وبخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعروضها
بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة

الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربني فان قيل كيف يستوي بين قولا وضربني مع ان الضمير في قولا
فاعل وضمير ضربني مفعول مع ان الفاعل بمنزلة الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضميره دون اتصال ضمير
الفاعل قيل المثالان ضربني دون قولا لكنه لو قيل لم يكن الدين وقل الحق لان الحركة فيهما حاصلة باتصال كلمة
متصلة كما في قولا فلا يكون عارضا محضا بخلاف الحركة في المثالين المضروبين حيث حصلت الحركة
فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضا فاعرف وانما تركت النون في قولهم عساي حملا على
لعلي في التزجي والاكثر عساني مع النون وانما تركت النون في قول الشاعر رحمه الله بقومي كعديد الطيس اذ
ذهب القوم الكرام ليسي حملا على لعلي واجاز الكوفيون ترك النون في فعل التعجب فقالوا ما احسني
وما ابلي بترك النون **وانت مع النون فيه** اي في المضارع **ولدن و
ان واخواتها مخير** فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين
واللام في النون للعهد وفيه صنعة النون اي انت مع نون الاعراب الكائنة في المضارع ومع لدن
وان واخواتها سوى ليت ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان النون وتركها تقول يضربانني
ويضربونني ولدني بالتشديد وانني وانني وكانني ولكنني ويضرباني ويضربوني ولدني بالتخفيف و
اني واني وكاني ولكني وانما استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء
الجانبين ولا يستوي الجانبان فيهما بل الاتيان في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من بعد و
يختار في ليت وعكسها في لعل فهذا الكلام دليل خروجهما عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما
اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لا ينافي التخيير باعتبار
اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير فلا
يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما خير
فيها بين الاتيان والترك اما الاتيان فللمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون الذي بني
الذي هو الاصل في البناء في لدن واما الترك ففي غير لدن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخو
ظاهر واما في المضارع مع نون الاعراب فعند لحوق نون الثقيلة وفي لدن فلكونه اسما مستغنيا
عن هذه النون فان قيل اجتماع النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع
النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربها في المخرج ولكو

محمولا على اخواتها وهي لعن وعن وان وكان في ليت لكونه محمولا على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع
وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانها وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية والحمل
على الاخوات خلاف الاصل اختير فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف
مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخير من الاحرف واحد وهو العين اختير فيه
الترك **و يختار** لحوق نون الوقاية **في ليت** من بين اخوات ان استعمالا فيقال ليتني
اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في ليت الا لضرورة
الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي **وفي من وعن و**
قد و قط وهما بمعنى حسب فيقال مني وعني بالتشديد وقدني وقطني بمعنى حسبي اي كفاني
والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة
اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل في البناء والترك فيها قياسا على لحوق الساكن
الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل **و عكسها** اي عكس ليت **لعل** اي يختار فيها تركها فيقال
لعلي لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف وحكم نخل بنون وجيم مفتوحتين ولام ساكنة وهو بمعنى حسب حكم
لعل فيقال نجلي بمعنى كفاني لكراهة لام ساكنة قبل النون **و يتوسط بين المبتدا و**
الخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها
وفروعها من نحو ما ولا المشبهتين بليس **و بعدها** اي بعد دخول العوامل اللفظية
صيغة مرفوع منفصل نحو زيد هو القايم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور
الرحيم وعلمت زيدا هو القايم وما زيد هو الكريم وانما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير
مرفوع منفصل لمكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة
مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدا والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانهما قبل دخول العوامل
عليهما مبتدا وخبر حقيقة وبعد دخولهما مجازا من باب تسمية الشي باعتبار ما كان قيل
الجمع بينهما جايز باختلاف الجهة بيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتنافي ولا تنافي عند
اختلاف الجهة اي عند اختلاف القراين كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا او وطيا فانه اريد
بما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تع وان كانوا

وان كانوا اخوة رجالا ونساء عند من جوز الجمع بينهما حيث اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة
قوله بعدها رجالا ونساء فكذا ههنا يراد بالمبتدأ والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز
بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ
المسند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتدأ الجزء الاول من الجملة الاسمية
وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الظرف
اعني قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه
الاشكال اصلا كما ان الظرف في قولك رايت هذا الشباب في شبابه وصباه متعلق بقوله رايت
وليس بصفة للشباب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعين صيغة
المرفوع لانها دال على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوع المنفصل
لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدأ والمبتدأ اذا كان ضميرا كان منفصلا
وقوله مطابق للمبتدأ صفة اخرى اي مطابق له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون
هم القائمون وهند هي القائمة وان ترن انا اقل منك وكنت انت الرقيب انه هو الغفور الرحيم
وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله ويسمى فصلا الجملة صفة اخرى اي
يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر لتفصل تلك الصيغة
بين كونه نعتا وخبرا او ليفيد نوعا من التاكيد هذا علة التوسط لا علة التسمية لان
هذا الغرض لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى
فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خبر الاول وليس من صفاته ومتمما
وقال المتاخرون انما يسمى فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت وما ل كلا الوجهين واحد انما
الفرق في العبارة وهذه التسمية عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط
عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه عايد الى الخبر دون المبتدأ وان كان المذكور سابقا
المبتدأ والخبر لتعينه بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحية النعت دون المبتدأ ويمكن ان يعاد
الضمير الى ما بعده بمعونة المقام اي بين كون ما بعده وانتصاب نعتا على انه حال او خبرا لكونه فان

قيل الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتدأ والخبر وكان المبتدأ اسما ظاهرا لحصول
اللبس نحو زيد هو القائم اما اذا اختلف اعرابهما نحو ان زيدا هو القائم او كان المبتدأ ضميرا نحو كنت
انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدم اللبس قيل لما حصل اللبس في بعض الصور حمل
صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردا للباب **وشرطه** اي شرط هذا التوسط او شرط الفصل
او شرط المذكور من الصيغة **ان يكون الخبر** اي خبر المبتدأ **معرفة** او ملحقا بالمعرفة
مثل **افعل من كذا** وانما شرط ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر
معرفة فلو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا ملحق بالمعرفة لامتناع
دخول اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد الافضل من عمرو واجاز
ابو عثمان المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه كقوله تعالى
ومكر اولئك هو يبور واجيب بانه لا يتعين في الاية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدأ وما بعده
خبره او تاكيدا لما قبله كما في قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى **مثل كان
زيد هو افضل من عمرو** وهذا مثال لكون الخبر افعل من وانما ذكر مثال كون الخبر افعل
من كذا بعد دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع انهما الاصلان
لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعل من كذا وكون الخبر بعد العوامل
فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فاختار بالتمثيل الفرعين
ليستدل به على الاصلين بخلاف ما لو عكس ولان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل مستغنيان
عن المثال لكثرتهما بخلاف الفرعين فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما **ولا موضع له**
اي لا محل لضمير الفصل من الاعراب **عند الخليل** لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع الفصل
يتغير بتغير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب في تلك وذلك وانكم وتاء الخطاب في انت انتما انتم فكما
ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل
واستبعد الخليل الغاء الاسم وقوله عند الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا اي لا موضع
كائن له عند الخليل او متعلق بمعنى النفي اي انتفى الموضع له عند الخليل **وبعض العرب
يجعله** اي ضمير الفصل **مبتدأ وما بعده خبره** يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فلو

فيكون قوله ما بعده مبتدأ وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون عطفا على اول مفعولى يجعل وخبره عطف على ثانى مفعولى يجعل اى بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره فلا ينصب فى كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير تاكيدا لما قبله ورد بانه يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تاكيدا لما جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تاكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده فى الاعراب ورد بان كون الشئ تابعا لما بعده ليس بمعهود فى كلامهم على انه ينتقض بقولك كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده لوجب اختلافه باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا ينتقض بنحو كان زيد هو القايم وعلمت زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال واياه المنطلق فالمتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضميرا منصوبا وهذا النقض يتوجه على من يجعله تاكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تاكيدا لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا اياه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابدا يتبع المؤكد وللخصم ان يقول هذا من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما فى ضربتك انت وانما تثبت الاستعارة لما مران الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة فى كلامهم ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع فى بيان ضمير الشان والقصة فقال **و يتقدم قبل الجملة ضمير غائب** مرفوع على انه صفة ضمير **يسمى ضمير الشان و القصة** يفسر الجملة صفة اخرى لقوله ضمير اى يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى اولم تكن لهم اية ان يعلمه علماء بنى اسرائيل اى اولم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفصلا يوجب فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام من السامع عنه ثم انما يسمى هذا الضمير ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود فى الذهن من الشان او القصة وقيل انما سمى ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيدا امرا عظيما له وقع فى قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان فى الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة

لا القصد انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فان قيل هو لم قبل حشو لا
فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب قيل يمكن ان يراد بقوله يتقدم بعض
معناه لان معنى التقدم الوقوع متقدما واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله
تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا حيث اريد بالاسرى مجرد الاذهاب لا الاذهاب بالليل
بدلالة قوله ليلا اى ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن ان يقال القبلية ان استفيد بقوله يتقدم
لكنه صرح به لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فالحرى ان يؤكد وقوله يفسر
صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب اى يفسر ذلك الضمير لابهامه **بالجملة بعده** الظرف
صفة الجملة اى بالجملة الكائنة والواقعة بعده اى بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسير هذا
الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفراء يجوز تفسيره
بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قائما الزيدان وانما قال بالجملة دون بها مع ان الموضع موضع الضمير
لتقدم المعاد لزيادة التمكن في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمائر
فكان من باب التاكيد وانما ذكر قوله بعده مع انه مستدرك بقوله ويتقدم الجملة لمكان
التاكيد ايضا **ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا** فقوله
يكون منفصلا ومتصلا تقسيم ضمير الشان والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم المتصل
اى يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا ذلك المتصل او بارزا **على حسب**
العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا لفوات ما يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان
عامله لفظيا فان كان فعلا لامتناع استتار الضمير كان مستترا نحو كان زيد قائم والا بارزا اي ان كان
الضمير منصوبا وعامله فعل او حرف كان الضمير بارزا نحو ظننته زيد قائم وانه زيد منطلق
يقول الشيخ **نحو هو زيد قائم** مثال المنفصل **وكان زيد قائم** مثال المتصل
المستتر **وانه زيد قائم** مثال المتصل البارز **وحذفه** اي حذف ضمير الشان
حال كونه **منصوبا ضعيف** لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل
ليس فيه رابط والجواب لكونه على صورة الفضلات وللقائل ان يقول قد يقوم الدليل على بعد

بعد حذفه كوقع زيد في ان زيد قايم فانما قال منصوب بالان حذفه مرفوعا لايجوز لانه ان كان فاعلا لفظا فلا
وان كان مبتدأ فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما مرّ مع كونه ركنا **الا مع ان** مستثنى مفرغ
اي ضعيف في كل عامل الا مع ان المفتوحة **اذا خففت** ظرف لقوله الا مع ان لمعنى المقارنة او
لمعنى الاستثناء اي الا معه وقتا بان وقت تخفيفها او استثنى وقت تخفيفها **فانه** اي فان حينئذ
لازم اما القول بوجوده اي الضمير فلان ان المكسورة والمفتوحة كل واحد منهما يعمل لان لمشابهة
الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى شبها من المكسورة به لان صيغتها مثل صيغة مد وشد
فقال بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة اعتبارا القوة شبهها بالفعل واما امتناع
التلفظ بهذا الضمير فلكون ان ملغاة صورة عملا بتخفيفها وتغير صورتها مثاله قوله تعالى
وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين **اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه**
كلمة ما جنس وقوله لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه
الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذا الاشارة في الحد
اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغايب
والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ اجلى منه او يقال
الاشارة في الحد ودلغوية في الاصل صارت هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا
الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير الغايب ونحوه باعتبار الحيثية فان ضمير الغايب
وان وضع للاشارة الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه ذلك بل يقصد كونه كناية عن غائب
متقدم الذكر او يقال المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح اي ما وضع لمشار
اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغايب ونحوه فانه يشير الى المعنى اشارة ذهنية ويرد
عليه نحو ذلكم الله فان الله تعالى منزه عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على
التجوز **وهي ذا للمذكر** ولقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي
لانه يعطف على غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حملها على الضمير العائد الى اسماء
الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجوه احدها ان قوله
هي مبتدأ محذوف الخبر اي هي خمسة والجملة بعدها مبنية والثاني ان قوله وهي مبتدأ

وذا خبره بحذف المعطوف اى وهى ذا واخواته وقوله المذكر خبر مبتداء محذوف اى وهو المذكر و
المثناه كذا والثالث ان قوله هى مبتداء وقوله ذا مبتداء ثان بحذف الخبر اى وهى منها ذا والجملة
خبر المبتداء الاول وقوله المذكر صفة ذا والرابع ان قوله هى مبتداء وذا مبتداء ثان والمذكر
خبر ذا والجملة خبر المبتداء الاول بحذف الضمير اى وهى ذا منها المذكر وبحذف الموصول فيما
عطفا اى وهى ذا المذكر والذى المثناه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف فافهم
ثم اختلف فى ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهى ومن وما فلا يحتاج
الى بيان اصله ورد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبة فى هذه الكلمة حيث يختلف صيغته
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال فى المفرد المذكر ذا وفى المؤنث ذى وفى المثنى
ذان وفى الجمع اولاء وهذا اية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء المتمكنة والمتصرف
يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من العدد الصالح فلا بد من بيان اصل
وقيل اصله ذوى بالواوين فحذف الثانية اعتباطا اى بغير علة موجبة وقلبت الواو
الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبنى لمشابهة الحروف فى الافتقار فذهب التنوين
للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذوو لوجب ان يكون تثنيته ذووان لعضوان تثنية
عصا واجيب بانه انما لم يقل تثنيته ذووان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وفيه لان المثنى
فى غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذيى بالياثين
فحذفت ياء الاخيرة اعتباطا وقلبت الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظر لانه لو
كان اصله ذييا لوجب ان يكون تثنيته ذيان كرحيان تثنية رحى وقيل اصله ذوى بفتح العين
فحذف الياء وقلب الواو الفاء وقيل اسم اشارة الذال وحدها والالف زائدة وللمثناه
اى مثنى ذا ذان رفعا وذين نصبا وجرا واختلف النحاة فى مثناه فذهب الاكثرون الى
بنائه لقيام علة البناء وهى مشابهة الحرف فى الاحتياج وقيل معرب لان اخره يختلف باختلاف
العوامل والاول اصح لان بناء الواحد والجمع اعنى ذا وهؤلاء شاهدا صدق على بناء المثنى
وعلى ان اختلاف صيغى وضعى غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياى
فيكون ذان صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى

للمثنى المنصوب كانا واياى وكذا الخلاف فى اللذان واللذين وقد سبق ذكره فى حكم المعرب **و**
للمؤنث تا و تى وته وذى وذه وذهى وذهى تقلب ذا أى الفها تاء فى تا
وتقلب الالف ياء اى ذى وهاء فى ذه وبالجمع بين القلبين فى تى وته يعنى ان ذا اذا قلبت تاء و
الفه قلب ياء فى تى وهاء فى ته وبالجمع بين البدلين فى ذهى وتهى يعنى ان الفه قلب هاء وياء
ولمثناه اى لمثنى المؤنث **تان** رفعا **و تين** نصبا وجرا على الخلاف المذكور فى ذان
وذين **ولجمعهما** اى جمع المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيرها قل **اولاء مدا وقصرا**
اى سواء كان ممدودا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد ينون الممدود والمكسور الاخر
وان كان اولاء معرفة وصير منونا نكرة لافادة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة **ويلحقها**
اى يدخل فى اول اسماء الاشارة **حرف التنبيه** وهى الهاء لان الاشارة يلائم تنبيه المخاطب
اولا يقال هذا وهذان وهاتا وهاتان وهؤلاء **ويتصل بها** اى ويتصل باواخر اسماء
الاشارة **حرف الخطاب** ليدل على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فيقال ذلك ذاكما ذاكم تاك تاكما تاكم واولئك والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه
وفيه نظر لان ضمير الفصل ايضا يمتنع وقوع الظاهر موقعه لان استتار ضمير الفاعل فيه لازم واجيب
بانه وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه فيحكم باسميته **وهى**
خمسة فى خمسة اى حرف الخطاب خمسة وهى ك كما كم ك كن فى خمسة
اسماء الاشارة وهى ذا وذان وتا وتان واولاء **فيكون** المجموع بضرب اسماء الاشارة
الخمسة فى حروف الخطاب الخمسة **خمسة وعشرين** لفظا والقياس يقتضى
ان يكون حروف الخطاب ستة واشتراك خطاب الاثنين فبقى خمسة ثم لفظ الحرف يذكر
ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انث العدد لما عرفت ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة
على عكس تانيث جمع الاشياء **وهى** اى تلك الخمسة والعشرون **ذاك الى ذاكن**
كلمة الى ههنا اسقاطية ومعناه ذاك وما سواه الى ذاكن فلا يخرج ما بعدها عن حكم
ما قبلها **و ذانك** وما سواه **الى ذانكن** بتخفيف النون وتشديده كما قال الله
تعالى فذانك برهانان من ربك ووجه التشديد سنذكره بعد اسطر **ن لك الى ك**

البواقي اى تانك الى تاكن وكذلك سائر اخواتها وتانك الى نانك واولئك الى اولئكن
و يقال ذا للقريب اى للمشار اليه القريب **و ذلك للبعيد** اى للمشار اليه
البعيد **و ذاك للمتوسط** اى للمشار اليه المتوسط اى الذى بين القريب والبعيد وانما
قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما اخر ذكر
المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكره فى الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وانما
احال المصنف الفرق الى غيره حيث قال و يقال ذا للقريب اه ولم يقل ذا للقريب اه لانه لما
راى كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان اخويه وبالعكس لم يتخذه مذهبه ولحاله
الى غيره فقال و يقال **و تلك و ذانك و تانك مشددتين**
واولئك مثل ذلك خبر لقوله تلك وما عطف عليه اى لفظ تلك وما
عطف مثل لفظ ذلك فى افادة البعد وقال الاندلسى لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها
قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك مذهب المبرد ووجه التشديد ان احدى النونين فيهما نون التثنية
والاخرى بدل من اللام المحذوفة فى الواحد عند المبرد وعوض من الالف المحذوفة فى الواحد عند غيره
لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانتصاب قوله مشددتين على انه خبر كان المحذوف
اى ان كانتا مشددتين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعى وقيل انه حال من ذانك
وتانك المحكوم عليهما بمماثلة ذلك فيكونان فاعلين معنى وفيه ايضا نظر لان معنى المماثلة فى مثل
ذلك عامل معنوى والحال لا يتقدم على العامل المعنوى **و ثم** بفتح الثاء وتشديد الميم
و هنا بضم الهاء وتخفيف النون **و هنا** بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر
الهاء ايضا **فللمكان خاصة** اى فللاشارة الى المكان خاصة اى خصوصا
والجملة مؤكدة يعنى ان هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان
لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وهنا وهنالك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك
الى البعيد واما قولهم قال كذا ومن ثم قلت كذا فللاشارة الى المكان الاعتبارى **الموصول**
بمعنى الموصول لانه يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف فى الافتقار الى الغير **ما لا يتم جزءا من الكلام**
اى مبتدا او خبرا او فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التميز اى لا يتم جزئيته او حالا ما لا يتم حال

تنبيه

حال كونه جزءا من الكلام **الا بصلة وعائد** مستثنى مفرغ اي لا يتم جزءا الا بصلة وعائد من الصلة
فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد
وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية المبينة
للموصول اولم يوخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدور اذ المراد بالموصول الا
صطلاحي وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحي وليس
تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء
بما يحتاج الى تفسيره اخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به العلم
ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به فكذا هنا قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة
ثم فسر الصلة بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى
كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا بدونها لا للة التفسير فافهم وقال اذ ا
اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه
نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك
انما قلت بصلة ولم اقل بجملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان قيل
الموصول كما لا يتم جزءا من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءني الذي قام ابوه كذلك لا يتم
فضلة في الكلام الا بهما نحو ضربت الذي قام ابوه فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من
ان يكون فيهما ولا الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته فان
قيل لو قال ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح قيل انه سلك طريق الاجمال
والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة
ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التي يتم جزءا من الكلام بدونها
نحو زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث واذ
واذا انها الاسماء ما لا يتم جزءا الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد وليست بموصولة
في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج الى اخراجها الى قيد اخر
لان جملتها لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بكلمة ما كلمة لا نقول نعائد احترازا عن الموصوف

الحرف وهو ان وان وما وكي المصدريات وانما اريد بها الاسم بدلالة مورد التقسيم كان ذلك خارجا
عنها **وصلته** اي صلة الموصول **جملة خبرية** معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب
ان يكون صلته جملة لان وضع الذي والتي ومثناهما ومجموعهما الغرض وصف المعارف بالجمل فجاز
انتواتهما عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات
الشيء للشيء وثبوته في نفسه وانما وجب ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات
لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءني الذي
قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهي نكرة على
ما عرف قبل لا ضير فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيده المعرفة **والعائد ضمير له** اي الموصول
وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة **وصلة**
الالف واللام وهما من الذي والتي صارتا بمعناهما للتخفيف **اسم فاعل**
او مفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا يرفعوهما جاز وان لم تكونا بمعنى الفعل الماضي
وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة
اسم موصول وهو انما يدخل في الجملة لكنها يشبه اللام الحرفية اعني لام التعريف صورة وهي انما
يدخل المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبهة جميعا لا صفة مشبهة
لنقصان مشابهتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر لانه
لا يقدر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان يكون على اللام
الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها
الى صلتها واعربت باعرابها كما في الا الكائنة بمعنى الغير هو على ما مر في باب الاستثناء فقيل
جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب **وهي** الموصولات **الذي** للمفرد
المذكر **والتي** للمفرد المؤنث **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث مطلقا
بالالف رفعا **والياء** نصبا وجرا **والاولى** على وزن العلى والهدى **و**
الذين كلاهما لجمع المذكر **واللائي واللاء واللائي واللاتي**
واللواتي كلاهما لجمع المؤنث **ومن وما** وهما بمعنى الذي يستوي فيهما المفرد

المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غيران من يختص بذوي العلوم وما لغيرها بطريق الحقيقة و قد يستعمل احديهما مكان الاخرى مجازا **واي** للمذكر بمعنى الذي كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا **واية** للمؤنث بمعنى التي نحو ايتهن احسن من هند عندي **وذو الطائية اي ذو**

المنسوبة الى بني طي اي ذو والتي يستعملها بنو طي بمعنى الذي والتي ثم اعلم ان ذو يجيء لمعنيين بمعنى صاحب كما مر في الاسماء الستة وبمعنى الذي والتي في لغة بني طي وهو المراد هنا والفرق بينهما ان الاولى معربة وهذه مبنية لا يتغير تقول جاءني ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقوله محاذف لئن تغير بعض ما صنعتموه لانتحيين للعظم ذوانا عارقه اي للعظم الذي انا عارفه وكقول الاخر فان الماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها **وذا بعد ما الاستفهامية** نحو ماذا صنعت اي اي شيء الذي صنعتها وكذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا اكرمت وقيل ان ذا من الموصولات مطلقا **والالف واللام** عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهم ان كلا منهما موصول وليس الامر كذلك بل مجموعهما موصول قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع كانه قال ومجموعهما **والعائد** الى **المفعول يجوز حذفه** اذا كان مفعولا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه رسولا وانما جاز حذف مثل هذا الضمير لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما اذا لم يكن الضمير محتاجا اليه حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير لحصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الاصل فلا حاجة الى حذف الضمير الذي هو خلاف الاصل وذلك بان لا يكون عائدا الى الموصول نحو سمع الله لمن حمده او اعاد اليه ضميرا اخر ايضا كما عرفت نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها فالضمير احد دلائل موصوليتها وبخلاف ما اذا كان في الصلة ضمير الفاعل لان الفاعل لا يحذف فالحاصل ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون غيره ضمير سواء يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير سواء نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع الله لمن حمده

كان الضمير عائدا الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منه بحيث لا يدل الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه قوله اذا قال سمع الله لمن حمده قاصدا قوله لمن حمده على ما هو شان من يقصد ابتاع السنة كان هذا غير جائز من جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغى ان يفسد الصلوة كما جاء فى بعض الروايات وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها والضمير احد دلائل موصوليتها فان قيل اى حاجة الى دلالة الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان فى الصلة ضميران او كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير ان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما يرتكب الاضمار للاختصار فبعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة الى ارتكاب مخالفة الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذى هو الاصل لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفة الاصل وهما الاضمار والحذف فعلى هذا التحقيق ظهر ان اللام فى العائد للعهد اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج العائد الذى هو فاعل وفيه نظر لانه كما يخرج العائد الذى هو فاعل يخرج العائد الذى هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان خبره غير جملة فى صلة اى مطلقا نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا اى هو اشد وفى صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله اى الذى هو فى السماء اله فحذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها فما فائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا وحينئذ يفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا للمانع **واذا اخبرت عن شىء هو جزء جملة بالذى** اى او بالتى الباء للاستعانة اى باستعانة كلمة الذى وليست بصلة الاخبار لان الذى مخبر عنه لا مخبر به **صدرتها** الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل سنا وافق اورد

واذا اردت ان تخبر عن شیٔ باستعانة الذی او باستعمال الذی وهذا الشرط مقدم علی الجزاء ولا
محالة ای اوقعت کلمة الذی فی صدر الجملة **وجعلت موضع المخبر عنه** ای فی
موضع الذی قصد الاخبار عنه **ضمیرا لها** ای لکلمة الذی **واخرته خبرا عنه**
ای اخرت المخبر عنه حال کونه خبرا عنه ای عن الذی **فاذا اخبرت** الفاء للتفسیر او للتعلیل
ای فاذا اردت الاخبار **عن زید من ضربت زیدا بالذی** الجار والمجرور صفة
زید ای عن زید الکائن من ضربت زیدا او کلمة من تبعیضیة ای عن زید الذی هو بعض هذا
الترکیب **قلت الذی ضربته زید** بتصدیر الذی وجعل الضمیر فی موضع
زید وتاخیر زید خبر الذی **وکذلک** ای مثل الذی **الالف واللام فی**
الجملة الفعلیة المتصرفة **خاصة** ای خصت الالف واللام بالجملة الفعلیة
خاصة ای خصوصا **لیصح بناء** صلتها وهی **اسم الفاعل والمفعول**
من الفعل الذی فی الجملة الفعلیة اذ لا یصح بناءهما من جملة اسمیة فاذا اخبرت عن زید من ضربت
زیدا بالالف واللام قلت الضاربه انا زید واذا اخبرت عن زید من قام زید بهما قلت القائم
زید **واذا تعذر امر منها** ای من الامور المذکورة ای شرط من الشروط المذکورة
وهی تصدیر الذی وجعل الضمیر موضع المخبر عنه وتاخیر المخبر عنه خبرا لها **تعذر الاخبار**
المذکور وهو الاخبار بالذی **ومن ثمّ** ای من اجل انه اذا تعذر بعضها تعذر الاخبار **امتنع**
الاخبار بالذی **فی ضمیر الشان** نحو هو زید قائم وحق العبارة ان یقول ومن ثمّ امتنع عن
ضمیر الشان لان ضمیر الشان مخبر عنه لا مخبر به الا انه جعل المخبر عنه ظرفا علی الاتساع علی نحو
النجاة فی الصدق وانا فی حاجتک وانما امتنع الاخبار بالذی عن ضمیر الشان لامتناع تاخره خبرا
عن الذی بان یقال الذی هو زید قائم هو لانه یستلزم التقدم علی الجملة المفسرة وانما بدا بالنفی
من الاخیر لا الاول لاخذ فیه عن الغریب **و** فی **الموصوف** والصفة فلا یجوز فی ضرب زید
العاقل ان یخبر بالذی عن عمرو لا عن زید ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمیر فی موضع
واحد منهما لانه لو جعل فی موضع الموصوف بان یقال الذی ضرب هو العاقل زید لزم
وقوع الضمیر موصوفا ولو جعل فی موضع الصفة بان یقال الذی ضرب زید هو العاقل

لزم دقوعه لضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لايوصف ولايوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذى ضربته زيد العاقل **وفى المعمول العامل** فلايجوز فى عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن الدق لامتناع جعل الضمير فى موضعه لانه لوجعل الضمير فى موضعه بان يقال الذى عجبت منه القصار الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المعمول اما اذا كان مع المعمول فلا يمتنع نحو الذى عجبت منه دق القصار الثوب **وفى الحال** فلايجوز فى نحو جاءنى زيد راكبا ان يخبر بالذى عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير فى موضعه لانه لوجعل فى موضعه بان يقال الذى جاءنى زيد هو راكب لزم وقوع الضمير حالا وهو ممتنع لما عرف ان الحال لايكون معرفة **وفى الضمير المستحق لغيرها** اى لغير كلمة الذى فلايجوز فى زيد ضربته ان تخبر بالذى عن الضمير العائد الى المبتدا لامتناع تصدير الذى لانه لو صدر بان يقال الذى زيد ضربته هو فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدا عن العائد وان عاد الى المبتدا لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع **وفى الاسم المشتمل عليه** اى على الضمير المستحق لغيرها فلايجوز فى زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذى عن غلامه لامتناع تصديره بالذى لانه لو صدر بان يقال الذى زيد ضربت غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتداء عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع **وما الاسمية** انواع قيد احتراز عن ما الحرفية كالنافية والمصدرية والكافة اى ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئى الى الكلى لان ما جزئى والاسم كلى اى ما الذى هى من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواع ستة **موصولة** بمعنى الذى نحو اعجبنى ما صنعت اى الذى صنعت **واستفهامية** نحو وما تلك بيمينك يا موسى **وشرطية** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى شئ معجب لك و اما بجملة كقول الشاعر ربما يكره النفوس من الامر * له فرجة كحل العقال وما فى البيت يحتمل ان يكون كافة اى مانعة عن العمل مبنية لدخول رب على الفعل كقوله تعالى ربما يود الذين الاية والمختار واكونها موصوفة بمعنى شئ والعائد محذوف اى رب شئ يكرهه النفوس لانها لو كانت كافة لا بد لها من حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام ورب ما يكره النفوس شيئا من الامر

من الامر وحينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور وهو من الامر بمقامه وذلك
قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا
يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيئا فلا حاجة الى
حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه فلا اولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة
وان يكون كافة والمثال يصلح محتملا ولكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود
اذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة
راجحة هنا لحمل رب على بابه الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغيره لحملة على الفعل **وتامة**
بمعنى الشيء منكرة عند ابي علي الفارسي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه نحو قوله تعالى وان تبدوا
الصدقات فنعما هي اي فنعم شيئا هي او نعم الشيء هي وانما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة
وصفة **وصفة** نحو اكرمته بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام
وتاكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو ضربته ضربا ما
وانما ذكر انواع ما في الموصولات لانها ليس لها باب علاحدة وانها موافقة لما الموصولة لفظا فبينها
في ضمن ما الموصولة **ومن كذلك** اي مثل ما في اوجهها **الا في التامة والصفة**
فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابي علي فالموصولة نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك
والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة
بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا وبالجملة نحو رب
من جاءك قد اكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار وما الاستفهاميتين
والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهتهما الموصولتين
لفظا **واي** للمذكر بمعنى الذي **واية** للمؤنث بمعنى التي **كمن في** اوجهها اي تكونان موصولتين
نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك وايتهن اختك وشرطيتين نحو
اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واية طريقة سلكت وموصوفتين نحو يا ايها الرجل
ويا ايتها المرءة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واجاز الاخفش كونهما موصوفتين
في غير هذا المقام ايضا نحو مررت باي محسن اليك فان قيل قوله كمن تشير الى عدم كونهما صفتين

لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مررت برجل اي رجل وامرأة ايتما امرأة اي رجل كامل وامرأة
كاملة قيل لعل الشيخ ره رجح في الاستفهام لان اصلهما صفتين هو الاستفهام لانه اذا قيل مررت
برجل اي رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف الشهنه فيسأل عن شانه و يقال اي رجل فنقل
الى الصفة رجل بمعنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى هذا كان شبههما بمن في نحو ثبوت الوجوه
الاربعة وانتفاء التامة والصفة فيكون التشبيه تاما ويحتمل ان يكون التشبيه في ضمن ثبوت
ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفي عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد مجيئهما صفتين دون من
فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون اية ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف
لوجود السببين العلمية والتانيث وقد نقل ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتنوينه لمشاكلة
مسماه والممنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام في قوله
واما انه فمنصرف **وهي معربة** اي كلمة اي الموصولة معربة **وحدها** حال بتأويل
النكرة اي منفردا او مصدر قائم مقام الحال اي ينفرد انفرادها والجملة حال فان قيل سائر انواع
اي واية سوى كونهما موصولتين ايضا معربة فلا وجه لتخصيص كونه موصولتين قيل
انفرادها في الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات لا مطلقا اي وهي معربة من بين الموصولات
وحدها اي لا يشاركها شيء الموصولات في الاعراب غيرها وذلك للزوم اضافة المانعة عن البناء
لانه وقعها منزلة التنوين المنافي للبناء لكونها دالة على امكنية الاسم فكذا ما هو نازل منزلته وهو
الاضافة ولا يرد نحو حيث فانها لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعتبرت مانعة
نظرا معنى ووجهه قد سبق في بحث غلامي ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور
فان الاضافة داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة
والى اذ المضاف الى الجملة داعية لما عرف ان الجملة تشبه مبني الاصل كما انها من حيث انها قائمة
مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جهتي كونها داعية ومانعة **الا اذا حذف**
صدر صلتها اي صلة اي فحينئذ يجوز ان يبنى على الضم ان كانت مضافة نحو قوله
تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لننزعن من كل طائفة من طوائف
البغي والفساد الذي هو اشد على الرحمن في الطغيان والعلو في الكفر فنعذبه اي في اطباق النار

في النار وذهب الكوفية الى انها معربة مبتداءة استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلقة
بالنزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتأويل مقول فيهم لان الجملة الانشائية لا تقع صفة
وحمله يونس على التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصها
وفيه اختصاص التعليق بها ليس مذهب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمله الاخفش على زيادة من
في الاثبات كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل ايهم مستانفة وانما بنيت بعد حذف
صدر صلتها لان البناء كان صفة اشباهها وامثالها اعني سائر الموصولات لشبهها بالحرف
في الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشباهها الاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلتها
ازداد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذف صدر صلته التي هي مبنية وموضحة له فعارض
هذه الجهة جهة اضافتها فعاد مبنيا الا ان ما هو صفة الاشياء يميل اليه كل شئ بادنى سبب
فيه وفيه انه منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلته نحو اضرب اياه افضل
اي هو افضل حيث وجد ازدياد افتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبن لانه لم يسمع الا منصوبا وانما
بني على الضم لانها لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فانها المبينة للموصول
جبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات كما قيل في قبل وبعد وفيه بحث
وقت [illegible] ل سيبويه الاعراب بعد
حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة
يقول اضرب ايهم الافضل الا منصوبا **وفي ماذا صنعت** كذا من ذا اكرمت
وجهان احدهما اي احد الوجهين **ما الذي** اي افادة معنى الذي يكون ذا
موصولا وما استفهاما بمعنى اي شئ اي اي شئ الذي صنعته **وجوابه** اي جواب ماذا صنعت
على هذا الوجه **رفع** اي مرفوع او ذو رفع على انه خبر المبتداء المحذوف فالتقدير في قولك الاكرام
في جواب من قال ماذا صنعت اي الذي صنعته الاكرام **و** الوجه **الاخر اي شئ** اي افادة
معنى اي شئ بكون ماذا بمنزلة اسم احد بمعنى اي شئ كانه قيل اي شئ صنعت فيكون ماذا منصوبة
المحل على انه مفعول به لقوله صنعت **وجوابه** اي جواب ماذا صنعت بهذا الوجه **نصب**
اي منصوبا وذو نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى

ه سمعت الاكرام و قد قرئ قوله تعالى قل العفو جواب ماذا ينفقون بالرفع والنصب فالرفع
على انه خبر مبتدا محذوف اى الذى ينفقونه العفو والنصب على المفعولية اى ينفقون العفو و
عفو المال ما يفضل عن النفقة **اسماء الافعال** بنيت لقيامها مقام الامر والماضى كما
اشار اليه الشيخ رحمه الله بقوله **ماكان بمعنى الامر والماضى** كلمة كان هذه
يحتمل الوجوه الاربعة وهى ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة اى ما كلمة
كائنا بمعنى الامر او الماضى او بمعنى الامر او الماضى او ما صار بمعنى الامر او الماضى او بمعنى الامر او الماضى
قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه ويرد عليه ان اسماء الافعال قد يكون بمعنى المضارع
مثل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلهما كونهما بمعنى
تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى
الذى ضرب فينبغى ان يكون اسم فعل قيل معناه ماكان بمعنى الامر او الماضى وضعا وانه
صد بمعنى الماضى بعارض لحوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل ماكان بمعنى الامر والماضى وضعا
صدق عليه حد الفعل لانه دل على معنى فى نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وضعا واجيب
بانها وضعت اولا اسماء لانها فى الاصل اما مصدر او ظرف او جار ومجرور ووضعها
بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتبارى استعمالى فانها استعملت بمعنى الافعال بعد النقل
فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضارب امس لعدم الوضع الثانى له ولم يخرج عن الاسماء لتحقق
الوضع الاول فيه فافهم فان قيل لم عرفت ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل وذلك
لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو مه وصه واف واوه وبعضها
تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر
لانه فى الاصل تصغير ارواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا وواعلك
فانه منقول عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على اسميتها
وبعضها يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى سرع وشتان
بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات يحتمل ان يكون منقولة
عن المصادر لان وشكان وشتان على وزن ليان اصله لويان وهو مصدر لوى يلوى

لوى يلوى على حد ضرب يضرب وهيهات على وزن قوقاة وهو مصدر قوقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا نحو رويد زيدا اى امهله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه غير مستعمل وهيهات ذلك اى بعد نظير ما يكون بمعنى الماضى وهو لازم والمنقول عنه غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر والماضى والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا وفى محل هذه الاسماء من الاعراب مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون معربا عليها الساد مسد الخبر جملة كاقائم الزيدان على راى وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتدائية واجيب بان الاقسام ان هذا النوع من المبتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسند اليه الاترى ان قايما فى قوله اقايم الزيدان مبتداء وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان والثانى النصب على المصدرية فرويد زيد اصلا فى تقديرا رودا رويدا واو اداثم حذف الفعل وصغرا واما تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظر لانه يستدعى تقديرا لفعل قبلها فلا يكون حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه وفعال مبتداء اى ما يوازن بفعال بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اى فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثى الجار والمجرور اما صفة الامر اى بمعنى الامر الكائن من الثلاثى او حال من ضمير ثبت قياس وهو خبر لقوله فعال اى قياسى او ذو قياس ومجئ فعال بمعنى الامر من كل ثلاثى قياسى عند سيبويه يعنى ان كل فعل ثلاثى يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى الامر كنزال الكائن بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكتاب بمعنى اكتب وعلام بمعنى اعلم وفى غير الثلاثى سماعى ثابت الاقرقار وعرعار وعند المبرد مجئ فعال مطلقا سماعى وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسى ثم اعلم ان فعال التى بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتداء مصدرا حال عن ضمير قوله مبنى ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به معرفة اى علما للمعانى كفجار وعلم للفجرة والفجور وهم اسم للمعانى وانما قلنا انه مصدر لان انه مشتغير الصيغة بدون تغير للمعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار الفجرة واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال

مؤنثة **وصفة** عطف على قوله مصدرا اى صفة مختصة بالنداء **مثل يا فساق** ويا خباث او غير مختصة مثل جبار للشمس وحلاق للمنية وقوله **مبنى** خبر لقوله وفعال اى فعال مصدرا او صفة مبنى وانما بنى فعال التى هى مصدر معرفة او صفة **لمشابهته له** اى لمشابهة فعال التى هى مصدر معرفة او صفة لفعال التى بمعنى الامر **عدلا وزنة** تميزان اى لمشابهته عدلا وزنة لعدل فعال بمعنى الامر وزنة او حال اى حال كونه معدولا وصاحب زنة فعال يعنى كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر فكذا فعال مصدرا معدول عن المصدر المعرفة وصفة معدول عن فاعلة **وعلما للاعيان** الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله **مؤنثا** صفة اخرى لقوله علما اى علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام فى قوله للاعيان للجنس يبطل معنى الجمع اى علما للعين المؤنث المعنوى فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه احترازعما اذا كان علما للمعنى كفجار والواو فى قوله وعلما داخلة على قوله مبنى للعطف على قوله مبنى السابق الواقع خبر المبتداء وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حالا عن فعال المقدر بواسطة العطف لانه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم بجعلهما بمعنى خبر واحد اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال **كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز** لما مر فى فجار وفساق اى لمشابهته بفعال التى بمعنى الامر عدلا وزنة **ومعرب فى تميم** اى فى استعمال بنى تميم لجيئه فى استعمالهم معربا على ما حكوا ولان العدل التقديرى لا يوثر فى البناء لضعفه **الا ما كان فى آخره راء** اى الا ما كان وقوله فى آخره خبره والجملة صلة او صفة لما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجب لانه مستثنى من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف فى بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وجميع بنى تميم وفى بعض النسخ الا ما آخره راء بدون كان ووفقا له مبنى باتفاق اكثر بنى تميم لانهم يعرفون الا سببيا لو ثقل ذلك بناءه على ثقل الراء التى هى من حروف التكرير فوجب التخفيف فيه بالامالة

وهي لا تحصل بدون البناء على الكسر **نحو حضار** علم كوكب وطمار اسم للمكان المرتفع وكرابِ
اسم لجزيرة تشعر بها النساء از واجهن ونحو ذلك **الاصوات** وهي ليست باسماء لمعانٍ
كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء المبنية لاجرائهم اجرائها واخذها حكمها وبنيت
اجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء نحو زيد عمرو وعد دعد دال وانما قال الاصوات
ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان بهيمة كنخ
عند اناخة البعير او تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة
على الاصوات من نحو نخ صوت اناخة البعير وغاق صوت الغراب **كل لفظ حكي به**
صوت وليس المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا
القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما
شبه به انسان بصوت غيره من بهيمة او طائر او غيرهما اي لفظ صوت به مثل صوت
بهيمة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا ينفر الصيد الصوت
والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان تصويتا
او صوت به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اي كل لفظ صوت بذلك اللفظ
للبهائم لزجرها او دعائها او خشيها او حسها او غير ذلك مثل عدس زجر للبهائم
دعاء للغنم وهج خشى للكلب اي طرد له وسمع حث للابل والغرض بهذا التصويت انقيادها لهم
عند سماع هذه الاصوات وذلك لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر ههنا قسما
ثالثا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوى صوت التعجب يقال وى ما اغفله
اي اتعجب من كمال غفلته وقال الله تعالى وى كانه لا يفلح الكافرون اي ما اشبه الحال بان الكافرين
بالوعون الفلاح وكاوه صوت المتوجع يقال اوه اي اتوجع ونحو ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة
لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين لما كان ملحقين بالاسماء المبنية لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بغيره او يقال في الكلام حذف معطوف اي او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج
ما صوت به لتعجب كوي او توجع كاوه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام

فالاول ای ملحکی بصوت **کغاق** حکایة صوت الغراب اتی به انسان تشبیها بالغراب
والثانی ای ماصوت به البهائم **کنخ** مشددة او مخففة صوت عند اناخة البعیر
المرکبات اللام للعهد ای المرکبات المذکورة من قبل ای فی حصر الاسماء المبنیة **کل اسم**
رکب من کلمتین ای مرکب من کلمتین او حاصل من اجتماع کلمتین وجعلهما
کلمة واحدة بالامتزاج وفی حمل کل اسم علی المرکبات نوع تسامح ای المرکب کل اسم من ثنتین وانما
قال من کلمتین ولم یقل من اسمین لئلا یخرج نحو بخت نصر لان ثانی الجزئین فعل لا اسم لکنه یخرج منه
علم مرکب من مهملتین نحو جسق فسق علما لان المهمل لیس بکلمة لعدم الوضع وقیل انما لم یقل من اسمین
لئلا یخرج نحو سیبویه لان ثانی الجزئین صوت لا اسم وفیه نظر لانه لو لم یکن اسما فما هو اذ قیل انه
حرف فهو قول لم یقل به احد وان قیل انه لیس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم کونه دالا بالوضع یرد فیه
بانه یخرج من کلمتین ایضا لان الکلمة لا یکون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال من لفظین لکان
اولی لیتناول نحو سیبویه وجسق فسق علما ویمکن ان یراد بالکلمتین اللفظان علی طریق ذکر الخاص
وارادة الاعم ویمکن ان یقال کلامنا فی المرکب الذی سبب بنائه الترکیب وسیبویه لیس کذلک
فکان خارجا عن البحث فلا حاجة الی اخراجه عن هذا التعریف **لیس بینهما نسبة**
الجملة صفة کلمتین ای لیس بین تلک الکلمتین نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة
عمل ولا نسبة زیادة معنی فیخرج عنه تابط شرا وعبد الله ویزید والنجم اعلامها فان قیل تابط
شرا مبنی فلم خرج عنه قیل الکلام ههنا فی المرکب الذی سبب بنائه الترکیب وهو لیس کذلک
فان تضمن الجزء **الثانی** من المرکب **حرفا بنیا** ای بنی الجزءان علی الفتح الا ...
... بالترکیب والوسط لیس بمحل الاعراب والثانی لکونه متضمنا الحرف خمسة عشر
... خمسة وعشر فحذفت الواو وقصد التمزج الاسمین وترکیبهما وحادی عشر بفتح الیاء
... ای و ادم الترکیب علی الفتح کخمسة وهو الافصح وجاز سکون الیاء تخفیفا وکذلک الحکم
فی یاء ثمانی عشر علی ما یاتی واخواتها ای اخوات حادی عشر الی تاسع عشر ولقائل ان یقول
ان ... عشر واخواتها مشکل لان الجزء الثانی لا یتضمن الحرف لان معناه واحد من احد
عشر وهذا المعنی لا یستقیم بتقدیر حادی وعشر ویمکن ان یجاب عنه بان حادی عشر بمعنی احد عشر

وعشر ثم اذا اريد بيان حاله ومرتبته في التعدد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشر بتغير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه مقلوب من الواحد بدليل امثلة اشتقاقه واخواته وعن الدال وقدمت الحاء على الالف فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى الثاني عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغير اذ الاعراب والبناء في المنقول باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بني للحمل على الذي لبيان التعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا الخوانه وكذا الخ[ا]ئف على اخوات هذا **الا اثني عشر** مستثنى من قوله بنيا الا من اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات حادي عشر اي بني الجزءان الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزءان بل يبنى الثاني ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي له حكم المضاف **والاسم الثاني** اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الجزء الثاني لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اي العلمية والتركيب **كبعلبك وبنى الجزء الاول على الفتح في الاصح** اي اصح الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انصرافه **الكنايات** اي بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليست مبنية نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلام وهن وهنة كنايتين عن الاجناس فانها معربات ثم الكنايات الفاظ مبهمة تعبر بها عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم اما بجعله مبهما على المخاطب او لنسيانه هذا حاصل ما ذكر المصنف رح في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لانه غير معبر بهما عن شيء وقع مفسرا في كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات في المتن واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها ومن جزئياتها **كم وكذا للعدد** صفة لكذا اي كذا الكائن للعدد او صفة لكم وكذا اي كم وكذا الكائنان للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو جئت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما **وكيت وذيت للحديث** والقصة ولا يستعملان الا مكررتين نحو كان من الامر كيت وكيت

فلان كيت وكيت او ذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة واصلهما
كيّت وذيّت بالتشديد فخففا وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنيين الكاف وذا
وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي نقيضها لكونها
للتكثير وكون رب للتقليل وعلى الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل
للكني عنها بهما وهي تشبه مبني الاصل على ما عرف **فكم الاستفهامية** اي دالة
على الاستفهام **مميزها** اي مميز كم الاستفهامية **منصوب** على التمييز **مفرد**
نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب خبر المبتدأ
الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول **والخبرية** اي مميز كم الخبرية بحذف المضاف والاصح
الحمل **مجرور** على الاضافة **مفرد** مرة **ومجموع** اخرى نحو كم رجل او رجال عندي
وانما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجرورا او مجموعا لانهما لما حملتا
على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف
الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية والاستفهامية حيث اعطي الاستفهامية
حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطي الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز
فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان مضاف
الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف جرى في حكم
كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد حملت على العدد المتوسط
بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة
ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خير الامور
اوسطها ولانه كثير في الخبرية لما حملت على العدد المضاف لانها نقيضة رب فكان الجر بعدها
اليق واحرى ثم الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينها وبين مميزها بشيء فان فصل بينهما
فالمختار النصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول كم في الدار
رجلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لانشاء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون
جملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجري التصديق والتكذيب في الخبر

في الخبر دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا تنافي مع اختلاف الجهة **وقد تدخل كلمة من** البيانية **فيهما** اي في مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذا كان الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم آتيناهم من آية بينة **ولهما** اي لكم الاستفهامية والخبرية **صدر الكلام** اي لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة واجب التاخير وانما استحقتا الصدر لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية يتضمن معنى الانشاء في التكثير كما ان رب يتضمن الانشاء في التقليل او للحمل على الاستفهامية **وكلاهما** الضمير عائد الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال وكلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما بتاويل التذكير اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية **يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا** اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا وشرع في تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال **فكل ما بعده** الفاء للتفسير وكلمة ما موصوفة وفي كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الافراد وحينئذ لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر فيكون موصوفة و الضمير في بعده عائد الى ما اي كل لفظ من كم الخبرية والاستفهامية وقع بعده **فعل غير مشتغل عنه** اي غير معرض عن كم بسبب تعلقه **بضميره او متعلقه كان منصوبا** ضمير كان العائد الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر المبتدا وهو كل ما بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه **معمولا على حسبه** اي على حسب العامل وذاته اي على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى العامل مفعولا به كان منصوبا على ذلك نحو كم رجلا لقيت وكم غلاما اشتريت وان كان ظرفا كان منصوبا على ذلك نحو كم يوما سرت وكم يوم صمت وان

خبر كان منصوبا على ذلك نحو كم رجلا كان من جاءك وكم رجل كان من حضرني وان اقتضى
مصدرا كان منصوبا على ذلك نحو كم ضربا ضربت وكم ضربة ضربت وفي قوله غير مشتغل
عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة
التفسير وتسليط مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحو كم رجلا او رجل
ضربته على شريطة التفسير بتقدير كم رجلا او رجل ضربت ضربته وكذا في نحو كم رجلا
او رجل ضربت غلامه لان الناصب في صورة شريطة التفسير انما اقتضى المعمول الصدر
يقدر مؤخرا فلا فائدة في اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا
القيد لانتصابه على سبيل الوجوب والنصب في نحو كم رجلا او رجل ضربته جائز لا واجب
بل الرفع على الابتداء اولى لسلامته عن الحذف فنريد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل
الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضي وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل
عنه بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا
الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل في
قوله والا فهو مرفوع نحو كم رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عنه
لفظا وتقديرا فلا يرد نحو كم رجلا او رجل ضربته لان التقدير كم رجلا ضربت ضربته لما
ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر تقدر مؤخرا
فعلى هذا يراد بقوله منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب في كلا الوجهين على معنى وان
لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما قيد به احترازا عن نحو كم رجل
او رجلا ضربته اذا جعل كم مبتداء ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه **وكل
ما قبله** ما موصوفة او موصولة لما مر اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية
قبله **حرف جر او مضاف فمجرور** بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف
الجار اللفظي او التقديري نحو بكم درهم اشتريت العبد وبكم رجل مررت وغلام
كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فان قيل كم يدخل على الصدر فاذا دخل عليه
الجار والمضاف لا يكون داخلا في الصدر قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصدارة

الصدارة منهما الى الجار والمضاف لكان الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه **والا فمرفوع** اى وان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او بمتعلقه ولا قبله جار او مضاف فمرفوع لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا قبله جار او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتداء او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا او رجل ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع انه يرفع على الوجوب مرة كما في كم رجلا او رجل غلاماك وعلى الاولوية اخرى كما في كم رجلا او كم رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى لسلامته عن الحذف وقوله فمرفوع خبر مبتداء محذوف اى فهو مرفوع **مبتداء ان لم يكن** كم الاستفهامية والخبرية **ظرفا** نحو كم رجلا قائم او قيم اصلا حد المبتداء عليه **وخبر ان كان** كم الاستفهامية والخبرية **ظرفا** نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيرى لصدق حد الخبر عليه ويعلم كونه ظرفا بالمميز ان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اى مبتداء ان لم يكن مميزكم الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان مميزها ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بنحو كم يوما او كم يوم [illegible] سيرت فانه [illegible] كونه ظرفا قيل المراد بالظرف الظرف المستقر فلا يرد [illegible] مبتداء ان لم يكن ظرفا [illegible] يصلح للابتدائية فلا [illegible] وان كان ظرفا لكن [illegible] صالح للابتداء [illegible] هذا منتقض بمثل [illegible] وكم [illegible] الاغلام [illegible] صالح [illegible] [illegible] مبتداء [illegible] هو خبره وكم مبتداء [illegible] بان ما بعده [illegible] صالح للابتدائية لغة لكن كم متعين [illegible] اصحية [illegible] يتعين للابتداء واصالة حاملا على ما عرفا في من ابواب [illegible] سيبويه **وكذلك** [illegible] اعراب **اسماء الاستفهام والشرط** [illegible] فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان عاملا النصب [illegible] من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جر او مضاف فمحلها [illegible] من ضربت وبمن تمر وغلام من تضرب

اضربه وان لم يكن بعدها فعل غير مشتغل عنه ولا قبلها جار او مضاف فمحل اسماء الاستفهام الرفع على
الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال واين قيامك ومحل اسماء
الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله لا في
ياتي فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وبهذا علم ان التعبير في اسماء
الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه **وفي تمييز كم عمة لك
يا جرير وخالة** فدعاء قد حلبت على عشاري **ثلثة اوجه** البيت للفرزدق
يهجو جريرا اي جاء في تمييز كم الذي احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز ثلثة اوجه النصب
على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتداء ولك ظرف مستقر
صفة لعمة وقد حلبت على عشاري خبره والرفع على ان عمة مبتداء ولك ظرف مستقر صفة
لها فيكون المبتداء نكرة مخصصة بالصفة وحذف مميز كم وقد حلبت على عشاري خبرها وعلى هذا
الوجه يكون كم استفهاما او خبرا وقع مصدرا ان كان المميز المحذوف حلبة او ظرفا ان كان المميز
المحذوف مرة اي كم حلبة او كم مرة عمة لك جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري وبهذا
ظهر ان تسمية عمة تمييز ليس باعتبار الوجوه الثلاثة بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصبت
عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها
لكون خالة عطفا عليها وفدعاء صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالة ويكون صفة عمة وخا
لتا ويدل كل واحدة منهما لكن جرها في صورة النصب لانه غير منصرف ويمكن رفعها على انه خبر المبتدا
وحينئذ يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضمير لك والفدعاء المرأة التي اعوج
رسغها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشراء على وزن علماء وهي التي اتى على حملها
عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره والاستفهامية تدل على كثرتهن
بحيث خرج عددها من علمه واحتاج الى الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التقرير وهو
حمل المخاطب على الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء
وضوح الامر بحيث يقر به الخصم عند الاستفهام عنه وتنكير عمة اما للتحقير او للتكثير والتفخيم
وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة بحذتها

والجملة الدعائية اعني باجير معترضة متضمنة للايقاظ لسامع ما ذكره والتصريح بتوجيه الثناء اليه
وفي قوله قد عاء ذم لها بنوع المخالفة او ضمير قد تم بالكثرة حلب عشارة وانما ذكر الحلب لانه خدمة
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار
تتاذى من الحلب فلا تطيع الا من الفته واعتادت حلبه فيدل حلبها العشار استدامة هذا الفعل
منهما والفت العشار بهما لان العشر بها واستعمال على يدل على حلبها عشاره بهم مع كراهته
ذلك واستنكافه من خدمتها وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف ان
يحلب مثالها عشاره **وقد يحذف المميز** اي مميزهما عند قيام قرينة **في مثل**
كم مالك مثال حذف مميز كم الاستفهامية اي كم درهما مالك **وكم ضربت** مثال
حذف مميز كم الخبرية اي كم مرة ضربت **الظروف** وستعرف وجه بنائها **منها**
اي من الظروف المبنية **ما قطع عن الاضافة** كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف
قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه وهو مقصود منوي اما اذا حذف فترك نسيا منسيا اعرب
مع التنوين نحو رب بعد كانحيا من قبل متاخر كان متقدم **كقبل وبعد** تقول
من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقدام ووراء ودون
ودون واول بمعنى قبل ومن عل بمعنى فوق تقول اتيته من اول بضم اللام اي من فوق وكذا
ابدا وبهذا الاول بضم اللام اي اول فعلك اي قبل فعلك واذا حذف المضاف اليه نسيا فقد
بحثه من على بالجر والتنوين ابتداء او لا بالنصب والتنوين اي اول فعلك اي قبل فعلك و
الظروف المقطوعة غايات لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف
اليه صارت غايات في النطق بها ينتهي الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف
ولشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة تاسيس على تقديره ذكر المضاف
اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكره اقبل نعم لكن الاضافة تبدع لسائر
واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضا لما الرابع و
الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه فجبر تلك النقصان بالضم لكونه
اقوى الحركات **واجري مجراه** اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة في هذه

والبناء على الضم **لاغير و ليس غير و حسب** ان لم يكن ظروفا اى لفظ غير بعد لا و ليس و لفظ حسب لابهامه غير حيث لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال فى حسب تقول جاء فى زيد لاغير او ليس غير او فحسب **ومنها** اى من الظروف المبنية **حيث** وانما بنى حيث للزوم اضافتها الى الجملة وهى تناسب مبنى الاصل **ولا يضاف الا الى جملة** مستثنى مفرغ اى لا يضاف حيث الى شيئ الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج للموصول الى ما لا يتم الا به لانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث جالس اى مكان جلوس زيد وانما قيد بقوله **فى الاكثر** استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيئ كالشهاب ساطعا **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذا للمستقبل** اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة اى اذا الكائن للمستقبل او خبر مبتداء محذوف والجملة معترضة اى وهى للمستقبل نحو اذا يقوم زيد واذا دخلت على الماضى يجعله بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد وقد استعمل فى الماضى نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا وحتى اذا بلغ مغرب الشمس ولها نظائر كثيرة **وفيها** اى فى اذا **معنى الشرط فلذلك** اى لاستعمال اذا فى الشرط **اختير بعدها الفعل** اى بعد اذا فعل ماضى مجهول من الاختيار اى ولاجل ذلك فعل بالاولوية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان غير وضعى فى الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا و نقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية **وقد يكون اذا للمفاجاءة** اى لوجود الشيئ فجاءة اى بغتة اى بناگاه والمفاجاءة مصدر والفجاء بالمهموز اللام من باب المفاعلة معناه كسى ناگاه گرفتن والفجاءة بالضم ناگاه رسيدن من نصر وسمع **فيلزم المبتداء بعدها** اى بعد اذا المفاجاة فى الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زيد بالباب **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذ للماضى** الجار والمجرور اما صفة اذا او خبر مبتداء محذوف والجملة معترضة اى اذ الكائنة للماضى او هى كائنة للماضى اى للزمان الماضى نحو جئتك اذ قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله بمعنى الماضى

بمعنى الماضي نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام **وقد يقع بعدها** اى بعد اذ **الجملتان** اى الجملة الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لان اذ للزمان الماضي والماضي مستغن ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها بمعنى فصحت اضافتها اليهما **ومنها** اى من الظروف المبنية **اين وانى للمكان** صفة او خبر مبتدأ اى الكائنتان للمكان او هما كائنتان للمكان **استفهاما وشرطا** انتصب استفهاما اما على انه تميز اى من حيث الاستفهام اى الاستفهام عن المكان او حال اى حال كونهما للمكان ذا استفهام او ظرف اى وقت استفهامهما وانما بنيا لتضمن حرف الاستفهام او نحو اين زيد واين تكن اكن وانى يكون لي ولد وانى تذهب اذهب ويجيء انى بمعنى كيف كقوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم ولا يجيء بمعنى كيف الا بعد الامر قيل كذا في الرضي واما جوزى لها كانت بمعنى اين لا غير **ومتى للزمان فيهما** اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما بنى لتضمن معنى حرف الشرط او الاستفهام **وايان للزمان** الجار والمجرور صفة ايان اى ايان الكائنة للزمان او خبر مبتدأ محذوف اى هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتأخرين وهو غير مسموع من العرب وانتصاب استفهاما على انه تميز اى ايان للزمان من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن الزمان او ظرف اى وقت استفهام او حال اى حال كون الزمان ذا استفهام ويختص بالامور العظام كقوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم الدين وايان يوم القيامة وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام ثم قيل اصله اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى آن فخففت بحذف الهمزة التي قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظر لان الآن غير مستعمل بلا لام بل هو موضوع من اول امره مع اللام وذلك ليس للتعريف ولهذا بنى لتضمنها حرف التعريف واجيب بان ملازمته مع اللام لا يمنع تغيير الاصل كذلك وقيل زيد فا اين تشديد والف فوزن فعلان وفيه نظر لان اين للمكان وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا واجيب بانه يحمل على معنى بعد التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها بعد تغير الفاظها

وكيف للحال اي الكائنة للحال او هي كائنة للحال استفهاما وقتا استفهاما او من
حيث الاستفهام او حال كون للحال ذات استفهام وانما عد كيف في الظروف بناء على مذهب
الاخفش واما عند سيبويه فهو اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الاحد ام يوم السبت والاخفش يقول
معناه كيف انت اي في حال الصحة او في حال السقم بابدال الظرف او يقال انما عده في الظروف
لانه بمعنى على اي حال فاذا قلت كيف زيد معناه على اي حال هو من السقم والصحة او غيرهما والحال
والظرف متقاربان وانما بني لتضمن حرف الاستفهام ومذ ومنذ اي ومنها مذ ومنذ
وانما قدم مذ مع كونه فرع المنذ لان مذ مقصور منذ لكونه اخف من منذ وانما بنيا لتضمن
معنى الاضافة لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة او للتشبيه
بالغايات في القطع عن الاضافة المنوية لا انهما لم يجيئا الا مبنيين لانهما الا مقطوعتان
عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات او للحمل على مذ ومنذ حرفين وقوله بمعنى اول
المدة اما صفتا اي مذ ومنذ الكائنتان بمعنى اول المدة او خبر مبتدأ محذوف اي وهما
كائنتان بمعنى اول المدة يعني انهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة
اي يقترن بهما او يتصل بهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما لا المثنى ولا
الجمع ولا النكرة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع اي اول مدة عدم رويتي يوم الجمعة
واما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء واما المعرفة فلان الوقت
المجهول الابتداء كل امر معلوم فلان كل واحد يعلم ان انتفاء رويتي كان من وقت ما لا محالة فلا
فائدة في ذكره فلا بد من التعيين والمعرفة هو الاصل في التعيين فلا يجوز العدول عنه الى النكرة
المخصصة وقيل المثنى نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما وكذا النكرة المخصصة
نحو ما رايته مذ يوم لقيتني لحصول التعيين وهو المقصود وثانيهما بمعنى الجميع اي جميع
المدة فيليهما الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت او نكرة اي يقع بعدهما
الزمان الذي قصد هو مع عدده اي المدة التي قصدت هي مع عددها فالباء بمعنى مع
لكن مقصوده ان جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان قيل ما رايته مذ يومان

مذ يومان اى جميع مدة عدم رويتى يومان وذلك لانه لما قصد بيان جميع المدة لابد
من ذكر المدة جميع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل ان يقول ان المقصود بيان جميع المدة
وذا لا يستلزم العدد لصحة ما رايته مذ يومنا هذا او شهرنا هذا واجيب بان المراد عدد
الافراد او عدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد ما ذكر ثم قد يقع المصدر او الفعل او
ان المتقلة بعدها نحو ما رايت مذ ذهابك وما رايت مذ ذهبت وما رايت مذ انك ذاهب
فيقدر زمان مضاف لصحة الحمل فكان التقدير في ما رايت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
بمعنى اول مدة عدم الرؤية زمان ذهابك وفي ما رايت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة
الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور وفي ما رايت مذ انك ذاهب مذ زمان انك ذاهب
بمعنى زمان ذهابك فان قيل لو لم يذكر المخففة نحو ما رايت مذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها في
ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معا او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع
المصدرية **وهو** اى كل واحد من مذ ومنذ **مبتدا وخبره ما بعده** وصحة
وقوعهما مبتدءا ان لتاويلهما بالمعرفة اى بالاضافة لكونهما بمعنى اول المدة او جميع
خلافا للزجاج فانه جعل ما بعدهما مبتداء وهما خبران مقدمان اى يوم الجمعة اول
المدة ويومان جميع المدة لانهما نكرتان وما بعدهما معرفة او نكرة مختصة بتقديم الحكم في
ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافا على انه مصدر اى يخالف هذا القول خلافا للزجاج
والجملة معترضة لبيان الخلاف **ومنها** اى من الظروف المبنية **لَدَى وَلَدْن**
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله **وقد
جاء لَدْن** بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **و لَدَن** بفتح اللام وكسر الدال وسكون
و لُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **و لَدْن** بفتح اللام وسكون الدال
النون **و لَدْ** بفتح اللام وسكون الدال **و لُدْ** بضم اللام وسكون الدال **و لَدُ** بفتح
واصل اللغات **لَدُن** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضد بفتح العين
وضم الضاد اصل لغاته فاسكن العين بلا نقل ضمتها الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال
فتحا وكسرا او حركت النون كسرا او حذفت النون او سكن العين بنقل ضمته الى الفاء فحرك

كسرا وحذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ وقع هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لَدُ بفتح اللام وضم الدال و لَدْ بفتح اللام وسكون الدال و لُدْ بضم اللام و سكون الدال و لَدَتَ بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدِن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون و لُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون و لَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او فتح العين فتحا وكسر للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبناءه الا ان يقال بني لدن واخواته سوى لدى لشبهها بالحرف وهي من في لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولما يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه طرد للباب وقيل بني لدن سائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء لانها بمعنى من عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طرد للباب وفيه نظر لانه يوجب ان لا يبنى عند اظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بني لدى بالحمل على الدالموضوعة وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبني على بنائه ثم عدم التصرف فيه فلو بني بناؤه على وضعه وضع الحرف لزم الدور واجيب بانا سلمنا ان بناءه مبني على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم ان وضعه وضع الحرف مبني على بناءه وعدم التصرف فيه بل مبني على شبهه بمن في لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل الحضور حقيقة او حكما فتقول عندي مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيدا عندك لكن في حوزك وحفظك فكانه حاضر قريب عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقية فلا تقول لدى مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك **ومنها** اي من الظروف المبنية **قط** بفتح القاف وضم الطاء المشددة و فيها لغات وهي قُطُّ بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقُطِّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُطٌ بضم القاف وفتح التاء المشددة وقَطُ بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقُطُ بضم القاف والطاء المخففة المضمومة **وهي الماضي المنفي عموما**

فمعنى ما رايته قط اى ما رايته فى جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفى اعم من ان يكون لفظا او معنى كقول الشاعر جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط وقد يستعمل فى الاثبات نحو كنت اراه قطاى دائما ثم الماضى ان كان صفة الزمان اى الزمان الماضى فاسناد المنفى اليه مجاز عقلى من باب الاسناد الى الظرف اى للزمان الماضى الذى نفى شئ فيه وان كان صفة العامل اى للعامل الماضى اى عامله ماضى منفى نحو ما رايته قط فاسناد المنفى اليه ظاهر وكذا الكلام فى قوله وعوض للمستقبل المنفى اى للزمان المستقبل المنفى وقوع شئ فيه او للامر المستقبل المنفى اى عامله يكون امرا مستقبلا منفيا عموما لا اراه عوض اى لا اراه فى جميع الازمنة المستقبلة بنى عوض لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل استعماله كذلك واعرابه حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم كقبل وبعد والمراد بالعائضين الباقى على وجه الارض اى وقت بقاء الباقين وبناء قط لتضمن معنى لام الاستغراق ولخفائه التحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماضى والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرير لفظ المنفى لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضى والمستقبل فى كليهما عدل عنه الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة فاذ يجوز بناؤها اى يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو يوم ينفخ فى الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناؤها لان الجملة مبنية من حيث هى هى حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان مبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا يقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساؤها الاعراب لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماضى والامر بغير اللام لا يكون لها الاعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضى فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج عن شبهها بمبنى الاصل لانها تشبه مبنى الاصل فى عدم وقوعها فاعلة ومفعولة ومضافا اليها بل هى مبنية قوية بالنسبة الى غيره من المبنيات

فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذا المضاف الى الجملة لجواز البناء والتمثيل
الفتح التزيين ثم اعلم ان جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة الى الجملة جواز اكيوم و
ليلة وحين ووقت وزمان اما الظروف المضافة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحيث ولما كان
بناءها واجبا على ما عرفت وكذلك اى مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل وغير
مع ما اى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا اضيف مثل وغير الى ما والى ان المخففة اوالى
ان المثقلة يجوز بناءها على الفتح مثل الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون
وكقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت الحمامة في غصون ذات اوقال جمع و
دهو شجر الاثل وهو شجر معروف في الكلام قلب اى في اوقال ذات غصون وانما انث لضرورة
الشعر والحمام جمع عند العرب ذات طوق كالفاختة والقمري ونحوهما وكقولك يعنى من الجلوس
غير انك قائم بنى مثل في المثال الاول لاضافته الى ما انك وغير في المثال الثاني لاضافته الى
ان نطقت وفي المثال الثالث لاضافته الى انك قائم وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة
وشبههما بالظرف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناءهما في
بحث بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف ضمنا لكونهما متشابهين بالظروف ثم لما
قسم الاسم اولا الى المعرب والمبنى وبين احكام قسمية شرع في تقسيم الآخر

للاسم باعتبار وضعه لمعين اوغير معين فقال **المعرفة ما وضع لشيء بعينه**
الجار والمجرور صفة شئ اى شئ ملتبس بعينه اى لشئ معين قيد به احترازا عن النكرة
فانها لم يوضع لشئ معين والمراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود
خارجي وانا وانت وهو او جنسا معين كاسامة فانه علم الجنس الاسد وكالاسد
محلى بلام الجنس او جماعة معينة من كل فرد جنس او بعضها كالمعرب بلام الاستغراق
والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانهما ما
وضعا لشئ معين لانهما كليات الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع
لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل شئ قيل معناه ما وضع للوقوع على شئ معين
في التركيب اى في الاستعمال فدخل المضمرات والمبهمات لانهما وان كانت كليات الوضع

الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا فى التركيب لا يستعمل الا المتكلم معين وانت لا يستعمل الا المخاطب
معين وهذا لا يستعمل الا المشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشئ معين بوضع جزئى كالاعلام
والمضمرات والمبهمات او بوضع كلى وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجه لك
وراس لك فانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لعدم تعدد وجه المخاطب وراسه لان وضع امثاله
لغير معين وان وقع على معين بعارض توحد وجه المخاطب وراسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفا
باللام العهد الذهنى فانه معرفة مع انه يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى
الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد امر على اللئيم يسبنى لما مران المراد بشئ معين اعم من ان يكون
فردا معينا كزيد والرجل لمعهود خارجى او حقيقة معينة مثل اسامة والاسد اذا كان محلى بلام
الحقيقة ولا شك ان المعرف بلام العهد الذهنى وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامة وان
كان الفرد غير معين اذ هى المعهود بينك وبين مخاطبك فى الذهن او يقال انه فى حكم النكرة لوقوعه
على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن خارج من الحد وفيه نظر لانه لو كان فى حكم النكرة
لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتداء وذا حال ووضعا للمعرفة وموضوفا بها ونحو
ذلك وذلك لان المعرف بلام العهد الذهنى موضوع لشئ معين فان وضعه باعتبار وضع
اللام للجنس اى الماهية المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض لحوق القرينة كالدخول مثلا
فان الدخول فى ماهية السوق من حيث هى هى غير ممكن ويؤيده ما ذكر فى الرضى وغيره ان الفرق بين
النكرة وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف باللام العهدية
نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا **وهى**
اى المعرفة او المعارف ستة بالاستقراء **المضمرات** نحو انا وانت **والاعلام** نحو زيد وغيره
والمبهمات اى الموصولات واسماء الاشارة نحو الذى وهذا وانما سميا مبهمين لان اسم
الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتكلم
اشياء يحتمل ان يكون مشار اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يعدوا المضمر
الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا اداة اللام
العهدية كذا فى الرضى **وما عرف باللام** العهدية او الجنسية والاستغراقية نحو الرجل

والغلام وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيبويه وعلى مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف
وانما قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم او
بالنداء نحو يا رجل لمفضل التعين بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعرف بالنداء
نظر لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكره المتقدمون وانما
لم يذكر المعرف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لان الميم بدل من اللام
فلا يبعد ما دخلته هي قسما آخر من المعارف والمضاف الى احدها اي احد الاربعة المذكورة
معنى مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى او مفعول له
بحذف مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى او مفعول فيه
لقوله والمضاف بحذف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد
المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف على
حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيبويه وجمهور النحاة واشار بالترتيب في الذكر
الى الترتيب في المرتبة العلم ما وضع لشئ بعينه صفة شئ اي شئ ملتبس بعينه
اي بشئ معين وانما خص العلم بذكر التعريف من بين سائر المعارف لان المضمرات والمبهمات و
المضاف بين تعريفها فيما قبل والمعرف باللام مستغنى عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر
التعريف وكلمة ما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم او لفظ والمراد بشئ بعينه اعم من ان
يكون فردا كزيد او جنسا كاسامة وكذا اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كفجار وخباث
اذا كان علما او غيرهما ن وذلك مما يتخذ ويولف كاعوج علم فرس لبني هلال او لا كاسامة
علم الجنس غير متناول غيره انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به لقوله متناول
... قيل بدخل ... احد المضمرات والمبهمات لانها وضعت لشئ معين غير متناول غيره
... تركيب واحد قيل معناه غير متناول غيره في شئ من التراكيب فيخرج المضمرات والمبهمات و
المعرف باللام والمضافات لتناولها فردا آخر في تركيب آخر ولا يرد عليه علم الجنس مثل اسامة
بحيث يقع ... معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة غير متناولة غيرها وان كان
ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه على هذا ينبغي ان يكون الرجل والذكر

علم

علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة معينة مثل اسامة وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم
المشترك من التعريف نحو زيد اذ سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر لانه وضع لشئ بعينه ويتناول
غيره ايضا لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره
بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشئ واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء كان منقولا او مرتجلا
كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحره اسما نحو زيد ولقبا نحو الصديق او كنية نحو
ابو بكر موضوعا للعين كزيد او معنى حدثا كسبحان الله علم التسبيح او وقتا كغدوة او لفظا يوزن به
نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى او مرادا محض لفظه كسعيد كرزا ومحض عدد كستة ضعف
ثلثة وانما قال غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال الزمخشري لئلا يخرج
لفظ الله لانه لا يشبهه شئ حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان
السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لنفي تناول
ما اشبهه وجود ما اشبهه وللمصنف ان يرد ذلك بان نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي
قوله اشبهه موجبة فيوجب ثبوت الشبه وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان المو
صول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه
بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي
التناول مع عدم ما اشبهه وعدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف
واعرفها اي اعرف المعارف اي اكملها تعريفا المضمر المتكلم نحو انا ثم المخاطب نحو انت لاستحالة
الاشتباه في المضمر المتكلم وقلته في المضمر المخاطب اذ الخطاب في الغائب لمعين اما الخطاب
لغير معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ثم المضمر الغائب ثم العلم ثم الاشارة
ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعني يعتبر بحسب المضاف اليه وهو
مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يسع ذكرها بهذا المختصر فانه
الخلاف نظرا في الوصف فقط **النكرة ما وضع لشئ لا بعينه** اي لشئ غير معين
من غير ان ينظر فيه الوضع للمعين بوضع جزئي نحو رجل وفرس فيه احتراز عن المعينة فلا يرد
وجه ... فانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لان ذلك موضوع لشئ لا بعينه ونوع

النكرة

على معين باعتبار عارض نفظ التوحد وجه المخاطب وراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينه ووقوعه على فرد غير معين بعارض كالدخول مثلا فان الدخول فى حقيقة السوق من حيث هى هى ممتنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا فى ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع فى تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمه فقال **اسماء العدد** فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الآخر طلبا للاختصار اويقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التى يلازم اكثرها التفسير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمونث لكان اولى لتعلقها ببحث التذكير والتانيث ايضا **ما وضع لكمية آحاد الاشياء** والآحاد جمع الاحد وهو الفرد اى اسماء العدد اسماء وضعت ليدل على مقدار افراد الاشياء اى على مقدار العدد وذات خرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاثبات لان النكرة فى سياق الاثبات يخص لكن لا بالوضع وكذا خرج رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب ياتى فى رجل ايضا وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضى انه يدخل فى هذا الحد رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشئ وان كان وضعا مع ذلك الماهية ذلك الشئ ايضا الى هذا عبارته لايقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول انهما لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد واثنان به ايضا وهما لم يخرجا به على مابين ههنا فلم يخرجا به فلابد بما ذكرنا فافهم وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشئ عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين فيخرج الجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هى الصفة المنسوبة الى كم اى الصفة التى يستفهم عنها بكم وهى العدد الخاص فلا يلزم منه التعين وانما يلزم التعين فى الجواب فافهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية تنسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا خرج به الخط والسطح والجسم التعليمى لانها لم يوضع لبيان كمية

احاد الاشياء والخط فی اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم التعليمي ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الزراع وفيه نظر لان الزراع وضع لما وضع لكمية مايذرع به وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية مايذرع به فيخرج بقوله ماوضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع لكمية مايذرع به لكن لايخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع خشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ماوضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين ولا خلاف عند النحاة فی انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا عدهما من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف قيل انما يدلان على الاحاد بالدفعات وان لم يدلا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء فی مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوابل بالجمع يقتضی انقسام الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شئ من المعدودات فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ماوضع لبيان مقدار المعدودات فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بهما كذا فی الشامل وقال بعض الشارحين لو قال ماوضع لكمية لكان اولى لئلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند النحاة ولا يدلان على كمية احاد الاشياء فقوله احاد الاشياء مما ينفع الا ما ضربه ومنه نظر لانه حينئذ يدخل فی الحد ماوضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذا يدخل الزراع على ما بينا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد قيل لانسلم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا **واصولها** ای اصول اسماء العدد **اثنتا عشرة كلمة** فقوله اصولها مبتداء وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسال ماهی فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة **واحد الى عشرة ومائة والف** يعنی ان الفاظ الثلثة التی يرجع جميع اسماء العدد اليها اثنتا عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كاثنان والفان او بجمع كعشرين واخوانه الجارية مجری الجمع وبعطف كثلثة وعشرين وكاحد

ومائة وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف او باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف كذا في الرضي
وارتفاع قوله واحد على انه خبر مبتداء محذوف اي احدها واحد وعلى انه بدل بعض من اثنا عشر
وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس هنا ضمير واجيب بان المراد باللزوم فيه الغلبة
واللزوم الاستعمالي فلا ضير في تركه في بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفا
لحصول العلم به كما في قولهم البر الكر بستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى
عشر ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل العشر
في حكم ما قبلها عملا بالغاية قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل ما بعدها في ما
قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشر وتقول على صيغة المخاطب دون
الغائب والغائبة اي تقول انت في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان للمذكر
واحدة اثنتان او ثنتان للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث
المؤنث وهذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق التعداد وثلثة الى عشرة
للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث وهو مخالف على الاصل والقياس بالتاء في المؤنث وانما الحق
في المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالحري ان يأول بالجماعة ليطابق
اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتيج
للتانيث او لا وكلمة الى في كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث
وما زاد عليه الى عشر او صلة لا امتدادية ولا اسقاطية اي قولا منتهيا الى عشرة وقولنا قولا
مفعول مطلق لقوله تقول ثم لما فرغ عن بيان عدد المفرد شرع في بيان عدد المركب فقال احد
عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة للمؤنث وهذا جار
على الاصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث ثلثة عشر وما زاد عليها
الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة للمؤنث يعني
باسقاط التاء من العشر واثباتها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث اي بتانيث الجزء
الاول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الاول وتانيث الثاني في المؤنث برجوع العشر بعد
التركيب الى الاصل دون النيف لثقله بخلاف الاصل والنيف والتشديد والتخفيف هو الزيادة

وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى **وتميم تكسر الشين** الى شين العشرة المركبة مع غيره **فى المؤنث** فقوله وتميم مبتداء وقوله تكسر الشين خبر والجملة معترضة لبيان الخلاف وفى المؤنث ظرف تكسر وانما تكسر تحرزا عن توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة فى احدى عشرة وثنتا عشرة وخمسة فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول والباقى فتحات العشرة لان اللفظين بالتركيب والامتزاج صارا بمنزلة لفظ واحد والحجازية تسكنها تحرزا عن اربع متحركات مع ثقل التركيب وما ذهب اليه تميم ضعيف لانه عدول عن الفتح الذى هو الاخف الى الكسر الذى هو الاثقل وهذا الخلاف فى المؤنث واما فى المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف **وعشرون واخواتها** اى اخوات عشرون اى نظائرها واشباهها **فيهما** اى فى المذكر والمؤنث وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا فى المفصل فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر التاء على نحو رايت هندات عطف على قوله عشرون وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتداء محذوف الخبر اى واخواتها مثلها والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتداء واخواتها عطفا عليه وفيهما خبرا ينقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله **احد وعشرون** حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذه الامداد مقول تقول والرفع فى عشرون على الحكاية يعنى اذا زاد على عشرون تقول بالعطف فى المذكر احد وعشرون **وفى المؤنث احدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم ذكره** اى بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء فى المذكر وثلث بدون التاء فى المؤنث فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا فى سائر العقود تقول ثلثة وتسعون **الى تسعة وتسعين** رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين امرأة فقوله ثم بالعطف عطف على قوله تقول اى تقول كذا ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم فقوله بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف عليه المفهوم وهو النيف اى ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف حال كون ذلك النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اى العطف الملتصق بما تقدم فان قيل الملتصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف عليه اعنى النيف دون العطف فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف

عليه بشئ يوجب الصاق العطف بذلك الشئ **مائة والف مائتان والفان فيهما** اى فى المذكر والمؤنث وضعا فقوله مائة الى آخره من مقولات تقول على وجه التعداد وفيهما ظرف تقول اى تقول كذلك كذا فيهما **ثم تقول بالعطف على ما تقدم** اى ثم تقول قولا ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما او بالعكس اى بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعها على النيف واقعا على وجه تقدم من التذكير فى المؤنث والتانيث فى المذكر والافراد والاضافة والتركيب والعطف كما عرفته فتقول فى الافراد مائة وواحد او واحدة واثنان او اثنتان وفى الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفى التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائتان وثلثة عشر رجلا او ثلث عشرة امرأة وفى العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا او ثلثمائة وكذا الى تسع مائة وكذا والف وكذا الفان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ماذكرنا من الالفاظ وعلى هذا فقس وقد يجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة واحدة ومائة واثنان ومائة واثنتان الى آخر ماذكرنا **وفى ثمانى عشرة فتح الياء** مبتداء متقدم الخبر اى فتح الياء كائن فى ثمانى عشرة وهو الكثير الشائع قياسا على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبنى على الفتح كثلثة عشر **وجاز اسكانها** اى اسكان ياء ثمانى عشر تخفيفا **وحذفها بفتح النون شاذ** خبر لقوله وحذفها اى حذف الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قولا بكمال التخفيف وانما فتحت النون جعلا لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدور ويجوز حذف الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افرادا اى غير مركب مع العشرة ولو جعل النون معتقب الاعراب اى موضع اعتقاب الاعراب اى موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الاعداد شرع فى بيان حال المميزات اعنى المعدودات فقال **ومميز الثلثة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة**

اى مائتين

اى باضافة الاعداد الى المميزات **مجموع** لفظا كثلثة رجال او معنى **كتسعة رهط** و
ثلثة ذود وخمسة نفر وانما ابتدأ ببيان مميز الثلثة لعدم مجئ المميز دون الثلثة وانما كان
مميزها مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا على التمييز كمميز ما زاد على العشرة لان مميز العدد
موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال فى الاصل رجال ثلثة لكن هذه الاضافة مثل
اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا التمييز يصير على صورة الفضلات فوجب خفضه
لئلا يكون على صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة
كما ستعرف وانما كان مميزها مجموعا ولم يكن مفردا كمميز ما فوق العشرة لان مدلول الثلثة
وما فوقها جماعة فناسب ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود ولان العدد هو المعدود
فى المعنى فان الثلثة هى الرجال فى المعنى واما افراد مميز ما فوق العشرة فلدليل ستعرف
وقد جاء ثلثة اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا فى الشعر على الشذوذ ثم ذلك المجموع
يجب ان يكون مكسرا او سالما بالالف والتاء اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات
مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلا فلا يقال ثلثة
مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسر يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين
ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل و رجال اذ لم يوجد لواحدهما جمع غيرهما فيكون هنا
مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة كجمع رجل غلبت الاضافة الى جمع القلة
ليطابق العدد المعدود لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة
مع وجود القلة لنكتة فيكون جمع الكثرة مستعارا عن جمع القلة كالاضافة فى قوله تعالى ثلثة
قروء مع وجود اقراء ليس بقياس وقال المبرد قياس والنكتة فى استعمال جمع الكثرة فى الآية
مع وجود القلة التنبيه على ان الثلثة فى التربص فى حق النساء الغائبة شهوتهن الى الازواج
كثيرة **الا فى ثلث مائة** مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع فى جميع المواضع الا فى ثلث
مائة وما زاد على ذلك **الى تسع مائة** فان مميز الثلث الى التسع فى ثلثمائة الى تسع مائة
وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف **وكان**
قياسها اى قياس المائة المضاف اليها ثلث الى تسع **مئات** للمؤنث **او مئين**

للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد فى احد عشر الى تسعة وتسعين فيقهقرى الى الجمع الذى طال عهده فى ثلثة الى عشرة فاستحسن الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا فى لزوم افراد التميز وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن اهدار حكم الثلثة الى تسعة من كل وجه فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين و لا ثلثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قيل سمّا قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون صح لوكان كذلك لاكتفى بنظير واحد فان قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ لجبر النقصان الواقع فى مائة بحذف اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات جمع ثبت وبالياء والنون كثبين جمع ثبين وان لم يكن العقلاء وفى كلا اللغتين الميم مكسورة وبعضهم يقول مئون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الاخفش ولو ضمت ميم مئات كميم مئين جاز **و مميز احد عشر و ما زاد عليه الى تسعة و تسعين منصوب مفرد** نحو احد عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون نعجة اما النصب فلامتناع الاضافة اما فى احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر بخلاف القسم نحو احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادى عشر احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر واما فى عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع حذف النون وابقائها عند الاضافة لانها لو اضيفت مع حذف النون لزم حذف نون اصلى وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقائها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع فى كلمتها مقدرة واما الافراد فلان المفرد اصل فهو اخف من الجمع والغرض من التميز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة **و مميز المائة و الالف و تثنيتهما** اى تثنية المائة والالف وهى مائتان والفان **و جمعه** اى جمع الالف وهو آلاف والوف **مخفوض مفرد** وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعها كما قال

قال وتثنيتهما لان جمع المائة ليست بستعمل حيث يقال ثلثمائة الى تسع مائة ولا يقال
مئون او مئات وانما كان مميز المائة والالف مخفوضا مفردا لانهما يشبهان الثلثة الى العشرة
فى اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف وكذا
يشبهان احد عشر الى تسعة وتسعين فى الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انهما يقربان
بهذا القسم فاعطى مميزها احد حكمى مميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض على الاضافة واحد
حكمى مميز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذا لتميز اصله
الافراد مع حصول غرض التفسير به **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه**
مذكرا كالشخص المطلق على المرأة **او كان الامر بالعكس** اى بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود
مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا كالنفس المطلق على الرجل **فوجهان** اى ففى العدد وجهان
اعتبار التانيث واعتبار التذكير عملا باعتبارين فتقول عندى ثلثة اشخاص من النساء اعتبارا
باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عندى ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا
بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار اللفظ اولى لان نظر النحوى الى اللفظ
ولقائل ان يقول هذا الحكم ان يذكر عند الاعداد التى تفترق تذكيرا وتانيثا كواحد وواحدة
واثنان واثنتان وثلثة وثلاث لا بعد بيان المائة والالف حيث يستوى فيهما التذكير
والتانيث **ولا يميز واحد واثنان** اى لا يذكر للواحد والاثنين مميز بعدهما استغناء بلفظ التميز
اى تميز كل منهما مثل رجل ورجلان مثلا **عنهما** اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز
بعدهما يستغنى ذلك التميز عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما
مستغنى عن ذكرهما **لافادة** اسا الافادة هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل و
رجلان مثلا **النص المقصود** بالعدد اى التصريح الذى قصد بالعدد وهو بيان الكمية
اى بيان الفرد الواحد فى مميز واحد والاثنين فى مميز اثنين فلا يصح ان يقع مميزا اذ التميز
لا يصح ان يكون مغنيا عن المميز لان حكم التميز قصد الامرين اى التميز والمميز ليحصل الاجمال
والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الاخر فان قيل الاستغناء عن شىء لا
يمنع ذكره على وجه تاكيد او تشويق او نحوهما كما فى اله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين

ونعم رجلا وربه رجلا قيل لما كان تميزها بلفظ يدل على خصوصية العدد . وهي بيان العدد
اى الواحد والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع ايقاعهما
تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب التميز على افادة النسبتين
اى النسبة الاجمالية والنسبة التفصيلية معا وعدم استغناء كل واحد عن الآخر كما عرف
منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملأه عسلا وامانعم رجلا وربه رجلا ففيها خلاف
الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض واما قوله تعالى اله واحد وقوله تعالى ولا تتخذوا
الهين اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على تلك العدد تاكيد وتوضيح اى صفة
موكدة وموضحة مثل نفخة واحدة وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من
المقصود بالعدد وفيه نظر لانه ينبغي ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل المعدود على كونه
بدلا لا تاكيدا وفي بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى
الى ذكر الواحد والاثنين مع تميزها وهو رجل ورجلان مثلا لحصول المقصود بلفظ التميز
وفيه نظر لان حصول المقصود بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التاكيد او التشويق وفي
بعض الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد اعني الواحد
والاثنين مع التميز اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره معه
يفيده تاكيد والتشويق مثل نعم رجلا وربه رجلا فلا يكون ضائعا واجيب بما مر ان التميز
لما دل على خصوصية العدد امتنع ايقاعه تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه
باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نص المقصود بالعدد لعدم دلالته
على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فيحتاج الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل فقوله
استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا
فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف لا للفعل المنفي اى ترك تميز واحد
واثنين خوف استغناء اى مخافة استغناء اى مخافة لزوم استغناء او هو مفعول له لفعل
محذوف اى لا يميز ان ولا يلزم تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بينا
فى افادة النص الذى قصد بالعدد او متعلق النص اى التصريح بالعدد المقصود وهو

وهو التصريح بالوحدة اوضم واحد الى واحد اى اثنينة ونقول على صيغة المخاطب دون
الغائب والغائبة اى تقول انت في المفرد اى في استعمال العدد من احاد العدد وذات من
المتعدد الجار والمجرور اما صلة الافراد اى الذى افرد من المتعدد او ظرف مستقر وقع صفة
المفرد اى الواحد الكائن من المتعدد باعتبار اى قولا ملتبسا باعتبار تصيره اضافة المصدر
الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصيره ذلك المفرد عددا انقص من عدد عددا زائدا
عليه بواحد الثاني معمول تقول اى تقول الثاني في المذكر اى الثاني الاول اى مصير الاول
اثنين يعنى دوكننده يكى والثانية في المؤنث اى ثانية الاولى اى مصيرة الاولى اثنين الى
العاشر في المذكر اى عاشر التسعة اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كننده نه والعاشرة في المؤنث
اى عاشرة التسع اى مصيرة التسع عشرا وانما بدا بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد انقص
من الواحد حتى يصير واحدا وكلمة الى ما استا طير اى الثاني والثانية وما زاد عليهما الى العشرة
العاشرة او صلة اى منتهيا الى العاشر والعاشرة لا غير مبنى على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا تقول
غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا
بهذا المعنى اى بمعنى التصيير اما ما قبل الثاني والثانية فلما مر ان لا عدد انقص من الواحد حتى يصير
واحدا واما بعد العاشر والعاشرة فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصيير في ذلك حتى يشتق منه اسم
الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثة اثنى عشر وربعت ثلثة عشرة ولا ثالث اثنى عشر ورابع ثلثة
عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة فان لكل منها فعلا ومصدرا فانهم يقولون ثنيت
الاحد ثنيا وثلثة الاثنين ثلاثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو
القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا في العقود تمسكا بما روى
عنهم بانهم يقولون كان القوم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم
اى صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك فيما بعد العاشر والعاشرة في النيف فيقول انا ثالث
اثنى عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن
سلمنا صحته كان محمولا على ثلث عقودهم وربعت عقودهم وثالث نيف اثنى عشرهم ورابع نيف
ثلثة عشرهم بتقدير المضاف اى انا مصير نيف اثنى عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصيرة نيف ثلثة

سوکلذا او معترضة **وان شئت** مفعوله محذوف بقرينة جواب الشرط اى وان شئت ان تقول
قلت حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من الصدر تخفيفا **الى تاسع تسعة عشر**
فتعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الثانى لبقاء التركيب
المقتضى للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء او استيناف على معنى فانت تعرب الاول
على نحو قول الشاعر الم تسأل الربع القواء فينطق اى فهو ما ينطق اى لم تسأل المنزل الخالى
فينطق اخرج و هل يجزيك اليوم بيداء سملق اى المغارة الخالية ثم لما فرغ من تقسيم الاسم
باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع فى تقسيم اخر له باعتبار التذكير والتانيث فقال **المذكر
والمؤنث** او يقال لما وقع ذكر التذكير والتانيث فى باب العدد جرى الى ذكر هذا التقسيم وانما
تقدم المذكر على المؤنث لاصالته **المؤنث ما فيه علامة التانيث** وهى التاء التى
تصير فى الوقف هاء والالف المقصورة والممدودة كما ذكر فى المتن وكذا الياء فى نحو هاى فى
عند البعض وانما قدم المؤنث فى البيان دوما للاختصار بتبيانه وتعميم التذكير فى كل ما لم يكن
كتقديم الاعراب التقديرى وتعميم اللفظى فى كل ما عداه ويمكن ان يقال انا قدمه اخذا فى
البيان من القريب ولان المؤنث وجودى لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر
عدمى لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامته والوجودى راجح على العدمى فقدم ذلك ترجيحا على
العدمى **لفظا او تقديرا** هذا تقسيم علامة التانيث سواء كانت تلك العلامة ملفوظة او مقدرة
فالملفوظة نحو امرأة وناقة وغرفة ونملة وطلحة وعلامة والمقدرة نحو دار ونار ونعل وقدم
وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء فى مثل ذلك مقدرة بدليل رجوعها
فى التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقرب لاسيما اذا سمى به مذكرا ونحو حائض وطالق
من الصفات المختصة التانيثة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب ما جمع مكسرا اذ ليس فيها علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانها لو كانت مقدرة فيها
لرجعت فى التصغير قيل المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة كما ذكرنا او حكما
لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى فى المؤنثات الغير
الثلاثية فلا يجتمع علامتا تانيث ونحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو كلاب واكلب لانه

لانہ ماول بالجماعۃ **والمذکر بخلافہ** ای متلبس بمخالفۃ المؤنث ای مالم یوجد
فیہ علامۃ التانیث لا لفظا ولا تقدیرا ولا حکما **وعلامۃ التانیث** ای علامۃ التی
ذکرت فی حد المؤنث **التاء** التی تصیر فی الوقف ھاء **والالف** سواء کانت
ممدودۃ او مقصورۃ وبعضہم عد الیاء فی ھذی ولی : من علامات
التانیث وذکر ان التانیث بالیاء من خصائص اسم الاشارۃ فلعلہ قائل فی اسم الاشارۃ
بالتصرف تذکیرا وتانیثا وافرادا وتثنیۃ والمصنف رحمہ اللہ لم یذکرھا لان تانیث ھذی یحتمل
ان یکون صیغیا عندہ لا بالعلامۃ کتانیث ھی وانت یعنی ھذہ الکلمۃ بکمالہا موضوعۃ
للتانیث وکتثنیۃ ھذا والذی نحو ھذان واللذان علی قول من یری بناءھا **وھو** ای
المؤنث **حقیقی ولفظ الحقیقی** وھو الخلقی **ما بازائہ** کلمۃ ما عبارۃ عن مؤنث
ای مؤنث کان بازائہ ای بمقابلتہ **ذکر فی الحیوان** الجار والمجرور ظرف مستقر
واقع صفۃ لحیوان ای ذکر کائن فی جنس الحیوان سواء وجد فیہ علامۃ التانیث لفظا اولم یوجد
وانما قال فی الحیوان احترازا عن الانثی من النخل لان بازائہ ذکرا منہا وتانیثہ غیر حقیقی
والمراد بالذکر ھہنا خلاف الانثی لا مقابل الرجل **کامرأۃ** فی الاناسی **وناقۃ** فی البہائم
اذ بازائہما رجل وبعیر وکذا نفساء وحبلی واتان وعناق ولقائل ان یقول لو فرض انثی
لیس بازائہا ذکر فی الحیوان لا یصدق علیہ ھذا الحد فلو قال ما لہ فرج لا ذکر لکان اشمل
واجیب بانہ حینئذ یدخل الخنثی المذکر فی الحد لوجود الفرج فیہ علی ان التلفظ بالفرج
سمج **واللفظی** ای المؤنث اللفظی ای المنسوب الی اللفظ بوجود علامۃ التانیث فی لفظہ
حقیقۃ او تقدیرا او حکما بلا تانیث خلقی فی معناہ **بخلافہ** ای متلبس بمخالفۃ المؤنث
الحقیقی ای ما لیس بازائہ ذکر فی الحیوان سواء وجد فیہ علامۃ التانیث اولم یوجد **کظلمۃ**
وعین واخواتہا من المؤنثات السماعیۃ وطلحۃ وحمزۃ وکالجمع المکسر والمصحح بالالف
والتاء کرجال ومسلمات وان کان واحدھا مؤنثا حقیقیا ثم اعلم ان المؤنث اللفظی اما
ان یکون معناہ مذکرا حقیقیا مسمی علم او مفہوم علم کطلحۃ علما لامذکر او مسمی صفۃ
کعلامۃ متصفۃ للمذکر او مسمی جنس اسم کنملۃ ذکرا ولا یکون مذکرا حقیقیا ولا مؤنثا حقیقیا

كظلمة وعين فان معناهما ليس بمذكر حقيقي ولا مؤنثا حقيقيا لعلامة صفة بل هما مؤنثان
لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا فى ظلمة وتقديرا فى عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي
الا فى حكم نفسه وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسرى تانيثه الى غيره
من فعل او صفة او خبر او حال فيقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما و
انما اعتبر التانيث فى منع صرفه لا فى الاسناد لان التذكير الخفى لما طرا عليه منع ان يعتبر
حال تانيثه فى غيره ويسرى اليه واما منع الصرف فحال مختص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين
الى ان تانيثه يسرى الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكر فان
تانيثه يسرى الى غيره بالاتفاق وتانيث نحو نملة ذكرا كتانيث ظلمة وعين لان التاء فيهما
فارقة بين الجنس وواحده لا بين التذكير والتانيث كالتاء فى نخلة فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز
التاء فى فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت نملة فى قوله تعالى قالت نملة على ان نملة انثى
وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما لمذكر فلا يجوز التاء فى فعله وعلى هذا
يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث
وعلى هذا القول بنى ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة فى قالت
نملة انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التاء فى فعله كما لا يجوز التاء فى فعل طلحة وذلك ان
ابا حنيفة كان صاحب راى فى اللغة كما انه كان صاحب راى فى علم الشريعة لكنه اشتغل بعلم الشريعة ولم
يشتغل باللغة بخلاف محمد ابن الحسن والشافعى رحمهما الله فانهما اشتغلا بكليهما
حتى عدا من علماء الشريعة واللغة فيحتمل ان يكون رايه فى هذا الحكم موافقا لراى ابن
السكيت فى الاستدلال على هذا وقصة استدلاله ما روى ان قتادة رضى الله تعالى
عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلونى عما شئتم وكان ابو حنيفة رحمه
حاضرا وهو شاب فساله من نملة سليمان صلوات الله عليه اكان ذكرا ام انثى فافحم
فقال رضى الله تعالى عنه كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله وهو
قوله تعالى قالت نملة ولو كانت ذكرا لقيل قال نملة كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد
ههنا غير ما اراد فى باب غير المنصرف لان اللفظي جعل ههنا مقابل الحقيقي سواء

سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتناول الحقيقي وجعله من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث مونث حقيقي على ما اريد ههنا ومونث لفظي على ما اريد في باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد هنا ومعنوية على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا فقس **واذا اسند اليه** الضمير عائدا الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا والى اللفظي مضمرا ما لم يكن علم مذكر نحو طلحة **الفعل فالتاء** منه محذوف الخبر اي التاء واجبة في فعله المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرأة حضرت والشمس طلعت وانما قدرنا واجبة لا جائزة بقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزاء الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا لحذف الفعل اي فوجب التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا متصرفا بغير قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري الى تانيث الفعل اما في المضمر مطلقا فلكمال الامتزاج واما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في التانيث لعدم كونه حقيقيا فبالحري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصور الامتزاج باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار المعنى ثم التاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرأة او كان المؤنث من البهائم نحو سار الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي امرأة لا يجب سراية التانيث الى الفعل لجمود الفعل ولكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسي ولمكان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا القيود فلم اطلق الشيخ قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شايع مستفيض فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا **وانت في ظاهر**

وجموع صيغ النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان سواهما المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشريطة بخلاف الجمع الاختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بمذكر العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا ابناء تاء التأنيث كعلامة واختصاص القسم الآخر هو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر نحو سرادقات قامت او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسيات او خماسيا نحو سفرجلات وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة وتوقيف الوضع **ما لحق آخره الف** نحو المسلمان والزيدان وقوله آخره مفعول لحق والالف فاعله واللحوق در رسيدن **او ياء مفتوح ما قبلها** اى قبل الياء نحو المسلمين والزيدين وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى ياء فتح حرف جعل قبلها لوفوع ما قبل الالف **ونون مكسورة** لان الاصل فى البناء السكون وانما عدل عنه تحرزا عن اجتماع الساكنين والاصل فى تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالى الامثال وهو فتحة ما قبل الالف والالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون وليعادل ثقل الكسرة خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها فى الكلام لان المتكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهى الحركات الثلث فخص بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضميرا التثنية فى الفعل ولوقوع آخر ضميرها فى الفعل هو هما وانما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع فى الفعل ولكونها للجمع فى العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين ولوقوع آخر ضميره فى الفعل وهو هم او انتم ثم زيدت الياء تكثيرا لابنية التثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك فى الاحوال الثلث والالكان الالف والواو فيهما فى الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة

بحركة ما قبل الياء ففتح فى التثنية لوفق ما قبل الالف وكسر فى الجمع لوفق الياء او فتح فى التثنية لوفق ما قبل الياء وكسر فى الجمع فرقا بينهما او كسر فى الجمع لوفق الياء وفتح فى التثنية فرقا بينهما وقوله **ليدل** متعلق لحق والضمير عائد الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الالف والياء والنون ولا قرينة على تعيين الالف والياء قيل انه عائد الى ما لحق آخره ذلك وفيه نظر ايضا لانه على هذا لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله لحق قيل انه عائد الى اللحوق وفيه ايضا نظر لانه حينئذ يشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر فى المتن فالحق ان يوخر ذكر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض عن الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد ولا تاثير لها فى هذه الدلالة اى فى الدلالة **على ان معه** الضمير عائد الى ما هو عبارة عن اسم اى ليدل على ان مع ذلك الاسم **مثله** اى مثل ذلك الاسم فى اللفظ فرد كالزيدين او جماعة كجمالين وقومين **من جنسه** اى من جنس ذلك الاسم فى المعنى وفى قوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه لا يثنى لا يقال العينان للشمس والباصرة والقرآن للحيض والطهر خلافا للاندلسى وفى اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسى واجيب عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المؤنث كما فى القمرين والابوين والمفرد على المركب كما فى العمرين وعن الثانى بانه محمول على عموم المجاز اى المسميان بالعين وهذا الجواب يتاتى فى التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيرا كواكب السماء وبالعمرين افضلا من امة محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات واكمل التحيات وبالابوين للمنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثله ما يماثله فى الواحد بقرينة قوله فى الجمع ليدل على ان معه اكثر منه فلا يرد شئ من ذلك فعلى هذا المعنى قوله من جنسه اى ولا واحد من خلاف جنسه ولو اريد بقوله مثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية فى اللفظ والمعنى وفى اشتراط جنسيته للمعنى ايضا

نظرا لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد ممتنعا وامتناع فرد لاينافى
كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم
عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن
المفعول له والمفعول معه والمفعول الثالث من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحد
وعرفوا الترخيم بانه حذف في آخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا التصغير
بانه المزيد فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات الى غير ذلك
والحق ما ذكره الزمخشري في المفصل قائلا المثنى وهو ما لحقت آخره زيادتان الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاول علما لضم واحد الى واحد والاخرى عوضا مما منع من الحركة
والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا عبارة الشريفة حيث جعل الالف او الياء علما على ضم
واحد الى واحد من غير تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع فان
قيل لو كان الجنسية في المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيدان قيل المراد
بالجنسية في المعنى ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيد ان كذلك فالمقصور
اى فالاسم المقصور وهو الذي في آخره الف مقصورة وسمي مقصورا للامتناع عن المد
والفاء لتفسير الاقسام استفادة من عموم قوله ما لحق آخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص
والمقصور والممدود ولكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمها لعدم جريان تغير في تثنيتهما
وبين حكم المقصور والممدود فقال المقصور **ان كانت الفه كائنة عن واو**
حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل الى الياء كالمسمى بلدى ولدى **وهو**
ثلاثي الواو للحال والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى الثلاثي المجرد اى ذو ثلاثة احرف
لا الثلاثي الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو معلّى ومصطفى **قلبت**
الفه **واوا** فقيل عصوان في عصا والوان ولدوان في المسمى بالى ولدى اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يردّ فيه الى
الاصل لمكان الثقل كمعلى ومصطفى واليه اشار بقوله **والا** اى وان لم يكن كذلك بان كان
الفه عن ياء حقيقة كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كالمسمى بمتى

انباء جملة

بنی وبلی اوکان علی اربعة احرف فصاعدا اصیلة کانت الالف کعلی ومصطفی او زائدة
کحبلی وارطی وجمجی وحباری **فبالیاء** ای فالفه مقلوبة بالیاء فیقال رجیان فی رحی
ومنیان وبلیان فی المسمی بمتی وبلی ومعلیان ومصطفیان وحبلیان وارطیان وانما قلبت
یاء اعتبارا للاصل فیما اصله الیاء حقیقة او حکما وتخفیفا فیما زاد علی ثلثة احرف ولقائل
ان یقول لو قال والایاء لکان اوفق بقوله قلبت واوا واخصر الا ان یقال انما عدل عنه لقصد
الثبوت بایراد الجملة الاسمیة فی الجزاء لکثرة صورة وغلبة وجود **والممدود** ای الاسم
الممدود ان **کانت همزته** ای همزة الممدودة **اصلیة** ای غیر زائدة ولا منقلبة عن
اصلیة او زائدة کقراء جمع قاری **ثبتت** الهمزة لمکان الاصالة فیقال قراءان وحکی ابو علی
الفارسی عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان حملا علی اخواته من الحمراء والصفراء **وان
کانت** الهمزة **للتانیث** کحمراء وصحراء **قلبت واوا** نحو حمراوان وصحراوان وانما
لم یثبت کراهة وقوع صورة علامة التانیث فی الوسط فان قیل ان التاء فی نحو مسلمة ایضا
علامة التانیث وقد وقع صورة علامة فی الوسط فی التثنیة حیث یقال مسلمتان فینبغی
ان لا یثبت قیل ان التاء انما یثبت لئلا یلتبس بتثنیة المذکر وانما قلبت واوا لا یاء
تحرزا من اجتماع الیائین فی النصب والجر ولکون الواو اقرب الی الهمزة من الیاء
المماثلة ایاه فی تعویضها عنها فی اقتت ووقتت **والا** ای وان لم یکن اصلیة ولا
للتانیث بل کانت منقلبة عن اصلیة واوا ککساء اصله کساو او یاء کرداء اصله
ردای او کانت زائدة للالحاق کعلباء فانه ملحق بسرداح والعلباء رک گردن والسرداح
کجاۂ شتر بسیار وجای نرم که در او گیاه برروید **فالوجهان** ای ففیها الوجهان
ای ففی الالف وجهان او ففیه الوجهان ای فی الاسم الممدود الوجهان الثبوت و
القلب اما الثبوت فلکونها فی مکان الاصلیة باعتبار الالحاق بها او الانقلاب
عنها واما القلب فلشبهها بهمزة التانیث فی عدم کونها اصلیة فیقال کساءان وردآن
وکساوان وردایان **ویحذف نونه** ای نون التثنیة **للاضافة** ای وقت
الاضافة اذ النون لقیامها مقام التنوین الثابتة فی الواحد توجب تمام الکلمة وانقطاعها

ولاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لو كان نون التثنية قائما مقام التنوين الثابت فى الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو الغلامان لعدم التنوين فى الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبرهها عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما فى رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب على بن عيسى وابن جنى وهو مختار بعض المتاخرين واما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرف فى المطولات **وحذفت تاء التانيث** الثابتة فى الواحد عند التثنية على خلاف القياس والشذوذ **فى خصيان واليان** دون غيرهما تثنية خصية والية والخصيان الجلدتان اللتان فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لانتباس تثنية المؤنث بالمذكر ولكن هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا خصا بالمذكر لانهما لاتصالهما صارا كشئ واحد فنزلتا لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقان اى حقتان وقوله هذه الناقب لاقصعان من لبن شيئا اى احدا بعد ابو الا اى تصعتان فهو ضرورة الشعر بخلاف خصيان واليان حيث يحذف منهما التاء بدون ضرورة لكن جوازا لا وجوبا لمجئ قوله بيتما تنثنى مرين ترجف روانف اليتك وتستطارا وقوله ابلى ابو الحدار وخصيتاه احب الى فزارة من فزارى وقيل هى ايضا من ضرورة الشعر كما فى قوله كان خصيته من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ترتج اليه ارتجاج الوطب وقيل جاء خصى والى وهما لغتان فى خصية والية فخصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ من بيان المثنى شرع فى بيان المجموع فقال **المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما** اى احاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة وقوله بتغير صفة لقوله مفردة اى ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة متلبس بتغير ما فى صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير اما بزيادة كما فى نوعى الجمع الصحيح وكما فى نحو رجال فى رجل واحجار فى جمع حجر او نقصان ككتب فى جمع كتاب

ما ذا خص ... ثنية كما ... صحيح ... تثنية

مقصودة

حذفت الياء لالتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال **مثل**
قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى قبلها لاستثقال الحركة على الياء
ثم حذفت لالتقاء الساكنين **وان كان** اى الاسم **مقصورا** اى اسما آخره الف
مقصورة نحو مصطفى **حذفت الالف** المقصورة لالتقاء الساكنين **وبقى ما قبلها**
اى قبل الالف بعد الحذف **مفتوحا** ليدل الفتحة على الالف المحذوفة **مثل مصطفون**
جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقى ما قبل الالف
مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر مبتدأ محذوف ومضاف ومصطفون مضاف
اليه والرفع على الحكاية اى نظيره مثل مصطفون **وشرطه** اى شرط الاسم الذى جمع بالواو
او الياء والنون **ان كان** الاسم الذى اريد جمعه **اسما** اى غير صفة **فمذكر**
علم يعقل اى شرطه الامور الثلثة الذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف
الجموع لسلامة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف ثم
اعلم ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبر بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترض
وفى هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون فى الشعر ولم يوجد فى
السعة وزيادة الفاء فى الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء
فى جواب اما ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر بالشعر او يقال ان قوله
وشرطه مبتداء والجملة الشرطية خبر والضمير العائد الى المبتداء مقدر بعد الفاء اى وشرطه
ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة
خبرا وذا غير جائز كما صرح الشارح فى بحث المبتداء ولاجل هذا الاشكال فى هذه العبارة
قال الشارح الرضى هذه عبارة ركيكة قال شيخى واستاذى طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه
احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اى شرطه ان كان
ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون اسما فذلك الشرط حصول مذكر والثانى ان
قوله وشرطه مبتداء خبره محذوف اى وشرطه ما يذكر وقوله ان كان الى آخر استيناف
اى ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزانى فاجلدوا ان التقدير الزانية والزانى حكمهما ما يذكر

الصرف عند تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كعدال عمر من نحو عُبَادٍ و عبد ود و ىساء
على وزن فعال بضم الفاء كغلام و غلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل وغنم وخيل وقوم و رهط
حيث لم يفرض لها واحد لعدم الداعي لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها على اوزان
الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد
فيها فان قيل ان اريد بقوله حروف مفرده كل حروف مفرده يرد سفاريج جمع سفرجل وفرازد
جمع فرزدق وان اريد به الجنس بحكم الاضافة على الجنس يكفي الحروف الواحد فوجب ان يكون
نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء في كليهما وليس الامر كذالك
بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراد به جميع حروف مفرده كرجال وجمال او بعضها
كسفارج وفرازد **ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح** بل الاول اسم جنس و
الثاني اسم جمع كجماعة وطائفة وهو قول سيبويه لجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين
اسم الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع فانه
يقع على الثلثة فصاعدا فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان
فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تراكيبها كجامل وباقر وركب
وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة على الاحاد فجامل عنده جمع جمال وباقر جمع بقار وركب
جمع راكب وصحب جمع صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء
الاجناس لها احاد من تركيبها كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد
له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس مما يفرق بينه وبين واحده التاء
وبنحو ركب مما هو اسم جمع **ونحو فلك جمع** لتحقق التغيير تقديرا على ما بينا **وهو** اى
الجموع نوعان **صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر** اى جمع المذكر
الصحيح او المذكر المجموع صحيحا والجملة مستانفة لانه لما قال فالصحيح لمذكر ولمؤنث كان سائل قال
ما جمع المذكر الصحيح وما جمع المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض

بعض النسخ فالمذکر فالکفاء للبیان **ماالحق آخرہ واو مضموم ماقبلھا** ای قبل تلک الواو لوفق الواو فقولہ آخرہ مفعول الحق وواو فاعلہ وکلمۃ ما موصولۃ او موصوفۃ مفعول مالم یسم فاعلہ لقولہ مضموم اومبتدا ء مقدم الخبر والجملۃ الاسمیۃ صفۃ واو ای واو ماقبلھا مضموم وکذا الحکم فی قولہ **اویاء مکسور ماقبلھا** ای قبل الیاء لوفق الیا **ونون مفتوحۃ** عطف علی قولہ واواویاء ای ماالحق آخرہ احدھما ونون مفتوحۃ وانما فتحت لیعادل خفۃ الفتحۃ ثقل الواو والضمۃ **لیدل** متعلق لحق والضمیر عائد الی لحوق الواو والیاء وفیہ نظر لانہ قدسبق لحوق الواو والیاء والنون ولاقرینۃ علی تعیین الواو والیاء وقیل انہ عائد الی اللحوق وفیہ نظر لان لحوق النون لااثر لہ فی ھذہ الدلالۃ بل ھو عوض عن الحرکۃ والتنوین فالحق ان یقدم قولہ لیدل علی قولہ نون اللھم الا ان یحمل الکلام علی حذف المعطوف ویکون التقدیر لحق ذلک لیدل **علی ان معہ اکثر منہ** ویحقق عوض عن الحرکۃ والتنوین فیستقیم الکلام علی اللف والنشر والضمیر فی قولہ معہ عاید الی ما وھو عبارۃ عن الاسم ای مع ذلک الاسم اکثر من ذلک الاسم فان قیل اسم التفضیل یوجب ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیہ ولاکثرۃ فی الواحد قیل ثبوت اصل الفعل ان ما یکون محققا او علی سبیل الفرض وھھنا کان علی سبیل الفرض یعنی لوفرض الکثرۃ فی الواحد لکان ذلک فی المجموع اکثر منہ کما یقال فلان افقہ من الحمار واعلم من الجدار یعنی لوفرض الفقاھۃ فی الحمار والعلم فی الجدار لکان فلان افقہ واعلم منھما ومنہ بیت حماسہ اللوم اکرم من وبر ووالدہ واللوم اکرم من وبر وما ولدا والوبر اسم رجل فان قیل لم لم یقل ھھنا علی ان معہ اکثر من جنسہ لیخرج المشترک فانہ یجمع کما لایثنی قیل انما لم یقل ذلک اکتفاء بما ذکر فی التثنیۃ ویمکن ان یقال انما لم یقل ذلک لانہ اراد ھھنا تعریف ماھیۃ الجموع مطلقا بقطع النظر عن کونہ صحیحا وممتنعا فلم یحتج الی ھذا القید لاخراج الجموع الممتنع **فان کان** الفاء لتفسیر الاقسام المستفادۃ من عموم قولہ ماالحق آخرہ لاشتمالہ علی المنقوص والمقصور والصحیح لکنہ ترک ذکر الصحیح لعدم اختصاصہ بحکم اوسلامتہ عن التغییر وبین حکم المنقوص والمقصور فقال فان کان **آخرہ** اسم کان ای آخر الاسم **یاء** خبر کان **قبلھا** ای قبل تلک الیاء **کسرۃ** فاعل الظرف اومبتدأ ء مقدم الخبر والجملۃ صفۃ یاء ای یاء حصل قبلھا کسرۃ کقاض

كتاب او تغيير هيئته اى حركة كاسد فى اسد فان قيل هذا يشكل فى نحو فلك وهجان حيث لا يتحقق فيه التغيير اصلا حيث يتحد فيهما صيغة الواحد والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى ان التغيير التقديرى كاف لان معناه اى التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة الجموع او تقديرا كما فى فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة فى الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة فى اسد ورجال وفى الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة فى قفل وحمار فحصل التغير بهذا الاعتبار تقديرا وفرضا وفى قوله على احاد مقصودة احتراز عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لدلالتهما على احاد غير مقصودة اذ المقصود بهما وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحروف مفرده على احاد مقصودة فلا يرد نخل وتمر اصلا لعدم دلالتهما على الاحاد بحروف المفرد اذ ليس لهما مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة وفى قوله بحروف مفرده احتراز من اسم الجمع نحو رهط وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست بجموع حيث لم يوجد فيها حروف مفردها فيقصد احادها بها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها نحو ركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب فى الحروف فينبغى ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو ركب وصحب وان وافق الراكب والصاحب فى الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد الى الاصل مع كونه على غير صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفرده كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به المفرد الواحد فيصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفرده وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون موقوفا على كونه جمعا له فيلزم الدور فان قيل يرد على الحد الجموع التى على غير لفظ الواحد مثل نسوة فى جمع امراة وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق لعدم حروف المفرد فيهما قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا وفرضا كما فى الجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها فى التانيث والرد فى التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع

مايذكر وقوله فاجلد والابتداء بيان والثالث انه مبتداء محذوف الخبراى وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة مابعده من الجملتين اعنى ان كان اسما فكذا وان كان صفة فكذا والرابع انه مبتداء والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتداء بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل مضمون هذا الكلام اى بيان شرطه هذا الكلام ان كان اسما فمذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذى جمع بالواو والنون اوالى المذكر فى هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر فى هذا النوع من الجمع وضميره كان عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو اوالياء والنون اوالى المذكر المجموع بذلك وعلى الثانى كان مدار افادة قوله فهو مذكر وقوله علم يعقل هوالصفة اوارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكر خبر مبتداء محذوف اى فذلك الشرط حصول مذكر او فذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يعنى المذكر الحقيقى يراد بقوله علم مسمى العلم دونه لان المذكر الحقيقى هومسمى العلم فيه ويكون حمل المذكر على الضمير الذى هو عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون من التسامح بحذف مضاف اى فهو اسم مذكر ولا تسامح فى يعقل اذ المذكر الحقيقى هوالموصوف بالعقل فان اريد اللفظ المذكر يعنى المذكر اللفظى فلا تسامح فى حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه مذكر لفظى ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ العاقل المذكر الحقيقى دون اللفظى ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظى واجيب بان ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال بعلم مكان يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم الماهدون وبخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه تعالى الا انه يقال الشرط هو العقل ونحو فنعم الماهدون مندرج فيما جمع بالواو والنون بالتاويل نحو بلغنا من المبلغين بضم الياء جمع بلغة وهى الداهية اى بلغت من الدواهى وانما جمع بالواو والنون

لان الدواهى لما صدر منها فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية اى العقوبة نزلت
منزلة العقلاء وجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما
لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه تعالى لكون اسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرع لا ينافى اطلاق
اللغة كذا فى بعض شروح المنار **وان كان صفة** ضمير كان عائد الى الاسم الذى تصد
جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثانى كان مدار افادة قوله
فمذكر هو الصفة او ارادة المسمى اى ان كان المذكر المجموع بذلك مسمى صفة فمحصول
مذكر اى مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر **يعقل** او فهو مذكر يعقل لكن اذا
قدر فذلك المذكر مذكرا وفهو مذكر كان قوله **وان لا يكون افعل فعلاء**
محمولا على حذف مضاف اى ذو عدم كونه افعل واذا قدر محصول مذكر فلا حاجة الى
تقدير مضاف او المعنى ومحصول عدم كونه كذا فالمراد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة
بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر وان اريد به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بتاء
تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظى **وان لا يكون افعل
فعلاء** عطف على قوله فمذكر اى فمذكر وذو ان لا يكون المذكر فيه مسمى هذه الصفة اى
ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة وان كان قوله تقدير فمذكر محصول مذكر
فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعل خبر لا يكون واضافته الى فعلاء بادنى ملابسة
اى افعل الذى مؤنثه فعلاء لكن يرد عليه ان افعل ههنا علم لما يوزن به من نحو
احمر واسود وغيرهما والعلم لا يضاف واجيب بانا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته
بعد تاويله بنكرة اى بواحد من جنسه وهنا كذلك وكذا الحكم فى فعلان فعلى مثل احمر
فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يصح جمع افعل
التفضيل هذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل ولا
يشكل هذا بجمع جمعاء حيث يجئ جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان مجيئه بالواو
والنون على خلاف القياس اذ هو فى الاصل افعل التفضيل لا افعل فعلاء لعدم كونه
من الالوان والعيوب والحلى وافعل فعلاء يختص بذلك وحينئذ يكون تانيثه على جمعاء

جمعاً على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال اصلاً **ولا فعلان فعلى** عطف على افعل
ولا زائدة لتاكيد النفي ای واضافة فعلان الى فعلى بادنى ملابسة كافعل فعلاء ای ولا فعلان
الذی مؤنثه فعلى مثل سكران فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه. فعلان هذا وبين
فعلان فعلانة حيث يصح فيه هذا الجمع كندمانون **ولا مستويا** عطف على افعل
ولا زائدة لتاكيد النفي ای وان لا يكون المذكر مستويا **فيه** ای فی ذلك الوصف
مع المؤنث نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول **وصبور** فان المذكر فيهما مستو
مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون
ولا صبورون لانه لو جمع المذكر بالواو والنون لجمع مؤنثه بالالف والتاء وحينئذ يرتفع
الاستواء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة سخيفة ای ركيكة واضعف من الاولى
لان ضمير فيه لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر
مستويا فی ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوی الشیء فی نفسه
مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا الى هنا عبارته وقال شيخی
واستادی تغمده الله تعالى بالرحمة والغفران ان ضمير فيه لا يكون عائدا الى المذكر بل الى الوصف
فلا يلزم ما ذكره من وجه السخافة ثم ضمير قوله فيه ان كان صفة ان عاد الى المذكر دون [illegible] بعد لا
ان البحث فی المذكر لان صدر البحث المذكر بما لحق آخره فلا اشكال اصلا ولم يحتج فی الربط
الى تقدير فيه فی قوله وان لا يكون افعل فعلاء ويكون المعنى شرطه ان كان صفة [illegible] هذا
وعدم كون المذكر مستويا فی ذلك الوصف مع المؤنث وكذا ان عاد الى الاسم لكن حينئذ
يحتاج فی الربط الى تقدير فيه فی قوله وان لا يكون افعل فعلاء ويكون المعنى شرطه ان كان
صفة فهو مذكر يعقل وذو وعدم كون المذكر فيه مسمى افعل فعلاء وعدم كونه ذلك المذكر
مستويا فيه مع المؤنث فلا يكون فی هذه العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح وفيه نظر فيه
بعين الانصاف **ولا بتاء التانيث** عطف على قوله فعل فعلاء ای وان لا يكون كائنا
بتاء تانيث او عطف على قوله مستويا ای وان لا يكون المذكر كائنا بتاء تانيث **مثل علامة**
فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بهما فاما ان تبقى التاء او تحذف فان ابقيت لزم [illegible] جمعهم

جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره وان تركت لفات الغرض وهو المبالغة لزم التباس جمع ما يجمعه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام **ويحذف نونه** اى نون الجمع **للاضافة** لان نونه عوض عن التنوين المنافى للاضافة لان الاضافة يقتضى الاتصال والتنوين الانقطاع **وقد شذ نحو ارضين** بفتح الراء كارضات وثمرات **وسنين** وثبين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية فاجاب بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ فى نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع فى واحده وهو حذف العجز كالتاء المقدرة فى ارض لانها فى التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اريضة وكاللام فى سنة فان اصلها سنوة فحذف التاء واللام وجمعا بالواو والنون جبرا لما دخل عليهما من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع لهم هذا الجمع ونحو لقيت منا البلغين اى الدواهى ونحو قوله تعالى رأيتهم لى ساجدين مناقل لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية من الدواهى وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء وجمع لهم هذا الجمع **المؤنث** اى جمع المؤنث الصحيح او المؤنث المجموع جمعا **ما لحق اخره الف وتاء** نحو هندات ومسلمات **وشرطه** اى شرط الاسم الذى جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث فى هذا الجمع من النوع **ان كان** الاسم الذى جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث **صفة وله مذكر** او الواو للحال اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر **فان يكون مذكره** اى مذكر ذلك الاسم او ذلك المؤنث **جمع بالواو والنون** لان المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل فى سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة

العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتداء وقوله فان يكون الى آخره خبره والفاء
زائدة والشرط معترض بين المبتداء والخبر كمامر وفيه ان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر
انما يكون فى الشعر فالاولى ان يقدر المبتداء قبل الفاء اسم الاشارة ويكون المبتداء المقدر
مخبره جزء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك
المؤنث او ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكره كذا او
يقال قوله وشرطه مبتداء محذوف الخبر اى وشرطه ما يذكره والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى
الزانية والزانى فاجلدوا كامر او يقال انه مبتدأ خبره محذوف اى وشرطه على التفصيل
وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كمامر او يقال انه مبتداء بحذف مضاف والجملة الشرطية
خبر بتاويل هذا الكلام اى وبيان شرطه هذا الكلام كمامر **وان لم يكن له** اى لذلك
المؤنث او لذلك الاسم **مذكر** مجموع بالواو والنون **فان لا يكون** اى فالشرط عدم كونه
مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذى التاء +
كحائض حيث يقال فى جمع حايضة التى اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل فى
جمع حائض التى اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس
لان ما فيه التاء صريحا الىق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا **والا** اى وان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما نحو هند ورعد وتمرة وكسرة وغرفة **جمع مطلقا** ظرف او مصدر اى
زمانا مطلقا او جمعا مطلقا او غير مقيد بشرط فيقال هندات ورعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات
بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان
نوع الجمع الصحيح شرع فى بيان الجمع المكسر فقال **والمكسر** اى الجموع المكسر وفى بعض النسخ
جمع التكسير **ما تغير** كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن الجموع وعلى الثانية عن جمع
اى مجموع او جمع تغير فيه **بناء واحده** المحقق **كرجال** فى جمع رجل **وافراس**
جمع الفرس او المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كعامة
الجموع المكسرة او تقديرا كما مر فى فلك وهجان فان قيل هذا الحد ينتقض بنحو مصطفون و
معلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين؟

وعرفات بفتح الراء وضمها جمع عرفة بسكون الراء فانها جموع سلامة مع وقوع التغيرات قبل الاعتبار بالتغير هنا يكون في اوان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلثة الى العشرة ونحتاج الى حد اي حد الابتداء وهو الثلثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في القلة **وابنية جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح** عطف على فوق له فعلة اي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلا نوعي جمع السلامة وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع آكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق وقال الشارح الرضي الظاهر ان جمعي السلامة مطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ويصلحان لهما ثم اعلم ان الامثلة الاربعة المذكورة منها غير منصرفات افعل للعلمية ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث وافعال منصرف لان فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس عن ما عرف **وما عدا ذلك** اي ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة وجمعي الصحيح **جمع كثرة** اي واقع على فوق العشرة فاذا لم يجئ للاسم الثلاثي جمع القلة كارجل في الرجل او جمع الكثرة كرجال في الرجل هو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعمل احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ثم شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل به فقال **المصدر** ... انه هذا التقسيم عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التصنيف ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ... والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها على معاني الافعال ... لم يذكر الظرف والالة ... وانما قدم المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل ... ما ... الاسماء المصدر ... للاشتقاق على ... **المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل**

على الفعل وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو الدال على الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري على الفعل احترازا عن اسمه ... نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث ... يخرج بهذا القيد المصادر التي للفعل لها من لفظها نحو وفر وجرا وافر ونفر ويحسن ... ويلك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة او فرضا وفيه نظر الجمع على هذا بين كل المصادر وبين اسماء المصادر لامكان فرض الفعل في كل منهما ثم اعلم ان الجريان في الاصطلاح يستعمل لمعان جريان الشئ على ما يتقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او منو... وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على مذهبا البصريين والكوفيين ... واحد من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الايهام في الحد لان المذكور هنا جريان اسم الحدث على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لاطلاق الجريان ... يلزم الايهام **وهو** اي المصدر **من الثلاثي** اي من الفعل الثلاثي او من مشتق **سماع** اي مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه وينتهي الى اثنين وثلثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم فان مصدره قياسي لا سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اي حال كونه ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفيين وفي جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر لانه مصدر وليس في المصدر ضمير ... **غيره** اي غير الثلاثي **قياس** اي مقيس او قياسي او ذو قياس اي من شانه ان ... من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدأ محذوف اي وهو من غيره ... هذا المبتدأ بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ... العطف على معمولي عاملين ... بعاطف واحد بان يكون قوله من غيره عطف ...

من الثلاثي وهو لم قياس عطف على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب
المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الجار ويقال الجواز
في الدار زيد وفي الحجرة عمرو كجواز والحجرة عمرو لكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول الفراء فانه
يجوز العطف على معمولي عاملين مطلقا على ما عرفت من قبل وزيد في بعض النسخ **مثل**
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا وخرج تخريجا واستغفر استغفارا
وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة **ويعمل** المصدر **عمل فعله**
لمناسبته بالفعل لكان الاشتقاق بينهما **ماضيا او غيره** حال من فاعل يعمل
اي حال كونه ماضيا وغير ماض اي سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر ضربي امس زيدا او غير
الماضي اعني الحال والاستقبال نحو ضربي زيدا الآن او غدا شديد ولم يشترط لاعماله ان يكون
بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لاعمال اسمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق
بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان
بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع
لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا هو الاصح وقيل
اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيدا شديد لانه يعمل لكونه في
تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على
المضارع خلص للاستقبال ثم المصدر انما يعمل **اذا لم يكن المصدر مفعولا**
مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح ان يعمل بل العمل حينئذ للفعل لانه قوي
والمصدر ضعيف ولا يتعلق المعمول بالضعيف مع وجدان القوي ولان عمله لكونه بتقدير
الفعل مع ان واذا كان مفعولا مطلقا تعذر تقديره بان مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت
ضربا بضربت ان ضربت واذا سد مسد الفعل يصح ان لا يعمل للمصدرية بل لنيابته مناب
الفعل كما سيجيء **ولا يتقدم معموله** اي معمول المصدر **عليه** اي على
المصدر لانه ضعيف العمل وهذا قد وجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا لان الفعل

الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته
فی حرکاته وسکناته. واما معنا فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازنه
لفظا ومعنا فكذا اسم المفعول على ما سنبينه فی موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ
مما في حيزان لا يتقدمها لان حرف ان موصولة والفعل الذى بعدها صلتها وشئ مما فی حيز
الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدمه **ولا يضمر فيه** اى ولا يضمر معموله اى
فاعله مستترا فيه لضعف عمله على ماعرفت بخلاف البارز نحو ضربك زيدا وانما لم يضمر
فيه لانه لواضمر فيه لاضمر فی مثناه ومجموعه لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالواحد ولا يجوز اضماره
فی المثنى والمجموع لانه يستلزم التثنيتين فی المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضمر
واجتماع الجمعين فی المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضمر وهو مستغل ولو لم يبين
المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير وجمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع
فاعله فيما صدق عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل
ما ذكره المصنف رحمه ولقائل ان يقول يجوز ان يحمل المصدر ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا
يجمع كالظرف المستقر واسم الفعل فانهما يتحملان ضمير المثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان
يقال يا زيد رويدا عمرا او يا زيدان رويدا عمرا او يا زيدون رويدا عمرا او هذا حاصل ما ذكر
فی الرضى واجيب بان الاضمار فی الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر
فيه وهو الفعل لاحقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره فافترقا **ولا يلزمه**
اى المصدر **ذكر الفاعل** نحو اعجبنى ضرب زيدا ومنه قوله تعالى او اطعام فی يوم
ذی مسغبة يتيما لضعف عمله لما مر ولهذا كانت اضافته معنوية هذا عند المتأخرين
واما عند المتقدمين فاضافته لفظية ولان التزامه يؤدی الى الاضمار فيه اذا كان مسندا
الى الغائب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل لا يضمر فيه **ويجوز اضافته** اى
اضافة المصدر **الى الفاعل** نحو اعجبنى دق القصار الثوب وهو الاكثر من اضافته
الى المفعول ويدل عليه قوله **وقد يضاف المصدر الى المفعول**
اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون مفعولا به او ... حو

نحو يعجبني ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب
المحل ان قدر المصدر بفعل معروف مع ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى
الفاعل جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو يعجبني ضرب اليوم
زيد عمرا **واعماله** اى اعمال المصدر **باللام** الجار والمجرور حال اى حال كونه مقرونا
باللام او مصاحبا باللام **قليل** لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا كان باللام لا يصح
تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض
ومنه قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل والمبرد منعه وجعله بتقدير
اعداءه او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لم يات فى
القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول **فان كان مطلقا** نتيجة التقييد
بقوله ان لم يكن مفعولا مطلقا والحمل المتوسط معترضات لبيان بعض احكام اعمال المصدر
مثل كسر عمله اى وان كان المصدر مطلقا مفعولا **فالعمل للفعل** دون المصدر والمفعول
لانه اول لفظ حيث مع حسبان التوكيد **وان كان** المفعول المطلق **بدلا منه**
اى من الفعل اى سادا مسده فالنحو نعيد جملة نحو حمدا لله وشكرا لله لا كاشا بمعنى الفعل
كاسم الفعل ... عمله دون الفعل **فوجهان** فاعل فعل محذوف اى فيجوز الوجهان
او مبتدأ محذوف الخبر اى فيه الوجهان وانما جائزة على وجه الاول وواجبة على الثاني
كما ستسمع ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا يجوز الفاء واذا كان جملة اسمية يجب بعد
جانه يجوز التقدير على الاصالة وجاز ان يكون للمصدر عاملا لنيابة لا للمصدرية ولان
المصدر قوى من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل قوى من حيث الاصالة
ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف فى المصدر حتى تمنع عمله ثم لما فرغ من بيان
المصدر شرع فى بيان اسم الفاعل فقال **اسم الفاعل ما اشتق من فعل** انما
قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جواب الا
صطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل **لمن قام به** متعلق

متعلق ای اشتق لمن قام الفعل به وفیه احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع
علیه الفعل **بمعنی الحدث** والجار والمجرور حال ای حال کونه کائنا بمعنی الحدوث
ای بمعنی الدلالة علی صفة حادثة لا ثابتة وفیه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنی الثبوت
لا بمعنی الحدوث نحو حسن وکریم فان معنی زید حسن وکریم ثبت له الحسن والکرم ولیس معناه
حدث له الحسن والکرم بعد ان لم یکن واذا ارید الحدث قیل حاسن وکارم الآن او غدا وکذا
نحو جنب بمعنی ثبوت الجنابة لا بمعنی حدوثها وکذا احتراز عن اسم التفضیل الذی بمعنی الثبوت
نحو احسن واکرم لکنه یدخل فی الحد اسم التفضیل الذی صیغ لتفضیل الفاعل بمعنی الحدوث نحو
اضرب واقتل فانهما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث لکنه مع زیادة فیعتبر الحیثیة فانها
منظورة فی جمیع الحدود ولا سیما الحدود النحویة فیکون المعنی ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل
ای من حیث انه قام به الفعل لا من حیث انه قام به زیادة الفعل علی الغیر فیخرج ذلک من حیث انه
قام به زیادة الفعل علی الغیر ویخرج من الحد نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة
مع انها اسماء الفاعلین الا ان یقال ان مثل هذه الصفات بمعنی ذات حیض وطمث وطلاق ولیست
باسم فاعل او یقال ان معنی الثبوت فیها بعارض الاستعمال لا بالوضع ویخرج من الحد نحو خالد ودائم
وثابت وراسخ ومستمر مما یدل علی الدوام والثبوت مع انها اسماء الفاعلین واجیب بانها تدل علی حدوث
الخلود والدوام والرسوخ والاستمرار ویخرج من الحد صفات الله تعالی کالخالق والرازق وغیرهما فانها
من اسماء الفاعلین مع انها تدل علی الدوام والاستمرار واجیب بان الدوام والاستمرار فیها لیس بصیغتها
بل واقع باعتبار الموصوف القدیم المنزه عن التغیر والحدوث ویدخل فی الحد الناهق والصاهل
والعادی وغیر ذلک من صفات غیر العقلاء فانها اسماء الفاعلین مع انها یخرج بقوله لمن قام به
کلمة من یختص بالعقلاء واجیب بانها تدخل فی الحد علی سبیل التغلیب حیث غلب العقلاء
علی غیرهم ویخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلین من الصفات الاضافیة نحو قارب وباعد ونحوهما
من الصفات الاضافیة لانها لیست بمعان قائمة بالذات بل هی امور اعتباریة عند جمهور وجودها ل
الاصح الا تری انک اذا وصفت زیدا بالقرب فی قولک قرب زید یصح الوصف به وان لم یکن القرب
قائما به الا ان یراد بالقیام اعم من ان یکون حقیقة او اعتبارا فلا یخرج ذلک ومما قال من وانما قال لمن

ولم يقل ان فعل الثلاثي يخرج نحو منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن اذا عين لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بحادث بفعله وصيغته وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته** اى صيغة اسم الفاعل **من مجرد الثلاثي** الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل من الثلاثي المجرد **على فاعل** الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اى واقعة على وزن فاعل اراد بصيغة صيغة الكثيرة المشهورة والافعال وفعول وحاذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطرادا وضمنا وفي قوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة اى صيغة الكائنة من كل وفيه نظر انه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه بانه بعد اسطر والحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم فان قوله في الدار حال من الضمير الذى في الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف **ومن غيره على صيغة المضارع** عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير المجرد الثلاثي يعنى الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقدم المجرور مع الجار على وجه ان ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا كما مر اى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي **بميم مضمومة** الباء بمعنى مع اى مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج **وكسر ما قبل الآخر** كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذى او حرف ثبت او حصل

او عصل قبل النحو ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى ينفعل و يتفاعل و يتفعلل فان ماقبل هذه فتح **نحو مدخل و مستخرج** مثل بمثالين احدها على صيغة المضارع و لا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثانى ما يخالفها بحركة الميم ايضا فينبغى ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها فى حركة ما قبل الآخر ايضا نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثى بكسر الميم لمتابعة ما قبل الآخر و بضم ما قبل الآخر لمتابعة الميم كما فى مِنتِن من انتن و مُنتُن فانه جاء بهما كسر الميم و ضمها قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بنى على الاصل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثى بفتح ما قبل الآخر نحو احصن فهو محصَن و اسهب فهو مُسهَب بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول كسيل منعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل **و يعمل** اى اسم الفاعل **عمل فعله** اى الفعل الذى اشتق هو منه وهو الفعل المبنى للفاعل لازما او متعديا مقدما او مؤخرا **بشرط معنى الحال او الاستقبال** لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة المشابهة لفظا و معنى و لا يلزم من اعمالهم ما قوى شبهه اعمالهم ما لم يقو قوته وقيل هذا الشرط للعمل فى المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفى للرفع لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما سنبينه فى اسم التفضيل و لانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل فى الفاعل مطلقا ايضا لشبهه بالفعل فى الدلالة على الحدث و لشبه الخاص بفعل التعجب فى اختصاص مجيئه بغير لون و عيب و اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اى متلبسا بشرط او خبر مبتداء محذوف اى هو متلبس بشرط والجملة حال معترضة و اضافة الشرط الى المعنى اضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام اى بشرطنا معنى الحال او الاستقبال او بيانية اى بوجود شرط هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشروطية معنى كذا او باشتراط معنى كذا و اضافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اى معنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال و قال الكسائى انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال **و الاعتماد**

عطف على معنى اى بشرط معنى الحال او الاستقبال و بشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على المتصف
بماى **على صاحبه** وهو المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاء
رجل قائم ابوه وجاءنى زيد راكبا غلامه **او الهمزة** اى همزة الاستفهام نحو اقائم زيد **او ما**
النافية نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه اى فى اسم الفاعل جهة
الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفى وانما
شرط قوة جهة الفعل فيه بينهما على فرعيته فى العمل وانحطاطه عن الاصل فلم يجز ابتداء ضارب
زيد عمرا وهذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله
غير معتمد على شئ مما ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله **فان كان** الفاء للتعقيب
فى الاخبار اى ان كان اسم الفاعل **للماضى** اى بمعنى الماضى او الاستمرار المتضمن للماضى
وجبت الاضافة اى اضافة **معنى** تميز من حيث المعنى مزال عن الفاعل اى
وجبت معنى الاضافة او ظرف اى وجبت الاضافة فى المعنى او حال اى ذات معنى او معنوية
لفوات شرط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل حينئذ لانتفاء
شرط عمله هذا اى وجوب الاضافة اذا كان بعده معمول والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب
امس ولا يعمل حينئذ الا فى الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه
يكفيه رائحة الفعل **خلافا للكسائى** فانه اعمل اسم الفاعل مطلقا كما مر فلم يوجب
الاضافة فيه لو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل لفظية لانه يقول ان اصله الحال او
الاستقبال واما الماضى فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر بها لانه يقيس على
[illegible] لازم فانه يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر فى المتن ولانه يتمسك بجواز زيد معطى عمرا امس
درهما بالاتفاق ولا نسلك ذلك لانه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اى اعطاه درهما
كما ذكر فى المتن والجملة مستانفة لا [illegible] او وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه وقال الجند لى هذا
اعنى تقدير الفعل لا يستقيم فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس ذاهبا
لانه لو قدر هذا الفعل آخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع جواز ذلك
الملزوم للاقتصار او يجعلها مما لا يمنع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كسائر

كسائر الخصائص التى سنذكرها **وان كان معمول آخر** لفظ كان هذه اما تامة اى ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه بعد كونه بمعنى الماضى او ناقصة اى ان كان له اى لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول آخر غير ما اضيف اليه معنى بان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطى عمرو امس درهما **فبفعل مقدر** اى فهو متلبس بتقدير فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل اى اعطاه درهما والجملة مستانفة لانه لما قال زيد معطى عمرو امس فكان سائلا سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اى تقدير الفعل لايتاتى فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيد امس ذاهبا لاتزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب ولقائل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضى ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى وليس كذلك واجيب بانا لانسلم انه يقتضى ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول آخر اى صالح لعمله فيه على تقدير ان لايكون بمعنى الماضى او يحمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير اى على تقدير كونه بمعنى الماضى ولاشك ان درهما فى زيد معطى عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او نحمل على معموليه من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولاشك فى كونهما معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار فى حكم الماضى كما عرفت ولقائل ان يقول ان فى اطلاق قوله وان كان معمول آخر لايترتب عليه جزاء المذكور مطلقا اذ لو كان بعده معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه اوغيره لايصدق عليه كونه بفعل مقدر **فان دخلت اللام** الفاء للتعقيب فى الاخبار اى فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل **استوى الجميع** اى جميع الازمنة فى جواز الاعمال او جميع انواع اسم الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال او الماضى لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كان يرفوعه جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما ابرده على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا فى الموصولات والفعل يستوى فى عمله الازمنة كلها

فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلامه زيد اقايم كما يجوز عند لحوق غدا او الآن **وما وضع منه** اى من اسم الفاعل **للمبالغة** فى الفعل **نحو ضراب وضروب ومضراب** معناه كثير الضرب **وعليم** معناه كثير العلم **وحذر** معناه كثير الحذر **مثله** خبر لقوله وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذى لم يوضع للمبالغة فى العمل والاشتراط تقول زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا وزيد المضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجرى على الفعل المضارع اى لا يوازنه فى حركاته وسكناته فلم يبق المشابهة اللفظية قيل انما يعمل اعتبارا للاصل وعدم اعتبار العارض اللفظية او نقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل التبة فان الضراب ضارب وكذا الضروب والمضراب والعليم عالم والحذر حاذر فكانت ما يوازن فى حركاته وسكناته حكما باعتبار ملازمتها له ولتضمنها اياه كذا فى حواشى المصباح **والمثنى والمجموع مثله** خبر لقوله والمثنى اى مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد فى العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعى الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة **ويجوز حذف النون** اى نون التثنية والجمع السالم من اسمى الفاعل والمفعول **مع العمل** وعدم الاضافة اى مع كون اسم الفاعل عاملا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدها **والتعريف** اى ومع التعريف باللام **تخفيفا** نحو قوله تعالى والمقيمى الصلوة وذلك لان اللام موصولة وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع فى بيان اسم المفعول فقال **اسم المفعول ما اشتق من فعل** بهذا التقييد خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله **لمن وقع الفعل عليه** كما يخرج به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقى اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيثية اى من حيث انه وقع عليه الفعل نحو اشهر واعرف فانه ليس بهذا الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد

الحد ويدخل في الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب تبعا على سبيل التغليب والافن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة واما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل **وصيغته** اى صيغة اسم المفعول **من الثلاثي المجرد** بدلالة لام العهد **على مفعول** غالبا والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اى كائنة على مفعول كمضروب وقوله من الثلاثي حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفا واما قلنا غالبا لان صيغته قد يجئ على فعيل نحو قتيل وجريح لا يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة تكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول ومجروح **ومن غيره** اى غير الثلاثي **على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر** لخفة الفتحة وكثرة المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول **كمستخرج** وقد شك اضيفت الشئ فهو مضعوف بمعنى المضاعف اى جعلته مضاعفا وقوله على صيغة اسم الفاعل عطف على قوله مفعول بالواو والداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل ورد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة اى بفتح الحرف الذي او حرف حصل قبل الآخر **وامره** اى امر اسم المفعول اى شانه **في العمل** اى في كونه عاملا عمل فعله الذي هو مشتق منه وهو الفعل المبني للمفعول **والاشتراط** اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية لعمله في المنصوب **كامر اسم الفاعل** وكذا في وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم امس وذلك لانه عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته له مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل بسبب ركة ث مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرائط فتعمل بتلك الشرائط مثله وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابي علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل في عمل

زيد معطى غلامه درهما (٦) او غدا حيث عمل عمل يعطى ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع فى بيان صفة المشبهة فقال **الصفة المشبهة** باسم الفاعل وشبهت به فى انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فانه فى بعض استعمالاته وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف **ما اشتق من فعل لازم** اما اصلا او رتبة فقد ذكر فى بعض شروح الكشاف فى بحث الرحيم ان الفعل المتعدى قد يجعل لازما وينقل الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم والسميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل وفى هذا القيد احترازا عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين **على معنى الثبوت** اى على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الآن او غدا وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفى هذا القيد احترازا عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة ولكن يدخل فى هذا الحد اسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف فانه مما اشتق من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية اى من حيث انه قام به الفعل فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستقر ونحو الحالق والبارئ عرف الجواب عن ايراد ذلك فى حد اسم الفاعل **وصيغتها** اى صيغة الصفة المشبهة **مخالفة لصيغة اسم الفاعل** من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث ان صيغتها ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله **على حسب السماع** اى على قدر السماع ووفقه من الواضع خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الخبر الاول اى صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية وعلى وجه الثانى كان خبرا بعد خبر يتضمن حكما على حدة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع من الواضع :: **كحسن وصعب وشديد** وكذا احمر وسكران **وتعمل** الصفة المشبهة

المشبهة عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولو كانت للحال والاستقبال لشابهتها
باسم الفاعل المشابهة للفعل **مطلقا** عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان واما الاعتماد
على صاحبها او الهمزة او ما فشرط كما فى اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان
فيلزم مزية الفرع على الاصل قيل المزية بكون اعمالها من غير اشتراط الزمان تحصل ضرورة
لان اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان
يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان فى اسم الفاعل لعمله فى المفعول به ولا عمل فيه هنا لانها
ابدا مشتقة من فعل لازم **وتقسيم مسائلها** اى مسايل الصفة المشبهة **ان يكون**
الصفة اى الصفة المشبهة **باللام** اى كائنة اى متلبسة او مقرونة باللام اى بلام التعريف
نحو الحسن **او مجردة عنها** اى عن اللام نحو حسن **و** تكون **معمولها** اى معمول
الصفة المشبهة على التقديرين **مضافا** نحو وجهه هذا من باب العطف على معمولى عامل واحد
وهو جائز مطلقا اتفاقا **او باللام** اى متلبسا او مقرونا باللام نحو الوجه **او مجردا عنهما**
اى عن اللام والاضافة نحو وجه **فهذه ستة** اى فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين فى
الثلثة **والمعمول** اى معمول الصفة المشبهة **فى كل واحد منها** اى من الاقسام
الستة المذكورة **مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت الاقسام**
ثمانية عشر بضرب الثلث من اقسام المعمول فى الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صيغتى
الصفة فى صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية عشر جملة مستانفة كان سائلا قال كم صارت
الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها و
لها اعتبارات اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتنقسم الى حسنة التاليف وقبيحة وممتنعة
وهى صعب تعدادها وقد ذكرها شيخى واستاذى طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه فى رسالة لها
على التفصيل فان رغبت فعليك بها **فالرفع** اى رفع المعمول فى معمولاتها المرفوعة **على**
الفاعلية اى حال كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه **والنصب** اى نصب المعمول
فى معمولاتها المنصوبة **على التشبيه** اى تشبيه معمول الصفة **بالمفعول** اى بمفعول

اسم الفاعل **في المعرفة** اى فى المعمول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به وليست بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجر فى نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فى نحو الحسن الوجه فيهما اعنى الضارب الرجل والحسن الوجه تعارض ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب وجر بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت فى بحث الاضافة وينصب التشبيه بالضارب الرجل فى كون الصفة والمعمول معرفين باللام ثم قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام فى الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول **وعلى التمييز** عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اى والنصب على التمييز **فى النكرة** اى فى المعمول النكرة فى نحو الحسن وجها **والجر** اى جر المعمول فى معمولاتها المجرورة **على الاضافة** اى مبنى على كونه مضافا اليه **وتفصيلها** اى مسائل الصفة المشبهة الثمانى عشر **حسن وجهه** الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه **ثلثة** فقوله تفصيلها مبتداء محذوف الخبر اى تفصيلها فيما نذكر بعد وقوله حسن وجهه مبتداء وقوله ثلثة يعنى ذو ثلثة اوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتداء محذوف اى هذه ثلثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا اذ تفصيل مسائلها الثمانى عشر لا يتم بهذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر غيره حتى يتم به فلا يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها **وكذلك حسن الوجه** اى مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقى فى كون كل ذا ثلثة اوجه فالصفة فى حسن الوجه مجرد عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا منصوبا ومجرورا فهذه ثلثة فان قيل اى حرف يقدر فى اضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله فى الفاعل قيل تقدير الحرف فى الاضافة المعنوية واما الجر فى الاضافة اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس بمقدر بحرف وقوله فى تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر لان تقسيم الاضافة الى

الی معنوية ولفظية بابا هذا الحمل ولان الاسم فی باب الاضافة لا يعمل الا النيابة عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه او محمول علی ارادة التقدير حقيقة او حكما فينتاول الاضافة اللفظية علی القول بالتقدير الحكمی علی ما ذكرنا من الحمل علی كونه تعريفا للاضافة بهما او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد فی تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فی تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم فی تقدير فی ولا ضير فی تقدير من البيانية فی نحو حسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لزم تعدد الفاعل فعلی هذا يكون اضافة الحسن الی الوجه من باب الاضافة الی المشبه بالمفعول لفظا والی الفاعل معنی او يقال حروف الجر فی الاضافة اللفظية غير مخصوصة فی الثلثة المذكورة بل حروف تتعلق بها اصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنی الی ای راغب الی زيد اذا جعل اضافته الی المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر الا النيابة عن حرف جر ويكون منها ولو الصورية فی حكم العدم اذ الاضافة الصورية يستدل علی صورة اللام لامعناها والا لكانت معنوية **وحسن وجه** الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **الحسن وجهه** الصفة ذات لام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة فقوله **الحسن وجهه** معطوف بحذف العاطف لعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير الاسلوب السابق ليشير الی انه شرع فی تقسيم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام **الحسن** **الحسن وجه** الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **وجه** الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **اثنان منها ممتنعان** فالاثنان مبتدأ ومنها صفة وممتنعان خبر ای اثنان كائنان من الاقسام الثمانية عشر ممتنعان وهما **الحسن وجهه** تكون الصفة ذات لام والمعمول مجرورا مضافا **الحسن وجه** تكون الصفة ذات لام والمعمول مجرورا مجردا عن اللام والاضافة وامتناعهما

ظاهر لعدم افادة الاضافة التخفيف بها ؛ الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية تجري مجرى المعنوية فكما لا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في الاخيرة واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه خبر مبتداء محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجه عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد **واختلف في جواز واحد منها وهو حسن وجهه** تكون الصفة مجردا عن اللام والمعمول مجردا مضافا قال بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه فربما واجازة المجرور اعني قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف **والبواقي** من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف **ما كان فيه ضمير واحد** منهما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا **احسن** خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اى البواقي ما كان منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لقطامع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسائله تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بتنوين حسن وبنصب الوجه وحسن وجه بالاضافة وحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها ولا فيها ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة لخرج عن حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه فقابهته بعد الاضافة بالرفع انصاه هذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه واجيب بان الحل على المحل باعتبار المعنى وبهذا الاعتبار فاعل **وما كان منها فيه ضميران** وهو فيها اذا كان المعمول مضافا وهو منصوب او مجرور **حسن** لحصول المقصود واما عدم احسنية فلوجود الزائد على المقصود ومسائله ثلث او اثنان على حسب الاختلاف زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه بجر الوجه وهو الذي اختلف فيه والحسن وجهه بنصب الوجه

الوجہ **وما لا ضمیر منها فیہ** وھو فیما اذا کان المعمول مرفوعا غیر مضاف **قبیح** لعدم حصول المقصود وھو الربط بالموصوف لفظا ومسائلها اربع الحسن وجہ برفع وجہ وحسن وجہ برفع وجہ وحسن الوجہ بتنوین حسن ورفع الوجہ والحسن الوجہ برفع الوجہ **ومتی رفعت بها** ای بالصفۃ المشبہۃ ما بعدها **فلا ضمیر فیها** ای فی الصفۃ المشبہۃ والا یلزم تعدد الفاعل **فهی کالفعل** الفاء للتعلیل ای لان الصفۃ المشبہۃ حینئذ کالفعل والفعل اذا رفع بعدہ لا یکون فیہ ضمیر فکذا ھذہ ویحتمل ان یکون قولہ فهی کالفعل نتیجۃ ای فحینئذ یکون الصفۃ المشبہۃ کالفعل فی انها لا یثنی ولا یجمع ویکون تذکیرها وتانیثها باعتبار فاعلها الظاهر **والا** ان حرف الشرط والشرط محذوف ای وان لم یکن یرفع بها بل یجر بالاضافۃ او ینصب علی التشبیہ بالمفعول **ففیها** ای ففی الصفۃ **ضمیر الموصوف** لان الفاعل لما جر بالاضافۃ او نصب علی التشبیہ بالمفعول خرج عن حقیقۃ کونہ فاعلا فلا جرم یکون فیها ضمیر یکون فاعلا لها **فتؤنث الصفۃ وتثنی وتجمع** ای اذا تحقق وجود الضمیر فیها اذا کان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفۃ وتثنی وتجمع علی حسب الموصوف للمطابقۃ بناء علی ان الصفۃ تحمل ضمیرہ تقول ھند حسنۃ وجہ او حسنۃ وجها والزیدان حسنا وجہ او حسنان وجها والزیدون حسنوا وجہ والزیدون حسنون وجها **واسما الفاعل والمفعول** اصلہ اسمان فسقطت النون بالاضافۃ ای اسما ھذین فلا یلزم ان یکون لکل واحد اسمان **غیر المتعدیین** ای غیر المتجاوزین عن الفاعل ومفعول ما لم یسم فاعلہ **مثل الصفۃ** المشبہۃ **فیما ذکرنا** من الصور ای ما جاز فی الصفۃ المشبہۃ من هذہ المسائل جاز فی اسم الفاعل والمفعول غیر المتعدیین لان جواز ھذہ الصور فی الصفۃ المشبہۃ انما هی لمشابہتها باسم الفاعل فجوازها فیہ اولی فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وکذا القائم غلامہ والقائم غلام وکذا الصور التسعۃ لتجرد القائم عن اللام وکذا نحو المضروب الغلام او غلامہ او غلام بالحرکات الثلث وکذا بترک اللام عن المضروب وکذا اسم المنسوب لانہ ملحق بالصفۃ المشبہۃ نحو التمیمی الاب الی اخر الصور فان قیل اسم المفعول لا یتاتی من غیر المتعدی فکیف یستقیم قولہ غیر المتعدیین وکیف یورد المضروب مثال الاسم المفعول غیر

المتعدی قیل المراد من اسم الفاعل الغیر المتعدی غیر المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغیر المتعدی هنا غیر المتعدی عن مفعول ما لا یسم فاعله الی المفعول الثانی وانما قید اسم الفاعل والمفعول بغیر المتعدی احترازاً عما اذا کانا متعدیین نحو ضارب زید ومعطی درهما حیث لا یجری فیهما مع ما تعدیا الیه ما ذکر من الاقسام بل یجری فیهما اما نصب المفعول علی المفعولیة او جره علی الاضافة فذلک لان الواجب فیهما تلک الاقسام لزم الالتباس حتی لو قیل زید ضارب ابیه مثلا لم یعلم ان اباه فی المثال الاول مفعول ضارب او فاعل اضیفت الیه وان اباه فی المثال الثانی مفعول المعطی اقیم مقام الفاعل او مفعول ثان اضیف الیه بخلاف الصفة المشبهة واسمی الفاعل والمفعول اللازمین فانه لا مفعول لهما فلا یحصل الالتباس ولا یشبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بیان الصفة المشبهة شرع فی بیان اسم التفضیل فقال **اسم التفضیل** اسم یدل علی تفضیل شیء علی شیء وهو فی الاصطلاح **ما اشتق من فعل** فیه احتراز عن الجوامد **لموصوف بزیادة علی غیره** ای علی غیر ذلک الموصوف وقوله بزیادة اما صلة موصوف ای لما وصف بزیادة علی غیره فی ذلک الفعل او بمعنی مع وحینئذ صلة محذوفة ای لامر موصوف بالفعل مع زیادة علی غیره فیه وانما قال لموصوف ولم یقل لمن قام به او لمن وقع علیه لیشمل علی کلا نوعی اسم التفضیل الذی صیغ لتفضیل الفاعل والذی صیغ لتفضیل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضیل الفاعل والثانی لتفضیل المفعول فالمراد بالزیادة علی غیره الزیادة علیه فی نفس الفعل ای فی الفعل الذی اشتق هو منه فلا یرد نحو زائد وکامل حیث لم یقصد فیه الزیادة فی الفعل الذی اشتق هو منه اذ لم یرد الزیادة فی الزیادة او الکمال مثلا بل فی امر آخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فیه الزیادة فیما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم ولا یدخل فی الحد اسماء الفاعلین التی وضعت للمبالغة کضراب وضروب ونحوهما لانها وان دلت علی الزیادة لکن لم یقصد فیها الزیادة علی الغیر **وهو افعل** ای صیغة افعل ونحو خیر وشر اصلهما اخیر واشر **وشرطه** ای اسم التفضیل **ان یبنی من ثلاثی مجرد** احترز بقوله من ثلاثی عن الرباعی نحو بعثر وبقوله مجرد عن مزید الثلاثی نحو اکرم وافتدر ونحوهما **لیمکن** بناء افعل منه ای من الثلاثی المجرد اذ الزائد

الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء افعل لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل
اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل
وقوله لم يمكن خبر مبتدأ محذوف اى هذا الاشتراط لم يمكن بناء افعل منه والجملة معترضة
وقيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس بعلة لبنائه بل علة بنائه ارادة
تفضيل شئ على شئ فى الفعل الذى اشتق هو منه **ليس بلون ولا عيب** الجملة
صفة اخرى لثلاثى اى من ثلاثى ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس بلون عن نحو احمر
واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمى واعور **لان منهما** خبر مبتداء محذوف اى وهذا
لان والجملة معترضة لبيان العلة اى لان من اللون والعيب **افعل لغيره** صفة افعل اى افعل
الكائن لغير التفضيل اى من غير اعتبار الزيادة نحو احمر واسمر واعمى واعور فلو بنى منهما
افعل التفضيل لزم اللبس واشتبه افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو
احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة او زائد فى الحمرة **مثل زيد افضل الناس** فان قيل قد بنى
افعل التفضيل من العيوب نحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجهل والبلادة
ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على هذا يصح نحو احمق على معنى
التفضيل اذ الحماقة ايضا من العيوب الباطنة وقد حكموا بشذوذه فى احمق من هبنقة اللهم
الا ان يراد بالحماقة ما يبدو فى الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من تعليق خرزات وخطوط
على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجئ منه
اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر لان الحماقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور
اثر الحماقة فى بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير معتبرة فى وضع الالفاظ فكيف يحكم
بشذوذه ولو اعتبرت العوارض لوجب ان يحكم بشذوذ اجهل وابلد لو اريد بهما ما يبدو فى
الظاهر من اثر الجهل والبلادة فى احد ولم يحكم بشذوذهما احد **فان قصد غيره** اى تفضيل
غير الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب من الثلاثى المزيد فيه والرباعى مجردا او مزيدا فيه او
ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب **توصل اليه** اى الى تفضيل غيره **بمثل هو اشد
منه** اى باتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسبا له

وايقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه تميزا ابانة للمقصود على وجه يمكن نقول هو اشد منه استخراجا
وبياضا وعيبا المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني للالوان والثالث للعيب وكذا
نقول هو احسن منه استغفارا وبياضا واقبح منه دحرجة وعيبا وقياسه اى اسم التفضيل
للفاعل اى لتفضيل الفاعل لانه يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه
واصل المصدر مابنى للفاعل اى ماكان معروفا فينصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من
المصدر المبنى للفاعل اى من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما
يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ماجاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة
نحو اضرب واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف
المعطوف اى قياسه للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه محذوف
مبتداء الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربي زيد قائما اى قياس اسم
التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتداء وخبره محذوف
وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء
للمفعول كلمة قد للتقليل اى قلما يجئ اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعا نحو اعذر
والوم واشغل واشهر وزيد في بعض النسخ واعرف اى اكثر معذورية واكثر
ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية ويستعمل اسم التفضيل في كلام العرب على
احد الجار والمجرور حال اى واقعا على احد ثلثة اوجه فقط وفي بعض النسخ على
ثلثة اشياء مضافا بدل من قوله على احد ثلثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن
اى كائنا بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وهذا اللام
للعهد لئلا يلزم الخلو لا اى باللام العهدية ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في
قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع فلا يخلو
اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل من عمرو
باستعماله مع اثنين منها ولا زيد افضل باستعماله بدون واحد منها الثاني يخرج اسم التفضيل
عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في آخر وجمع فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير

غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلثة اوجه لان استعماله باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه
معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلثة الا ليدل على
المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اى على المفضل عليه
فى المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلثة المذكورة لانها تدل على
المفضل عليه وذلك فى من والاضافة ظاهر لانك اذا قلت زيد افضل لا يفهم من الذى زاد
عليه هو فى الفضل فاذا قلت من عمرو واضفته الى الناس فهم ذلك وكذا فى اللام لما قلنا انها للعهد
فيكون المفضل عليه معهودا منويا لان اللام العهدية تشير الى افعل المذكور مع المفضل عليه
على ما بينا لان معنى قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد مثلا ولا يجتمع اثنان
منها لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعد حصول المقصود ضائعا فلا يجتمعان الا نادرا
فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلثة المذكورة نحو الله اكبر قيل معناه ويستعمل على
احدها حقيقة نحو زيد الافضل واشرف الناس واكبر من عمرو او تقديرا فلا يرد ذلك لانه فى تقدير
الله اكبر من كل كبير فان قيل فما تقول فى الدنيا والجلى فانهما من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث
الادنى والجلى تانيث الاجل من الدنو والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلثة فى قوله
يا ساعد دنيا طالما قد مدت وفى قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة قيل جواز تجردهما عن احد
الثلثة المذكورة بصيرورتهما اسمين وانمحاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار اسما للزمان
المتقدم على الاخرة والجلى اسما للخطة العظيمة فيجوز استعمالهما بدون احدها فان قيل فما تقول
فى نحو الحسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفى نحو السوى فى قول الشاعر ولا يجزون
من حسن بسوى ولا يجزون عن غلظ بلين فانهما من اسماء التفضيل لانهما تانيث احسن
واسوء قيل لا نسلم انهما تانيث احسن واسوء لكنهما مصدران كالرجعى والبشرى فلا يرد جواز
تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها فى قول الشاعر لست بالاكثر منهم حصى انما العزة للكاثر
اى لمن اكثر عددا قيل كلمة من فى البيت ليست بتفضيلية بل هى بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس
الشجاع اى من بينهم كانه قال لست بالاكثر من بينهم حصى فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية
متعلقة بمحذوف وقيل اى لست كائنا منهم بالاكثر حصى او هى تفضيلية متعلقة بافعل محذوف

عاريا عن اللام اى ليست بالاكثر اكثر منهم والحذف يدل بعضه فلا يرد **الا ان يعلم** المفضل عليه
مستثنى مفرغ اى مستعمل مع احد ثلثة اشياء فى جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل عليه
فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم عمرو اكرم اى اكرم منه و
المعطوف هنا محذوف اى الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فلم يستغنى عن استعماله
باحد ثلثة اشياء **فاذا اضيف** اى اسم التفضيل **فله** اى فلاسم التفضيل معنيان
احدهما اى احد المعنيين **وهو الاكثر** اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثانى والجملة معترضة
والواو اعتراضية **ان تقصد به** اى باسم التفضيل **الزيادة** اى زيادة موصوف اسم التفضيل
فى الفعل المشتق هو منه **على من اضيف اليه** اسم التفضيل **اليه** ضمير اليه عائد الى من وكلمة
من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا على سبيل التغليب فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجسم الفيوت
ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى فى قوله معنيان المصدر اى المعاني فحمل القصد
على احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد المعنيين تقصد الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد
ولو اريد المفعول اى معنى ففى الحمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك الزيادة وهو
معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا وحذف
الجار من ان وانه كثير شائع او يكون المعنى مقصد احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا
فيشترط ان يكون موصوفه بعضا **منهم** اى من اضيف اليهم وذلك بحكم الوضع والا
استعمال **مثل زيد افضل الناس** فزيد بعض الناس وللقائل ان يقول يلزم من اشتراط
كون موصوفه بعضا من اضيف اليهم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بان موصوفه داخل فى المضاف
اليهم انما خارج عنهم تركيبا او لفظا فهم وانما خارج عنهم ارادة يعنى داخل فيهم فى الافراد والواقع ثم
خرج عنهم فى الارادة وفى التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه **فلا يجوز**
يوسف احسن اخوته اى لاجل الاشتراط فى هذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا فى
المضاف اليهم ويجوز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثانى **لخروجه عنهم**
علة عدم الجواز اى خروج يوسف عن الاخوة اى عن عمومهم **باضافتهم اليه** اى باضافة الاخوة
الى يوسف لان اضافة الاخوة الى ضمير يوسف ... الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس

يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان من ذلك لان يوسف خرج من بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب عليه السلام فهو ان لم يكن بعض اخوته **و الثاني** اى والمعنى الثاني **ان تقصد زيادة مطلقة** اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اى غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده **ويضاف** بالنصب عطف على تقصد اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل **للتوضيح** وبالرفع على الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة ما لا تفضيل له فهو لا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم تقصد التفضيل على قريش وان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بني ابيه **فيجوز يوسف احسن اخوته** بهذا المعنى اى احسن من غيره له ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه قيل عادلا بني مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة ببني مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من ياخذ من بيت المال اكثر مما هو حق في الشرع ورده الى القدر المستحق في الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك فانه في راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره ابن الحاجب للفصل لان لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم النزام اختصاصه بالنكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بني مروان ثم اعلم ان جر قوله ان تقصد على قوله وثانيها اى والمعنى الثاني لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثاني حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى قصد المعنى الثاني قصدك كذا او المعنى الثاني ما تقصد كذا **فيجوز في الاول** اى في اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل او في المعنى الاول وفيه نظر حيث يا باه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل

فلو حمل الاول والثانی علی المعنی الاول والثانی لم یکن الکلام مطابقا فالحق ما ذکرنا ویجوز فی هذا
النوع من اسم التفضیل **الافراد** ای افراد اسم التفضیل والتذکیر مع وجود تانیث الموصوف
کذا فی المفصل ای یجوز فیه الافراد والتذکیر علی کل حال ای وان کان الموصوف مثنی او مجموعا او مؤنثا
نحو زید افضل القوم والزیدان افضل القوم والزیدون افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم یذکر
التذکیر اکتفاء بقوله فیما یقابله جمعا للذی [illegible] لما کان فیما یقابله اشتراط و
التذکیر [illegible] **والمطابقة** [illegible] اسم التفضیل
ثابت له ای مطابقة الموصوف افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا نحو زید افضل القوم والزیدان
افضلا القوم والزیدون افضلوا القوم او افاضل القوم وهند فضلی النساء وانما جاز الافراد
والتذکیر فی کل حال لکون هذا النوع من اسم التفضیل مشابها للاسم التفضیل المستعمل بمن فی المعنی
من حیث انه ذکر المفضل علیه بعده فی کل واحد منهما فیجوز فیه الافراد والتذکیر اعتبارا بالمعنی وانما
جاز المطابقة لکونه مخالفا له فی اللفظ لوجود الاضافة هنا وعدمها فیه فیجوز المطابقة اعتبارا باللفظ
واما الثانی ای النوع الثانی ای اسم التفضیل المضاف المقصود به زیادة مطلقة **والمعرف**
باللام فلا بد من مطابقته ای مطابقة للموصوف افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا
للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قیام المانع وهو الامتزاج بین التفضیلیة لفظا او معنی لعدم
ذکر المفضل علیه بعدها بخلاف النوع الاول فانه ممتزج بین التفضیلیة معنی باعتبار ذکر المفضل
علیه بعده بخلاف المستعمل بمن فانه ممتزج بها لفظا ثم اعلم ان قوله واما الثانی عطف الجملة الشرطیة
علی الجملة الفعلیة یعنی قوله یجوز فی الاول الافراد وقوله فلا بد جواب اما والفاء جزائیة وهو
خبر مبتدا بین والضمیر محذوف ای فلا بد لهما من المطابقة وقوله من المطابقة خبر لا نفی جعلها
متعلق به والقول بحذف الخبر نظر لانه یکون حینئذ مضارعا للمضاف علی نحو [illegible] القران فیجب
نصبه **والذی بمن** ای اسم التفضیل الذی استعمل بمن مفرد مذکر ای غیر المعرف المذکر له
نحو زید او الزیدان او الزیدون او هند او الهندان او الهندات افضل من کذا لان من التفضیلیة بمنزلة
الجزء من اسم التفضیل لکونها هی الفارقة بین افعل التفضیل وافعل الصفة فکانها من تمام الکلمة
ولهذا لا یجوز الفصل بینهما الا بمعمول اسم التفضیل فصار اسم التفضیل باعتبار امتزاجها فی حکم

فی حکم وسط الکلمة ولحوق علامة التثنیة والجمع والتانیث یختص بآخر الکلمة دون اوسطها فلو لحقه علامة التثنیة والجمع والتانیث لزم لحوقها فیما هو فی حکم وسط الکلمة وهو مستکره **ولا یعمل** اسم التفضیل فی المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء کان مظهرا او مضمرا وکذا لا یعمل **فی فاعل مظهر** لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل کاسمی الفاعل والمفعول او بمشابهته مایشابه الفعل کالصفة المشبهة فانما یعمل بمشابهته اسم الفاعل علی ماعرفت واسم التفضیل یخالف الفعل من حیث انه یدل علی الزیادة وهو التفضیل والفعل لا یدل علیها وکذا یخالف اسم الفاعل لانه لا یثنی ولا یجمع فیما هو اصل استعمالا لانه وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا یعمل فی المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا او مضمرا ولا فی الفاعل مظهرا لانهما من معمولات قویة الا اذا وجدت الشرائط الثلثة المذکورة فی المتن فحینئذ یصیر بمعنی الفعل ولقیام الضرورة فی اعماله حینئذ کما ستعرف بیانه قریبا لکنه یشبه الفعل من حیث انه یدل علی الحدث وکذا یشبه افعل التعجب فی الزنة وفی اختصاص مجیئه بالثلاثی المجرد مما لیس بلون ولا عیب فلاجل هذا الشبه الضعیف یعمل فی المعمولات الضعیفة وهی الفاعل المضمر المستکن والظرف والحال والتمیز والمفعول به بواسطة حرف الجر وذلک لان مثل هذا الفاعل لا یظهر فیه اثره والظرف مما یکفیه رائحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة ملحقان بالظرف فیکون معمولات ضعیفة فلا یحتاج الی قوة عمل العامل وانما یعمل فی المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعیف یقوی علی العمل بواسطة الحرف لفظا کما فی المفعول معه او تقدیرا کما فی المفعول له وفی بعض الشروح انما لا یعمل اسم التفضیل فی فاعل مظهر لانه فی الاسم نظیر افعل التعجب فی الفعل وهو لا یعمل فی الفاعل مظهرا فکذا هذا وفیه نظر لان افعل التعجب لا یعمل فی المفعول به مطلقا مضمرا او مظهرا وهو لا یعمل فیه البتة والشرائط الثلثة ما اشار الیه الشیخ بقوله ولا یعمل فی مظهر ای فاعل مظهر **الا اذا کان اسم التفضیل** علی صفة **صفة کائنة لشیء** ای الا اذا کان اسم التفضیل جاریا علی شیء کرجل فی المثال المذکور **وهو فی المعنی لمسبب** الواو للحال والتنوین بدل من الاضافة ای والحال ان اسم التفضیل فی المعنی صفة کائنة لمسبب ذلک الشیء ای لمتعلق ذلک الشیء کالکحل فی المثال فانه مسبب قوله خلا لا نحصل فی عینه لسببه فان قیل المشهور فی اصطلاحهم ان یطلق علی متعلق الموصوف اسم السببی دون المسبب قیل لعل الشیخ استعمل غیر المشهور للتنبیه علی صحة اطلاق اسم المسبب ومحققه مفصل

صفة مسبب اي لسبب **مفضل باعتبار** الموصوف **الاول** اي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفي كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما **على نفسه** اي مفضل على نفسه **باعتبار غيره** متعلق للتفضيل عليه اي باعتبار تعلقه بغيره اي بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه **منفيا** حال اي حال كون اسم التفضيل منفيا او صفة مصدر محذوف اي تفضيلا منفيا **مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه** اي من الكحل **في عين زيد** فاحسن في هذا المثال جرى على رجل وقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لسببه اي لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفي كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في عينيه فالمقصود من هذا الكلام [illegible] الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه اما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعني احسن عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث للتفضيل بجهة المفضل عليه اي التفضيل والتفضيل على الشئ وتعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف او حال بحدث بمعنى تعلق قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشئ وذلك لان سببية كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوي ذو الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اي حدث التشبيه والتشبيه بالشئ تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق كل ظرف بحدث فان زيدا مشبه باعتبار كونه في الدار ومشبه به باعتبار كونه في السوق ونظير هذه المسئلة الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وانما اشترط كونه منفيا ليصح بمعنى الفعل لان نفي صيغة التفضيل يجعلها بمعنى [illegible] لان اسم التفضيل بمنزلة التقييد والنفي اذا دخل على مقيد ينصرف الى القيد [illegible] [illegible]

رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين
زيد او دون حسنه لا فوقه لانه لما نفى التفضيل اى الزيادة ثبت المساواة او الانحطاط ضرورة
فظهر بهذا ان احسن في المثال المذكور عامل في الفاعل المظهر وهو الكحل **لانه بمعنى حسن**
وانما اشترط كون المنفى مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار
ان تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع
فصار التفضيل ضعيفا وانما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورته بمعنى الفعل بعارض
النفي فلا يجوز عمله بسبب باعتبار ما يرجع الى الاصل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون
[illegible] هنا هذا التخصيص [illegible] يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض
[illegible] المشتق [illegible] ومعنى التفضيل لكونه في معرض الا
متناع بخلاف [illegible] رجل افضل ابوه من عمرو فانه يخرج مع صيرورته بمعنى الفعل بعارض
النفي [illegible] التفضيل [illegible] على خلاف الاصل لعدم كون تفضيل الشئ على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد
الدليل بعارض النفي وانما اشترط كونه صفة سببية ليتحقق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعا انه
باستجماع هذه الشرائط يعمل في الفاعل المظهر وذلك لا يتحقق الا بكونه صفة بسببه وخلاصة ان
اشتراط كونه صفة سببية ليتحقق محل عمله واشتراط كونه منفيا لصيرورته بمعنى الفعل بعارض النفي
واشتراط كون المنفي مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض
فافهم فانه من مواضع الاشكال وذهب بعض الافاضل الى انه انما صار بمعنى حسن عند استجماع هذه
الشرائط لان هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي ان يكون بمعنى حسن وذلك
لان مقام المدح يدل على ان كون الكحل في عين رجل ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فبناء
هذا المعنى على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حاله يجوز ان يكون الكحل في عين رجل مساويا
للكحل في عين زيد اذ بنفي الاحسنية يجوز ان يصير الكحل في عين رجل مساويا للكحل في عين زيد
وهذا ينافي مقام المدح فاذا [illegible] نفي اصل الحسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل
وهو المقصود ثم اعلم انه [illegible] النحاة **لو رفعوا** احسن على انه خبر والكحل مبتدأ [illegible]
يمكن سواء او لا لارتفع لفظيا واستتر [illegible] مبتدأ [illegible] اذا كان الخبر معرفة [illegible] احسن

الاکون الکحل مبتداء واحسن خبرا **فصلوا بینه** ای بین احسن **و بین معموله** وهو منه **باجنبی وهو الکحل** اذا المبتداء اجنبی من الخبر لکونه غیر داخل فی خبره وغیر معمول له فدعت الضرورة الی اعماله فان قیل فلیقدم منه علی المبتداء حتی لا یلزم الفصل بین العامل والمعمول باجنبی قیل لایمکن تقدیمه علیه لانه اذا تعلق بعامل ذی الحدثین ای دال علی الحدثین ظرفان او حالان یلزم ان یلی کل منهما بمتعلقه ای بحدثه ولاشک ان اسم التفضیل عامل ذو الحدثین ای دال علی الحدثین حدث المفضل وحدث المفضل علیه ای التفضیل والتفضیل علی الشئ تعلق به ظرفان وهو قوله فی عینه وفی عین زید لکنه تعلق به قوله فی عینه باعتبار حدث المفضل وتعلق قوله فی عین زید باعتبار حدث المفضل علیه فیلزم ان یلی کل واحد منهما بمتعلقه وجهة کون الکحل مفضلا باعتبار عین رجل فیلزم ایلائه بقوله فی عین رجل وجهة کونه مفضلا علیه باعتبار عین زید فیلزم ایلاء منه المتضمن لذکر المفضل علیه بقوله فی عین زید فلو قدم منه لم یبق ایلاء منه بقوله فی عین زید وایلاء الکحل بقوله فی عینه وهذا حاصل ما ذکره صاحب الرضی فی بحث هذا بسرا اطیب منه رطبا علی انه اذا کان المسموع تاخیره منه واحتجنا الی تصحیح الکلام مع التاخیر لا یبقی التقدیم فلا یرد ذلک ونقل عن المصنف رح انه قال لم نقدم منه لئلا یلزم عود الضمیر الی المؤخر وهو الکحل وهو مشکل لان رتبة المبتداء التقدیم ولکنه فی صحة عود الضمیر کما فی نحو فی داره زید اللهم الا ان یجعل مدار هذا الامتناع علی ما ذکرنا بان یقال عود الضمیر الی المتاخر فی نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد الضمیر بل باعتبار کونه ضمیر المفضل علیه فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به کونه مفضلا علیه وهو عین زید فان قیل کما امتنع الفصل بین العامل والمعمول باجنبی امتنع عمل اسم التفضیل فلیجوز الفصل بالضرورة کما جوز العمل بالضرورة قیل من ابتلی ببلیتین یختار اهونهما وعماه اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار کونه اسم تفضیل وامتناع الفصل باعتبار کونه عاملا والوجه الاول اخص والثانی اعم فامتناع الاعم اقوی فان قیل هذه الضرورة لا یتاتی فی العبارة الثالثة اذ لیس لاحسن معمول مثل منه فی العبارة الاولی ومن عین زید فی العبارة الثانیة حتی یلزم الفصل بینه وبین معموله قیل فی العبارة الثالثة یلزم الفصل تقدیرا علی ما سبینه فان قیل هذه الضرورة یتاتی فی الاثبات ایضا نحو رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه

منه في عين زيد فينبغي ان يجوز اعماله لقيام الضرورة قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع
فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام العرب العرباء **ولك ان تقول**
في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصار به بحذف المضاف من مجرور من
وهو العين اذ التقدير من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل
على العين ونظير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما من الصحيحين
مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث
فان قدمت في هذه المسئلة **ذكر العين** على اسم التفضيل **قلت** بهذه العبارة من غير ذكر
من معها يعني لك ان تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي **ما رأيت كعين زيد احسن**
فيها الكحل فاعل احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن
مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي في هذه العبارة
اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل
قلت يلزم الفصل تقديرا اذ التقدير ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير
ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لرأيت قوله
احسن لانه لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول واقيم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا
وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما اذ المفعول الاول من باب علمت مسند اليه وعلى التقدير
الثاني بالعكس هذا اذا كان رأيت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رأيت او من معنى التشبيه او من الظرف
المستقر اي ما رأيت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله
عينا احسن فيها الكحل مفعول رأيت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين
زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اي ما رأيت عينا متصفة بهاتين الصفتين:
ونظير هذه العبارة مثل ما انشد سيبويه من قوله مررت على وادي السباع **ولا ارى كوادي**
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله ساريا

انا اورد المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المضمر ولكان التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى لا ارى واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا اوكان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى الابصر كان قوله واديا مفعولا وقوله كوادى السباع حالا متقدمة متعنه اوكان قوله كوادى السباع مفعولا وواديا عطف بيان او بدلا او حالا موطاة او تميزا على نحو عندى مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تميزا وحال من قوله واديا بتقطيع شان الوادى بالتنكير حتى لا يلزم كونه حالا من النكرة المحضة موضحا اى واديا منقطعا شانه حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه اولقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء فى قوله به بمعنى فى اى فى ناحيته والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول تقديرا اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم جمع كما ترى اى اقل فى ذلك الوادى جماعة الركبان مما ظننت بالرجالة وقوله اتوه الجملة صفة ركب اى الذى الركب فى ذلك الوادى تائبة اى تثبتا وتوقفا وتلبثا وهو تفعلة من تركيب اجى كجى يقال تاتئ اى تلبثا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له اى اتوه انيا نا لاجل التائبة والمكث او مفعول مطلق اى يتانى تائبة او حال اى اتوه ذوى تائبة او ظرف اى اتوه فى زمان التائبة والنزول وقوله واخوف عطف على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله الاما وقى الله ساريا مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اى اقل ركب يخوف فى جميع الاوقات الاوقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ما ن هما باعتبار الصفة كما عرفت فى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء او مستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تائبا اومن وقاه الله تائبا وقوله ساريا اسم فاعل من السرى اومن التسرية وعلى الاول كان حالا من قوله ركبا او مفعول وقع او صفة واديا على المجاز العقلى من باب الاسناد الى المكان وعلى الثانى كان صيغة مصدر اخوف اى خوفا ساريا الى الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع فى بيان قسم الفعل فقال **الفعل ما دل على معنى فى نفسه** كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله فى نفسه صفة معنى وكلمة فى على

فى على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير عائد الى ما اى الفعل كلمة دلّت على معنى حاصل فى نفسها اى مدلول
لها لا مدلول لفظ آخر من اسم او فعل او حاصل بنفسها اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر آخر من اسم
او فعل وفيه احتراز عن الحرف كما مر **مقترن باحد الازمنة الثلثة** الماضى والحال والاستقبال
وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال
لانه مقترن بزمانين قيل ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد فى المثنى
ولانه يقترن فى كل وضع بواحد وانما عرض الاشتراك بتعدد الوضع او تعدده فان قيل هذا الحد غير منعكس
لانه لم يصدق على عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه يصدق على هيهات
وشتان وغيرهما من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج
اسماء الافعال فان قيل يدخل فى الحد لفظا الماضى والمستقبل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة قيل
اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترن اذ معناهما اللفظ والاقتران فيه وانما المقترن معنى
معناهما وان اريد بهما الزمان فكذا كان معناهما الزمان لا شئ آخر يقترن بالزمان وقد ذكر هذا فى صدر الكتاب
بالاستقصاء **ومن خواصه** اى ومن خواص الفعل قد عرفت معنى الخاصة فلا نعيده **دخول قد**
نحو قد يخرج وانما اختصت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه
وكل تلك لا يتصور الا فى الفعل قوله دخول مبتدأ مضاف الى قد وهى مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله
من خواصه خبر لقوله دخول **والسين وسوف** نحو سيخرج وسوف يخرج وانما اختصا بالفعل لانهما
وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعى وذا ليس الا فى الفعل وقيد الاستقبال الوضعى احتراز عن زيد
ضارب غدا وانما عرف السين باللام لان المراد سين معهود وهى سين الاستقبال لا سين الاستفعال
ولا سين المخفف ولا سين الكسكسة نحو استغفر وساطيب بعد الدار واكرمتكس وانما قدم السين
على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد **والجوازم** نحو
لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا يضرب وان تضرب اضرب وانما اختصت الجوازم بالفعل لانها وضعت
لنفى الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر والنهى او لتعليق شئ بالفعل كادوات الشرط وكل من
هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل وقيل انما اختصت به لان اثرها وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر والا
يلزم تخلف الاثر من المؤثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كونه مجزومه فعلا

مثلا **ولحوق نحو تاء فعلت** ای ما هو جنس تاء فعلت من الضمائر المتحرکة البارزة وانما
خص لضمیر المتحرک البارزة لانه ضمیر فاعل فلا یلحق الا بماله فاعل والفاعل انما یکون للفعل او فرعه
وحطت فرعه عنه بمنع احد نوعی الضمیر وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوی الفرع والاصل وخص
البارز بالمنع لان المستکن اخف واخصر وهو بالتعمیم الیق واجدر **ولحوق تاء التانیث**:
الساکنة نحو تاء فعلت وانما قید التاء بالساکنة احترازا عن التاء المتحرکة فانها تختص بالاسم ولما
خصت تاء التانیث الساکنة بالفعل لانها تدل علی تانیث الفاعل فلا تلحق الا بماله فاعل وهو الفعل وما
الحق به من الصفات لکن الصفات استغنیت عنها بما لحقها من تاء التانیث المتحرکة الدالة علی تانیثها و
تانیث فاعلها لمکان الاتحاد بینها وبین فاعلها فیما صدقت علیه فلا جرم لخصت تاء التانیث الساکنة
بالفعل وکانها انما اسکنت للفرق بینها وبین التاء اللاحقة للاسم فکانت اولی بالسکون من الاسمیة
لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ینقسم الی ثلثة اقسام ماض ومضارع وامر مخاطب فقال
الماضی ما دل ای فعل دل **علی زمان قبل زمانک** ظرف مستقر وقع صفة
زمان ای علی زمان حاصل فی زمان سبق زمانک ولا ضیر فی لزوم وقوع الزمان فی الزمان لمکان العموم
والخصوص او الکلیة والبعضیة کما یقال الزمان یوجد فی الازمنة الثلثة ووقت الظهر یوجد فی یوم
الجمعة وهذا الخطاب لغیر معین واضافة الزمان الی کاف الخطاب بادنی ملابسة ای قبل زمان انت فیه
مبنی علی الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضی او خبر مبتداء محذوف ای هو مبنی علی الفتح والجملة
مستانفة لبیان حکم الماضی بعد بیان حده وانما بنی الماضی لان الاصل فی الفعل البناء لفقد المعانی
الموجبة للاعراب ولا مقتضی لعدول عنه من المشابهة الناقصة فی الماضی وانما بنی علی الفتح لانه لما عدل
به عن السکون الذی هو اصل فی البناء الی الحرکة اعتبار النوع مشابهته بالاسم فی وقوع کل واحد صفة
نکرة فی مررت برجل ضارب وضرب اختاروا من الحرکات الفتحة لخفتها او لمشابهتها السکون الذی
هو اصل فی البناء **مع غیر الضمیر المرفوع المتحرک** نحو ضرب لوجوب اسکان آخره حینئذ
تحرزا عن توالی اربع حرکات فیما هو کالکلمة الواحدة لمکان کون الفاعل کالجزء بخلاف الضمیر المنصوب
نحو ضربک فانه ضمیر المفعول **و** مع غیر **الواو** من الضمائر الساکنة نحو ضربوا حیث یضم حینئذ
لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضی شرع فی بیان المضارع فقال **المضارع ما اشبه الاسم**

الاسم باحد حروف نايت الباء للسببية اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التى
مجموعها نايت اونائى اوانين عدل من تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب
على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب منتهى الكلام
بخلاف نايت ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمن الحروف الاربعة
واما معنى فلصلاحية صفة الحروف المذكورة لانها اتية فى اول المضارع وهو تركيب ليس باجنبى من
المقام من كل وجه بخلاف نايت اد لاخفاء فى بعده عن هذا المقام فى المعنى لانه عن النائى بمعنى البعد
ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولانه كما يلزم فى اتين تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة
يلزم فى نايت تقديم نون التى هى لمثنى المتكلم وجمعه على الهمزة التى هى المتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب
اذ الواحد اصل والمثنى والمجموع فرعان فلو جمع هذه الحروف بترتيب انيت من الاتيان لكان اولى بالنسبة
الى نايت ليكون على وفاق الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التى هى للمتكلم الواحد على النون التى
لفرعيه لوقوعه مشتركا حال اى لوقوع المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال
كاشتراك العين او المراد به الاشتراك اللغوى وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال
والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالسين وسوف عطف على
وقوعه اى لتخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بحرف
اللام العهد وتخصيص لفظ العين باحد المعانى بالقرينة فالهمزة الفاء للتفسير المتكلم
مفردا مذكرا او مؤنثا نحو افعل والنون له اى للمتكلم معغيره حال اى حال كونه مقرونا
مع غيره اى غير المتكلم واحدا او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة
كان جمعا نحو نفعل والتاء للمخاطب مطلقا اى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو
تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن وللمؤنث والمؤنثين
غيبة ظرف اى فى الغيبة او حال اى حال كون المؤنث والمؤنثين ذو غيبة نحو تفعل هى والهندان
تفعلان والياء للغائب غيرهما اى غير الصيغتين المذكورتين وهما واحد المؤنث الغائب
ومثناه قوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر لان غير نكرة وان اضيف الى المعرفة او على
انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة اذا كان بدلا من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكارة

واجب بانه بدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة
وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة السبق تال فالهمزة للمتكلم مفرداً ولم يقل للمتكلم المفرد وانما بدّلت
هذه الحروف في اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا
ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يختل البناء
ويصير انقص من اقل الابنية وهو الثالث وبالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى بها حروف المد واللين
لكثرة دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو عنها او عن بعضها وهي الحركات الثلث فتعينت الياء للغائب
لان مخرجها الوسط والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد
مبتدأ الكلام والالف مخرجها مبدأ المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الا
ابتداء بالساكن والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا
يجتمع في المثال نحو وجل في العطف ثلث واوات فيصير ووَوَجِلُ الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة
والثالثة واو المثال فيشبه الصوت بنباح الكلب وهو مستنكرة فقلبت الواو تاء لقربهما في المخرج وقد جا
ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتخمة وتكلان فان قيل التاء توجد في المؤنث الواحد والمثنى من
الغائب فكيف يصح التقسيم وهو بقطع الشركة قيل ان الواو لما ابدلت بالتاء تعارض في المؤنث الغائب
اعتباران النسبة للتانيث والغيبة يناسب الياء لتناسبهما في التوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبهما
في الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحد
والمثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات لانه لا يزال اصلا فاعتباره
في اللفظين المتقدمين وهما الواحد والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات
لا نها تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلث التي هي
الاولى في باب الزيادة لم يبق للمتكلم الذي معه غيره حرف فزيد حرف يشبه حرف المد واللين وهي النون
لكونها ممدة في الخيشوم كما انها ممدة في الحلق **وحروف المضارعة** اي انه وابل المذكورة
مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج لانه لما
فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتناسب بينهما **مفتوحة فيما
سواه** اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كينفعل ويستفعل

ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا واستطرادا **ولا يعرب من الفعل غيره** اي غير المضارع فان قيل المستثنى المتصل ما يكون مخرجا من متعدد وههنا ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يصح الاستخراج قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق اي من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبه تام يخرجه عن اصله واما اعراب المضارع لمشابهته الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر للمضارع في الاعراب فيقطع المصنف عن تلك الشركة واثبت الافراد القصد وقوله **اذا لم يتصل به** اي بالمضارع **نون التاكيد او نون جماعة النساء** ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اي بقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع به لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيا اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هي نحو اضربن لانه اصل لحوق نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه الاصل في لحوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضمائر الساكنة ليس باصل **واعرابه** اي اعراب المضارع **رفع ونصب وجزم** مكان ما منع عنه من الجر المختص بالاسم **فالصحيح** اي الفعل المضارع الذي في آخره حرف صحيح اي فالمضارع الصحيح **المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية** سواء كان تثنية مذكر او تثنية مؤنث **والجمع** سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا **والمخاطب المؤنث بالضمة** خبر لقوله فالصحيح اي يعرب بالضمة رفعا **والفتحة** نصبا **والسكون** جزما **مثل يضرب** على حسب العوامل وهو يضرب وان يضرب ولم يضرب وانما قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرمي ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين **في المتصل به ذلك** الجار والمجرور يتعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللام الموصولة في

ذلك المتصل اى المضارع الذى اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لنسبته الى المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة **بالنون** خبر لقوله والمتصل اى يعرب بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين **وحذفها** اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعرب المضارع بالنون رفعا عند لحوق هذه الضمائر لانه يستحق الاعراب بالمشابهة والمشابهة باقية بعد لحوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا اتصل به الساكن امتزج به لتعاضد جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا متصلا وحرف علة ساكنا متوسطا آخره فامتنع اعرابه بالحركة فى اللام لفظا كان او تقديرا لان الوسط ليس محل الاعراب اللفظى والتقديرى وفى الضمير لان الضمير اسم علاحدة فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره ولانه اسم يستحق اعراب الاسم على الفاعلية فاذا لم يمكن اعراب الفعل فيه لا لفظا ولا تقديرا فلا جرم اعربناه بالحرف فزيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التى هى الاصل فى الزيادة للزوم اجتماع حرفى العلة فاختير النون لشبهها بها فى امتداد الصوت فثبت فى الرفع وسقطت فى الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها جزما كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما فى الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم علاحدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فى باب الفصل الجزئية الحكمية اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان فى كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزءا لزم ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل هذا الضمير ذو جهتين كالنعامة فاعتبر فى امتناع المحلية للاعراب كونه اسما علاحدة وفى جواز الفصل كونه جزءا **والمعتل** الآخر **بالواو** والباء للالصاق اى المعتل الآخر الملتصق بالواو او للسببية اى المعتل الآخر بسبب الواو او للاستعانة اى المعتل الآخر الحاصل بواسطة الواو نحو يدعوا **والياء** نحو يرمى يعرب **بالضمة تقديرا** ظرف اى فى التقدير او حال اى حال كون الضمة مقدرة او تميز اى متلبس بنسبة الضمة فى الرفع نحو هو يدعو ويرمى لثقل الضمة على الواو والياء **والفتحة لفظا** فى النصب نحو لن يدعو ولن يرمى لاصالة الاعراب اللفظى وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف فى الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع السكونين محال

محال فان قيل لم يقدر السكون فى حرف الساكن فى مثل يدعو ويرمى كما يقدر الجر فى الحرف المكسور
نحو مررت بغلامى قيل تقدير السكون فى الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون التحقيقى
والتقديرى فى الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعانى الثلثة حتى يعتبر الفرق
بينهما فى المعنى بخلاف مررت بغلامى فان اعراب غلامى باعتبار المعنى فيتحقق الافتراق بين الحركة
المقدرة والمحققة فى المعنى فنزل حذف حرف العلة التى هى اخت الحركة فى الفعل منزلة حذف الحركة ثم
جعل حذف الحرف سكونا كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظى فى مثل
يدعو ويرمى اعرابا فى الجزم كما يجعل الف مسلمات اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن فى مسلمات اعتبار
الخلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث
لا يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظى صورته حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى
من المعانى الثلثة ولا يزداد على الصورة شئ الا الاضافة الى العامل بلا تاثير فافترقا فان قيل لا نسلم
ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل فى التوابع قيل ظهور الاثر فى التوابع متحقق فى المبنى ايضا فلا
يظهر اثر اضافة الى العامل فى حق المتبوع **والمعتل الآخر بالالف بالضمة** رفعا
والفتحة نصبا **تقديرا** نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما **والحذف**
جزما علامة للجزم كما مر **ويرتفع** المضارع **اذا تجرد عن الناصب والجازم**
اى عن كل ناصب وكل جازم وللرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم **مثل يقوم زيد** فان يقوم واقع
موقع الاسم لان المتكلم فى ابتداء التكلم فى موضع الخبر يصلح ان يبتدئ كلامه بالاسم والفعل واذا ابتداء
بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع فى خبر كاد غير واقع موقعا يصح نداء
حيث يلزم فى خبر كاد كونها مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل
فى كاد استعمالا فكان المضارع فى خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المهجور
فى قول الشاعر فابت الى فهم وما كدت ايبا **وينصب** اى المضارع **بان** المصدرية **ولن**
واذن وكى ملفوظا وقيل اذن وكى ينصبان باضمار ان واليه ذهب الخليل وانما عملت ان
لشبهها بان الناصبة للاسم فى المصدرية والصورة اى المادة وهى ينصب ما دخلت عليه فكذا هذه وحملا
على غيرها اعنى لن واذن وكى لتشبيهها بان فى افادة الاستقبال ثم اعلم ان لن عند سيبويه حرف برأسه

غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فحذف
الالف والهمزة بكثرة الاستعمال كايش وعلماء فى اى شئ وعلى ماء وقال سيبويه لوكان كذلك لكان ما
بعدها بتاويل المصدر ولما جاز تقدم ما فى خبرها عليها كما لم يجز تقدم ما فى خبران عليها ولا معنى
المصدرية مابعدها ولا منع عن تقدم ما فى خبرها عليها نحو زيدا لن اضرب بخلاف ما فى خبران
وللخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما اذ التركيب وضع معنا
الاترى ان لو اذا ركب مع لا يبطل مضاها وتحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتنى فهكذا قال الفراء
حيث تغير لاعنه بعد الابدال بالنون الى افادة النفى المؤكد وكذا كلمة اذن عند سيبويه حرف براسه
لا اصل له وقيل اصله اذان مخفف وقيل اصله اذ ظرفية حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها
التنوين لما قصد جعله صالحا للجزاء الشرط بعد ما كان مختصا بالماضى ما ذكرهما فى اذ من قولك
يومئذ وحينئذ الا انه كسر الذال فى نحو حينئذ ويومئذ ليكون فى صورة ما اضيف اليه الظرف المقدر
واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادر وفتح الذال ههنا ليكون فى صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف
و **بأن** عطف على قوله بان اى ينصب المضارع بان حال كونها **مقدرة بعد** ستة احرف وهى
حتى نحو سرت حتى ادخلها **و لام كى** نحو سرت لادخلها **و لام الجحود** وهى اللام
الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم **و الفاء** نحو زرنى فاكرمك **و الواو**
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن **و او** بمعنى الى والا نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان
تعطينى او الا ان وانما قدرت ان بعد هذه الحروف لان الثلثة الاول اعنى حتى ولام كى ولام الجحود
جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخرة اعنى او بمعنى الى
جار فاجرت حكم الجوار او بمعنى الا فكان فى حكمها فى لزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة اعنى
الفاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء اى بعد الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض
والنفى وان لم يكن انشاء فمحمول على النهى لمابينهما من المناسبة فى الدلالة على العدم فيكون فى حكمه
فلما امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل الفعل الذى بعدهما مصدرا ليكون من عطف المفرد على المفرد
المفهوم من الانشاء فيكون المعنى زرنى فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك وفى
لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وقس ابن بيتك فازورك

فان تزورك ليكن منك تعرضها فزيارة منى وفى ليت لى مالا فانفقه اتمنى حصول مال فانفاقا وفى الا تنزل بنا فتصيب خيرا يكن منك نزول فاصابة خير منا **فان** الفاء للتفسير اى فمثال ان **مثل اريد ان تحسن الى** مثال النصب بالفتحة وان تصوموا خيرا لكم مثال النصب بحذف النون **والتى** اى ان التى بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهادة والظهور ونحو ذلك **هى المخففة من المثقلة** المناسبة للعلم وما بمعناه فى معنى التحقيق خلافا للفراء وابن الانباري **وليست** ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه **هذه** اى ان المصدرية الناصبة التى نحن بصددها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسين **نحو علمت ان سيقوم** قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او بسوف نحو قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا او بقد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او بحرف نفى نحو ان علمت لم يقم **وان لا يقوم** قال الله تعالى افلا يرون الا يرجع اليهم عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشأن فرقا بينها وبين ان المصدرية من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها ولكونها للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرير او التنافى وشذ ان تجئ بالرفع بلا عوض كما حكى عن المبرد **والتى** اى ان التى **تقع بعد الظن وما** بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب الذى بعد الاول بالتحقيق **ففيها وجهان** اى جاز ان يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك قرئ قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون بالنصب والرفع والتى تقع بعد غيرهما من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم وما بمعناه لان ان بعد التخفيف مشاكلة ان المصدرية وهى انسب الى العلم لان كلا منهما يدل على التحقيق وابعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء الدال على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون الدال دالا على ان ما بعده معلوم التحقق فلو وقعت المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة للعلم فى معنى التحقيق فيلزم المصير لا سيما فى الفعل الموقوف والمنصوب الذى لا يظهر فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان

لانه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار علم اليقين يناسب
آن المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اى عن الظن كما يبعد عن العلم فيساوى
المصدرية المخففة فى المناسبة فيصح وقوع كليهما بعده فيجوز فى آن التى بعدها الوجهان واما التى
ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والخوف والخشية والوهم والاعجاب وغيرها
فمصدرية لاغير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد العلم وما بمعناه لمنافاة بينها وبين
العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التى للتحقيق فيقع بعد العلم وبعد ما يقرب منه من
الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان التنافى بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك
يتاتى فى المثقلة ايضا وقد جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق
ان ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل على تاكيده والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب
بان ما وقع فى الشروح من انها للتحقيق اراد بها بعض معناها وهو التاكيد والمبالغة كما هو بقرينة وقوعها
بعد الشك وفى بعض الشروح ثم اعلم ان ان بعد التخفيف تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة المحل
فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقق و
الانكشاف والظهور والشهادة ونحوها او بعد الظن الغالب الذى هو فى حكم العلم فلا يقال رجوت
ان ستفعل ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم فى قوله بعد العلم العلم الغير الماول
بالظن وان اول به تصح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب والرفع بمعنى
ظننت **ولن** اى وشان لن **مثل لن ابرح الارض ومعناها** اى معنى لن
نفى المستقبل لا نفى الحال وفى اطلاقه نظر لانه يوهم انها يرادف لا فان معناها ايضا
نفى المستقبل لانفى الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا موكدا وقيل معناها
نفى المستقبل نفيا موبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن
ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقضا **واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما**
قبلها اى اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بان
كان ما بعدها خبرا لمبتدأ السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء الشرط السابق نحو ان تاتنى اذن
اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعل فحينئذ لا ينصب المضارع وقل نصبه اذا كان

كان خبر المبتدء السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ماقبلها فى غير هذه المواضع بالاستقراء وانما لا ينتصب حينئذ لانها ضعيفة العمل بدليل صحة دخولها على ماليس بفعل نحو انك اذن لصادق فلا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ماقبلها لان ماقبلها معارض قوى فيلغى وصار كانه سبقها حكما وذهب بعض الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ماقبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها احترازا عما اذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ لا ينصب لئلا يلزم توارد العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذا التعليل يتاتى فيما اذا كان ما بعدها جزاء الشرط السابق ولا يتاتى فيما اذا كان خبر المبتدء السابق او جوابا للقسم السابق على انه لا ضير فى لزوم ذلك لامكان عمل احدهما باعتبار اللفظ وعمل الآخر باعتبار المحل كما فى ان زيدا قائم وعمرو فان زيدا معمول العامل اللفظى لفظا والمعنوى محلا حتى كان مرفوع المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على انه اسم ان فافهم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله واذن مبتدء وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اى ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدء محذوف اى وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى آخره والجملة معترضة بين المبتدء والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اى عمل اذن او نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ماقبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن تدخل الجنة خبر مبتدء محذوف اى مثاله اذن تدخل الجنة لكن وجه الاول اوفق لشبهه حيث قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا **وكان الفعل** الداخل عليه **مستقبلا** عطف على قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ماقبلها فيكون هذا شرطا آخر لعمل اذن **مثل** قولك لمن قال اسلمت **اذن تدخل الجنة** مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا تعمل لانه انما عمل لشبهها بان فى معنى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل و **اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان** جائزان الرفع والنصب فالنصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ماقبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعدها على ماقبلها بالعطف فان ضعفه نحو قولك فى جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقوله تعالى واذا لا يلبثون بالرفع وفى غير القراءة السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا **وكى** اى مثال كى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناه

ای معنی کی السببیة ای سببیة ماقبلها لمابعدها کسببیة الاسلام لدخول الجنة فی المثال المذکور ومعنی اذا کان الفعل بعدها **مستقبلا بالنظر الی ماقبلها** سواء کان مستقبلا بالنظر الی زمان التکلم اولا ای سواء کان مستقبلا عند الاخبار اولم یکن وفیه استراز عما اذا کان الفعل بعدها حالا بالنظر الی ماقبلها فانها حینئذ کانت حرف ابتداء علی ماذکر فی المتن نحو مرض فلان حتی لا یرجونه **بمعنی کی** فی الغرض والسببیة وهو الغالب **او بمعنی الی ان** ای الغایة وفی جعل حتی بمعنی الی ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلة فی معناها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله حتی مبتداء وقوله **مثل اسلمت حتی ادخل الجنة** خبره ای مثال حتی مثل هذا القول وقوله اذا کان مستقبلا خبر مبتدا محذوف ای وهذا اذا کان والجملة معترضة بین المبتداء والخبر لبیان حکم حتی وهذا الوجه اولی من التشبیه ویمکن ان یکون قوله اذا کان مستقبلا خبر حتی بتقدیر مضاف ای حکم حتی وهو النصب بتقدیر ان حاصل وقت کون ما بعدها کذا ویکون حینئذ قوله مثل اسلمت حتی ادخل خبر مبتدء محذوف ای ونظیره مثل اسلمت حتی ادخل الجنة هذا مثال حتی بمعنی کی ومابعده ههنا وهو دخول الجنة مستقبل بالنظر الی ماقبلها وهو الاسلام وبالنظر الی زمان التکلم ایضا **وکنت سرت حتی ادخل البلد** مثال حتی بمعنی کی ومابعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الی ماقبلها وهو السیر وبالنظر الی وقت التکلم یحتمل ان یکون ماضیا او مستقبلا **واسیر حتی تغرب الشمس** مثال حتی بمعنی الی ان ومابعدها مستقبل بالنظر الی ماقبلها وبالنظر الی زمان التکلم ایضا **فاذا اردت الحال** الفاء للنتیجة هذا نتیجة للتقیید بقوله اذا کان مستقبلا او التعلیل فیکون هذا دلیلا علی التقیید بقوله اذا کان الخ فان اردت زمان الحال بعد حتی **تحقیقا او حکایة** حالا ای حال محققة بان یکون زمان التکلم نحو سرت حتی ادخل البلد فیما اذا اخبرت عن السیر حال الدخول او محکیة بان یحکیه حالا ماضیة بحیث کانت متکلما فی تلک الحال او تجعل تلک الحال موجودة عند تکلمک کقوله تعالی وزلزلوا حتی یقول الرسول علی قراءة الرفع فانه حکایة حال ماضیة **کانت حرف ابتداء** جواب الشرط ای کانت حتی حینئذ حرف ابتداء لا حرف جر ای حرف استئناف ای مابعدها کلام مستأنف لا یتعلق من حیث الاعراب بما قبلها ولا نعنی بذلک ان بعدها مبتداء کما ظن بعض الشارحین حیث لا یطرد فی الجملة الفعلیة کقوله تعالی وزلزلوا حتی یقول الرسول فی قراءة الرفع وفی الجملة الشرطیة کقوله تعالی حتی اذا جاء امرنا الآیة بخلاف

بخلاف ما قلنا حيث يدخل على الجملة الفعلية والشرطية اذا كان حرف ابتداء ولا حرف جر يمتنع
نقدير ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعدها **فيرتفع** المضارع بعدها لعدم الناصب والجازم
واما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية [illegible] بعد حتى اذا كان المضارع
بعدها مستقبلا اما اذا كان حالا [illegible] المصدرية للاستقبال فاستحال
ان تدخل على الحال وانما كانت [illegible] على المضارع للشيء في الطمع والرجاء والدالة
على الاستقبال **ويجب** [illegible] تبلها سببا لما
بعدها لانه لما فات الربط اللفظي اى الاتصال اللفظي [illegible] ما بعدها [illegible] مرورتها حرف
ابتداء [illegible] الاصلي وهو [illegible] ربط ما بعدها [illegible] بعدها مستقلا وجب
تحقق الربط المعنوي لتحقق الغاية التي [illegible] الاصلي وذلك [illegible] السببية **مثل مرض فلان**
حتى لا يرجونه [illegible] لا يرجونه بان حال
المريض وصيرورته بحيث لا يرجون [illegible] فرفع المضارع حيث لم يقتض عند النون
ومن ثمة اى ولاجل [illegible] حرف ابتداء **امتنع الرفع** اى رفع المضارع
في قولك كان سيري حتى ادخلها في الناقصة [illegible] كان الناقصة
بحذف مضاف [illegible] بعد [illegible] اصلها
فبقي كان الناقصة [illegible] خبر كان
وكذا امتنع الرفع في قولك [illegible] **حتى تدخلها** [illegible] الخطاب [illegible] الاستفهام
اى اسرت كى تدخلها او الى ان تدخلها [illegible] كان [illegible] معنى
مقطوع يجب ان يكون ما قبلها سببا [illegible] يمنع السببية لانه [illegible] مقطوع به فيكون
[illegible] مقطوعا
مع [illegible] **اما** اى حقق [illegible] التامة بحذف مضاف وهذا
التركيب [illegible] **كان سيري** [illegible] **حتى ادخلها** [illegible] على دخلها حيث
لا يحتاج الى الخبر [illegible] يكون ما بعدها مستانفا و**جاز ايهم** اى الحال
سار حتى يدخلها [illegible] الرفع لان الدخول مسبب السير [illegible] الاستفهام عن

الفاعل لا عن الفعل فكان السير مقطوعا به والساتر مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وابهم سابقتى يدخلها بحذف الفعل كما ذكرنا اى وجاز هذا التركيب او مبتدأ محذوف الخبر اى وكذا هذا التركيب وليس يعطف على قوله كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته لان يكون فى التامة كالمعطوف عليه **ولام كى** سميت بها لان معناها معنى كى اى ومثال لام كى **مثل اسلمت لادخل الجنة** اى لان ادخل الجنة **ولام الجحود** الجحود الانكار وسميت بذلك لاستعمالها فى مقام الانكار وهى **لام تاكيد** تزيد فى خبر كان **بعد النفى لكان** لفظا **مثل** قوله تعالى **وما كان الله ليعذبهم** اى لان يعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها اللائق بها وفيه نظر لانه كانت لكنها اختص بخبر كان المنفى فان قيل اذا قدر ان بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف امامن الاسم اى وما كان صفة الله التعذيب بهم او من الخبر اى وما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصورة الفعل كذا فى الشرح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولام الجحود مبتدأ وقوله مثل ما كان الله ليعذبهم خبره اى ومثال لام الجحود مثل وما كان الله ليعذبهم وقوله لام تاكيد خبر مبتدأ محذوف اى وهى لام تاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبر مبتدأ محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة نحو قوله امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد الله ليبين لكم كذا ذكر فى الشرح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف فى الحروف التى يضمر بعدها قيل يمكن ان يقول هذا اللام لام كى ومفعول فعل الامر والارادة محذوف ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد هما ليطهركم ويريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف اختار هذا لكن فيه تكلف وتمحل والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كى فى كونها داخلة على المراد والغرض

والعرض فاكتفى بلام كى عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كى ولام الجحود ولام
الزائدة بعد فعل الامر والارادة وهو الاصوب **والفاء بشرطين** اى الفاء التى يضمر بعدها ان
متلبس بشرطين **احدهما السببية** اى احد الشرطين ان يكون ماقبلها سببا لما بعدها **والثانى**
اى ثانى الشرطين **ان يكون ماقبلها** اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهى **امر** نحو زرنى فاكرمك
او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك **او استفهام** نحو هل عندك ماء فاشربه **او نفى** نحو
ما تاتينا فتحدثنا **او تمنى** نحو ليت لى مالا فانفقه **او عرض** بسكون الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب
خيرا وانما شرطت السببية لان العدول من الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج الى العدول مع الرفع
الى النصب الدال على السببية وانما شرط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ليبعد بتقدم الاشياء
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة واما نحو قوله سأترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل ما له ترك التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ونحو لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك والترجى نحو قوله تعالى لعلى
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بالنصب على قراءة حفص ونحو قوله تعالى لعله يزكى
او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك قيل
لان التحضيض مندرج فى النفى معنى لانه يستلزم نفى فعل والترجى اريد به التمنى وان كان على صيغة الترجى
الدعاء مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام مع انه منه فما
ذكره على حدة قيل العرض معناه عرض المحبة كذا افاده الاستاد العلامة زائر الحرمين الشريفين جمال النحو والكلام
وقت قرائتى كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شانه ان يأتى بكل كلام خبرا وانشاء لكنه شاع
فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مراد كذا فى المفتاح فاعتبرتهما على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا
فى الاستفهام لفظا اندراجا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوى بخلاف التحضيض لاستلزامه نفى فعل
فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج فى صيغ الطلب من الامر والنهى **والواو بشرطين** اى
الواو التى يضمر بعدها ان متلبس بشرطين **الجمعية** خبر مبتداء محذوف اى احدهما الجمعية **وان
يكون ما قبلها** اى قبل الواو **مثل ذلك** اى مثل احد الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لانه

التشبيه يقتضى ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عينه وبه صرح [illegible] والاولى ان يقال المعنى
مثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الامور الستة المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقحمة [illegible] بان يكون قبلها
اى احد الاشياء المذكورة اى امر او نهى او استفهام او نفى او تمنى او عرض نحو [illegible] زرت اى لا يجتمع
الزيارتان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا تجتمع بينهما [illegible] ان لا يجتمع بين [illegible]
تجمع بينهما والا تنزل بنا فتصيب خيرا اى لا يجتمع بينهما وانما شرطت الجمعية لانه ليس نسبة فى الواو معنى الجمعية
نصبوا المضارع بعدها ليدل تغيرا لفظا على تغير معنى [illegible] يقتضيها الجمعية لا الجمع فى الدلالة على
الجمعية وانما شرط تقدم احد الامور الستة ليبعد [illegible] عن خلاف الجملة على الجملة السابقة
كما فى الفاء **واو بشرط معنى الى ان** [illegible] بعدها ان بشرط معنى الى ان **او الا**
ان على حسب الاختلاف نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان [illegible] الا ان تعطينى حقى وفى ادخال
ان فى معنى او تسامح لانها مقدرة بعد ما لا داخلة فى معناها **و العاطفة اذا كان المعطوف**
عليه اسما اى حكم الحروف العاطفة فى باب اضمار ان بعدها حاصل وقت كون المعطوف عليه
اسما يعنى ينصب المضارع بعد حروف العاطفة باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف
الفعل على الاسم نحو اعجبنى قيامك وتذهب باضمار ان ليكون فى تاويل الاسم فيستقيم عطفه على
الاسم ومنه قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا حيث نصب وتسكب بعد
الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق
كان ذكرها فى التفصيل لما لم يذكر فى الاجمال السابق اى فى تعداد الحروف التى تضمر بعدها ان وان اريد
الحروف العاطفة من الحروف الاربع المذكورة اى حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبنى ضرب
زيد ثم يشتم وكان التنصيص فى الرواية دالا على عدم الحكم فى غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل
هو متعلق بالحروف الاربع المذكورة اى العاطفة من الحروف المذكورة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه
اسما فيكون تفصيل الحكم ما ذكر الى بيانا لقسم اخر لم يذكر قبل فلا يرد ما ذكر ثم انه لم يذكر العاطفة فى التفصيل
فكيف ذكرها فى البيان **ويجوز اظهار ان مع لام كى** نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحقوا بلام
كى من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب **و** مع الحروف **العاطفة** اى عاطفة
المضارع على الاسم نحو اعجبنى قيامك وان تذهب وذلك لان لام كى والحروف العاطفة واللام الزائدة لا تدخل

يدخل على الاسماء الصريحة فى نحو جئتك للاكرام حيث دخلت لام كى على الاسم الصريح ونحو اعجبنى ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو العاطفة على الاسماء فى ردف لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان ردف متعد بنفسه فيصح ان يدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم بخلاف حتى بمعنى كى فانها لا تدخل على الاسم الصريح فحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى اذا كان فعلا واما الفاء التى للسببية بعد الاشياء الستة والواو التى للجمعية بعد الاشياء الستة واو التى بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر ناصب بعدها **ويجب اظهارها** اى ان **مع لا فى اللام** اى مع لام كى يعنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كى تحرزا عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وانما قال لام كى لان حرف النفى لا يقتضى التصدير **و**

يجزم المضارع **بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى** الجار والمجرور صفة لا **وكلم المجازاة** الكلم جمع كلمة اسم جنس كما عرفت اى الكلم الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء **وهى** اى كلم المجازاة **ان** نحو ان تكرمنى اكرمك **ومهما** نحو مهما تأتنى آتك **واذما** نحو اذما تأتنى آتك **واذا ما** نحو اذا ما تخرج اخرج وفى اكثر النسخ هذه الكلمة اعنى اذا ما غير مذكورة **وحيثما** نحو حيثما تجلس اجلس **واين** نحو اين تذهب اذهب **ومتى** نحو متى تخرج اخرج **وما** نحو ما تصنع اصنع **ومن** نحو من تأتنى اكرمه ومن يعمل سوءا يجز به **واى** نحو ايا تضرب اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **وانى** نحو انى تكن اكن

وانما انجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر فى المفتاح فى قسم النحو ان كل ما اختص بشئ وهو خارج عن حقيقته اثر فيه ويغير غالبا بسبب ارادة الاستغراق وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر فى الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف فى الاسم مع اختصاصه به وخروجه عن حقيقته وحرف الاستقبال اعنى السين وسوف فى الفعل مع اختصاصهما به وخروجهما عن ذاته لجريانهما مجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجزم بلام الامر ولا فى النهى لانهما يشبهان ان الشرطية فى نقل المضارع ونقله عن اصله حيث ينقل ان الشرطية المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرجه من القطع الى الشك وينقل لام الامر ولا فى النهى من الحال

لايكون مسببا للاحسان الماضى واجيب بان المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه ومابكم
من نعمة فيحكم او فيخبر انها من الله وان احسن الى اليوم فيحكم او فيخبر قد احسنت اليك امس فيستقيم
السببية **ويسميان** اى يسمى الفعلان بعد كلم المجازاة **شرطا وجزاء** فيه لف ونشر اى
يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثانى جزاء وانما سمى الاول شرطا من حيث انه مشروط تحققه التانى وانما
سمى الثانى جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل **فان كان** اى الفعلان اى
الشرط والجزاء **مضارعين** نحو ان تزرنى ازرك **او الاول** مضارعا والثانى ماضيا نحو
ان تزرنى زرتك فقوله الاول عطف على الضمير المرفوع المتصل وهى ضميركانا بلا تأكيد بمنفصل لمكان
الفصل وخبره محذوف اى او الاول مضارعا على نحو قوله اذ وقيار بها لغريب **فالجزم** اى فجزم
المضارع فى الشرط والجزاء فى الوجه الاول وفى الشرط فقط فى الوجه الثانى واجب اومتعين لدخول الجازم
وهو ادوات ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا والماضى مبنى فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه
الثانى اضعف الوجوه فى الشرطية لم يات فى الكتاب وقال بعضهم لايجئ الا فى ضرورة الشعر لانه فى
الصورة سببية المستقبل للماضى على ان تاثير الحروف فى جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير فى
القريب بعيد كذا فى الشروح وفيه نظر لان الحروف يؤثر فى محل صالح للتاثير وان كان بعيدا ولا يؤثر
فى محل غير صالح وان كان قريبا ولاشك ان القريب هنا غير صالح للتاثير لانه مستقبل وجعل المستقبل
مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ماض على انا لانسلم انه لن يؤثر فى القريب بل اثره حيث
اخرجه من احتمال الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وجزمه **وان كان الثانى** مضارعا
والاول ماضيا **فالوجهان** مبتدا ومحذوف الخبر اى فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اتانى
زيد آته او آتيه اما الجزم فلتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول والجزم افصح وان كان ماضيين فهما مبنيان فى محل الجزم نحو ان ضربت
ضربت كذا فى الرضى ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع فى تفصيل مواضع دخول
الفاء وعدمه فقال **واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد** الجار والمجرور صفة ماضيا اى ماضيا
كائنا بغير قد **لفظا او معنا** تفصيل الماضى اى ملفوظا كان الماضى نحو ان ضربت ضربت او معنويا
بان يدخل لم على المضارع نحو ان ضربت لم اضرب **لم يجز الفاء** لتاثير حرف الشرط فيه فى المعنى حيث جعل الماضى

الحال الى الاستقبال ويخرج من الخبر الى الانشاء واما الجزم بان الشرطية لاختصاصها بالفعل كما ذكر ثانى لم ولما واما الجزم بغيرهما من كلمات الشرط لتضمنها اياها وبالم يعمل لوا مع اختصاصها بالفعل لانها للماضى وان دخلت على المضارع والماضى لايقبل الجزم **واما الجزم بكيفما واذا** بدون ما **فشاذ** لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد وفى ترك ما اشارة الى ان الجزم بهما مع ما غير شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مهما يكن من شئ فالجزم مع كيفما واذا شاذ فدخلت الفاء فى الجزاء كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط والجزاء **ويجزم بان** الشرطية حال كونها **مقدرة** وستعرف من بعد ثم لما فرغ من تعداد الجوازم شرع فى بيان معانيها فقال **فلم** الفاء للتفسير **لقلب المضارع ماضيا ونفيه** اضافة القلب والنفى الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضيا مفعول ثان للقلب اى لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضى ولنفيه اى نفى المضارع نحو لم يضرب **ولما مثلها** اى مثل لم فى قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن فى الماضى المتوقع اى ينفى بها امر ماض متوقع **ويختص** لما دون لم **بالاستغراق** اى استغراق ازمنة الماضى نفيا اى باستداد النفى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير اى انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم **وجواز** بالجر عطف على الاستغراق اى ويجوز **حذف الفعل** نحو قاربت المدينة ولما اى لما ادخلها واللام الامر اللام المطلوب بها الفعل مفعول ما لم يسم فاعل للطلوب ولا النهى المطلوب بها اى بلا الترك اى بواسطتها الترك اى ترك الفعل وقوله المبتدأ مضاف وقوله النهى مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النهى مجاز من النهى اى ولا التى يطلب بها ترك الفعل **وكلم المجازاة** اى كلمات الشرط والجزاء **تدخل على الفعلين لسببية** الفعل **الاول** اى كون الفعل الاول سببا **ومسببية** الفعل **الثانى** اى كون الثانى مسببا فيرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله فمن الله جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وهو ما الموصول اى وما حصل لكم من نعمة فهى حاصلة من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدورها من الله بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم وكذلك يرد عليه قولك ان اكرمتنى الى اليوم فقد احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المتقدم لن يكون

بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد فى الاثبات ومع ما ولا فى النفى يجب الفاء على ما سيجيئ نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس وان زرتنى فما اهنتك وان اتيتنى فلا ضربتك ولا شتمتك واما كرر مثال لا لانها لا يدخل فى الماضى الا ان يكون مكررا وبترك ذكر ما ولا ههنا يتغير حكم الماضى فعلى هذا كان الواجب للمصنف ان يقول بغير قد فى الاثبات وبغير ما ولا فى النفى حيث يجب الفاء حينئذ الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد الماضى المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكنه يباين قوله او معنى لان دلالة فى المضارع مع لم وذلك بغير الماضى المنفى اللهم الا ان يقال ان لم اخرج فى قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انتفى خروج فيكون بمعنى الماضى المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف ولن وقد غير مصدر بل اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يجيء فيه كل ذلك **وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان** جائزان او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقولك ان تاتنى او ان اتيتنى لا اتك او فلا اتيك لان ادات الشرط لم يؤثر فى تغير معناه كما يؤثر فى الماضى فقرن بالفاء واثرت فى تعين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن التاثير فى باب لفظا قيد كونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادات الشرط فيه كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفى اطلاق المضارع المثبت نظر حيث يمنع ترك الفاء فى المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى وان تعاسرتم فستر ضع له اخرى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا بغير السين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق بين الشرط والجزاء وذلك لان ادات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا احتياج الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد **والا فالفاء** واجبة وان لم يكن

يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء و
او مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما او لا او مضارعا مثبتا مع السين
او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم تؤثر فيه معنى
حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم فلزمتهم الفاء للدلالة على التعلق بهما واما تركها
الشاعر فى قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر وفى المبرد من يفعل
الحسنات الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء فى قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم
ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا للظرفية لا يشعر فيها معنى الشرط كقوله تعالى
والليل اذا يغشى **ويجيء اذا** اى المفاجاة **مع الجملة الاسمية** الواقعة جزاء **موضع
الفاء** اى فى مقام الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء اكثر
وانما اقيمت اذا المفاجاة مقام الفاء فى الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة يبتنى
على حدوث امر عقيبه فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع **وان مقدرة**
مبتدأ وخبره فى يجىء الآتى اعا الخمسة وهى **الامر والنهى والاستفهام والتمنى و
العرض** يعنى يجزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشياء الخمسة **اذا قصد السببية**
اى اذا قصد كون تلك الاشياء واخواته سببا لمضمون هذه المضارع فيتاتى معنى الشرط **مثل اسلم
تدخل الجنة** جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلم تدخل الجنة **ولا تكفر تدخل الجنة**
جواب النهى بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندك ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندك ماء
اشربه وليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والا تنزل بنا تصب خيرا لان المعنى
ان تنزل بنا تصب خيرا وانما قدر الشرط مثبتا فى العرض مع انه منفى والنفى لا يدل على الاثبات لان كلمة
العرض وهى همزة الاستفهام دخلت على حرف النفى فيفيد الاثبات كذا فى الرضى ثم اعلم ان فى النهى انما
يقدر ان فى بعض المواضع اى فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل كما فى المثال المذكور فى المتن وكما
فى قولك لا تقرب الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد يأكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان
لا تدن من الاسد يأكلك لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر ولا خفاء فى فساد المعنى على ذلك
لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو وان قدر الشرط المثبت كان تقديره الشئ لا يدل عليه اللفظ

لان المنفي لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه اجاز تقدير الشرط المثبت بعد النهي على وفق لفظ النهي بقرينة المسبب الذي يترتب عليه وليس ببعيد لو وافقه نقل وانما امتنع عند العامة لان التقدير اي تقدير هذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط المنفي على وفق لفظ النهي ولان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت كما قدره الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات ولم يصح تقدير الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتينا فتحدثنا لان النفي خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد فبينا فيما ثم لما فرغ من المضارع شرع في الامر المخاطب فقال مثال الامر اي بناءه صيغة يطلب بها الفعل ابتداء بلا استعانة اي بواسطتها من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل احترازا عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جازم بحذف حرف المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اي صيغة متلبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن صه ومه ولا يرد النقض بقوله تعالى وبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شاذ وحكم اخره اي اخر بناء الامر حكم المجزوم اي وهو موقوف اي مبني على السكون عند البصرية وحكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح نحو اضرب وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربي وحذف حرف العلة نحو ارم واخش وادع وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة فان كان بعده اي بعد حذف حرف المضارعة ساكن وليس برباعي الواو للحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس برباعي اي ليس بكون اربعة احرف فيه احترازا عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة للموافقة او للاتباع ومكسورة صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اي همزة وصل مكسورة فيما سواه اي في ذلك سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمة سواء كان بعده اي بعد الساكن كسرة او فتحة مثل اقتل

اقتل مثال ماكان فيه بعد الساكن ضمة **واضرب** مثال ماكان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف و **اعلم** مثال ماكان فيه بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ماكان بعد الساكن كسرة نحو اعلم وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على غيرة **وان كان الفعل المحذوف رباعيا** اى ذا اربعة احرف **فمفتوحة** اى فهمزة الامر مفتوحة **مقطوعة** نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال وهي مقطوعة ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر شرع في تقسيم آخر له الى معروف ومجهول اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال **فعل ما لم يسم فاعله** واضافة الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذي لم يذكر فاعله او بادنى ملابسة اى فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله يصلح مثالا للفعل ما لم يسم فاعله **هو ما حذف فاعله** ويرد عليه ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله عنده لما عرفت من قبل لانه جاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا فحذف من ابصر اللهم الا ان يراد ما حذف فاعله مغيرا صيغته بعد بنائه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وما في قوله ما حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتداء والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتداء الاول ويمكن ان يكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله فقوله هو كذا جملة مستانفة **فان كان** بيان تغير الصيغة اى فان كان الفعل **ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره** نحو ضُرِبَ واُكرِم واستُخرِج ودُحرِج وتُدُحرِج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف وانما اختير التغير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغير اعني ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو

اسناد الفعل الی المفعول. والاصل اسناد الفعل الی الفاعل فیختار لہ وزن غریبا لم یوجد فی الاوزان لخروج من الضمۃ الی الکسرۃ لیدل لغرابۃ الوزن علی غرابۃ المعنی وانما لم یختر وزن فُعِلَ بالخروج من الکسر الی الضمۃ وان کان ھذا الوزن ایضا غریبا یدل علی غرابۃ المعنی لان الخروج من الکسرۃ الی الضمۃ اثقل من الخروج من الضمۃ الی الکسرۃ ولا ضرورۃ فی اختیارہ بعد حصول دلالۃ غرابۃ اللفظ علی غرابۃ المعنی بغیرہ **ویضم الحرف الثالث مع ھمزۃ الوصل** ای حال کونہ مقرونا مع ھمزۃ الوصل فیما فیہ ھمزۃ وصل نحو انفعل واستفعل **ویضم الحرف الثانی مع التاء** حال ای مقرونا مع التاء التی فی اولہ **خوف اللبس** ای لبس الماضی المجھول بالامر عند الدرج والوقف فی الاول نحو وافعل وتفعل وبالمضارع المعروف من التفعیل والمعروف من المفاعل والمجھول من الفعللۃ عند الوقف فی الثانی نحو تکلم وتفوعل وتدحرج **ومعتل العین الافصح قیل وبیع** اصلھا قول وبیع فاعلا بنقل الکسرۃ من العین استثقالا وابدل واو قول بعد النقل یاء لسکونھا وانکسار ما قبلھا والمراد بمعتل العین المعتل العین فقط بخلاف طوی وروی من اللفیف فانہ لم یعل عینہ لئلا یفضی الی اجتماع اعلالین فی یروی ویطوی ثم قولہ ومعتل العین مبتدأ وقولہ الافصح مبتدأ ثان وقولہ قیل وبیع خبر المبتدأ الثانی والجملۃ خبر المبتدأ الاول والضمیر العائد الی المبتدأ الاول محذوف ای الافصح فیہ قیل وبیع لان الجملۃ الواقعۃ خبر المبتدأ وجب فیھا ضمیر عائد الی المبتدأ **وجاز الاشمام** وھو ان تنحو بکسرۃ فاء الفعل نحو الضمۃ فتمیل الیاء الساکنۃ بعدہ نحو الواو اذ ھی تابعۃ لحرکۃ ما قبلھا وھذا ھو مراد القراء والنحاۃ بالاشمام فی ھذا المقام وقیل ھو ضم الشفتین فقط مع کسرۃ الفاء خالصا ومعناہ تھیئۃ الشفتین للتلفظ بالضم من غیر ان یتلفظ بہ بل یتلفظ بکسر الفاء خالصا وھذا خلاف المشھور ھھنا وانما ھو الاشمام فی الوقف وقال المصنف والغرض من الاشمام الایذان بالاصل الذی تغیر لغرض ای الایذان بان الاصل فی اوائل ھذہ الحروف الضم ولم یجیٔ الاشمام فی بیض جمع ابیض کما جاء فی قیل وبیع لانھم قصدوا باتیان ھذا الوزن ای وزن قیل وبیع ھھنا لا یناسب الابد وذلک الغرض دفع اللبس فارادوا الایذان الی الاصل عند تغیرہ ولا کذلک فی بیض **وجاء الواو** نقیل قول وبوع بالاسکان بلا نقل وجعل الیاء واوا لسکونھا وانضمام ما قبلھا **و مثلہ** ای مثل باب قیل وبیع **باب اختیر وانقید** ای الماضی المجھول من المعتل العین

[illegible] الاستفعال والافعال [illegible] الرباعي [illegible]

واشهد في اللغة **دون استحجر واقيم** اي دون الفعل العين من باب الاستفعال والافعال

[illegible] الافعال لكونهما [illegible] الاشياء [illegible] لكون ما قبل حرف العلة فيهما ساكنا في اصلهما

[illegible] **وان كان** الفعل **مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة حملا على الماضي **وفتح**

ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويسلنقى ويستخرج ويدحرج

ويتدحرج **ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا** نحو يقال ويستعان لما عرفت

من قواعد التصريف ان كل موضع انفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن وابدلت

المنقول عنها بالالف [illegible] داخل الوجوب اذا عريت عن الموانع وانتصاب قوله الفا على انه حال او

انه خبر ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر له باعتبار

اقتضاء المفعول به وعدمه فقال **المتعدي وغير المتعدي** مبتدأ محذوف الخبر اي من

الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المتعدي وغير المتعدي فقال

فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص **كضرب** فان الضرب توقف

فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة الحروف كرغب اليه واعرض عنه

فان الرغبة والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعروض عنه فهما متعديان بالوسائط

بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا

بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الظرف اي على المفعول فيه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل

والمفعول به لازم لماهيته فالمفعول فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا

فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه وماهيته

اذ الضرب هو استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام والمحل داخل في ماهية الضرب ولذا قال

ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال الناقصة حيث توقف

فهمها على الخبر لانا نقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها عمدة وفيه نظر لانه على هذا يخرج باب علمت

من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هما فضلتان لجواز تركهما بخلاف

خبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة ما لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الافعال

لتقييد الخبر والقصد اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود فكان زيد
قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى
هذا فقس فهي ليست ما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها
وغير المتعدي بخلافه مبتدا وخبر اى غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على
متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعديا الى
مفعول واحد كضرب و متعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهما
وعلمت زيدا قائما المثال الاول ما يتعدى الى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثاني ما تعدى الى
اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدقا عليه و متعديا الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري
وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت اواريت اوانبأت او نبأت اواخبرت
اوخبرت اوحدثت زيدا عمرا فاضلا واجاز الاخفش اظن فاخال اه افعال القلوب قياسا لا سماعا
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت
في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني
والثالث اى مفعولها الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام فيجوز ترك كليهما الثاني
والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني
والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة يقول اعلمت مخبر او خبر الناس من غير ذكر المفعول الاول
ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني ❊

افعال القلوب ويسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت و
خلت وزعمت وعلمت ورايت و وجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب
لتعلقها بالقوى الباطنة اولان القلوب محل هذه الافعال ولانحصار افعال القلوب في السبعة اعطلا
واستقرائي لا عقلي والافعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا
ولا يجري فيهما احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاول على افعال اليقين وهي
الثلثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا تدخل هذه الافعال
على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدا وقوله ظننت آه خبره وقوله تدخل على الجملة الاسمية

افعال القلوب

الاسمیۃ جملۃ مستانفۃ ویمکن ان یقال ان قولہ افعال القلوب مبتدأ وقولہ ظننت آہ بدل منہ و قولہ تدخل علی الجملۃ الاسمیۃ خبرہ ای افعال القلوب تدخل علی الجملۃ الاسمیۃ ای علی المبتدأ والخبر لانہما متعلقان بہا **لبیان ماھی عنہ** کلمۃ ما موصوفۃ عبارۃ عن اعتقاد وقولہ وھی مبتدأ عائد الی الجملۃ الاسمیۃ وقولہ عنہ خبرہ والجملۃ صفۃ ما ای لبیان اعتقاد تلک الجملۃ صادرۃ عنہ او ناشیۃ عنہ من علم او ظن او حسبان او غیر ذلک کذا فی الشروح او عبارۃ عن شک ویقین ای لبیان شک ویقین تلک الجملۃ صادرۃ عنہ او ناشیۃ عنہ وفی بعض النسخ وقع عنہ مکان عنہ ای لبیان صفۃ تلک الجملۃ صادرۃ عند الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلک **فتنصب** ھذہ الافعال **الجزئین** ای جزئی الجملۃ الاسمیۃ ای المبتدأ والخبر علی انہما مفعولیہا **ومن خصائصہا** ای خصائص افعال القلوب **انہا اذا ذکر احدھما** ای احد المفعولین **ذکر المفعول الآخر** غالبا ای ومن خصائصہا ذکر المفعول الآخر وقت ذکر احد مفعولیہا یعنی لا یجوز الاقتصار علی احدھما وفی بعض النسخ ومن خصائصہا ان لا یقتصر علی احدھما ای عدم الاقتصار علی احدھما وانما لا یجوز الاقتصار علی احدھما لان ذکر المفعول الاول توطیۃ ووسیلۃ الی ذکر الثانی لما عرفت ان تاثیرھا فی الثانی دون الاول والثانی مقصود فلو اقتصر علی الثانی یلزم ذکر المقصود بدون ما ھو توطیۃ ووسیلۃ ولو اقتصر علی الاول لزم ذکر التوطیۃ والوسیلۃ وترک المقصود ولان کلا المفعولین فی ھذا الباب بمعنی مفعول واحد لان المعلوم فی قولک علمت زیدا فاضلا مصدر المفعول الثانی مضافا الی الاول ای علمت فضل زید لکن نصبہما معا لتعلقہ بمضمونہما معا فکان فی ذکر احدھما وترک البعض الآخر علم تمام المفعول فلا یجوز الاقتصار علی احدھما ولقائل ان یقول فعلی ھذا ینبغی ان یجوز علمت فضل زید لوجود المعلوم فی قولک علمت زیدا فاضلا وھو مصدر المفعول الثانی مضافا الی الاول قیل ھذا یشکل بقولہ تعالی ولا تحسبن الذین یبخلون بما اتاھم اللہ من فضلہ ھو خیرا لھم علی قراءۃ الیاء وجعل الذین فاعلا بحذف المفعول بتقدیر بخلہم ھو خیرا لھم قیل ھو قلیل فلا یعبأ بہ وانما قال اذا ذکر احدھما ذکر الآخر لانہ جائز ان لا یذکر کلاھما کقولہم من یسمع یخل ای یخل المسموع صحیحا مکقولہ تعالی وظننتم ظن السوء ای ظننتم الباطل حقا ظن السوء ثم اعلم ان الجملۃ الشرطیۃ اعنی اذا ذکر احدھما ذکر الآخر خبر ان والضمیر العائد الی اسم ان محذوف ای اذا ذکر فیہا احدھما ذکر الآخر لان الجملۃ الواقعۃ خبرا لان وجب فیہا

ضمیر عائد الی اسمہا وان مع اسمہا وخبرہا مبتدأ وقولہ من خصائصہا خبرہ **بخلاف باب اعطیت** ای وهذا ملتبس بمخالفة باب اعطیت فانہ یجوز ان یذکر احدهما دون الاخر لعدم المانع نقول اعطیت زیدا ولا تذکر ما اعطیت واعطیت درهما ولا تذکر من اعطیت **ومنها** ای ومن خصائصها **جواز الالغاء** ای جواز اهمال عملها لفظا ومعنی وفی بعض النسخ ومنها انها یجوز فیها الالغاء **اذا توسطت** هذه الافعال بین جزئی الجملة ای بین المفعولین نحو زید ظننت قائم **او تاخرت** نحو زید قائم ظننت **لاستقلال الجزئین** ای المفعولین **کلاما** علة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او تاخرها وانتصاب کلاما علی انہ حال او تمیز ای لان مفعولیها کلام مستقل لصحة الحمل فیمتنعان عن کونهما معمولا مع ضعف العامل بالتاخر عن کلیهما او احدهما لمکان استقلالهما کلاما لصحة الحمل فیمکن ان یعمل فیهما العامل لقوته فیجوز الوجهان بخلاف اعطیت ای هذا ملتبس بمخالفة باب اعطیت فانہ لا یجوز الالغاء اذا توسط او تاخر عنهما لان مفعولیه لیسا بمستقلین کلاما لعدم صحة الحمل مثل زید علمت قائم او زید قائم علمت الاول مثال التوسط والثانی مثال التاخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء یعنی المصدر الواقع ظرفا ای زید قائم فی علمی **ومنها** ای ومن خصائصها **انها** ای ان افعال القلوب **تعلق** وجوبا ای تهمل عن العمل لفظا وتعمل معنی بسبب وقوعها **قبل حرف الاستفهام وحرف النفی واللام** للابتداء ای لام الابتداء یعنی انها تعلق اذا دخل ادات الاستفهام ولو متضمنا لمعنی حرف الاستفهام کان ومامن ونحوها او حرف النفی او لام الابتداء علی معمولها او علی ما اضیف الیہ معمولها **مثل علمت ازید عندک ام عمرو** ولنعلم ای الحزبین احصی وعلمت ما زید منطلق وعلمت لزید قائم وعلمت غلام ای الرجلین قائم والمصنف رحمہ ذکر مثال التعلیق بالاستفهام فقس علیہ مثال التعلیق بحرف النفی ولام الابتداء والتعلیق بهمزة الاستفهام علی اتفاقهم وبهل مختلف فیہ وانما تعلق هذه الافعال بهذه الامور الثلثة لان هذه الثلثة تقع فی صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغییرها ای نصب الجزئین فوجب التوفیق باحدهما لفظا والاخر معنی ودخول هذه الثلثة علی مفعول الثانی لا یوجب التعلیق فی الاول نحو علمت زیدا من هو وجوز بعضهم تعلیقہ عن المفعولین ولیس ذلک بقوی وانما سمی الغاءها لفظا واعمالها معنی تعلیقا لانها عند تعلیقها لا هی ذات عمل ولا ملغاة فکانت مشبهة بالمرأة المعلقة وهی التی یدعها

يدعها ان وجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا فارغة قال الله تعالى فلو حرصتم فلا تميلوا كل الميل
فتذروها كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل
على اعمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا
نحو قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة وقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قيل انه
ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اى سل بنى اسرائيل قائلا كم اتيناهم اية بينة ويسئلونك قائلين
ماذا ينفقون او بتاويل المفرد اى سل بنى اسرائيل جواب هذا السوال ويسئلونك جواب هذا السوال
فهي في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ماقلة بالمفرد ولكنها قائمة
مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا في نحو شككت في زيد اهو كريم اى في كرمه **ومنها**
اى ومن خصائصها **انها** اى ان افعال القلوب **يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها**
الاول **ضميرين** متصلين **لشئ واحد** اى هما عبارتان عن شئ واحد ومفعولها الثانى
مظهرا **مثل علمتنى منطلقا** ومثل قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا بخلاف غيرها من
الافعال حيث لا تقول ضربتنى وشتمتنى بل ضربت نفسى وشتمت نفسى لان مفعول هذا الباب
فى الحقيقة هو الثانى وذكر الاول توطئة الى ذكر الثانى لما عرفت ان تاثيرها فى الثانى دون الاول فلا يلزم
فى هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال فى جواز كون الفاعل
والمفعول ضميرين لشئ واحد نحو عدمتنى وفقدتنى لان اول مفعوليها كاول مفعولى افعال القلوب
فى عدم التاثير لان العدم والفقد ان لكونهما عدميين لا اثر لهما فى شئ **ولبعضها** اى لبعض هذه
الافعال **معنى آخر يتعدى به** اى بسبب ذلك المعنى **الى مفعول واحد** فقط **فظننت**
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة **وعلمت بمعنى عرفت** وعرف وان كان من افعال
القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا واختصار افعال القلوب فى السبعة استعمالى لا عقلى
ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرت ذا حسبة اى
اشعر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اى خيلا وزعمت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعانى لا يقتضى الا مفعولا
واحدا ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع فى تقسيم آخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال
الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة ودلت

ما وضع لتقرير الفاعل اى التنبيه على صفة مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان
قرر زيدا على صفة كونه قائما فى الزمان الماضى للجار والمجرور ظرف مستقر ان كان حالا متعلقا بعامل
عام محذوف اى كائنا على صفة او ظرف ملغى ان كان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو التقرير
وفى هذا القيد احتراز عما سواها من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من
ساير الافعال لان ساير الافعال تدل على الحدث والزمان وهذه الافعال لا تدل الا على الزمان فقط
ولان ساير الافعال يتم بمرفوعه وهذه لا يتم به **وهى** اى الافعال الناقصة **كان وصار**
وقد يرد بمعناه صار نحو آض ورجع وحار واستحال وتحول وانقلب سماعا دون انفعل وان كان
بمعنى تحول ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل **واصبح واضحى وظل و**
امسى وبات وآض اى رجع **وعاد** اى صار **وغدا** اى كان فى الغداة وهو ما قبل
الزوال **وراح** اى كان فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولو كان غدا بمعنى رجع فى الغداة
او دخل فى الغداة وراح بمعنى رجع فى الزوال او دخل فى الرواح كانا تامتين **ومازال ومالنفك**
وما فتئ بالهمزة دون الياء وهى بمعنى زال ولا يستعمل الا مع النفى وفيه لغتان بكسر العين و
فتحها مع الهمزة فيهما والمضارع يفتؤ بالفتح مع الهمزة **ومابرح** هذه الاربعة للاثبات لان نفى النفى
اثبات والاصل فى هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد
عالما دائما وكذا اخواته فنصبت نصب كان **ومادام وليس** ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة
اى تصير بهذا عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا **وقد جاء** كلمة قد للتقليل
او فلما جاء لفظ ما جاء من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قولهم **ما جاءت**
حاجتك فما استفهامية مبتداء وجاء ناقصة بمعنى صار وضمير العائد الى ما اسمها وحاجتك
خبرها اى اى شئ صارت حاجتك وانما انث الضمير فيما جاءت مع انه عائد الى ما الاستفهامية
باعتبار الخبر كما فى قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انث باعتبار الخبر فبل انما انث
ضمير فى ما جاءت لكون ما عبارة فى المعنى عن الحاجة اى انه حاجة صارت هى حاجتك وفيه وفقا

وهاء لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا لابن عباس رضي الله تعالى عنه حين ارسله

على ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اليهم يدعوهم الى الطاعة **و** قد جاء **فعلت** ايضا من الا

فعال الناقصة اي بمعنى نفهم لسنى على صفة نحو قول الاعرابي ارهف شفرته حتى تعدت اى صارت

تلك الشفرة **كانها** اي كان تلك الشفرة **حربة** معناه حدد شفرته اي سكينه الكبير حتى صارت

تلك الشفرة مشبهة بالحربة يعنى بنزه كوتاه يعنى وشنه وقال الاندلسى لا تجاوز بهما اعنى جاء

وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا بمعنى صار وقال

بعضهم ان كونهما بمعنى صار مطرد افقال المصنف ره والاولى ان يكون جاء بمعنى صار مطردا نحو جاء

البر قفيزين بدرهم اى صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى لجعله حالا لانه حينئذ يفيد

مجيئه فى هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقرير مجيئه على هذه اعنى هذه الصفة ولا يطرد فعل

كانيا بمعنى صار كانيا بل يمان فعد كانه كاتب اكونه مثل قعد كانها حربة **تدخل على الجملة**

الاسمية [illegible] انما يدخل هذه الافعال على المبتداء والخبر لانها لتقدير الشئ على الصفة

[illegible] **لاعطاء الخبر** اى خبر هذه الافعال **حكم معناها**

[illegible] كما فى كان وانتقالا كما فى صار وسائر اخواتها ودوام كما فى مازال ومانفك

[illegible] كما فى ليس فمعنى كان زيد قائما زيد قائم فى الزمان الماضى

[illegible] **فترفع** هذه الافعال الجزء

الاول [illegible] وتسميته لمرفوع بها اسما اولى من تسميته فاعلا **وتنصب**

الجزء **الثانى** [illegible] انما يرفع اسمه لكونه فاعلا وانما تنصب خبره لشبهه بالمفعول به فى توقف

الفعل عليه **مثل كان زيد قائما** فقوله مثل اما منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى رفعا

ونصبا مثل [illegible] اومرفوع على انه خبر مبتداء محذوف اى هو مثل كذا **فكان**

مبتداء خبره [illegible] وهو قوله **تكون ناقصة** اى كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة

وانما اول بالكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة وتامة ونحو ذلك **لثبوت** اى لتحقق

خبرها اى خبر كان **ماضيا دائما** نحو قوله وكان الله غفورا رحيما **او منقطعا** نحو قولك

كان زيد غنيا فافتقر الجار والمجرور اعنى قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اى ناقصة كائنة لثبوت خبرها

وقوله ماضيا حال وقوله دائيا صفة ماضيا **وبمعنى صار** عطف على قوله لثبوت خبرها اى تكون
ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين اى صار **وتكون فيها** اى فى كان
ضمير الشان نحو كان زيد قائم اى كان الشان **وتكون** اى كلمة كان **تامة بمعنى ثبت**
او وجد وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل فلا يحتاج الى خبر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة
الى ميسرة اى ان وجد او ثبت ذو عسرة **وتكون زائدة** وهى التى لا تخل بالمعنى الاصلى فى الجملة
باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله جياد بنى ابى بكر تسامى على ما كان مسومة العراب
وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الآية على الوجوه الاربعة
ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله صلة متعلق
وان كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبرا والمعنى لمن له قلب واذا كان فيها ضمير الشان كان ذلك الضمير
اسمها وله قلب مبتدأ وخبر فى موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها
فيستقيم تقدير الآية على وجوه الاربعة **وصار للانتقال** من صفة الى صفة نحو صار زيد
غنيا اى انتقل من الفقر الى الغناء **واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة**
الواقعة بعدها **باوقاتها** اى باوقات هذه الافعال والاضافة بادنى ملابسة اى بالاوقات التى
تدل هذه الافعال عليها وذلك الاوقات الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا **وبمعنى صار** عطف على قوله لاقتران مضمون الجملة اى تكون هذه
الافعال الثلثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار **وتكون** هذه الافعال الثلثة **تامة**
بمعنى الدخول فى الاوقات التى تدل عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وامسى
عمرو اى دخل فى المساء واضحى خالد اى دخل فى الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا وهى
لاقتران مضمون الجملة **وظل وبات لاقتران مضمون الجملة** الواقعة بعدهما
بوقتيهما اى بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل اى النهار فى ظل والليل فى بات نحو
ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى ظل وجهه مسودا ويبيتون لربهم سجدا واضافة
الوقتين الى ضمير ظل وبات بادنى ملابسة **وبمعنى صار** نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيها
اى صار وقل مجيئهما تامتين نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا ولم يذكر مجيئهما تامتين

تامتين للقلة وانما قصر هذين الفعلين من الافعال الثلثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى واضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لمكان الاقتران بينهما وبين الثلثة السابقة فى قلة مجيئهما تامتين بخلاف تلك الثلثة و لذالم يذكر مجيئهما تامتين **ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها** اى خبر هذه الافعال **لفاعلها** اى لاسمها **مذ قبله** ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد الى الفاعل والضمير المنصوب البارز عائد الى الخبر اى مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه ان ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلا وصالحا لذلك الخبر فى العادة لانه لا يفهم من قول القائل مازال زيد اميرا انه كان اميرا فى حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك مذ كان قابلا وصالحا **ويلزمها** اى يلزم هذه الافعال **النفى** ليفيد الاستمرار لان معنى هذه الافعال النفى ودخول النفى عليها يدل على الاثبات لان نفى النفى اثبات ثم ان كانت الافعال ماضية يلزمها ما اولا وان كانت مضارعة ان ولن او لا او ما **ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها** اى خبر مادام **لفاعلها** اى لفاعل مادام اى لاسمها وانما كان توقيتا لان كلمة ما فى مادام مصدرية ومعناها التوقيت اى توقيت امر بمدة ثبوت الخبر لاسمها لان المصدر قد يجعل حينا فاذا قلت اجلس مادام زيد جالسا كان المعنى اجلس دوام جلوس زيد اى مدة جلوسه بخلاف ما فى ما سواها من اخواتها فانها نافية لورودها على معنى النفى ثم ردها الى الثبوت وفى تانيث ضمير مادام فى قوله خبرها وفى قوله لفاعلها نظر لان تانيثه لا يتاتى بتاويل الكلمة ولا بتاويل اللفظة لان كلمة ما على حدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضميرانه اللهم الا ان يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز **ومن ثم احتاج** اى لاجل ان مادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج مادام فى صحة التلفظ به **الى كلام** اى جملة قبله يتعلق بها كاجلس فى قولك اجلس مادام زيد جالسا ولا تقول مادمت جالسا بلا تقدم كلام قبله كما لا تقول يوم الجمعة وتسكت بل لابد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة **هذا لانه** اى لان مادام على تقدير كون ما مصدرية وجعل المصدر حينا لصحة المعنى **ظرف** والظرف معمول وفضلة فى التركيب فلابد له من عامل من حيث انه معمول ومن ان يتقدمه كلام اى مسند ومسند اليه من حيث انه فضلة فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ايضا يتعلق به فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان

ان يكون قوله لانه ظرف بدلا من قوله ومن ثم فكانه قال اى لاجل ان مادام ظرف احتاج الى كلام او
يقال الظرفية علة الاحتياج الى كلام وكون مادام لتوقيت امر بمدة ثبوت الخبر علة لكونها ظرفا وتحقق
الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال **وليس لنفي مضمون الجملة حالا** اى في زمان
الحال نحو ليس زيد قائما اى قيامه منتفية الآن **وقيل** لنفي مضمون الجملة **مطلقا** اى زمانا
مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره وامتناعهم عن قولهم ليس زيد قائما غدا يؤيد الاول وقوله تعالى
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم **اى العذاب يوم القيمة** يؤيد الثاني واجيب بان هذا
الاخبار لما صدر ممن لا خلاف في اخباره عدّ كالواقع فاستعمل ليس لنفي الحال اذ ذلك **ويجوز تقديم**
اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة **كلها** تاكيد المضاف اعني الاخبار اى كل الاخبار او تاكيد
المضاف اليه اى كل الافعال الناقصة **على اسماءها** اى اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ
على المبتدأ بل حالها في التقديم اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها
بالقرينة وهي النصب بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على
المبتدأ لمكان اللبس **وهي تقديمها عليها** الضمير في قوله هي وفي قوله عليها راجع الى الافعال
الناقصة وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة اى في تقديم اخبارها على الافعال
على ثلثة اقسام وقيل الضمير في قوله وهي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال
الناقصة وفي قوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفيه نظر لان قوله وهو من كان الى راح اه
يأباه حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر راح واجيب بانه يمكن اصلاحه بحذف مضاف اى وهو من خبر
كان الى خبر راح وهو خبر ما في اوله ما هو خبر ليس والاول هو الاظهر **قسم يجوز** تقديمه على
الافعال الناقصة وفيه نظر لان الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم
قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم
بحذف مضافين اى قسم يجوز تقديم خبره عليه **وهو** اى هذا القسم **من كان** كلمة من للابتداء
الى راح لكون العامل فعلا وهو عامل قوي يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله
وفي كلمة الى هذه نظر لانها ان كانت ابتدائية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا
وان كانت استغراقية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما وان جعلت بمعنى مع كقوله تعالى

تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم يا باه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية وايضا لو كان بمعنى مع لا يدل
اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زائدة لا يستقيم لان من الزائدة يختص فى النفى والكلام هنا مثبت
وان جعلت بمعنى حتى ليدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها كحتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها
ما ينتهى به المذكور او عنده وراح ليس مما ينتهى به الافعال الناقصة او عنده واجيب بانه يمكن ان يكون
اسقاطية بحذف معطوف اى هو من كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون ابتدائية والغاية لا يدخل
فى المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل فى حكم ما قبلها وهو حصر
تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام ثم بيان كل قسم بحكم مختص او نقول كلمة الى هنا ليست بابتدائية
ولا اسقاطية بل هى صلة البلوغ المحذوف او الوصول اى ومن كان بالغا الى راح او واصلا الى راح وفيه
نظر لان جعلها صلة البلوغ يا باه من الابتدائية المناسبة لذكر الغاية **وقسم لا يجوز** تقديمه
على الافعال الناقصة **وهو ما فى اوله** اى وهو فعل كان فى اول ذلك الفعل ما مصدرية
كما فى ما دام او نافية كما فى اخواتها فى البلغ وما هو مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدم ما فى خبرها
عليه لان حرف النفى وما المصدرية يستحقان الصدر **خلافا لابن كيسان فى غير**
ما دام لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمثبت لما مر ان معنى هذه الافعال النفى ودخول ما النافية
يفيد ابدال على الاثبات لان نفى النفى اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما
دائما وفيه نظر لان صورتها ما التى تستحق الصدر كافية فى منع تقدم اخبارها عليها ولما قال فى غير ما دام
لان ابن كيسان يوافق فيه غيره فى منع التقديم لتحقق المانع لفظا ومعنى وهو ما المصدرية **وقسم**
مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما فى اوله ما لكونه بمعنى النفى
فلا يجوز تقديم معمول النفى عليه وذهب اكثر البصريين الى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما
اختلف فى ليس اختلف فى ما فى اوله ما غير ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان فى غير ما دام
فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف فيه والحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز
وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما فى اوله ما غير ما دام قيل قول ابن كيسان فى القسم الثانى
مرجوح لما مر ان صورة ما التى تستحق الصدر كافية للمنع فقوله خلافا للاختلاف فلا يندرج فى هذا القسم
ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع فى افعال المقاربة فقال **افعال المقاربة** وانما ذكر بعد الافعال

بحث افعال المقاربة

الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد ان يخرج فعسى تقرير زيدا على صفة كونه خارجا في الزمان الماضي لكن خبرها اخص حيث لا يكون الا فعلا مضارعا بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم **وهي ما وضع** اى فعل وضع **لدنو الخبر** اى لقرب **رجاء او حصولا او اخذا فيه** اى شروعا في الخبر اى في تحصيله انتصاب هذه الالفاظ على التمييز اى لقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه **فالقسم الاول** وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر **عسى وهو فعل غير متصرف** حيث لا يجئ مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل واسم المفعول لانه يشبه الحرف لكونه للانشاء الذى اصله ان يكون بالحرف واحمل على لعل لكون كل واحد منهما للطمع للحصول **تقول عسى زيد ان يخرج** اى قارب زيد الخروج **وعسى ان يخرج زيد** اى قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة **وقد يحذف ان** من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو قوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب **و القسم الثاني** وهو ما وضع لقرب حصول الخبر **كاد تقول كاد زيد يجئ وقد تدخل ان** في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمحى **واذا دخل حرف النفي على كاد فهو كالافعال** :

اى كاد كسائر الافعال في النفي اى في نفي الخبر اى اذا دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيا للخبر كما في سائر الافعال **على الاصح وقيل** اذا دخل حرف النفي عليها **تكون للاثبات** اى لاثبات الخبر **مطلقا** سواء كان ماضيا او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات الذبح لانه بدليل قوله تعالى فذبحوها اسابق له لالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا اشتباه فالذبح يدل على ثبوتهم من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اى يزول وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله لم يكد الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويزول وان كان بعد طول العهد وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطيتهم وجه ولتغير في الرمة بعد التخطئة الى لم اجد فلو لا كان نفي كاد الاثبات لما غير ولما قبل تخطيتهم والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب فعل الذبح قبل فعل الذبح ولا منافاة في بين نفي قرب

قرب فعل الذبح فی زمان لحصول فعله فی زمان آخر. وانما التنافی بین نفی قرب الفعل وحصوله فی زمان
واحد فیکون معنی النص فحصل منهم فعل الذبح وما قاربوا ان یفعلوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم وعن
التخطیة بانها شبهة والشبهة ما یشبه الثابت ولیس بثابت وعن التغیر بانه احتیاط لما بدروه فی الشبه
ویمکن ان یقال بان التخطیة والتغیر لا یدلان قطعا علی الثبات فی نفس الامر ای فی الواقع بل یحتمل ان یکون
التخطئة بناء علی انه لما کان نفی کاد عند البعض للاثبات وادنی درجات الاختلاف ان یورث الشبهة تمکن
فی البیت شبهة فساد المعنی ولا ینبغی ان یصار فی الکلام الی ما فیه شبهة فساد المعنی وان یکون نفیر
الی لم اجد شبهة فساد المعنی **وقیل** اذا دخل حرف النفی علی کاد **یکون فی الماضی للاثبات**
ای الاثبات الخبر **وفی المستقبل کالافعال** ای کسائر الافعال فی النفی **تمسکا** بکونها
فی الماضی للاثبات **بقوله تعالی وما کادوا یفعلون** ای المراد اثبات فعل الذبح لا
نفیه بدلیل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد مر **و** لکونها فی المستقبل لنفی الخبر کسائر الافعال **بقول**
ذی الرمة اذا غیر الهجر المحبین لم یکد رسیس الهوی من حب
میة یبرح ای یزول وجه التمسک ان البراح منفی فعلم ان النفی فی المستقبل نفی للخبر کسائر الافعال
فهذا القائل یتمسک بقول ذی الرمة والقائل الاول یتمسک بتخطیة الشعراء ذی الرمة والهجر الفراق والرسیس
هو الثابت والاضافة من باب جرد قطیفة ای لم یکد الهوی الرسیس ای الثابت من حب میة وهی اسم معشوقة
والبراح هو الزوال معنی البیت اذا غیر هجران الاحباء المحبین عن الحب بحکم ان طول العهد ینسی ویزیل
محبتهم عن قلوب المحبین لم یقرب براح ای زوال حب میة یعنی اذا لم یقرب زوال حبها فکیف زوالها
وفیه مبالغة فی نفی الزوال فعلی هذا کان حرف النفی داخلا علی یکاد لمبالغة نفی خبرها وهو یبرح فی البیت.
وهذا المعنی مستقیم فلا وجه لتخطیة الشعراء **و** القسم **الثالث** وهو ما وضع لقرب الاخذ فی الشروع
جعل وطفق وکرب بفتح الراء والکرب نزدیک شدن کسی بکاری من حد نصر **و**
اخذ فهذه الافعال الاربعة **مثل کاد** یعنی یقتضی کل واحد منها اسما وخبرا وخبرها
فعل مضارع بغیر ان **واوشک** عطف علی اخذ فیکون اوشک من جملة الثالث **مثل عسی**
وکاد فی الاستعمال یعنی انها تارة مثل عسی فی الاستعمال فی وجهها ای فی کونها
مقتضیة للخبر وکونها مستغنیة اذا کان اسمها مع ان نحو اوشک زید ان یخرج واوشک ان یخرج زید

حاشیہ: معناه ابراز

وتارة بشيء كما في انتفاء الخبر وكون الخبر غيره ان نحو اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع

في بيان فعلي التعجب فقال **فعلا التعجب** وتوهم غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على

ذلك بتصغير ما اميلح في قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر والجواب

انه شاذ او ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما **ما وضع لانشاء التعجب** اي

لايجاده وفيه احتراز عن نحو عجبت وتعجبت واتعجب لانها الفاظ اخبارية والانشاء اثبات امر لم يكن

والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن حد نظائره وخفي سببه وللقائل ان يقول التعريف

انما يكون للحقيقة الكلية لا للفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فصل الفردين الا ان

ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان جعل المضاف

جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء هنا في عهدية الفعلين فلا معنى للجنس فيلزم التعريف

للفردين واجيب بان التعريف كلي يوجد تحته فردان وهما ما افعل وافعل به كما ان الشمس كلي لانه اسم

جنس يوجد تحته فرد واحد فقط او يقال انه تعريف لفظي كما في باب ما هية وكلمة ما عبارة عن فعل

وانما وحد وضع باعتبار لفظ ما والمعنى فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب فيكون فيه التعريف

بيانا لما يفهم من الملابسة في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال فعل التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر

واسلم لان التحديد لانضباط الجزئيات فلما انحصر في جزئيين لا يحتاج الى ذلك مع انه

يدخل في هذا الحد نحو قاتله الله من شاعر فانه لانشاء التعجب وليس بفعل التعجب اللهم الا ان يقال

التعجب فيه استعمالي لا وضعي **وله** اي للتعجب اي لانشائه او لفعل التعجب **صيغتان**

مبتدأ مقدم الخبر **ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين** حيث لا يجيء منهما

ومجهول ولا نهي وتانيث وتثنية وجمع **مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد**

ولا يبنيان اي لا يبنى فعل التعجب **الا مما يبنى منه افعل التفضيل**

من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت احترازا عن مات زيد حيث

لا يقال فيه ما اموت زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من موت

آخر او انقص والاكثر ان يتعجب من الفاعل لا من المفعول وقد ما اشهره وما اشغله كما في اسم التفضيل

وشذ ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا فيكون للمذكور في المتن توجيه سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل

التفضيل يبنى من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمرو وصيغتا التعجب لا تبنيان الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر بناء صيغتي التعجب على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبنيان مما يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم معه ان ما يبنى منه افعل التفضيل يبنى منه صيغتي التعجب فلا يلزم ماذكرتم **ويتوصل في الممتنع** اى في الذي يمتنع بناؤه منه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الالوان و العيوب بل رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون وعيب **بمثل ما اشد استخراجه واشدد به** اى بناهما من فعل لما يمتنع بناؤه منه وايقاع مصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره وما اقبح دحرجته ونحو ذلك **ولا يتصرف فيهما** اى في صيغتي التعجب **بتقديم وتاخير** اى تقديم المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ولقائل ان يقول ان قوله وتاخير مستدرك لان كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر فتقديم شئ يستلزم تاخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما ينفك عن الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد او يقال ان في تكرار التاخير تاكيدا كما في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون **ولا فصل** بين فعل ومعموله وبين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن امس بزيد لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باصبح وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية وهو مقصور على السماع **واجاز المازني في الفصل بالظرف** حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد والمراد بالظرف الظرف المتعلق بصيغتي التعجب بخلاف الفصل بالظرف الذي لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيت لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا التكلف زيدا **وما** اى لفظ ما في ما افعل نحو ما احسن زيدا **ابتداء نكرة** اى مبتدأ نكرة او ذو ابتداء نكرة اى غير موصولة ولا موصوفة فيكون تامة بمعنى شئ وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع بل الاليق ان يجعل تامة بمعنى شئ **عند سيبويه** خبر مبتدأ محذوف اى وذلك عند سيبويه او متعلق

بفهوم الكلام اى وقعت ما مبتداء مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش فى احد قوليه **وما بعد
ها** اى بعد ما من الجملة الفعلية **الخبر** اى خبر المبتداء فتقديره شئ احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا
مبتداء لكونه فاعلا فى المعنى على وزن شراهر ذاناب اى ما احسن زيد الا شئ اولكونه فى المعنى نكرة
مخصصة بالصفة اذ معنى ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا احسنا وهذا التقدير باعتبار
الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقدر الله وما ارحمه مع تنزهه
عن الجعل والتصيير **موصولة** خبر آخر لقوله ما اى موصولة **عند الاخفش** فى احد قوليه
والخبر اى خبر ما الموصولة الواقعة مبتداء **محذوف** والمعنى الذى جعله حسنا شئ عظيم وفى قوله
نظر حيث يلزمه وجوب حذف الخبر من غير سد شئ مسده وذهب الفراء الى انها استفهامية مرفوعة
المحل على الابتداء وهو قول قل فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم منه النقل من الاستفهام الى التعجب
وكلاهما انشاءان والنقل من الانشاء الى الانشاء مالا يثبت فى كلامهم ففيه نظر لان الاستفهام قد اريد
به الامر فى هل انتم منتهون وقد اريد به العرض فى الا تنزل بنا فتصيب خيرا وقد اريد به التمنى فى الاماء
فاشربه الى غير ذلك من النظائر والصورة وله غير نظير وكل ذلك انشاء فلم لا يجوز ان يراد بالاستفهام ؛
انشاء التعجب **وبه** فى افعل به نحو احسن بزيد **فاعل** خبر لقوله وبه وهو مبتداء بتاويل اللفظ اى لفظ
به فى افعل به فاعل **عند سيبويه** خبر مبتداء محذوف اى هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفهوم
الكلام اى ثبت كونه فاعلا عند سيبويه **فلا ضمير فى افعل** اى فعلى هذا الوجه لا ضمير فى افعل
لكونه فاعلا والفاعل واحد ليس الا والامر ههنا بمعنى الماضى ولذا لم يجئ استتار الفاعل والهمزة للصيرورة
كالبن واتمر لا للتعدية والباء زائدة فى الفاعل كما فى قوله تعالى كفى بالله شهيدا فيكون معنى احسن بزيد صار
زيد ذا حسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضى غير معهود فى كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ وفاعل
صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا **مفعول** خبر بعد خبر لقوله اى به مفعول **عند
الاخفش والباء** فيه **للتعدية** اى لجعل اللازم متعديا فعلى هذا يكون همزته للصيرورة لا التعدية
فمعنى احسن به صيره ذا حسن اى صفه بالحسن **او زائدة** فى المفعول كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
فعلى هذا يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزته للتعدية كاخرج **ففيه ضمير** اى ففى احسن على
هذا الوجه ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به ثم لما فرغ من فعل التعجب

التعجب شرع فی بیان افعال المدح والذم فقال **افعال المدح والذم ما وضع** کلمة ما عبارة عن افعال وذکره وضع باعتبار لفظ ما ای افعال وضعت **لانشاء مدح او ذم** فاذا قلت نعم الرجل زید فقد مدحته انشاءت مدحه بانه نعم الرجل وفیه نظر لان نحو کرم زید وشرف بکر کذلک لکنه غیر موضوع له بخلاف نعم الرجل حیث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بین کم رجل لقیتهم وکثیر من الرجال لقیتهم فان کم رجل لقیتهم موضوع لانشاء التکثیر بخلاف کثیر من الرجال لقیتهم فانه وان کان لازما لذلک لکنه غیر موضوع للاخبار عن التکثیر فاعرف هذا فرق دقیق **فمنها** ای من افعال المدح والذم **نعم وبئس** فعلان ماضیان واصلهما فعل بکسر العین وجاء فیه اتباع الفاء للعین وجاء الاسکان فی الاصل والاتباع ففیهما اربعة اوجه نعم بفتح الفاء مع کسر العین وهو الاصل ونعم بالاتباع ای بکسر الفاء مع کسر العین ونعم باسکان العین فی الاصل ای بفتح الفاء وسکون العین ونعم باسکان العین بعد الاتباع ای بکسر الفاء وسکون العین وهذه الوجوه الاربعة مطردة فی کل فعل علی وزن فعل بکسر العین ثانیه حرف حلق کشهد وکذا فی کل اسم علی وزن فعل ثانیه حرف حلق کفخذ وزعم غیر الکسائی من الکوفیین انهما اسمان واستدلوا علی ذلک بدخول حرف النداء فی یا نعم المولی ونعم المولی والجواب انه محمول علی حذف المنادی واتصال تاء التانیث الساکنة واستتار الضمیر حجة علیهم **وشرطهما** ای شرط نعم وبئس ای شرط فاعلهما بحذف المضاف **ان یکون الفاعل معرفا باللام** نحو نعم الرجل زید وهذا اللام للعهد الذهنی وانما اشترط ان یکون معرفا باللام للعهد الذهنی لحصول المبالغة فی المدح وهو المناسب لباب نعم وذلک لان اللام لما کان للعهد الذهنی یکون المعهود واقعا علی واحد غیر معین ابتداء ثم یصیر معینا بذکر المخصوص بعده ویکون الکلام بعده علی وجه الاجمال والتفصیل وهو اوقع فی النفس ولیست اللام لاستغراق الجنس کما ذهب الیه ابو علی ولا للاشارة الی ما فی الذهن من الماهیة للجنس کما قال المصنف وصاحب لباب الاعراب لانه یفسر بالواحد والمثنی والمجموع وشرط المفسر ان یصح حمله علی المفسر ولا یصح حمل الواحد والمثنی علی المعرف باللام فی الصورتین اذ لا یصح ان یقال زید نعم کل الرجل او نعم جنس الرجل اللهم الا ان یعتبر الحمل علی التجوز والمبالغة کما فی انت الرجل کل الرجل وکل جنس الرجال **او** یکون الفاعل **مضافا الی المعرف بها** ای باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمرو ونعم غلام صاحب السفر بشر ونعم غلام اخی صاحب الفرس بکر وان شئت فزده **او** یکون الفاعل **مضمرا ممیزا** ای مفسرا ذلک الضمیر **بنکرة منصوبة** علی التمییز نحو نعم رجلا خالد وانما سمی فاعلا للاختصار لان نعم رجلا زید اخصر من نعم الرجل زید ولانه اخصر

بشرط التفسير وبشرط المبالغة في المدح واختصت هذه الافعال بباب نعم لان المدح من مقام التفخيم والمبالغة وكذا الذم

الذي هو ضده وجار مجراه في كونه من مواضع المبالغة ولما تميز ذلك الضمير بنكرة منصوبة لان الضمير في نعم لا

يختص بواحد بعينه فيا لحري ان يفسر بنكرة منصوبة كما في عشرين درهما **او** مميزا ذلك الضمير **بما مثل**

فنعما هي اي فنعم شيئا او خطة هي اي الصدقة اي ابداءها ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله او بما في

التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى نعما هي فنعم خطة او نعم شيئا هي اي الصدقة اي ابداءها

الا ان يقال انما ابرز نظرا الى الصورة دون المعنى **وبعد ذلك المخصوص** مبتداء تقدم خبره

اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفصولا اوقع في

النفس **وهو** اي المخصوص **مبتداء ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف مثل**

نعم الرجل زيد فزيد مبتداء تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل او خبر مبتداء محذوف اي نعم الرجل

هو زيد والجملة الثانية مستانفة للبيان لانه لما قال نعم الرجل كان سائل سال من هو فقال هو زيد

وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه نحو ان زيدا نعم الرجل وكان

زيد نعم الرجل وحكى الاندلسي ذلك من سيبويه ايضا ودخول المبتداء يدخل على المبتداء والخبر دون

الخبر وحده **وشرطه** اي وشرط المخصوص **مطابقة الفاعل** اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد و

التثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم

المراة هند وانما وجبت المطابقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه بيانا للفاعل فلا جرم يطابقه **وقوله**

تعالى **بئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول** جواب سوال حيث وقع المخصوص

وهو الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عليه بانه متاول بحذف مضاف تقديره

بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير بئس مثل القوم

المكذبين مثلهم **وقد يحذف المخصوص** بالمدح والذم **اذا علم** بالقرينة **نحو** قوله تعالى

نعم العبد اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته **و** قوله تعالى **نعم الماهدون** اي نعم

الماهدون نحن دل عليه سياق الآية فهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون **وساء مثل**

بئس في افادة الذم **ومنها** اي من افعال المدح **حبذا وفاعله** اي فاعل هذا الفعل **ذا ولا**

يتغير عن حاله فلا يثنى ولا يجمع فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لجريانه مجرى الامثال

الامثال التي لا تتغير **ويعده** اي بعد ذا **المخصوص** بالمدح كما في نعم نحو حبذا الرجل زيد فحب فعل
ماض وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح **واعرابه** اي اعراب المخصوص بعد حبذا
كاعراب مخصوص نعم في الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان
وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل **ويجوز ان يقع قبل المخصوص** اي قبل مخصوص حبذا **او**
بعده اي بعد مخصوص حبذا **تمييز** نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز في نعم وبئس تاخير
التمييز عن المخصوص فلا يقال نعم زيد رجلا لان اسم الاشارة في الابهام مثل الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى التمييز
الا انهم تركوا التمييز هنا دون الضمير في نعم وبئس وجاز ترك التمييز هنا دون نعم وبئس اي فيقال حبذا زيد ولا
يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على المضمر وايضا من الالتباس في المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم
حيث لا يلزم بترك الضمير فيه التباسه بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام وبالاضافة نحو نعم رجلا
السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان لالتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه
فيما اذا لم يلتبس نحو نعم رجلا زيد طرح اللباب **او حال** نحو حبذا محمد رسول الله وحبذا رسولا نبينا عليه
الصلوة والسلام **على وفق المخصوص** الجار والمجرور صفة لقوله تمييز او حال اي كائنا على وفق المخصوص
اي على موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب الموافقة لاتحادهما فيما صدق
عليه وكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه والحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ثم لما فرغ من تقسيم الاسم
والفعل شرع في تقسيم الحرف فقال **الحرف ما دل على معنى في غيره** اي حاصل في غيره اي مدلول
لغيره تضمنا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل في الاسم اي مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على
معنى اي على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكلم فانه يدل على معنى حاصل
في الفعل اي مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اي على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمنا باعتبار
الوضع التركيبي وكنعم فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اي مدلول لها دلالة المطابقة لانه يدل على معنى
يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى
في غيره ما كان علامة لتحقق معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق
الكلام في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشتغل بذلك هنا **ومن ثمة**

ای الجمل ان الحرف یدل علی معنی فی غیره **احتاج الحرف فی جزئیته** ای فی کونه جزءاً من الکلام **الی اسم او فعل** فالحرف یصح ان یکون جزءاً من الکلام وان لم یصح ان یکون رکناً له **حروف الجر** انما قدمها
لکثرتها وکثرة دورها ولتناسبها حروف الجر لانها تجر معانی الافعال الی الاسماء او تجر الاسماء وهی **ما وضع لافضاء الفعل** کمررت بزید **او معناه** ای معنی الفعل والمراد بمعنی الفعل اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وکل شیء استنبط منه معنی الفعل کما انا
ما دبزید وزید فی الدار او علی السطح **الی ما یلیه** کلمة ما عبارة عن اسم والضمیر المرفوع المستتر راجع الی
ما الثانیة والضمیر المنصوب البارز راجع الی ما الاولی او علی العکس **وهی** ای حروف الجر ثمانیة عشر **من والی وحتی وفی والباء واللام ورب وواو** **ها** ای واو رب **وواو القسم وتاءه** ای تاء القسم **وعن وعلی والکاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا**
وانما قدم من لانها للابتداء فهی بالابتداء اولی واعقبها بالی للطباق لکونها للانتهاء والطباق الجمع بین الشیئین
المتقابلین وهو من المحسنات واعقبها بحتی للتناسب لکونها للانتهاء ایضا واعقب الثلثة بفی لمناسبتها ایاها
لتعلق الابتداء والانتهاء بالمکان الذی هو احد قسمی الظرف واعقبها بالباء لمجیئها بمعنی فی فی نحو اطلب
العلم ولو بالصین واعقبها باللام لمناسبتها ایاها فی لزوم الحرفیة والکثرة وکونها علی حرف واحد واعقب
ما سبق بما هو نص فی الحرفیة مما وقع الاختلاف فی کونها اسما او حرفا وهو رب واعقبها بذکر واوها لکونها
فرعا لها واعقبها بذکر واو القسم لمناسبتها ایاها فی کونهما واوا وفرعا للاف واو رب فرع رب وواو القسم فرع
باء القسم واعقبها بالتاء لکونها فرع الواو واعقبها بذکر ما اشترک بین الاسم والفعل والحرف وقدم عن
لکونها بالحرف انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لکونه اقل من ثلثة احرف بخلاف علی ثم قدم علی علی
الکاف وان کان اقرب بالحرف لوضعها علی حرف واحد لقلة مداخلها حیث لا یدخل علی المضمر وقدمها علی مذ
ومنذ لکونها اقل منهما مداخلا حیث یدخل علی الظروف الزمانیة خاصة ثم اعقبها بما فیه جهة الفعلیة وهی
حاشا وعدا وخلا وقدم ما فیه جهة الفعلیة ما کان جهة الفعل فیه اضعف وهو حاشا علی ما فیه جهة
اقوی وهو عدا وخلا فعرف **من للابتداء** ای لابتداء الغایة ای لابتداء المسافة ... من البصرة
والتبیین وعلامته ان یصح حمله علی مبنیه نحو عشرة من الدراهم فانه یصح ان یقال الذ... **و التبعیض** وعلامته ان یصح وضع لفظ البعض مکانه نحو اخذت من المال فانه یصح ان ... بعض المال

المال **وزائدة في غير الموجب** نحو ما جاءني من رجل وهل جاءني من احد **خلافا للكوفيين**
والاخفش فانهم جوّزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايضا وقولهم **قد كان من مطر و**
شبهه متاول جواب سوال حيث زيدت من في الموجب فاجاب عنه بانه متاول بالحمل على التبعيض اي
قد كان بعض مطر او شيء من مطر **والى للانتهاء** اي لانتهاء الغاية اي انتهاء الغايات كقوله تعالى
ثم اتموا الصيام الى الليل وقولك خرجت الى السوق **وبمعنى مع قليلا** اي زمانا قليلا او مجيئا
او بمجيئه بمعنى مع كون ما بعده داخلا في حكم ما قبله نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية **وبمعنى مع كثيرا** اي زمانا كثيرا اي
يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى راسها اي مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى
قليلا **ويختص حتى بالظاهر** اي الاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك استغناء عنها بالى ولان
صوب التمسك في ذلك بالاستعمال **خلافا للمبرد** فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا **وفي للظرفية**
اي بجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب
والنجاة في الصدق **وبمعنى على قليلا** اي زمانا قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
النخل **والباء للالصاق** اي لالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد اي
التصق مروري بمكان يقرب منه زيد **والاستعانة** اي الدلالة على ان ما دخلت هي عليه يستعان به نحو
كتبت بالقلم **والمصاحبة** نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر **والمقابلة** نحو اشتريت
هذا الثوب بدرهم **والتعدية** اي لجعل الفعل اللازم متعديا مثل الهمزة والتضعيف في اكرمت
زيدا او كرمت زيدا نحو ذهبت بزيد اي اذهبته وخرجت بعمرو اي اخرجته وانما فسرنا التعدية بذلك لانه
قد يستعمل بمعنى التعدية للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى يشترك جميع حروف الجر **والظرفية**
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو في الصين **وزائدة في الخبر** اي في خبر المبتدا **في الاستفهام**
اي وقت الاستفهام نحو هل زيد بقائم **والنفي** نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم **قياسا** اي زيادة
قياسية او زيادة قياس او زيادة بلا بس القياس وللقائل ان يقول ان ذكر مطلق الاستفهام يتناول الهمزة
وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان بليس ولا التبرئة والحكم مخصوص بهل وبليس وما
المشبهة به وقيل بلا التبرئة ايضا ففي اطلاق الاستفهام والنفي نظر ولعله اراد الاستفهام والنفي المعهودين

في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور، وهو الاستفهام بهل والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال الا زيد بقائم

وفي غيره اى في غير الخبر المذكور **سماعا** اى زيادة سماعية او زيادة سماع **مثل بحسبك زيد** وبحسبك درهم فقوله بحسبك في هذا المثال مبتداء ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتداء سماعا وبحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا **والقى بيده** اى القى يده اى نفسه فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اى لا تلقوا انفسكم الى الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلب الاعداء فهلكتم **واللام للاختصاص** سواء كان اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس او اختصاص نسبة نحو فلان ابن له **والتعليل** سواء كانت العلة سببا غائيا نحو ضربت للتاديب فان التاديب علة غائية لقصد الفعل لاجلها او سببا باعثا ليس غاية يقصد قصدها نحو خرجت لمخافتك فان المخافة ليست علة غاية يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج **وزائدة** نحو قوله تعالى ردف لكم اى ردفكم لان ردف متعد بنفسه **وبمعنى عن مع القول** نحو قلت له ان لم يفعل الشر اى قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اى عن الذين امنوا **وبمعنى الواو في القسم** صفة الواو ومتعلق بالظرف المستقر اى بمعنى الواو الكائن في القسم اى بمعنى واو القسم **للتعجب** اذا كان الجواب امرا عظيما نحو لله لا يوخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب **ورب للتقليل** اى لتقليل افراد ما دخلت عليه كم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا هو الموضوع له الاصلي ثم استعمل لكثرة استعمال الشئ في ضده حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت ونظيرها في ذلك قد فانها عندنا لموضع للتقليل ثم استعملت في التكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح واستدل عليه بوجوه الاول انها في مقابلة كم الخبرية لكونها للتقليل وكون كم للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذا ما يقابله والثاني انا لم نجد فيه لازم حرف الجر وهو التعدية اى تعدية الفعل او معناه الى ما يليه لان عامله قد يكون متعديا بنفسه نحو رب رجل كريم اكرمت فان اكرمت متعدى بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر فكان حرف الجر في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل الضعيف بالتاخر انما يتقوى باللام فقط لافادتها التخصيص كقوله تعالى لربهم يرهبون وكقوله تعالى ان كنتم للرؤيا

للرد بانعبرون واما تقوية بغيرها فيه معهود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف جر لما جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره ذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم والمختار عند اصحابنا رحمهم الله تعالى بان اكرمته صفة والفعل الذي تعلق به رب رجل محذوف اى رب رجل كريم اكرمته اكرمني ونحو ذلك لان رب لا تدخل الا على نكرة موصوفة عاملها محذوف غالبا كما في المتن والرابع انه لو كان حرف الجار ظهور الفعل في نحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءت رجل لما عرفت ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل وتعلق به مجرور رب على معنى القيام لا على وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ∴ ∴ ∴ ∴

فلها صدر الكلام حملا على كم الخبرية التي هي بعضها لكونها للانشاء والتقليل وكون كم للانشاء التكثير ولكم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بالنكرة فلتحقق معنى التقليل الذي هو مدلول رب لان التقليل انما يلحقها اذ النكرة مجهولة يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة فلها كالمفرد والمثنى او لكونها كالجمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاخص اقل مما هو الاعم الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق الرقبة ولورود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا قال **على الاصح** وهذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تابعهما **وفعلها** اى عاملها **ماض** ولو كانت مكفوفة بالكف لانها للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي **محذوف** مرفوع على انه صفة نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذي تعلق به رب محذوف وانما حذف لحصول العلم به لان الجار المجرور يدل على الفعل العام وهو كافي او حاصل ولانه انما حذف لان الاكثر ان يكون رب جواب سوال ظاهر او مقدر فكان سائلا يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمني او يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمت وعلى هذا فقس وانما قال **غالبا** اى حذفا غالبا او حذفا غالبا لانه قد جاءت رب رجل كريم حصل **وقد تدخل** رب **على مضمر مبهم** ليس له معاد **مميز بنكرة منصوبة** على انها تميز لان الضمير لما كان مبهما احتاج الى التميز نحو ربه رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير في نعم رجلا **وهذا الضمير مفرد مذكر** ابدا فتقول ربه رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه امراتين وربه رجالا او ربه نساء لانه

عائد الى شئ فى الذهن لا الى شئ تقدم ذكره يجب مطابقته **خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز** فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهن نسوة **ويلحقها** اى ويلحق رب **ما الكافة** اى المانعة عن العمل **فتدخل** رب بعد لحوق ما **على الجمل** الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد قال الله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم فتجره نحو قول الشاعر ربما ضربة بسيف **وواوها تدخل على نكرة موصوفة** اى واو رب او واو يقدر بعدها رب وعدها من حروف الجر تسامح لان الجار هو رب المقدر بعدها والواو واو العاطفة وتدخل هذه الواو على مظهر منكر موصوف كقوله وبلدة ليس بها انيس **وواو القسم وهى انما تكون عند حذف الفعل** اى لا تكون الا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت او حلفت او احلف والله **لغير السوال** فلا يقال والله اخبرنى فى الاستعمال بخلاف باء القسم **مختصة بالظاهر** فلا يقال وك لافعلن كذا حطا لرتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص منهما الظاهر لاصالته ثم اعلم ان قوله واو القسم مبتدا والجملة التى بعدها خبر وقوله لغير السوال خبر آخر وقوله مختصة خبر آخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص والباء دخلت فى المخص بردون المخص **والتاء مثلها** اى مثل الواو فى الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السوال فلا يقال احلف تالله ولا تالله اخبرنى **مختصة باسم الله تعالى** نحو تالله لاكيدن اصنامكم تالرحمن ولا يقال وتالرحيم لانها مبدلة عن الواو فلم يدخل الا على لفظة الله تقليلا لها حطا لها عن محال اصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى **والباء اعم منهما** اى من الواو والتاء **فى الجميع** اى فى جميع ما ذكر اى فى حذف الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى فان قيل قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه مكان التاء فى قيل معنى كونها اعم فى هذه الامور انها لا يختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون فى هذه الامور او خلافها فيجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها فى قسم السوال نحو بالله اجلس و استعمالها فى كل مقسم ظاهرا او مضمرا نحو بالله وبالرحمن وبك لافعلن كذا **ويتلقى** اى يجاب **القسم باللام وان** فى الاثبات نحو قوله تعالى لاكيدن اصنامكم وقوله تعالى ان سعيكم لشتى فى جواب والليل

والليل اذا يغشى **وحروف النفي** في النفي كقوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى **ويكون فى جوابه** اى جواب القسم **اذا اعترض** اى وقت توسط القسم بين جزئى الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد وان تذهب والله اذهب والتقدير فى زيد والله قائم والله لزيد قائم وفى ضرب والله زيد والله لقد ضرب زيد وفى ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب **او تقدمه** اى تقدم القسم **ما يدل عليه** اى على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد والله والهلال والله والتقدير فى زيد قائم والله لزيد قائم وفى ضرب زيد والله والله لقد ضرب زيد وفى الهلال والله والله لهذا الهلال وانما حذف الجواب فى هاتين الصورتين لانه لما توسط القسم بين ما هو جوابه فى المعنى او تقدم القسم ما هو جوابه فى المعنى استغنى عن الاعادة ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقدم ومفعوله ما اتصل به من الضمير **وعن للمجاوزة** نحو رميت السهم عن القوس **وعلى للاستعلاء** اى لاستعلاء شئ على شئ حقيقة نحو زيد على السطح او حكما نحو عليه دين **وقد يكونان** اى يكون عن وعلى **اسمين الدخول من** اى عند دخول من **عليهما** يعنى اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو قوله. غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اى من فوقه واذا دخل من على عن يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه **والكاف للتشبيه** نحو الذى كزيد عندك وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولى عليكم تشبيه التولية بالكون فى الملابسة بخير او شر اى يولى عليكم تولية مثل كونكم فى الخير والشر والكاف فى قولهم خلق الاشياء كما شاء كاف التشبيه لم يرد بها معنى آخر وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اى خلق الاشياء خلقا مثل خلق شاء وهذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع من الخلق المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف فى قولهم حمدته حمدا مثل حمد يحبه وهذا التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمحبة او الكم والكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد باعتبارها وقد يكون للمقارنة فى الوقوع نحو اتيتك كما طلع الفجر اى اقترن الاتيان وطلوع الشمس فى الوقوع **وزائدة** نحو ليس كمثله شئ اى ليس مثله شئ ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفى المثل على سبيل الكناية لانه يلزم من نفى مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل بالضرورة وقد قلنا ليس كمثله شئ فيلزم نفى المثل **وقد تكون الكاف اسما** كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم **ويختص الكاف بالظاهر** فلا يقال كه استغناء بحقه

فصل الحروف المشبهة بالفعل

المثل عنها ولانها لو دخلت على المضمر لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالخاطب فيطرح المنع فى الكل واما فى قولهم وما انا كانت وما انت كانا فلان ضمير المنفصل عند هم كالمظهر كذا فى الصحاح **ومذ ومنذ** وانما قدم مذ مع كونه فرعا لكونها اخف **للزمان الابتداء** بدل الاشتمال من قوله للزمان اى منه لابتداء الغاية **فى الزمان الماضى** نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى انتفى رؤيتى اياه من يوم الجمعة **وللظرفية** اى بمعنى فى **فى الحاضر** اى فى الحال **نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا** اى انتفى رؤيتى فى شهرنا وفى يومنا ولا يدخل على المستقبل لوضعهما للماضى والحال وضعا **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء** نحو جاء فى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد لكن حاشا يستعمل فى الاستثناء عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل لم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام فى قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرا قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير انصف كل موجود بالسوء حاشا الله فالتنزيه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه من سوء وهذا قريب مما يقال بالفارسية فى المدح بالحسن بى عيب خداست تو اوكفت لكن در روى عيبى نمى نمايد ثم لما فرغ من بيان الحروف الجارة شرع فى بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال **الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل** وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة للفعل فى انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفى البناء على الفتح كالماضى وفى اقتضائها الاسماء وانما اخر ليت ولعل لانهما لانشاء التمنى وانشاء الترجى بخلاف الاربع السابقة **لها** اى لهذه الحروف **صدر الكلام سوى ان** المفتوحة **فهى بعكسها** الفاء للتعليل اى لانها بعكس ما سواها اى يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها **ويلحقها** اى يلحق هذه الحروف **ما الكافة فتلغى** هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة **عن العمل** لان ما الكافة تكفها عن العمل **على الاصح** لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهى اقتضائها الاسماء لان ما الكافة اذا دخلت عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تعمل بجعل ما زائدة **وتدخل** هذه الحروف **حينئذ** اى حين اذ يلحقها ما **على الافعال** لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما حرمت عليكم الميتة **فان المكسورة لا تغير معنى الجملة** بل تقررها **وان المفتوحة**

المفتوحة **مع جملتها** الاضافة بادنى ملابسة اى مع جملة واقعة بعدها **فى حكم المفرد** بان
تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال فى بلغنى ان
زيدا منطلق بلغنى انطلاق زيد ويجعل مصدر جزء الخبر مضافا الى الاسم ويقال فى بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك
بلغنى شكر زيد عند اعطائك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا
له اى متعلقا له فيقال فى بلغنى ان زيدا ابوه قائم بلغنى قيام ابى زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاب المضاف
الى الاسم وذلك الاب من اسبابه اى من متعلقاته وان لم يكن للخبر والجزء مصدر يقدر مصدر فعل عام ويضاف
الى الاسم او الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيقال فى بلغنى ان زيدا غلام عمرو بلغنى كون زيد
غلام عمرو وعلى هذا فقس **ومن ثم** اى من اجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها فى حكم المفرد
وجب الكسر اى وجب ايتان ان المكسورة **فى موضع الجملة** اى فى موضع يبقى الجملة على حالها ولم يكن
فى تاويل المفرد **والفتح** اى وجب ايتان المفتوحة **فى موضع المفرد** اى فى موضع يكون ان بما بعدها فى
تاويل المفرد **فكسرت** الفاء للتفسير اى فكسرت همزة ان **ابتداء** اى فى ابتداء الكلام كقوله تعالى ان الله
غفور رحيم **وبعد القول** الذى بمعنى الحكاية دون القول الذى بمعنى الظن والتفوه لان معمول القول
بمعنى الحكاية جملة محكية **وبعد الموصول** نحو الذى انك ضربته فى الدار لان صلة الموصول لا يكون
الا جملة **وفتحت** همزة ان حال كونها **فاعلة** نحو بلغنى انك قائم **ومفعولة** نحو عرفت
انك قائم **ومبتدأ** نحو عندى انك قائم **ومضافا اليها** نحو حصل علم انك قائم لوجوب كون الفاعل
والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا وتسميته ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها مجاز لان الفاعل
هو ان بما بعدها لا ان وحدها وكذا البواقى وانّما فتحوا بعد لولا **وقالوا لولا انك منطلق**
انطلقت لانه اى لان ما بعد لولا **مبتدأ** محذوف الخبر عند البصريين والمبتدأ انما يكون مفردا
وانّما فتحوا بعد لو **وقالوا لو انك** قمت لقمت **لانه** اى لان بعد لو **فاعل** لفعل محذوف وهو
ثبت لدلالة ان اى لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم
فان جاز التقديران اى فان كان موضع جاز فيه التقديران اى تقدير المفرد وتقدير الجملة **جاز**
الامران اى فتح ان وكسرها **مثل ان يكرمنى فانى اكرمه** فهو ان جعلته جملة اسمية جزائية
وجب الكسر وان جعلته بتاويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتدأ لا يكون الا مفردا اى

ثابت الكرمي اياه وكذا قول الفرزدق وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا **اذا انه عبد القفا واللهازم** وشبهه فالكسر على انه جملة اسمية واقعة بعد اذا المفاجأة اى فاذا هو عبد القفا واللهازم والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اى واذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن وضميره مفعول ما لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله سيدا مفعول ثالث واللهزمتان عظمان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع ما حواليهما تغليبا ومعنى عبد القفا واللهازم اى لئيم يخدم قفاه اى همته ان يكتسب ليأكل ويعظم قفاه ولهازمه وقيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه **ولذلك** اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها التاكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع **جاز العطف على اسم** ان **المكسورة لفظا او حكما** تميز للمكسورة اى سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو او حكما وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو لانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسدها مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي العلم وقوله **بالرفع** متعلق بالعطف اى متلبسا بالرفع حملا على المحل **دون المفتوحة** حال اى متجاوزا عن المفتوحة بمعنى لا يجوز العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل **مثل ان زيدا قائم وعمرو** فان قوله وعمرو معطوف على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض النسخ **ويشترط** في جواز العطف على الاسم بالرفع **مضى الخبر لفظا** نحو ان زيدا قائم وعمرو **او تقديرا** نحو ان زيدا وعمرو قائم اذا التقدير ان زيدا قائم وعمرو ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اى انا بغاة وانتم بغاة مدة بقائنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضى الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى كون الشئ معمولا لعاملين مختلفين اذ قوله ذاهبان من حيث انه خبر لزيد معمول ان لان زيدا معمول لها ومن حيث انه خبر لعمرو معمول الابتداء وهو باطل **خلافا للكوفيين** فانهم لم يشترطوا مضى الخبر متمسكين بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وسيبويه حمله على تقدير الخبر **ولا اثر** في جواز العطف على محل اسم بدون مضى الخبر **لكونه** اى اسم ان **مبنيا** كما في البيت المذكور وكما في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون عطف قوله والصابئون على محل الذين قبل مضى الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين **خلافا**

خلافا للمبرد والكسائي فانهما فرقا بين اسم ان المعرب والمبني في ذلك فاجاز العطف على اسمها
المبني قبل مضي الخبر لفظا او حكما او شرطا في العطف على محل اسمها المعرب مضي الخبر **مثل انك وزيد
ذاهبان** بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيا وهذا باطل لان مانع
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها المعرب والمبني وقال الشارح الظاهر ان التقييد مذهب
الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو يعني جاز العطف على محل اسمها عند الفراء
قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيا وعند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيا والصحيح
ان مضي الخبر شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيا لان المانع المذكور موجود
مطلقا واستعمال الفصحاء على هذا **ولكن كذلك** اي مثل ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد
مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد ولكن عمرو خارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا ينافي معنى الابتداء
كما لا ينافيه التاكيد واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء **ولذلك** اي ولاجل
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة تجعلها بمعنى المفرد **دخلت اللام مع المكسورة دونها**
اي دون المفتوحة ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى
وهما كذلك لان معنى اللام هو معنى ان اعني التاكيد وكلاهما حرف الابتداء فكرهوا اجتماعهما فاخروا اللام
وصدروا ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل حري بالتقديم على ما ليس بعامل فادخلوها **على الخبر**
اذا فصل بينه وبين ان بالاسم نحو ان زيدا لقائم **او على الاسم اذا فصل بينه** اي بين الاسم **و
بينها** اي بين ان بظرف هو خبر مقدم نحو قوله تعالى ان من شيعته لابراهيم **او على ما بينهما**
اي بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم نحو ان زيدا لطعامك اكل وان زيدا لفي الدار قائم **و** دخول
هذه اللام **في لكن** اي في خبرها او في اسمها اذا فصل او في متعلق الخبر المتقدم **ضعيف** وذهب
الكوفيون الى دخول اللام مع لكن ايضا كان متمسكين بقوله ولكنني في حبها لعميد والعميد الذي ارضه
العشق وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان والبصريون
استضعفوه وقالوا لو كان حق اللام ان يمتنع الحاقها بان ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر
فيها لقوة مناسبتها بان لاتحاد معناهما وهو تاكيد الجملة والابتداء فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت
على الشذوذ كقوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث دخل اللام في خبر المبتدأ بدون

ان او علی ان احمل لکنتی لکن انتی فقصیر کما یقال علماء فی علی الماء وایش فی ای شئ فالام دخلت فی خبر ان
المکسورۃ لان خبرلکن **وتخفف المکسورۃ** ای ان المکسورۃ الهمزۃ لثقل التشدید وکثرۃ الاستعمال ؛
فیلزمها ای المکسورۃ بعد التخفیف **اللام** سواء اعملت او اهملت اما فی الاهمال فللفرق بین المخففۃ
النافیۃ واما فی الاعمال فللطرد الجمهور علی عدم لزومها فی الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالک لا
یلزم اللام مع الاعمال عند خوف اللبس بالنافیۃ وذلک فی المبنی والمقصور واختلف فی هذہ اللام فذهب
ابو علی وابنا عالی ان هذہ اللام لیس لام الابتداء والا لوجب التعلیق فی ان علمنا زیدا لقائم ولما دخلت فیما
لا یدخل لام الابتداء نحو قوله باللہ ربک ان قتلت لمسلما وذهب جماعۃ الی انها لام الابتداء والجواب عن الاول
ان التعلیق انما یجب لو دخلت علی المفعول الاول وهنا دخلت علی المفعول الثانی والبیت محمول علی الشذوذ
ویجوز الغاؤها ای الغاء المکسورۃ بعد التخفیف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبہ اللفظی وهو کونها
ثلاثیۃ مفتوحۃ الآخر کقوله تعالی ان کل لما جمیع لدینا محضرون ویجوز اعمالها نحو قوله تعالی وان کلا لما
لیوفینهم تم بتخفیف ان وعند الکوفیین یجب الغاؤها والایۃ حجۃ علیهم **ویجوز دخولها** ای دخول
ان المکسورۃ بعد التخفیف **علی فعل من افعال** داخل **المبتدا والخبر** نحو باب کان وباب علمت
لئلا یخرج ان المکسورۃ عن اصلها وهو دخولها علی الجملۃ الابتدائیۃ بالکلیۃ وحینئذ یلزم اللام نحو ان کانت
لکبیرۃ وان نظنک لمن الکاذبین وان وجدنا اکثرهم لفاسقین الا اذا کان ذلک الفعل دعاء فحینئذ لا
یلزم اللام لان اللام انما لزم للفرق بین ان المخففۃ وان النافیۃ والدعاء لا یدخله ان النافیۃ فلا لبس
خلافا للکوفیین فی التعمیم ای فی تعمیم دخولها علی کل فعل وتمسکوا بقوله باللہ ربک ان
قتلت لمسلما وجبت علیک عقوبۃ المتعمد ولقولهم ان تزینک لنفسک وان تشینک علیہ لهیہ وذلک
عند البصریین شاذ **وتخفف المفتوحۃ** ای ان المفتوحۃ الهمزۃ **فتعمل** المفتوحۃ بعد التخفیف
فی ضمیر شان مقدر ابقاء لعملها لقوۃ شبهها بالفعل علی ما بینا فی ضمیر الشان کقولنا اشهد ان لا
الہ الا اللہ وانما عملت فی ضمیر شان مقدر لیحصل بینها وبین الجملۃ التی یلیها ربط من حیث اللفظ بسبب
هذا الاسم لان لها باسمها ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط فیحصل بینها وبین الجملۃ التی هی خبر اسمها
ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظی لا رتباط بینهما معنوی وذلک لانها حرف موصول وهی مع جملتها
فی تقدیر المفرد ای المصدر اذ هو حرف مصدری فکان ان وحدها بعض حروف ذلک المفرد **فتدخل**

فتدخل ان المفتوحة بعد التخفيف **على الجمل مطلقا** مفعول مطلق اى دخولا مطلقا او مفعول
فيه اى زمانا مطلقا اى سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان فعلها من دواخل المبتدء والخبر اولا **وشذ**
اعمالها اى اعمال المفتوحة بعد التخفيف **في غيره** اى غير ضمير الشان كقوله فلو انك فى يوم الرخاء
سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق فالشاعر يصف نفسه بكمال الجود يعنى فراقك على اشد من كل
شديد ووصالك احب الى من كل محبوب . اى مع فرط حب الوصال لو سالتنى فراقك
لاجبت الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السؤال ففى هذا البيت بيان كمال ارضاء العاشق المعشوق
ويلزمها اى ان المفتوحة المخففة **مع الفعل** ظرف اى عند دخولها على الفعل او حال اى يلزم ان
حال كونها مقرونة بالفعل **السين** كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقوله واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا **او قد** كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم
او حرف النفى كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وكقولك
علمت ان ما خرج زيد وعلمت اَنْ لَنْ يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف ليكون عوضا عما ذهب
عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشان والفرق بينها وبين ان المصدرية فى اول الوهلة
لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى
فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وانما عينت هذه الحروف للتعويض والفرق لانها مختصة
بالافعال فلما ذهب عنها ما به مشابهة الافعال عوض عنه ما هو المختص بالافعال ثم المراد بالفعل المتصرف
اى يلزمها مع الفعل المتصرف احد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف نحو قوله تعالى ان ليس للانسان الا
ما سعى وقوله تعالى وعسى ان يكون قد اقترب اجلهم حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل
لان ان المصدرية لا يدخل على فعل غير متصرف وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم لا يلزمها
احد هذه الحروف لانها حينئذ لا تشتبه بان المصدرية فلم يحتج الى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة
الاسمية التصدير بلا خلاف نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت ان من ضربك
اضربه او بكم نحو علمت ان كم غلام لى ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله فى فتية كسيوف الهند قد علموا ان
هالك كل من يحفى وينتعل **وكان للتشبيه** نحو كان زيدا الاسد وقد يكون للشك نحو كانك
بشئ **وتخفف** اى كان **فتلغى** بعد التخفيف من العمل **على الافصح** اى على الاستعمال الافصح

كقوله وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشان قياسا على ان المفتوحة المخففة كذا قالوا ويجوز بان لا تقدير لعدم الداعي اليه وهو كمال الشبه بالفعل **ولكن للاستدراك** اي لطلب درك السامع برفع ما عسى ان يتوهم وهذه الكلمة مفردة قال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقل كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة **يتوسط لكن بين كلامين متغايرين معنى** اي متغايرين نفيا واثباتا من حيث المعنى لان معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام سابق فاشبه الاستثناء فكما ان الاستثناء يستدرك فيه بحرف الاستثناء النفي بالايجاب والايجاب بالنفي والمقصود التغاير المعنوي فكذا ههنا اذ اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد قائم لكن عمرو مسافر قال الله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اي ما اراكم كثيرا **وتخفف** لكن **فتلغى** بعد التخفيف عن العمل لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجرى مجريها في ترك العمل والاخفش ويونس اجاز اعمالها مخففة والمعروف له شاهد كذا في الشرح **ويجوز معها** اي مع لكن مخففة او مشددة **الواو** وهذه الواو العطف عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة الاعتراض تميز المخففة عن العاطفة لان دخول حرف على مثلها ليس بجائز **وليت للتمني** نحو ليت الشباب يعود والفرق بين التمني والترجي ان التمني مستحيل او مستبعد والترجي ممكن جدا **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب الجزئين بتقدير فعل من التمني اي تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين **ولعل للترجي** نحو لعل زيدا قائم **وشذ الجر بها** اي بلعل بجعلها من الجوار كقوله لعل ابي المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان التعلق لان الجار اذا لم يكن زائدة لا بد له من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهرا ثم لما فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال **الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن** المخففة وانما قدم الواو لكونها اصلا في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قدم منها الفاء على ثم للتراخي والتدريج واخر حتى لانها للتدريج فخفها التاخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او واما وام ثم اعقب بذكر النفي والاضراب والاستدراك **فالاربعة الاول للجمع** اي الاولى جمع بين المفردين في كونهما مسندين نحو زيد عالم وقارئ او مسندا اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين نحو ضرب زيدا وعمرا وصمت يوم

يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر وابتغاء الخير وقت ونيد وعمرو اوحالين نحو جاءني زيد راكبا وضاحكا او تميزين نحو طاب زيد نفسا وعلما او نحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونيهما نحو جاءني زيد وذهب عمرو فان قيل يعلم حصول مضمونهما بلا عطف ايضا بان قيل جاءني زيد ذهب عمرو قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او غلطا فالواو يفيد النص على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا **فالواو للجمع مطلقا** من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدريج **لا ترتيب فيها** اى في الواو **والفاء للترتيب** مع الوصل **وثم مثلها** اى مثل الفاء في الترتيب لكن **بمهلة وحتى مثلها** اى مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم **ومعطوفها** اى معطوف حتى **جزء من متبوعه** اى جزء من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليس جزء من البارحة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها والقريب من الشئ في حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف اى جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكل بنحو نمت البارحة حتى الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه **ليفيد** هذا العطف **قوة** في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير **او ضعفا** نحو قدم الحاج حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تاكيدا وتخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا بتخصيص مميز له عن غيره من الاجزاء يوجب احتمال في ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالا لان ثبوت الحكم من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار يجعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل تلك النسبة وهذا مما هو منظور في وضعه انحتى وضعت للتدريج اى ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى في الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح وقوله ليفيد قوة او ضعفا يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا **واو وام واما** يشترك في انها **لاحد الامرين** او الامور **مبهما** اى غير معين وهو عين الموجب نحو لا تطع منهم آثما او كفورا على اصلها اى لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي ثم اعلم ان او واما سواء في المعنى الا انه او يفارقه اما في انك

فی اما تبتنی اول الکلام علی الشك وفی او تبتدیء علی القطع ثم یظهر الشك وقیل ان او یجیء بمعنی الی ان والا و
او یجیء ایضا للاضراب نحو قوله تعالی وارسلناه الی مائة الف او یزیدون بل یزیدون بخلاف اما فانه قیل بل للاضراب
وتدارك الغلط ولا یصح ذلك فی اخبار الله تعالی فما معنی الاضراب فی کلامه تعالی قیل معنی الاضراب فی
کلام الله تعالی ان الاول کان اخبارا بما عند الناس فاضرب عما یغلط فیه الناس من عددهم وقال او یزیدون
ای ارسلناه الی جماعة عددهم عند الناس مائة الف ولیس کذلك بل یزیدون **فام المتصلة**
احترازعن الام المنقطعة **لازمة لهمزة الاستفهام** دون هل لان الهمزة عریقة فی الاستفهام والمراد
من همزة الاستفهام اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا کقوله لعمری ما ادری وان کنت داریا بسبع رمین الجمار ام
بثمان **یلیها** ای یلی ام المتصلة ای یقربها ویتصل بها **احد المستویین** وفی بعض النسخ احد الامرین
والآخر ای یلی المستوی الآخر او الامر الآخر **الهمزة** ای همزة الاستفهام ای وان کان یلی الام المتصلة اسم
مفرد وجملة فعلیة یلی الهمزة ذلك نحو ارجل فی الدار ام امرأة واضرب زید ام اکرم عمرو بخلاف او واما وام المنقطعة
فانه لا یلزم ان یلیها احد المستویین والآخر الهمزة **بعد ثبوت احدهما** ای بعد ثبوت العلم بحصول
احد الامرین مبهما عند المتکلم لا علی التعیین **لطلب التعیین** الجار متعلق بقوله یلیها **ومن ثم**
ای ولاجل ان ام المتصلة یلیها احد المستویین والآخر الهمزة **لم یجز** هذا الترکیب وهو **ارایت زیدا ام
عمروا** حیث یلی احد المستویین فقال سیبویه هو جائز حسن وازیدا ام رایت عمروا احسن ولعله اعتبر المعنی
اذ المعنی ارایت زیدا ام رایت عمروا **ومن ثم** ای ولاجل انها لطلب التعیین بعد العلم بثبوت احد الجنسین
عند المتکلم **کان جوابها** ای جواب ام المتصلة **بالتعیین دون نعم او لا** فیقال فی جواب ارجل
فی الدار ام امرأة رجل او یقال امرأة بتعیین احد الجنسین ولا یقال نعم او لا **والمنقطعة** ای ام المنقطعة
کبل والهمزة ای للاضراب عن الاول مع الشك فی الثانی مثل بها ای هذه القطیع **انها لابل ام شاة** ای بل اهی
شاة کانه ظهر لك قطیعة من بعید فقلت علی جهة انها الابل ای ان القطیعة التی تراها الابل هذه جملة خبریة
لان المتکلم رای تلك القطیعة اعتقد کونها ابلا بلا شك فاخبر عنها جزما فاذا قرب منها علم انها
لیست بابل فاعرض عن هذا الاخبار ثم شك انها شاة ام شیء آخر فان قیل هذا من باب عطف الانشاء علی
الخبر قیل هی استفهام مستانف فلا یلزم عطف الانشاء علی الاخبار او العطف بالتاویل لانه لما اضرب
عن الاول وشك فی الثانی کان کانه قال بعد قوله انها الابل لیست کذلك فقال ام شاة ای هی غیر شاة ام شاة

امرشاة يتول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى **واما قبل المعطوف عليه لازمة مع**
اما فقوله واما مبتدأ وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف لازمة اى كلمة اما لازمة قبل
المعطوف عليه مع اما العاطفة **جائزة مع او** نحو جاءنى اما زيد واما عمرو وجاءنى اما زيد او عمرو
وذلك لان وضع اما العاطفة لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك بتصدير اما
قبل المعطوف عليه بها ويجوز ان يجعل دالة على عروض الشك وذهب ابو على الفارسى الى ان اما ليست بعاطفة
لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطف عليها ولما تقدم على المعطوف
عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة بل هى للشك المحض من غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست
للعطف كيف وهى للجمع والمقصود باما احد الشيئين بل هى زيدت لتاكيد العطف لمجئ اما العاطفة بعينها
كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا لمقارنتها غير العاطف فى التركيب بخلاف لكن فان الواو
معها جائزة لعدم مقارنتها من غير العاطف فى التركيب **ولا وبل ولكن لاحدهما** اى لاحد الامرين
معينا لكن لا لنفى الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها
قليل وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف
عليه فيحتمل ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها فى الموجب موجب وفى غير الموجب اختلف
قال الجمهور موجب بمعنى لكن وقال المبرد منفى فما جاءنى زيد بل عمرو معناه عندهم بل جاءنى عمرو وعنده
بل ما جاءنى عمرو ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى كما مر فى لكن
المشددة **ولكن لازمة للنفى** اى لسبق النفى استعمالا نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو فنفى مجئ زيد
باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما اوجبت بلكن رفعا لوهم المخاطب ان عمرا لم يجئ ايضا للملازمة
بينهما فى سبب من الاسباب فيكونان نقيضين اى حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءنى زيد لا عمرو ثم لما
فرغ من حروف العاطفة شرع فى بيان حروف التنبيه فقال **حروف التنبيه الا واما وها**
وسميت بها لتنبيه المخاطب بها فالا واما لتوكيد مضمون الجملة يبتدأ بهما الكلام لايقاظ السامع
وتنبيهه ليتمكن الجملة فى ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا
او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل المفردات وتكثر فى اسماء الاشارة ويفصل بينهما وبين اسم
الاشارة اما بالقسم نحو ها والله ذا او ها لعمرى ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها انتم

بحث حروف التنبيه

هاو كلام واما بغيرهما قليلا كقول الشاعر نحو قسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها وذاليا والالف في قوله ذاليا للاشباع واصله ذالى والضمير في قوله لها المرأة اى هذا النصف لتلك المرأة وذلك النصف لى والمراد بالاستشهاد الفصل بين حرف التنبيه وهو ها وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظة هذا وها وذا بمعنى واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع فى بيان حروف النداء فقال **حروف النداء** خمسة يا وايا وهيا واى والهمزة لكن **يا اعمها** اى اعم جميع حروف النداء اى يستعمل فى القريب والبعيد وقال الزمخشرى هى للبعيد وماذكره المصنف هو اولى لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء **وايا وهيا للبعيد واى** بفتح الهمزة **والهمزة للقريب** ووا للندبة وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتداء ويا خبره وايا وهيا عطف على يا واى والهمزة عطف على ايا وهيا وقوله اعمها خبر مبتداء محذوف اى هى اعمها والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد اى هما للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع فى بيان حروف الايجاب فقال **حروف الايجاب نعم وبلى واى** بكسر الهمزة **واجل وجير** بكسر الراء وقد يفتح **وان** بكسر الهمزة وتشديد النون وللقائل ان يقول لو اريد بالايجاب ايجاب النفى السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هى ليست بايجاب النفى السابق بل هى مقررة لما سبق ايجابا او نفيا ولو اريد اثبات ماقبلها اى تقريره ماقبلها وتحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هى مختصة بايجاب النفى فلو قال حروف التصديق والايجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاولى وانما سماها حروف الايجاب تغليبا **فنعم مقررة** اى محققة **لما سبقها** ايجابا او نفيا خبرا واستفهاما فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر فنعم يعم القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان فى نعم اربع لغات نعم بفتحتين ونعم بفتح النون وكسر العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة **وبلى مختصة بايجاب النفى السابق** اى بجعل النفى السابق ايجابا خبرا كان ذلك النفى او استفهاما فلذا تقع بعد الايجاب ولا بعد النفى لتصديقها النفى بل بجعله ايجابا خبرا كان ذلك النفى او استفهاما فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى هنا نعم لكان كفرا لانه حينئذ يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضى الله تعالى عنه وقيل يجوز استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى لان الهمزة للانكار دخلت على النفى فافادت الاثبات

الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث الخثعمية من نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فانه ايجاب للمقبول لا تصديق للنفي وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من راى القبور ليبعد ن بالنون الخفيفة **واى اثبات** اى حرف اثبات او مثبتة **بعد الاستفهام ويلزمها القسم** اى لا يستعمل الا مع القسم فيقال اى والله واى وربي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اى اقسمت بربي وفي ايها الاسم ذا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء للساكنين والثاني فتح الياء لرفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث الجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون آخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حدها لكونهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ الله ذكر بعضهم ان هذه الكلمة يجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى **واجل وجير وان تصديق للخبر** سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل او جير او ان وذكر بعضهم ان ان جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير ان وراكبها قصته ان اعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا بخلاف ما ذكر المصنف من كون ان تصديقا للخبر اللهم الا ان يراد بالخبر المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكر المصنف وان في قوله بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهن ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضميره وخبره محذوف اى انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اى الحروف التي من شانها ان يقع زائدة لا انها لا يقع الا زائدة وسميت حروف الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التاكيد او تحسين النظم او كليهما وسميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على اصل المعنى وهي **ان وان** بكسر الهمزة في الاولى وفتحها في الثانية **وما ولا ومن والباء واللام**

فان مع ما النافية الفاء للتفسير في هذا الكلام تفسير مواضع زيادتها اى فان تزاد زيادة حاصلة

مع ما النافية او فان الزائدة كائنة مع ما النافية كيش تاكيد النفي كقول الحسّان في مدح نبينا عليه الصلوة والسلام ما ان مدحت محمدا بمقالتي ولكن مدحت مقالتي بمحمد فقوله النافية صفة ما وهي مجرورة على انها مضاف اليها بارادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظ ان يحكى كما هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب يضعف بزيادة الف مجهولة همزة للساكنين فيكون على اقل الابنية فيقال ما النافية ولا النافية **وقلت مع المصدرية** اي قلت ان اي زيادتها حال كونها في المضاف من الضمير او الضمير عائد الى زيادتها اي قلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوس القاضي **ولما** عطف على المصدرية اي قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان عطف على قوله فان مع ما **مع لما كثيرا** اي تزاد ان المفتوحة الزائدة كائنة مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير **وبين لو والقسم** عطف على قوله مع لما اي تزاد ان المفتوحة بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت **وقلت** اي زيادتها او اقل مجيء زيادة ان المفتوحة الزائدة **مع الكاف** اي كاف التشبيه كقوله كان ظبية بجر ظبية اي كظبية وليست ان في قوله وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامرنا ان فم زائدة كما توهم بعضهم بل الاول ان المخففة من المثقلة والثانية مفسرة **وما مع اذا** اي يزاد ما زيادة حاصلة مع اذا او زيادة الكائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج **ومتى** نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى تذهب اذهب **واي** نحو قوله تعالى واياما تدعوا فله الاسماء الحسنى **واين** نحو اينما تجلس اجلس **وان** نحو اما ترين من البشر وقوله **شرطا** قيد لجميع ما ذكر لان ما ذكر كلها يستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية وانتصابه على الحال اي ذوات شرط او ادوات شرط او على الظرف اي وقت افادة الشرط او في الشرط **ومع بعض حروف الجر** سماعا كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا **وقلت** زيادة **ما مع المضاف** نحو لا سيما زيد اي لا سي زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم ونحو قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقيل ان ما بعد حروف الجر من المضاف نكرة مجرورة الجر ومدخولها بدل منها **ولا مع الواو** اي يزاد لا مع الواو العاطفة او زيادة الكائنة مع الواو العاطفة **بعد النفي لفظا** او معنى نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان غير بمعنى ما النافية وكذا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمروا **وبعد ان المصدرية** عطف على قوله مع الواو اي تزاد لا بعد أن المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وليس

وليس معطوفا على قوله سد النفي لفساد المعنى لانه حينئذ يصير المعنى وتوارد امع الواو العاطفة بعد ان
المصدرية ولا معمولها **وقلت** زيادة لا اوقل مجيء لا الزائدة **قبل القسم** كقوله تعالى لا اقسم بيوم
القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها قبل القسم التنبيه على ظهور القصة بحيث يستغني عن
القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم **وشذت مع المضاف** اى شذت زيادة لا او شذ مجيء
لا الزائدة كائنة مع المضاف كقولهم فلان في بير لا حور سرى وما شعر والحور الهلاك اى فلان في بير الهلاك
سرى وما علم **ومن والباء واللام** الزائدة **تقدم ذكرها** اى ذكر زيادتها في باب حروف الجر
فلا نعيده ثم لما فرغ من بيان حروف الزيادة شرع في بيان حرفي التفسير فقال **حرفا التفسير** سقطت نون
التثنية بالاضافة **اى وان** فان الفاء للتفسير اى فان المفسر **مختصة بما في معنى القول**
كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو وناديناه ان يا ابراهيم وكتبت اليه ان قم وامرته ان اذهب واوحينا الى
ام موسى ان ارضعيه ولا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول واما نحو قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير الامر لا القول ويشترط ان يكون ما بعدها غير متعلق
بما قبلها بجزئية او عمل فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لكون ما بعدها
خبرا لما قبلها ثم الفعل قبلها اما محذوف منه مفعول عام هي تفسير او هو منزل منزلة اللازم المحتاج الى
التفسير فمعنى قوله وناديناه ان يا ابراهيم اى وناديناه بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير للمفعول العام المحذوف وهو شيء او بلفظ او يقال معنى ناديناه فعلنا او يقال معنى ناديناه فعلنا
النداء فاحتاج الى بيان المنادى ففسره مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر مفعوله العام فيفسر نحو كتبت
اليه ما ينفعه ان قم ومنه وامرته بما يفعل به ان آمن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه واى مفسر لكل مبهم مفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله او جملة كقوله وترمينني بالطرف اى انت
مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي فقوله وترمينني بالطرف كلام مبهم يحتاج الى التفسير باى انت مذنب ومعنى
تشيرين بطرفك اى انت تذنب ولكن مشددة واسمها ضمير شان محذوف اى لكنه ولولا فيه ضمير
الشان لما وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من بيان حرفي التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال
حروف المصدر الاضافة بادنى ملابسة اى حروف تجعل الجملة مصدرا **ما وان وان و** قد
جاء كي ولو مصدريتين في بعض الاستعمالات **فما وان** اى ما وان **للفعلية** اى للجملة الفعلية

اى لجعل الجملة الفعلية مصدرا **وأن للاسمية** خاصة اى تجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت
كيفية جعلها مصدرا وتحليها فى جزئى الجملة الاسمية كامر الا اذا خففت او كفت بما فحينئذ يجوز
فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه وجوز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا
كقوله واعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس فاما ان يصليها فعل متصرف لا
غير ماضيا او مضارعا واجاز سيبويه كونه امرا ونهيا والهمزة فى قوله اعلاقة للاستفهام **وهو صد**
محذوف العامل والشاعر خاطب به نفسه اى اتعلق علاقة اى اتحب حبا ام الوليد بعد ما افنان
راسك اى اشعار راسك كالثغام المخلس الثغام بالفتح نبت فى الجبل ابيض اذا يبس يشبه الشيب به
والمخلس المختلط رطبه بيابسه يقال اخلس النبات اذا اختلط رطبه وبايسه واخلس الشعر اذا خالط سواد
بالبياض اى اتحب ام الوليد حبا بعد الشيب ثم لما فرغ من بيان حروف المصدر شرع فى بيان حروف
التحضيض فقال **حروف التحضيض** اى حروف تدل على التحضيض على الفعل الاتى نحو هلا تتوب
قبل الموت واذا دخلت على الماضى افادة التنديم والتوبيخ على ما فات نحو هلا قرأت القرآن **وهى هلا**
والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو التحضيض فتصدر
لتدل عن اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع **ويلزمها** اى حروف التحضيض **الفعل لفظا**
نحو هلا تضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا تضربه لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل وقد
جاء الجملة الاسمية بعدها فى الضرورة نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى
شفيعها ثم لما فرغ من بيان حروف التحضيض شرع فى بيان حروف التوقع فقال **حروف التوقع**
قد فى الماضى للتقريب من الحال اى يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب
الامير وينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها نحو قوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد اى وكان قد زالت ركابنا برحالنا فقوله افد فعل ماض على وزن علم معناه قرب ارتحالنا
مكانا فقد ارتحلنا لصحة عزمنا على الارتحال **وفى المضارع للتقليل** اى لتقليل الفعل نحو
ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير فى موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين وقول
الشاعر قد اترك القرن مصفرا انامله والقرن بكسر القاف الكفو فى الشجاعة واصفرار الانامل كناية عن
الموت ثم لما فرغ من بيان حرف التوقع شرع فى بيان حرفا الاستفهام فقال **حرفا الاستفهام**

هل

الاستفهام سقطت نون التثنية بالاضافة **الهمزة وهل لهما** اى للهمزة وهل **صدر الكلام** اى لا ينفك منهما فى غيرهما لانهما يدلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فيتصدران للدلالة من اول الامر انه الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الجملة الاسمية والفعلية **تقول** فى الاسمية **ازيد قائم** وفى الفعلية **اقام زيد وكذلك هل** هل زيد قائم وهل قام زيد **والهمزة اعم تصرفا** اى اكثر تصرفا فى الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة تدخل الاسم عند وجود الفعل فى الكلام بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فى الكلام لكونها فى الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فاذا وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل وحنت اليه اى اشتاقت ومالت اليه ولم تصل بغيره بخلاف ما اذا لم تجد الفعل فانها تصبر وتذهل عنه اى غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا ضربت كما لا يجوز قد زيد خرج وقد زيدا ضربت ويجوز ازيد خرج وازيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل فى التركيب ومن حيث انها تستعمل للانكار دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل الا شاذا ومن حيث انها تدخل على حروف العطف وتدخلها هى بخلاف هل لان الهمزة اصل فى الاستفهام واخص من هل فهى بكثرة الاستعمال اليق واشار الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله **تقول ازيدا ضربت** ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل فى التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل فى التركيب **واتضرب زيدا وهو اخوك** بمعنى انكار ضرب زيد فى حال الاخوة ولا تقول هل تضرب لان هل لا تستعمل للانكار **وازيد عندك ام عمرو** ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا يقابل الا الهمزة **و** قوله تعالى **اثم اذا ما وقع** بدخول الهمزة على العاطفة ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اى اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم وحينئذ لا ينفع الايمان **و** قوله تعالى **افمن كان** على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتدأ ومحذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة معطوف على مقدر اى امن كان مومنا كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحيوة الدنيا **و** قوله تعالى **اومن كان ميتا فاحييناه** مبتدأ خبره قوله كمن مثله فى الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اى امن كمن لم يومن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله فى الظلمات

ولا تقول هل فمن كان وهل ومن كان فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون مثل الكل اي تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل ولما جعلنا الامثلة المذكورة على حذف المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو قوله تعالى اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والايجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام مقدم فجعل قوله تعالى كلما عاهدوا الآية عطفا على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال حروف الشرط ان ولو واما لها اي لحروف الشرط صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضي نحو ان ضربت ضربت وكلمة ان في قوله وان دخل متصلة ولو عكسه اي لو للماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو قعتم في الجهل والهلاك ويلزمان اي ان ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقولهم لو ذات سوار لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار جواب له محذوف اي لو لطمتني ذات سوار لم يكن بي عار بلطمتها ومن ثم اي ولاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح انجار والمجرور حال لانه فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله قيل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اي ومن ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض اي مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر ثم اعلم ان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد واما قوله اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم المجهول على تقديري ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفته الاخبر او وارد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ مع ضعف التاليف لمخالفة الجمهور وضعف التاليف يخل بالفصاحة واجيب

واجيب بان الكلام الواقع من العرب الموثوق بعربيتهم قبل وضع قاعدة النحو لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ **واذا كان الخبر جامدا جاز** وقوع الاسم في الخبر **لتعذره** اى لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام **واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط** متعلق بتقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في في الظرف ان يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف تقدم بتضمن الدخول اى واذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام **لزمه الماضي** الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اى لزم ذلك الشرط الماضي او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا **لفظا او معنى** بدخول لم على المضارع و انما لزم الماضي لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف **وكان الجواب للقسم لفظا** والشرط معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال **نحو والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمنك** فقوله ان اتيتني مثال الماضي اللفظي وقوله ان لم تاتني مثال الماضي المعنوي **وان توسط** اى توسط القسم **بتقدم الشرط او غيره** اى غير الشرط **جاز ان يعتبر وان يلغى** والضمير في قوله يعتبر ويلغى يجوز ان يكون عائدا الى الشرط اى جاز اعتبار الشرط والغاؤه وان يكون عائدا الى القسم اى جاز اعتبار القسم والغاؤه اى جاز ان يجعل الجواب لفظا جوابا للقسم ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغا وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك **انا والله ان تاتني آتك** بالجزم باعتبار الشرط و **ان اتيتني والله لاتينك** باعتبار القسم والغاء الشرط **وتقدير القسم كاللفظ** اى كتلفظ القسم اى القسم المقدر مثل القسم الملفوظ في اعتباره والغائه كما تر **مثل** قوله تعالى **لئن اخرجوا لا يخرجون** معهم اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا هي اللام الموطئة للقسم وهي لام يدخلها على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتؤذن ان الجواب له لا للشرط و قوله تعالى **ان اطعتموهم** انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجبت الفاء في الجواب لانه جملة اسمية **واما للتفصيل** اى لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فضربته واما خالد فقد اعرضت عنه **والتزم حذف فعلها** اى فعل اما اى الفعل الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى

الابتداء **وعوض** عن الفعل المحذوف **بينها** اى بين امّا **وبين فائها** اى فاء اما **جزء**
مما فى خبرها اى خبر جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه فى لديوم الجمعة معمول منطلق **مطلقا** اى زمانا:
مطلقا اى سواء كان مابعد اما مايمنع تقدم ما فى خبره نحو اما زيدا فانى ضارب اولم يكن نحو اما زيد فمنطلق
وهذا مذهب سيبويه اختاره المصنف وانما عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرف الشرط والجزاء وقدّم
للتنبيه على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل **وقيل هو** اى مابعد اما **معمول الشرط**
المحذوف مطلقا لاجزء الجزاء **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق** بتقدير اما ان ذكر يوم
الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو جاز نصبه بتقدير ان ذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجز ولجاز
نصب زيد فمنطلق بتقدير مهما ذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز **وقيل** وهذا قول المازنى **ان**
كان مابعد اما **جائز التقديم** نحو اما يوم الجمعة فانا خارج **فمن القسم الاول** اى هو جزء
الجزاء **والا** اى وان لم يكن جائز التقديم نحو اما زيدا فانى ضارب الان الى انقطع ما بعدها عن العمل فيما
قبلها **فمن القسم الثانى** اى معمول الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم و
جوزه ابو العباس وجعل لاما خاصية تصحح التقديم مما يمنع تقديمه فكان زيدا معمول ضارب عنده اقيم مقام
الشرط لما مرّ لان اقامة جزء الجزاء مقام محل الشرط الازم عليه ثم لما فرغ من بيان حروف الشرط شرع فى بيان
حروف الردع فقال **حرف الردع كلا** اى المنع والزجر **كلا** معناه ليس كذلك يعنى هيهنا بفتح وهذه
الكلمة موضوعة لردع المخبر اى لمنعه وزجره كقولك كلا لمن قال فلان يبغضك اولردع الطلب كقوله تعالى
كلا بعد قوله رب ارجعون لعلى اعمل صالحا **وقد جاء بمعنى حقا** كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى
ولا يبعد حينئذ كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلا فى قوله
تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ
من بيان حروف الردع شرع فى بيان تاء التانيث الساكنة فقال **تاء التانيث الساكنة** صفة تاء
التانيث وليس باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام فى باب الصفة حكم ذى اللام **تلحق الماضى**
لتانيث المسند اليه لتحقق الاتصال فى المقارنة بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند واللام فى قوله
لتانيث المسند اليه للتنبيه الى المعروف فان تانيث المسند اليه علة للحوق تاء التانيث وليس باثر حاصل منه

منه ولهذا قال تاء التانيث الساكنة احترازا عن تاء التانيث المتحركة فانها تلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه **فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين** اى جمع المذكر والمؤنث فى الفعل عند كون الفاعل ظاهرا للدلالة على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا كالحاق تاء التانيث للدلالة على ان المسند اليه مؤنث **فضعيف** نحو قام اخواك او قاموا اخوتك من اخواتك للزوم تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين فى الفعل فانه غير ضعيف نحو اخواك قاما واخوتك قاموا واخواتك قمن وجاز الحاق هذه العلامة فى اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هى حرف زائد للدلالة فى اول الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل عليه انه لو كان ضميرا لامتنع الواو فى غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث والنون فى الذكور العقلاء نحو يعصرن اقاربه ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع فى بيان التنوين فقال **التنوين نون ساكنة** وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو زيدن العالم عندنا **تتبع حركة الاخر** ولا يرد بجواب واخ ويد ودم حيث يتبع حركة الوسط لان تنوينها وان تبعت حركة الوسط لكن بعد ماصار الوسط آخرا بحذف الاخر نسيا منسيا **لا لتاكيد الفعل** منه احتراز عن نون الخفيفة نحو اضربن **وهو اى التنوين للتمكن** نحو زيد **والتنكير** نحو صه واخ **والعوض** عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصله يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا **والمقابلة** نحو مسلمات **والترنم** وهى التنوين اللاحقة قافية الشعر مقيدة او مطلقة بدل حرف الاطلاق والقافية المطلقة التى آخرها احد المدات الثلث او حرف الاطلاق وهى الحرف التى نشأت من اشباع حركة آخر الشعر وهى احد المدات الثلث نحو قوله اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن والقافية المقيدة التى آخرها حرف ساكن غير المدات الثلث نحو وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ويحذف التنوين من العلم موصوفا حال من العلم اى حال كون العلم موصوفا بابن مضافا حال من ابن اى حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وانما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف الف حينئذ ابن خطا للتخفيف فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وانما لم يحذف التنوين فى قوله جارية من قيس

تطبيقه مع ان قيسا علم موصوف بابن مضافا الى علم آخر لمكان الضرورة وحذف منها تجرد لذلك نحو قوله تعالى قل
هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ احد بغير التنوين فى الوصل من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا بحذف
التنوين من ذاكر ونصب الله على الضرورة ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع فى بيان التاكيد فقال نون التاكيد خفيفة
ساكنة قدم النون الخفيفة على النون الثقيلة وان كانت فرعا للثقيلة عند اكثر الكوفيين لخفتها ومشددة مفتوحة
لخفة الفتحة مع غير الالف سواء كانت الف الضمير نحو اضربان او الالف الزائدة فى جمع المؤنث نحو اضربنان فتقول
اضربن ومكسورة مع الالف للتشبيه بنون الاعراب و التعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف وتختص اى نون
التاكيد خفيفة او مشددة والجملة مستانفة اى تختص كل واحد من نون التاكيد بالفعل المستقبل فى الامر صفة
المستقبل اى الفعل المستقبل الكائن فى الامر نحو اضربن والنهى نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى
نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن كذا لانهما وضعا للتاكيد الطلب
والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذى يكون امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او عرضا وانما يدخل فى جواب القسم وان لم
يلزم فيه معنى الطلب تشبيها لجواب القسم بالطلب لدلالة القسم على اعتنا بشانه وزيادة اهتمام له كالمطلوب وقلت
اى نون التاكيد فى النفى تشبيها له بالنهى وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو لا تفعلن وتلحق بالنفى فلما نحو لم وربما
يقولون لان القلة تلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيرا ما يقولن ولزمت نون التاكيد فى مثبت جواب القسم
نحو والله لافعلن لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد و الفعل باسم منفصل من الفعل وهو القسم من غير
ان يؤكده بما يختص ويتصل به وهو النون بعد صلاحية للتاكيد خلافا للكوفيين والاضافة فى مثبت القسم من باب
جر كليفة وكثرت نون التاكيد فى الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة مثل اما تفعلن قال الله تعالى فاما ترين من البشر
احدا وذلك لانه لما اكد حرف الشرط بما الزائدة قصد وا تاكيد الفعل بالنون ايضا لئلا يحط المقصود بالذات وهو الفعل
من حط المقصود بالتبعية وهو حرف الشرط وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم نحو
اضربن للدلالة على الواو المحذوف للساكنين قوله مع ضمير المذكرين حال من ضمير مضموم ومع المخاطبة اى انثى
المخاطبة اى التى خوطبت مكسور نحو اضربن للدلالة على الياء المحذوف للساكنين وفيما عداه اى فيما عدا المذكور
اى الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا او فى الغائبة مفتوح للخفة نحو ليضربن واضربن ولتضربن فان قيل ظاهر هذا
اللفظ يتناول التثنية والجمع المؤنث لانهما داخلان فى عموم قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيهما مفتوحا قيل
معناه وفيما عداه مفتوح لئلا يكن ما قبلها الف فهذا التقييد بدلالة قوله وتقول فى التثنية والجمع المؤنث اضربان

اضربان واغزونان بزيادة الالف الفصل لئلا يجتمع النونات ويمكن ان يراد بقوله مفتوح اعم من ان يكون حقيقة نحو
اضربن او حكما نحو اضربانّ واضربنانّ اذ الالف في حكم الفتحة وفي حكم العدم لانها غير حاجز حصين لسكونها وضعفها
وما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال فان قيل التقاء الساكنين انما يغتفر في المدغم الذي قبله حرف مد اذا كان
المدغم وحرف المد في كلمة واحدة وذلك لم يوجد في اضربانّ واضربنانّ اذ الالف في كلمة اخرى والنون في كلمة اخرى
فينبغي ان يحذف الالف لالتقاء الساكنين ولا يغتفر كما حذف الواو في اضربنّ ولم يغتفر قيل في نحو ذلك
مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف من التثنية لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع
النونات فعدم الحذف لعلة الالتباس والاجتماع فكان التقاء الساكنين في نحو ذلك بجعل التقائهما على حده
باعتبار اعتقاد الحكمي لخوف اللبس ولزوم الاجتماع فجعل مغتفرا ولا يدخلهما اي لا تدخل التثنية وجمع المؤنث
النون الخفيفة لانها لو ابقي فيهما الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد بعد المدة ولو حذفت
لزم اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع المؤنث خلافا ليونس فانه اجاز ذلك وجعل التقاء
الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين وان لم يكن الثاني مدغما كما في الوقف وليس ذلك بمرضي عند الاكثر وينبغي
ان يكون مرضيا لامكان التكلم ولمجيء ذلك في الكلام المرضي كما في قوله تعالى الآن وقد عصيت قبل وهما اي نونا
التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز كالمنفصل اي كاللفظ المنفصل في حذف
حرف العلة وتحريكها على التفصيل يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر من حذف
حرف العلة وتحريكها على التفصيل يعني ان كان الضمير مدة يحذف الضمير والا تحرك على وفقه فيقول في اضربوا اضربنّ وفي اغزوا اغزنّ
بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم واغزوا الجيش بحذف الواو وفي اضربي واغزي اضربنّ واغزنّ بحذف الياء
كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربي القوم واغزي الجيش وفي اخشوا اخشونّ بتحريك الواو وفي اخشي اخشينّ بتحريك الياء
كما تقول مع الكلمة المنفصلة اخشوا القوم واخشي القوم بتحريك الياء وانما قال في غيرهما لانه ذكر
كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونها ظاهرا بل
بيان اتصال النون بالافعال المعتلة فان لم يكن فيه ضمير بارز بل مستكن فكالمتصل اي فيهما اي نونا التاكيد كالساكن ا
وهو الف التثنية في رد ما حذف من عين تقول في اغز اغزونّ وفي ارم ارمينّ وفي اخش اخشينّ كما تقول اغزوا وارميا واخشيا
ومن ثم اي لاجل ان نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين بفتح الياء
لان النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المنفصلة كان زوال سكون الاسم لاجلها فيعود ما حذف للسكون فيقال

فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية في الاتصال فلم يعل اللام معها نحو ترميان وهل ترمين كما لم يعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان وترون بضم الواو لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في كلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين كما في اخشي الله هذه الامثلة من المضارع واغزون باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الآخر بما هو كالكلمة المنفصلة كما في اغزوا وارميا واغزن واغزن بحذف الواو كما في اغزوا الجيش ولو لا كان النون كالمنفصلة لكان هذه التقاء الساكنين على حده لكون الاول مدة والثاني مدغما فيما هو كالكلمة اللاحقة بناء على الاتصال هذه الامثلة الثلاثة من الامر والنون المخففة تحذف للساكن اي لملاقاة الساكن بعدها كقوله ولا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واللام في قوله للساكن بمعنى الوقت اي النون المخففة تحذف وقت ملاقاة ساكن بعدها بدليل عطف بالظرف وهو قوله وفي الوقف فيرد اي تحذف النون في الوقف فيرد ما حذف اذا لم يكن مفتوحا ما قبل النون لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في اضربن والمفتوح ما قبلها اي قبل النون تقلب الفا الوقف نحو اضربا في اضربن وانما تقلب الفا قياسا على التنوين فانها تقلب الفا في الوقف نحو زيدا وانما حذفت بملاقاة ساكن بعدها لشبهها بحرف المد في امتداد الصوت وانها تحذف للساكن ولا تحرك فكذا هذه وحطا للنون المخففة اللاحقة بالفعل عن التنوين اللاحقة بالاسم فانها لا تحذف بلا مانع من الاضافة واللام بحذف المخففة حيث تحذف بلا مانع وانما حذفت في الوقف ايضا مثلها لانها لما شابهت بحرف المد حتى حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت في الوقف ايضا مثلها وانتصاب قوله الفا على انه مفعول ثان لقوله تقلب لتضمين معنى الجعل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من حسن الختم ويقال ان الشيخ ذكر التنوين ولو في التاكيد المخففة بالاخر في آخر الكتاب ثم اخر النون المخففة باخر الفعل عن التنوين اذ الفعل يستحق التاخير عن الاسم ثم ختم بحث النون

بانقلابها الفا في الوقف وهذا كما ترى من باب

حسن الختم والله اعلم بالصواب

واليه المرجع

والمآب

قد تم هذا الكتاب الشريف في سابع وعشرين من ربيع الاول من شهور سنة ١٣٠١ من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف صلوة ولد [illegible] [illegible] محمد ابن [illegible] خان [illegible] انطباع بذيرفت